

الأدب الفقهي في شرح
المعتمد الفشقي

المجلد الرابع

كتاب الحج
القسم الثاني

آية الله الشيخ ماجد الشكافلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ

نویسنده:

ماجد کاظمی

ناشر چاپی:

دار الہدی

ناشر دیجیتالی:

مرکز تحقیقات رایانہ ای قائمیہ اصفہان

فهرست

فهرست	٥
الدرر الفقهيہ فی شرح اللمعہ الدمشقيہ المجلد ٧	١٠
اشارہ	١٠
اشارہ	١٠
(القول فی السعی و التقصير)	١٣
مقدمات السعی	١٣
واجبات السعی	١٨
و البدء بالصفا و الختم بالمروه	١٩
و ترك الزیادہ علی السبعہ	١٩
السعی ركن يبطل النسك بتعمد تركه	٢٥
جواز قطع السعی لحاجه و غيرها	٢٨
عدم جواز تأخير السعی الى الغد	٣٠
وجوب التقصير بعد السعی	٣٣
و لو حلق جميع رأسه عالما عامدا فشاہ	٣٥
و لو جامع قبل التقصير عمدا فبدنه	٣٥
و يستحب التشبه بالمحرمين بعده	٣٦
الفصل الخامس فی أفعال الحج	٣٨
اشارہ	٣٨
(القول فی الإحرام و الوقوفين)	٣٨
و يستحب يوم الترويه	٣٩
الوقوف بعرفه	٤٠
كراهه الوقوف علی الجبل	٥١
و لا يقطع محسرا حتى تطلع الشمس	٥٤
الوقوف بمنى	٥٦

٥٦	الامام يخرج إلى منى قبل الصلاتين
٦٤	الافاضه الى المشعر الحرام
٧١	استحباب احياء ليله العاشر من ذى الحجه للحاج
٧٨	(مسائل)
٧٨	ركنيه كل من الموقفين
٨٦	حكم من أفاض قبل الفجر عامدا
٨٩	حدود المشعر
٩٤	(القول فى مناسك منى)
٩٧	فى الرمى
١٠٤	استحباب البرش المنقطه بقدر الأتمله
١١٣	مناسك منى يوم النحر
١١٤	فى الذبح والنحر
١٢٥	وجوب النيه
١٣٠	احكام الهدى من حيث القسمه
١٣٧	استحباب نحر الإبل قائمه
١٤٥	حكم العجز عن الثقه أو عن الثمن
١٦١	الذبح والحلق
١٦٩	حكم ما لو ضاع الهدى ثم وجده
١٧١	حكم الهدى اذا نتج
١٧٢	عدم اجزاء ذبح هدى التمتع
١٧٣	مكه محل هدى القران ان قرنه بالعمره
١٧٤	اجزاء الهدى الواجب عن الأضحيه
١٧٦	و أيامها بمنى أربعه
١٨٤	التخيير بين الحلق و بين التقصير
١٨٩	تعين التقصير على المرأة
١٩٠	وجوب كون الحلق والتقصير فى منى

١٩٠	حكم ما لو تعذر الحلق والتقصير في منى
١٩٢	امرار فاقد الشعر الموسى على رأسه
١٩٣	طواف الحج و صلاته و السعى و طواف النساء
١٩٧	بماذا يحصل التحلل من النساء و الطيب و الصيد؟
٢٠٨	كراهه لبس المخيط قبل طواف الزيارة
٢١٠	(القول في العود إلى مكة للطوافين و السعى)
٢١١	استحباب تعجيل العود من يوم النحر إلى مكة
٢١٤	(القول في العود إلى منى)
٢١٦	رمى الجمرات الثلاث نهارا
٢١٨	حكم من لو بات بغير منى
٢٢٣	وجوب الترتيب في الرمي
٢٢٤	حصول الترتيب بأربع حصيات
٢٢٦	استحباب رمي الاولى عن يمينه
٢٢٩	جواز النفر في الثاني عشر إذا بات ليلتين بمنى
٢٤٠	وقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها
٢٤٢	و يرمى المعذور ليلا
٢٤٣	و يقضى الرمي لو فات
٢٤٥	ما يستحب بعد الرجوع من منى
٢٦٠	استحباب الإكثار من الصلاة بمسجد الخيف
٢٦١	و يحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه
٢٦٦	الفصل السادس في كفارات الإحرام
٢٦٦	اشاره
٢٦٦	(الأول: في كفاره الصيد)
٢٦٦	اشاره
٢٧٥	و في بقره الوحش و حماره بقره أهليه
٢٧٨	و في الظبي و الثعلب و الأرنب شاه

٢٨٠	و فى كسر بيض النعام لكل بيضه بكره من الإبل
٢٨٧	و فى الحمامه شاه
٢٩٨	و فى الجراده تمره
٣٠١	و فى القمله كف طعام
٣٠٥	و لو نفر حمام الحرم فشاه
٣١١	و فى كسر قرنى الغزال نصف قيمته
٣١٤	و لا يدخل الصيد فى ملك المحرم
٣٢٦	(البحث الثانى فى كفاره باقى المحرمات)
٣٢٦	اشاره
٣٢٦	فى الوطى قبل المشعر و ان وقف بعرفه بدنه
٣٣٤	حكم الرجل إذا أحل و واقع المحرمه
٣٣٧	حكم ما لو عجز عن البدنه
٣٤١	و لو نظر الى أجنبيه فأمنى
٣٤٢	و لو نظر الى زوجته بشهوه فأمنى فبدنه
٣٥٣	و لو عقد المحرم أو المحلّ لمحرم على امرأه
٣٥٥	و العمره المفردة إذا أفسدها بالجماع قضاه
٣٧٢	أو جادل ثلاثا صادقاً، أو واحده كاذباً
٣٩٠	و تتكرر الكفاره بتكرر الصيد عمداً أو سهواً
٣٩٥	و يجوز تخليه الإبل للرعى فى الحرم
٣٩٨	(الفصل السابع فى الإحصار و الصد)
٣٩٨	اشاره
٣٩٨	حكم المحصور
٤٠٤	فرع
٤٠٦	حكم المصدود
٤٠٩	و لو أحصر عن عمره التمتع فتحلل
٤١٠	(خاتمه)

٤١٠	تجب العمرة بشروط الحج
٤١٢	و يؤخّرها القارن والمفرد
٤١٥	و لا يتعين وجوبا بزمان مخصوص
٤١٦	و هي مستحبه مع قضاء الفريضة في كل شهر
٤٢٠	الفهرس
٤٢٧	درباره مركز

سرشناسہ : کاظمی، ماجد، محقق

عنوان و نام پدیدآور : الدرر الفقہیہ فی شرح اللمعہ الدمشقیہ / تالیف ماجد الکاظمی. الشارح

مشخصات نشر : قم: دارالہدی، ۱۳۹۴. ۱۴۳۷ هـ _ ق

مشخصات ظاہری : ۱۲۴ ص.

۸ - ۴۱۶ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸ (دورہ)

وضعیت فهرست نویسی : برون سپاری.

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامہ بہ صورت زیر نویس.

۵۸۲ ص، عربی.

الفہرہ طبق نظام فیبا

الموضوع: الشہید الاول، محمد بن مکی، ۷۳۴ - ۷۸۶ ق. اللمعہ الدمشقیہ - النقد و التفسیر.

الموضوع: الفقہ الجعفری القرن ۸ ق.

التعریف الاضافی: الشہید الاول، محمد بن مکی، ۷۳۴ - ۷۸۶ ق. اللمعہ الدمشقیہ - الشرح.

الايداع فی المكتبة الوطنیہ:

BP ۱۸۲ / ۳ / ۹ ش ۸۰۴۲۲۳، ۱۳۹۴

۳۸۶۷۷۲۱ - ۲۹۷ / ۳۴۲

ص: ۱

الدرر الفقيه

فی ش _____ رح

اللمعة الدمشقية

كتاب الحج

الجزء السابع

القسم الثاني

ايه الله الشيخ ماجد الكاظمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد و اشهد ان لا اله الا الله و ان محمداً عبده و رسوله و ان الائمة من بعده ائمة و سادة و قادة و منار الهدى من تمسك بهم لحق و من تخلف عنهم غرق اللهم صل على محمد و على ال محمد الطيبين الابرار .

(القول فى السعى و التقصير)

مقدمات السعى

(و مقدماته استلام الحجر، و الشرب من زمزم، و صب الماء منه عليه و الطهارة و الخروج من باب الصفا و الوقوف على الصفا مستقبل الكعبة و الدعاء و الذكر)

و التكبير و التهليل سبعا سبعا و الصلوة على النبى صلى الله عليه و آله، و التهليل و التكبير و التحميد و التسبيح مائة مائة مع دعاء بعد كل منها، و طول وقوعه على

ص: ٣

الصفاء بقدر ما يقرأ سورة البقره و القيام من نفسه على الحجر الذى فى أعلى المروه فى ميسرتها و استقبال الكعبه كما فى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): إذا فرغت من الركعتين فأت الحجر الأسود و قبله و استلمه أو أشر إليه فإنه لا بدّ من ذلك، و قال: إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفاء فافعل و تقول حين تشرب: «اللهم اجعله علما نافعا و رزقا واسعا و شفاء من كلّ داء و سقم - الخبر» (١).

و صحيح الحلبيّ، عنه (عليه السلام): «إذا فرغ الرجل من طوافه و صلى ركعتين فليأت زمزم، و ليسق منه ذنوبا أو ذنوبين، و ليشرب منه و ليصبّ على رأسه - إلى - ثمّ يعود إلى الحجر الأسود» (٢). و يظهر منه أنّ الشرب من زمزم و الصبّ منه عليه مقدّم على استلام الحجر.

و صحيح حفص بن البختريّ، عن الكاظم (عليه السلام)، و عن عبيد الله الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام) قالوا: يستحبّ أن تستقى من ماء زمزم دلوا أو دلوين فتشرب منه، و تصبّ على رأسك و جسدك ليكن ذلك من الدلو الذى بحذاء الحجر» (٣). و فيه دلالة على ان الاستقاء مستحب.

ص: ٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٧٣ باب ٢ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٧٣ باب ٢ ح ٢

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٧٤ باب ٢ ح ٤

و صحيح صفوان عن عبد الحميد: «سألت عن أبا عبد الله (عليه السلام) عن الباب الذى يخرج منه إلى الصفا فإن أصحابنا قد اختلفوا على فيه، فبعضهم يقول: هو الباب الذى يستقبل السقايه، و بعضهم يقول: هو الباب الذى يستقبل الحجر الأسود فقال أبو عبد الله (عليه السلام): هو الباب الذى يستقبل الحجر الأسود، و الذى يستقبل السقايه صنعه داود و فتحه داود» (١) وبه عمل الفقيه والكافى.

و صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر - «ثم اخرج إلى الصفا من الباب الذى خرج منه النبى صلى الله عليه و آله و هو الباب الذى يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادى و عليك السكينه و الوقار فاصعد على الصفا حتى تنظر إلى البيت و تستقبل الركن الذى فيه الحجر الأسود و أحمد الله واثن عليه، ثم اذكر من آلائه و بلائه و حسن ما صنع إليك ما قدرت على ذكره، ثم كبر الله سبعا و احمده سبعا و هلله سبعا و قل «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد يحيى و يميت و هو حى لا يموت و هو على كل شىء قدير» - ثلاث مرّات - ثم صلّ على النبى صلى الله عليه و آله و سلم و قل «اللّٰهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا و الحمد لله على ما أولانا و الحمد لله الحى القيوم و الحمد لله الحى الدائم» - ثلاث مرّات، و قل «أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، لا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين و لو كره المشركون» - ثلاث مرّات - «اللهم إني أسألك العفو و العافيه و اليقين فى الدنيا و الآخرة» - ثلاث مرّات -

ص: ٥

«اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» - ثلاث مرّات -، ثمّ كبر الله مائه مرّه، و هلّل مائه مرّه و أحمد مائه مرّه و سبح مائه مرّه، و تقول: «لا إله إلّا الله أنجز وعده و نصر عبده و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد وحده و وحده، اللهمّ بارك لي في الموت و في ما بعد الموت، اللهمّ إنّي أعوذ بك من ظلمه القبر و وحشته، اللهمّ أظلني في ظلّ عرشك يوم لا ظلّ إلّا ظلك» و أكثر من أن تستودع ربّك دينك و نفسك و أهلّك، ثمّ تقول: «أستودع الله الرحمن الرحيم الذي لا تضيع ودائعه نفسى و دينى و أهلى، اللهمّ استعملنى على كتابك و سنّه نبيّك و توفّنى على ملّته و أعذنى من الفتنه» ثمّ تكبر ثلاثا، ثمّ تعيدها مرّتين ثمّ تكبر واحده ثمّ تعيدها، فإن لم تستطع هذا فبعضه، و قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنّ النّبىّ صلى الله عليه و آله و كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقره مترّلا» (١).

و أمّا أنّ الطهاره أيضا من سننه فيدل عليه صحيح معاويه بن عمّار المتقدم عنه (عليه السلام): لا بأس أن يقضى المناسك كلّها على غير وضوء إلّا الطواف فإنّ فيه صلاه و الوضوء أفضل».

و اما ما فى موثق أبى بصير، عن الصّيادق (عليه السلام): «إذا حاضت المرأة و هى فى الطواف بالبيت و بين الصفا و المروه فجازت النصف فعلمت ذلك الموضع فإذا طهرت رجعت فأتممت بقيه طوافها من الموضع الذى علّمته فإن هى قطعت طوافها

ص: ٦

فى أقلّ من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله»(١) ولا اشكال فى سنده الآ من جهة سلمه وهو ممن لم يشثن من كتاب نواذر الحكمه .

و مرسل أحمد بن محمّد، عن أحمد بن عمر الحلال «عن أبى الحسن (عليه السلام): سألت عن امرأة طافت خمسه أشواط، ثمّ اعتلت؟ قال: إذا حاضت المرأة و هى فى الطواف بالبيت أو بالصفاء و المروه و جاوزت النصف علّمت ذلك الموضع الذى بلغت فإذا هى قطعت طوافها فى أقلّ من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله»(٢).

فلم يتضمّن أنّه يجب عليها القطع، بل دلا على انها لو قطعت سعيها فحينئذ يدلان على جواز القطع و اتمامه بعد ذلك.

و يشهد للجواز صحيح إسحاق بن عمار: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تسعى بين الصّفا و المروه؟ فقال: إى لعمرى لقد أمر النّبىّ صلى الله عليه و آله أسماء بنت عميس، فاغتسلت فاستثفرت و طافت بين الصفا و المروه»(٣).

ص:٧

-
- ١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٥٣ باب ٨٥ ح ١ عن الكافى «باب المرأة تحيض بعد ما دخلت فى الطواف» (١٥٤ من حجه)
 - ٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٥٣ باب ٨٥ ح ٢ عن الكافى «باب المرأة تحيض بعد ما دخلت فى الطواف» (١٥٤ من حجه)
 - ٣- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٦٠ باب ٨٩ ح ٣

و أمّا صحيحه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): «الرجل يصلح ان يقضى شيئاً من المناسك و هو على غير وضوء؟ قال: لا يصلح إلّا على وضوء» (١)

وموثق ابن فضال، عن أبي الحسن (عليه السلام) «لا تطوف و لا تسعى إلّا على وضوء» (٢) فمحمول على الافضليه بقريته ما تقدم من النصوص المعتبره.

و أمّا صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن المرأة تطوف بين الصفا و المروه و هي حائض؟ قال: لا، لأنّ الله تعالى يقول «إِنَّ الصَّافَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» (٣) ومثله خبر عمر بن يزيد (٤) فمعرض عنهما ولم يعمل بهما احد غير العماني وتفرد الشيخ بنقلهما مع معارضتهما لما تقدم من النصوص المعتبره المعمول بها.

واجبات السعي

(و واجبه التيه)

كما هو واضح لانه من الافعال المتقومه بالقصد.

ص: ٨

١- وسائل الشيعة الباب ١٥ من أبواب السعي الحديث ٨

٢- (وسائل الشيعة الباب ١٥ من أبواب السعي الحديث ٧

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٥٧ باب ٨٧ ح ٢ عن التهذيب (في ١٩ من زيادات حجه)

٤- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٥٧ باب ٨٧ ح ١ عن التهذيب (في ١٩ من زيادات حجه)

و البدء بالصفاء و الختم بالمروه

(و البدء بالصفاء و الختم بالمروه فهذا شوط و عوده آخر، فالسابع يتم على المروه)

و يستدل له بصحيح معاويه بن عمار عن الصادق (عليه السلام): «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله حِينَ فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ وَ رَكَعَتَيْهِ؟ قَالَ: أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ مِنْ إِيْتَانِ الصَّفَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ: «إِنَّ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ - الْخَبَرِ» (١) و غيره.

و ترك الزيادة على السبعة

(و ترك الزيادة على السبعة، فيبطل عمدا)

لصحيحه عبد الله بن محمد المتقدمه في زياده الطواف عن أبي الحسن (عليه السلام): الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه فإذا زدت عليها فعليك الإعادة و كذا السعي» (٢).

و اما انها إذا كانت عن جهل فلا تكون مبطله فلصحيحه هشام بن سالم المتقدمه في اثبات ان عدد الأشواط سبعة ففيها: «سعت بين الصفا و المروه أنا و عبيد الله

ص: ٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٨٣ باب ٦٤ ح ٧

٢- وسائل الشيعة الباب ٣٤ من أبواب الطواف الحديث ١١

بن راشد فقلت له: تحفظ عليّ فجعل يعدّ ذاهبا و جائيا شوطا واحدا، فبلغ بنا مثل ذلك فقلت له: كيف تعدّ؟ قال: ذاهبا و جائيا شوطا واحدا، فأتممنا أربعة عشر شوطا فذكرنا ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال: قد زادوا على ما عليهم ليس عليهم شيء» (١).

و اما ان الأشواط سبعة فهو من الضروريات بين المسلمين. و يدلّ عليه صحيح معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «... ثمّ امش و عليك السكينة و الوقار فاصعد عليها حتى يبدو لك البيت فاصنع عليها كما صنعت على الصفا ثم طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختتم بالمروه» (٢).

و اما ان الذهاب شوط و الاياب شوط و ليس المجموع واحدا فلصحيحه هشام بن سالم: «سعت بين الصفا و المروه انا و عبيد الله بن راشد فقلت له: تحفظ عليّ، فجعل يعدّ ذاهبا و جائيا شوطا واحدا... فأتممنا أربعة عشر شوطا فذكرنا لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال: قد زادوا على ما عليهم ليس عليهم شيء» (٣). بل يمكن استفادته ذلك من صحيح معاوية السابق.

(والنقيصه فيأتى بها)

ص: ١٠

-
- ١- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب السعي الحديث ١
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب السعي الحديث ١
 - ٣- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب السعي الحديث ١

اما اصل الحكم بنحو الاجمال فيدل عليه صحيح سعيد بن يسار قال: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ مُتَمَتِّعٌ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سِتَّةَ أَشْوَاطٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ فَرَغَ مِنْهُ وَقَلَّمَ أَظَافِيرَهُ وَأَحَلَّ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ سَعَى سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَقَالَ لِي يَحْفَظُ أَنَّهُ قَدْ سَعَى سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَإِنْ كَانَ يَحْفَظُ أَنَّهُ قَدْ سَعَى سِتَّةَ أَشْوَاطٍ فَلْيُعَدَّ وَلْيَتِمَّ شَوْطًا.. الخ(١).

وانما الكلام في ثبوت الحكم مطلقا فظاهر إطلاق المصنف ذلك و لو كان دون النصف و به صرح الشهيد الثاني ويدل عليه صحيح يحيى الأزرق، عن أبي الحسن (عليه السلام) قلت له: الرَّجُلُ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ أَوْ أَرْبَعَةَ ثُمَّ يَبُولُ أَيْتَمَّ سَعِيَهُ بَغَيْرِ وَضْوءٍ؟ قال: لَا بَأْسَ وَ لَوْ أَتَمَّ نَسَكَهُ بِوَضْوءٍ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ(٢) وعليه اعتمد الفقيه والكافي.

لكن قيل ان ظاهر موقوف أبي بصير(٣) و مرسل أحمد بن عمر(٤) كون السعي كالطواف في اشتراط الزيادة على النصف في البناء، و بهما أفتى المفيد والدليمي.

ص: ١١

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩٢ باب ١٤ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩٤ باب ١٥ ح ٦

٣- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٥٣ باب ٨٥ ح ١ عن الكافي «باب المرأة تحيض بعد ما دخلت في الطواف» (١٥٤ من حجه).

٤- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٥٣ باب ٨٥ ح ٢ عن الكافي «باب المرأة تحيض بعد ما دخلت في الطواف» (١٥٤ من حجه).

قلت: ان الحكم في موقوف ابى بصير يختص بالطواف ولا يشمل السعى وان السعى ورد في كلام السائل لا الامام (عليه السلام) ففيه: «فإذا طهرت رجعت فأتممت بقيه طوافها من الموضع الذى علمته فإن هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله».

نعم مرسل أحمد بن محمد، عن أحمد بن عمر الحلال «عن أبي الحسن (عليه السلام): سألت عن امرأة طافت خمسه أشواط، ثم اعتلت؟ قال: إذا حاضت المرأة و هي في الطواف بالبيت أو بالصفاء والمروه و جاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذى بلغت فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله» يدل على ما قال إلا انه ضعيف ومعارض بما هو أقوى ولعل عبارته: «أو بالصفاء والمروه» زياده في المتن

(و ان زاد سهوا تخير بين الإهدار للزائد و تكميل أسبوعين كالطواف)

كما قاله الشيخ في التهذيب (١) جمعا بين صحيح عبد الرحمن بن الحجاج «في رجل سعى بين الصفا والمروه ثمانية ما عليه فقال: إن كان خطأ طرح واحدا و اعتد بسبعه» (٢) وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: أن في كتاب

ص: ١٢

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٥ ص ٤٧٢

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٥ ص ٤٧٢

عَلَى (عليه السلام) إِذَا طَافَ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ الْفَرِيضَةَ وَاسْتَيْقَنَ ثَمَانِيَةَ أَضَافٍ إِلَيْهَا سِتًّا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ سَعَى ثَمَانِيَةَ أَشْوَاطٍ أَضَافَ إِلَيْهَا سِتًّا» (١).

لكن في الفقيه «و من سعى بين الصفا و المروه ثمانية أشواط فعليه أن يعيد و إن سعى بينهما تسعة أشواط فلا شيء عليه و فقه ذلك أنه إذا سعى ثمانية أشواط يكون قد بدء بالمروه و ختم بها و كان ذلك خلاف السنّة، و إذا سعى تسعة يكون قد بدء بالصفا و ختم بالمروه» (٢) وقال مثله الشيخ في ما لو طاف تسعا (٣).

اقول: ولا شاهد لما قالوا غير صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) «إن طاف الرجل بين الصفا و المروه تسعة أشواط فليس على واحد و لي طرح ثمانية، و إن طاف بين الصفا و المروه ثمانية أشواط فليطرحها و ليستأنف السعى و من بدأ بالمروه قبل الصفا فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفا قبل المروه» (٤) إلّا أنه لا ينطبق مع قولهما في ما لو كان تسعة و لكن ينطبق قول الفقيه عليه في الثمانية دون التّهذيب، نعم ينطبق قول التّهذيب مع صحيح معاوية بن عمّار الآخر عن الصادق (عليه السلام): «من طاف بين الصفا و المروه خمسة عشر شوطا طرح ثمانية و اعتدّ بسبعة».

ص: ١٣

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩٠ باب ١٣ ح ١ و ٢

٢- الفقيه (في سهو سعيه، ٨١ من حجه)

٣- التّهذيب (بعد ٢٦ من خروج صفاه، ١٠ من حجه)

٤- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٨٩ باب ١٢ ح ١ عن التّهذيب في ٢٨ و في ٣٠٥ من زيادات حجه

الخبر»(١) فإنه دالّ على أنّ ما زاد على السبعة خطأ، و لو كان أكثر منها يسقطها و يعتدّ بالسبعة.

اقول: صحيح معاويه الاول مع معارضته لصحيحه الثاني وصحيحى ابن مسلم وابن الحجاج المتقدمين لم يظهر العامل به فلا وثوق به.

(و لم يشرع استحباب السعى الا هنا)

أما إنه لا يشرع أصل السعى فى غير الحجّ و العمره استحبابا - كالطواف حيث انه يستحبّ فى غيرهما - فلاّنه تعالى ربّ السعى على الطواف فقال جلّ وعلا: { فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا }.

و أمّا ما قاله المصنّف من استحباب السعى هنا و استثنائه من تلك الكلّيه فقليل فيه: انه غير معلوم لان ظاهر الأخبار كون الثانى السعى الواجب و كون الأوّل باطلا فانه إن كان صحيح جميل بن درّاج «حججنا و نحن صروره فسعينا بين الصفا و المروه أربعه عشر شوطا فسألت الصّيادق (عليه السلام) عن ذلك، فقال: لا بأس سبعة لك و سبعة تطرح»(٢) مجملا- بحمل قوله «و سبعة تطرح» على أنّه استحبابيّ لا البطلان

ص: ١٤

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩١ باب ١٣ ح ٤

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩٢ باب ١٣ ح ٥

رأساً، فصحيح معاويه ابن عمار: من طاف بين الصفا و المروه خمسـه عشر شوطا طرح ثمانيه و اعتد بسبعه- الخبر»(١) ظاهر في أن الأصل الأخير.

اقول: لا ظهور لصحيح ابن مسلم في ما ذكر وانما ظهوره في بطلان ما زاد كظهور صحيح جميل وعلى فرض الاجمال فالاصل البطلان لانه وقع خطأ والذي يقتضيه صحيح محمد بن مسلم من قوله (عليه السلام) «أضـاف إليها ستا» ان الزيادة مستحبه.

السعى ركن يبطل النسك بتعمد تركه

(و هو ركن يبطل النسك بتعمد تركه)

اما وجوب السعى في العمره و الحج فمن ضروريات الدين و يمكن استفادته من قوله تعالى: فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا(٢).

و إذا كان في دلالتها على الوجوب قصور فبضم صحيحه زراره و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «... أو ليس قال الله عزّ وجلّ: إِنَّ الصَّفاَ وَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا، ألا ترون ان الطواف بهما واجب مفروض لان الله عزّ وجلّ قد ذكره في كتابه و صـنعه نبـيّه»(٣) يرتفع

ص: ١٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٩١ باب ١٣ ح ٤

٢- البقره: ١٥٨

٣- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب السعى الحديث ٧

ذلك، و إذا كان في طريق الصدوق الى محمد بن مسلم تأمل فليس مثل ذلك في طريقه إلى زرارته. و يكفي في صحه الروايه عنهما صحه طريقه الى أحدهما.

واما ركنيته فلصحيح معاويه بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل ترك السعي متعمدا، قال: عليه الحج من قابل»(١).

(و لو ظنّ فعله فواقع أو قلم ظفره فتبين الخطأ أتمه و كفر ببقره)

أمّا الوقاع فلخبر ابن مسكان، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل طاف بين الصفا و المروه ستّه أشواط و هو يظنّ أنّها سبعة فذكر بعد ما أحلّ و واقع النساء أنّه إنّما طاف ستّه أشواط، فقال: عليه بقره يذبحها و يطوف شوطا آخر»(٢)وهو ضعيف بابن سنان وبه عمل الفقيه(٣) و أمّا الكافي فلم يروه، و أفتى به المفيد، و كذا الدّيلمى لكن قال: «عليه دم» و لم يعين بقره.

ص:١٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٨٤ باب ٧ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٩٣ باب ١٤ ح ٢

٣- حيث رواه مرفوعا (في ٢ من ٨١ من حجّه، باب السهو في السعي)

و بالعدم أفتى القاضى والشيخ فى المبسوط (١). و جعل الحلّى الكفّاره فيه بدنه فيكون كتعمّد الجماع (٢)، و الشيخ أفتى به فى نهايته (٣). قلت: ومع هذا الاختلاف وضعف الخبر سنداً لا وثوق به.

واستدل للتقليم بصحيح سعيد بن يسار، عنه (عليه السلام): «قلت له رجل متمتع سعى بين الصفا والمروه سته أشواط ثم رجع إلى منزله و هو يرى أنّه قد فرغ منه و قلم أظفاره و أحلّ ثم ذكر أنّه سعى سته أشواط فقال لى: يحفظ أنّه قد سعى سته أشواط فإن كان يحفظ أنّه قد سعى سته أشواط فليعد و ليتم شوطاً و ليرق دماً، فقلت: دم ماذا؟ قال: بقره، قال: و إن لم يكن حفظ أنّه سعى سته فليعد فليبتدء السعى حتّى يكمل سبعة أشواط ثم ليرق دم بقره» (٤).

وفيه: ان مورد الصحيح الناسى لا الظان فلا علاقه له بالمقام واما بالنسبه الى الناسى فالصحيح ردّه بالشذوذ فقد تضمّن الكفّاره مع النسيان، مع ان جميع الأخبار صرحت بعدم الكفّاره فى النسيان، و من جملتها صحيحى زراره الاتيين فى باب الكفارات وتضمن وجوب البقره فى تقليم الأظفار وهو يعارض ما فى باب الكفارت ففى الواجب بمجموعها شاه وفى... مضافا الى اعراض المشهور عنه.

ص: ١٧

١- المبسوط ١: ٣٣٧

٢- السرائر ص ١٢٩

٣- النهايه (فى فصل السعى)

٤- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩٢ باب ١٤ ح ١

(و يجوز قطعه لحاجه و غيرها)

لا- ريب في القطع لحاجه كما في صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): الرجل يدخل في السعي بين الصفا و المروه فيدخل وقت الصلاه أ يخفف أو يصلّي ثم يعود؟ أو يلبث كما هو على حاله حتّى يفرغ؟ فقال: أو ليس عليهما مسجد له لا بل يصلّي ثم يعود- الخبر^(١) و معنى «أو ليس عليهما مسجد له» أنّه يجوز أن يصلّي على الصفا و على المروه فعليهما يكون له مسجد فيصلّي على أحدهما، ثم يعود إلى السعي.

وصحيح يحيى الأزرق: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يسعى بين الصفا و المروه فيسعى ثلاثه أشواط أو أربعة فيلقاه الصديق فيدعوه إلى الحاجه أو إلى الطعام؟ قال: إن أجابه فلا بأس، و لكن يقضى حقّ الله عزّ و جلّ أحبّ إلّى من أن يقضى حقّ صاحبه^(٢).

ومن ذلك يعلم حكم ما لو قطعه لا لحاجه فان العرف لا يرى خصوصيه للحاجه وعليه فيعلم منه عدم اعتبار المولاه في السعي خصوصا مع ملاحظه ما دل على

ص: ١٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٤٩٩ باب ١٨ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٠٠ باب ١٩ ح ١

الاتيان بالشوط الواحد لمن نسيه بعد يوم او اكثر كما تقدم مضافا الى اطلاق الادله وعدم تقيدها بالتوالي.

وبذلك تعرف ضعف ما قيل: من ان الإطلاق لو ثبت فيمكن الجواب عنه بأن السعى عمل واحد لا يتحقق عرفاً إلا مع الحفاظ على هيئته الاتصاليه التي تختل بالفاصل الكبير. فانه اى هيئه عرفيه تبقى بتناول الطعام لمدته ساعه وحاجه لمؤمن استغرقت ساعات واذا ثبت عدم المولاه لمثل الحاجه فالعرف لا يراها امرا له خصوصيه لعدم كونها من الضرورات التي قد تكون لها خصوصيه فالاقوى صحه السعى ولو بلا موالاه.

(و الاستراحه فى أثناؤه)

كما فى صحيح الحلبي «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن الرجل يطوف بين الصفا و المروه أ يستريح؟ قال: نعم إن شاء جلس على الصفا و المروه و بينهما فيجلس»^(١) وغيره.

هذا ولا يعتبر المشى راجلا وذلك للإطلاق ان كان و إلا فالبراءه من الاشتراط. هذا مضافا الى صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «الرجل يسعى بين الصفا و المروه راكبا، قال: لا بأس، و المشى أفضل»^(٢) وغيره.

ص: ١٩

١- وسائل الشيعة الباب ٣٠ من أبواب السعى الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ١٦ من أبواب الطواف الحديث ٢

نعم يعتبر السير من الطريق المتعارف و عدم اجزاء الذهب و الاياب من المسجد الحرام مثلا لانصراف الطواف بهما المستفاد
اعتباره من قوله تعالى: {إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا} (١) عن مثل
ذلك. أجل لا يلزم ان يكون السير على نحو الخط المستقيم.

كما ويعتبر ان لا- يكون المشى بنحو القهقري و نحو ذلك لما تقدّم من الانصراف نفسه. أجل لا يضرّ الالتفات بالوجه لعدم
الانصراف بلحاظه فيتمسك بالإطلاق.

عدم جواز تأخير السعي الى الغد

كما ولا يجواز تأخير السعي الى الغد وذلك لصحيحه العلاء بن رزين عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن رجل طاف بالبيت
فأعيا أ يؤخر الطواف بين الصفا و المروه إلى غد؟ قال: لا» (٢).

و اما جواز التأخير الى الليل فلا- يحتاج الى دليل بل هو مقتضى أصل البراءة ان لم يكن إطلاق على ان الدليل ثابت و هو
صحيحه محمد بن مسلم: «سألت أحدهما عن رجل طاف بالبيت فأعيا أ يؤخر الطواف بين الصفا و المروه؟ قال: نعم» (٣)

ص: ٢٠

١- البقرة: ١٥٨

٢- وسائل الشيعة الباب ٦٠ من أبواب الطواف الحديث ٣

٣- وسائل الشيعة الباب ٦٠ من أبواب الطواف الحديث ٢

و هل جواز التأخير الى الليل مشروط بالعدر كالإعياء؟ كلا، لان مورد صحيحه ابن مسلم و ان كان ذلك الا انه مذكور في كلام السائل دون الامام (عليه السلام) ليثبت له المفهوم، و معه فيتمسك بالأصل.

ثم ان الشك في عدد الأشواط مبطل لما يستفاد من صحيح سعيد بن يسار: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل متمتع سعى بين الصفا و المروه سته أشواط ثم رجع الى منزله و هو يرى انه قد فرغ منه و قلم أظافيره و احل، ثم ذكر انه سعى سته أشواط، فقال لي: يحفظ انه قد سعى سته أشواط؟ فان كان يحفظ انه قد سعى سته أشواط فليعد و ليتم شوطا و ليرق دما. فقلت: دم ما ذا؟ قال: بقره. قال: و ان لم يكن حفظ انه قد سعى سته فليعد فليبتدئ السعى حتى يكمل سبعة أشواط، ثم ليرق دم بقره»^(١)، فان ذيله يدل على ذلك. و لا يحتمل الخصوصية للمورد، بل يعم ذلك ما إذا كان الشك بشكل آخر.

و اما ان الشك بعد الفراغ لا يعتنى به فلقاعدته الفراغ المستفاده من موثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو»^(٢).

هذا و لا إشكال في تحقق الفراغ فيما إذا قصر المحرم ثم شك.

ص: ٢١

١- وسائل الشيعة الباب ١٤ من أبواب السعى الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة الحديث ٣

و اما إذا شكّ قبل التقصير و بعد الانصراف عن المسعى أو قبل ذلك فقد يقال بكونه من الشكّ بعد الفراغ أيضا و هو وجيه على تقدير فوات الموالاه اذا قلنا باعتبارها بين أشواط السعى وقد تقدم عدم اعتبارها، و اما إذا فرض عدم فواتها او لم نقل باعتبار الموالاه فالشكّ شكّ فى المحل فيكون مبطلا.

حصيله البحث:

مقدمات السّعى و التّقصير: استلام الحجر و الشّرب من زمزم و صبّ مائها عليه منه وأنّ الشرب من زمزم و الصبّ منه عليه مقدّم على استلام الحجر و الطّهاره و الخروج من باب الصّفا و الوقوف على الصّفا و الدّعاء و الذّكر و التكبير و التهليل سبعا سبعا و الصّلاه على النّبى صلى الله عليه و آله، و التهليل و التكبير و التّحميد و التّسبيح مائه مائه مع دعاء بعد كلّ منها، و طول وقوعه على الصّفا بقدر ما يقرأ سورة البقره و القيام من نفسه على الحجر الذى فى أعلى المروه فى ميسرتها و استقبال الكعبه.

و واجبه: التّيه و البدأه بالصّفا و الختم بالمروه فهذا شوط و عوده آخر فالسّابع على المروه و ترك الزّياده على السّبع فيبطل عمداً، وإذا كانت عن جهل لا تكون مبطله. و النّقيصه يأتى بها بعد ما يتذكره و لو زاد سهواً تخيّر بين الإهدار و تكميل أسبوعين كالطّواف و لم يشرع استحباب السّعى إلّا هنا .

ص: ٢٢

و هو ركنٌ يبطل بتعمّد تركه، و لو ظنّ فعله فواقع أو قلم فتبين الخطأ أتمّه ولا كفّاره عليه ، و يجوز قطعه لحاجهٍ غيرها، وتجاوز الاستراحه في أثنائه، ولا يعتبر المشى راجلا فيجوز راكبا ولا يلزم ان يكون السير على نحو الخط المستقيم. كما ويعتبر ان لا يكون المشى بنحو القهقري. كما ولا يضرّ الالتفات بالوجه. ولا يجوز تأخير السعي الى الغد ويجوز تأخيره الى الليل. و الشكّ في عدد الأشواط مبطل كما ولا عبره بالشك بعد الفراغ.

وجوب التقصير بعد السعي

(و يجب التقصير بعده بمسماه إذا كان سعى العمره من الشعر أو الظفر و به يتحلّل من إحرامها)

أى إحرام عمره التمتع، كما فى صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا فرغت من سعيك و أنت متمتع فقصّر من شعرك من جوانبه و لحيتك و خذ من شاربك، و قلم أظفارك و أبق منها لحجّك و إذا فعلت ذلك فقد أحللت من كلّ شىء يحلّ منه المحرم و أحرمت منه فطف بالبيت تطوّعا ما شئت»^(١).

ص: ٢٣

و فى صحيح جميل و حفص و غيرهما، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى محرم يقصّر من بعض و لا يقصّر من بعض؟ قال: يجزيه»^(١).

و صحيح الحلبيّ قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «إنّى لمّا قضيت نسكى للعمرة أتيت أهلى و لم أقصّر؟ قال: عليك بدنه، قلت: إنّى لمّا أردت ذلك منها و لم تكن قصّيرت امتنعت، فلمّا غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها، فقال: رحمها الله كانت أفقه منك عليك بدنه و ليس عليها شىء»^(٢).

ثم انه لا يخفى انه يحرم حلق جميع الرأس لان الوارد هنا التقصير لا الحلق فالتقصير جعل الشىء قصيرا، شعرا كان أو ظفرا، كما فى صحيح معاويه لفظ «قصّر رأسك» و جميع الأخبار بلفظ التقصير و لتقابلهما ورد فى الحجّ ليس على النساء حلق و إنّما يقصّرن من شعورهنّ، و الحلق لا يجوز و لو بعضا و التقصير يحصل و لو بالقرض بالأسنان، و الحلق لا يحصل إلّا باستيصال الشعر بالحديد. و بذلك يظهر ضعف ما قاله الشهيد الثانى: «و لا يجزى عن التقصير للنهى، و قيل: يجزى لحصوله بالشروع و المحرّم متأخّر، و هو متّجه مع تجدد القصد» فانه بعد كون أصل الحلق غير جائز و انه مبين للتقصير فالتفريع عليه ساقط.

ص: ٢٤

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٠٧ باب ٣ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٠٨ باب ٣ ح ٢

و لو حلق جميع رأسه عالما عامدا فشاہ

(و لو حلق جميع رأسه عالما عامدا فشاہ)

إذا كانت عمرته و حلقه بعد شؤال أول أشهر الحج، و أما في شوال فليس عليه كفّاره و إن كان حراما و لو كان ناسيا أو جاهلا بالحرمة فلا شيء عليه مطلقا ففي صحيح جميل بن درّاج، عن الصادق (عليه السلام): «سألت عن متمّ حلق رأسه بمكّه؟ قال: إن كان جاهلا فليس عليه شيء و إن تعمد ذلك في أول أشهر الحج بثلاثين يوما منها فليس عليه شيء، و إن تعمد بعد الثلاثين التي يوفّر فيها الشعر للحجّ فإنّ عليه دما يهريقه»^(١).

و لو جامع قبل التقصير عمدا فبدنه

(و لو جامع قبل التقصير عمدا فبدنه للموسر و بقره للمتوسّط و شاه للمعسر)

إنّما قال بهذا التفصيل الشيخ^(٢) و تبعه ابن حمزه و الحلّي استنادا الى صحيح الحلبيّ: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن متمّ طاف بالبيت و بين الصفا و المروه و

ص: ٢٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥١٠ باب ٤٥ عن الفقيه و رواه التّهذيب (في ٣١١ من زيادات حجّه) عن كتاب محمّد بن حسين بإسناده، عن جميل، عن بعض أصحابه.

٢- التّهذيب بعد ٥٩ من أخبار خروج صفا، ١٠ من حجّه

قبل امرأته قبل أن يقصّر من رأسه؟ قال: عليه دم يهريقه، وإن كان الجماع فعليه دم جزور أو بقره» (١) و صحيح ابن مسكان، عنه (عليه السلام): قلت: متمتع وقع على امرأته قبل أن يقصّر؟ قال: عليه دم شاه» (٢) و غيرهما.

و العمانى لم يذكر غير بدنه و يشهد له صحيح الحلبي السابق فى من جامع زوجته ففيه «عليك بدنه و ليس عليها شىء» و غيره.

و التخيير بين الجزور و البقره هو المفهوم من الكافى و الفقيه حيث لم يرويا خبر الشاه.

اقول: و لا مانع من العمل بهذه النصوص بعد صحتها و عدم ثبوت الاعراض عنها فالصحيح التخيير مطلقا.

و يستحب التشبه بالمحرمين بعده

(و يستحب التشبيه للمحرمين بعده)

ص: ٢٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ١٢٩ باب ١٣ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ١٣٠ باب ١٣ ح ٣

فى ترك المخيط لا- غيره لاختصاص دليله بالمخيط وهو صحيح حفص بن البختري، عن غير واحد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): ينبغى للمتمتع بالعمرة إلى الحج إذا أحل أن لا يلبس قميصا و ليتشبه بالمحرمين»(١) وبه عمل الفقيه(٢).

(و كذا لأهل مكة فى الموسم أجمع)

كما فى خبر معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «لا ينبغى لأهل مكة أن يلبسوا القميص و أن يتشبهوا بالمحرمين شعثا غربا، وقال: ينبغى للسلطان أن يأخذهم بذلك»(٣) و به افتى المفيد فى المقنعه(٤) .

حصيله البحث:

يجب التقصير بعد السعى بمسماه إذا كان سعى العمره من الشعر أو الظفر و به يتحلل من إحرامها، و لو حلق جميع رأسه عالما عامدا فشاء و لو كان ناسيا أو جاهلا بالحرمة فلا شىء عليه مطلقا، و لو جامع قبل التقصير عمدا فبدنه للموسر و بقره للمتوسط و شاء للمعسر والاقوى التخيير بينها مطلقا. و يستحب التشبه بالمحرمين فى ترك المخيط لا غيره بعده.

ص: ٢٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥١٤ باب ٧ ح ١

٢- الفقيه ح ٩ من ٦٠ الحج

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥١٤ باب ٧ ح ٢

٤- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥١٤ باب ٧ ح ٣

(فى أفعال الحج و هى الإحرام، و الوقوفان، و مناسك منى، و طواف الحج، و سعيه، و طواف النساء، و رمى الجمرات، و المبيت بمنى)

و وجوب بعضها فى الكتاب و بعضها فى السنه كما يأتى شرحها إن شاء الله.

(القول فى الإحرام و الوقوفين)

وجوب الإحرام بالحج على المتمتع بعد التقصير

(يجب بعد التقصير الإحرام بالحج على المتمتع)

قال الله تعالى {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} أى شوال و ذو القعدة و ذو الحجه، فلو فرغ من عمرته فى الليله الاولى من شوال يجب عليه الإحرام للحج، لكن موسعا إلى أن يمكنه الوقوف بعرفات أول الظهر من عرفه للاطلاق.

(و يستحب يوم الترويه) أى ثامن ذى الحِجَّه كما هو معلوم (بعد صلاه الظهر)

كما فى صحيحه معاويه بن عمار، و أمّا على موثقه أبى بصير فبعد ستّ ركعات قبل الظهر، و مع الظهر تكون حركته، والجمع بينهما يقتضى التخيير فى صحيحه معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا كان يوم الترويه فاغتسل و ألبس ثوبيك، و ادخل المسجد حافيا و عليك السكينه و الوقار، ثمّ صلّ ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) أو فى الحجر، ثمّ اقعد حتّى تزول الشمس فصلّ المكتوبه ثمّ قل فى دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجره، و أحرم بالحجّ ثمّ امض و عليك السكينه و الوقار، فإذا انتهيت إلى الرّقطاء دون الرّدم فلبّ، فإذا انتهيت إلى الرّدم و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبيه حتّى تأتى منى» (١).

وفى موثقه أبى بصير، عنه (عليه السلام): «إذا أردت أن تحرم يوم الترويه فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم، و خذ من شاربك و من أظفارك و اطلّ عانتك إن كان لك شعر و انتف إبطيك و اغتسل و ألبس ثوبيك، ثمّ ائت المسجد الحرام فصلّ فيه ستّ ركعات قبل أن تحرم و تدعو الله و تسأله العون و تقول: «اللهمّ إننى أريد الحجّ فيسّره لى و حلّنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت على»، و تقول: «أحرم لك شعرى و بشرى و لحمى و دمى من النّساء و الطيب و الثياب أريد

ص: ٢٩

بذلك وجهك و الدار الآخرة، و حلّني حيث حبستني لقدرك الذي قدّرت عليّ» ثمّ تلّبي من المسجد الحرام كما لُييت حين أحرمت و تقول: «لبيك بحجّه تمامها و بلاغها عليك»، و إن قدرت أن يكون رواحك إلى منى زوال الشمس، و إلّا فمتى ما تيسّر لك من يوم الترويه» (١).

وخبر زراره قلت للباقر (عليه السلام): متى ألبي بالحجّ؟ فقال: إذا خرجت إلى منى، ثمّ قال: إذا جعلت «شعب دبّ» (٢) على يمينك و العقبه على يسارك فلبّ بالحجّ» (٣).

(و صفته كما مرّ) في الفصل الرابع في أفعال العمره بعد عنوان القول في الإحرام.

الوقوف بعرفه

(ثم الوقوف)

اما أصل وجوب الحضور في عرفات في الجملة فيدل عليه صحيح معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام) الحاكي لكيفيه حجّ النبي صلى الله عليه و آله: «... ثم مضى الى الموقف فوقف به فجعل الناس يبتدرون اخفاف ناقته يقفون إلى جنبها فنخاها ففعلوا مثل ذلك، فقال: أيّها الناس أنّه ليس موضع اخفاف ناقتي بالموقف،

ص: ٣٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢١ باب ٢ ح ٢-الكافي ٤-٤٥٤-٢

٢- في المراسد: «شعب أبي دب» بضم الدال فيه قبر أم النبي صلى الله عليه و آله، و أبو دب اسم رجل من بنى سواءه بن عامر بن صعصعه، و في بعض النسخ «شعب درب».

٣- وسائل الشيعة، ج ١٢، ص: ٣٩٨ ح ٥

و لكن هذا كلّ موقف، و أوماً بيده الى الموقف فتفرّق الناس و فعل مثل ذلك بمزدلفه فوقف حتى وقع القرص قرص الشمس
ثم أفاض ...»(١)

و يمكن استفادته الوجوب من الروايات الآتية الداله على حرمة الافاضه من عرفات قبل الغروب.

ثم ان المتمتع يبقى بالخيار فى الاحرام للحج ما دام بإمكانه ادراك الموقف فى عرفات، ففى صحيحه جميل بن دراج عن أبى
عبد الله (عليه السلام): «المتمتع له المتعه الى زوال الشمس من يوم عرفه، و له الحج إلى زوال الشمس من يوم النحر»(٢).

والمراد منه الحضور وعليه فهو يحصل بالقيام و القعود و الاضطجاع و لو مع النوم مستقراً و غير مستقر، فليس للحضور كيفيه
خاصه و ذلك للسيره القطعيه المتوارثه و لأنه لو كان الواجب كيفيه خاصه لاشتهر ذلك و ذاع بعد شدّه الابتلاء بالمسأله بين
جميع المسلمين. بل يمكن التمسك بالاطلاق المقامى لصحيحه معاويه السابقه بعد وضوح كون المقصود من الوقوف الكينونه
و ليس فى مقابل الجلوس.

هذا و قد ورد فى صحيح حماد بن عيسى: «رأيت أبا عبد الله جعفر بن محمد (عليه السلام) بالموقف على بغله رافعا يده إلى
السماء ...»(٣). بل ان صحيح معاويه السابق

ص: ٣١

١- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الحديث ٤

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٠ من أبواب أقسام الحج الحديث ١٥

٣- وسائل الشيعة الباب ١٢ من أبواب احرام الحج و الوقوف بعرفه الحديث ١

ظاهر فى أَنَّ النبىَّ صَلَّى الله عليه وآله كان جالسا على ناقته و بقطع النظر عن كل ذلك يكفيننا أصل البراءة، و عليه فما قيل فى الاكتفاء بغير الوقوف من ناحيه عدم صدق الوقوف عليه لغه و لا عرفا(١) و اوضح البطلان.

(بعرفه من زوال التاسع) كما تقدم فى صحيحه جميل(٢) (الى غروب الشمس)

بل المغرب، كما فى موثق يونس بن يعقوب: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): متى تفيض من عرفات؟ فقال: إذا ذهب الحمرة من ههنا و أشار بيده إلى المشرق و إلى مطلع الشمس»(٣).

و أما ما فى صحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام): إِنَّ المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس فخالفهم النبىُّ صلى الله عليه وآله فأفاض بعد غروبه الشمس»(٤) فلا ينافيه لانه بالاضافه الى قبل الغروب فهو اعم من الغروب والمغرب.

(مقرونا بالتية)

ص: ٣٢

١- كشف اللثام ١: ٣٥٦

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٠ من أبواب أقسام الحج الحديث ١٥

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٥٧ باب ٢٢ ح ٣

٤- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٥٧ باب ٢٢ ح ١

بمعنى عدم كفايه الكون بها بدون أن يعلم أنها عرفه أو علم و لم يقصد كون كونه لوجوبه. وذلك لان ذلك كباقي أفعال الحج التي يعتبر فيها القص د عن قرب، و مع فرض النوم و الاغماء المستوعب لا يمكن تحقّق ذلك.

نعم لا محذور من تحقّق القصد المذكور بدايه الوقت ثم النوم لما تقدّم من عدم اعتبار تحقّق الكون ضمن كيفيه خاصه.

و أمّا مرسله الفقيه «و قال الصادق (عليه السلام): و الوقوف بعرفه سنّه و بالمشعر فريضه و ما سوى ذلك من المناسك سنّه»^(١) فالمراد بالسنّه هنا كون وجوبه من السنّه الشريفه لا من الكتاب العزيز كالمشعر.

(وحد عرفه من بطن عرنه و ثويه و نمره إلى الأراك إلى ذى المجاز) و هذه المذكورات حدود لا المحدود فلا يصحّ الوقوف بها وعليه دلت النصوص الاتيه.

ففى صحيح أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) «حدّ عرفات من المأزمين إلى أقصى الموقف»^(٢).

ص: ٣٣

١- الفقيه (فى آخر فرائض حجّ الفقيه، ٥١ من حجّه) و رواه التّهذيب (فى ١٤ من تفصيل فرائض حجّه، ٢٣ من حجّه) عن ابن فضال، عن بعض أصحابنا.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣١ باب ١٠ ح ٢

و صحيح معاويه بن عمار، عنه (عليه السلام) - فى خبر- فإذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمره و نمره هى بطن عرفه دون الموقف و دون عرفه- إلى- قال: و حد عرفه من بطن عرفه و ثويّه و نمره إلى ذى المجاز، و خلف الجبل موقف»(١). اقول: والمراد من نهايه بطن عرفه..

و معتبر سماعه، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر- و أسهل عن الهضاب و اتق الأراك و نمره و بطن عرفه و ثويّه و ذا المجاز فإنه ليس من عرفه فلا تقف فيه»(٢).

وصحيح الحلبي قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام) «إِذَا وَقَفْتَ بِعَرَفَاتٍ فَادْنُ مِنَ الْهَضَبَاتِ وَ هِيَ الْجِبَالُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ أَصْحَابُ الْأَرَاكِ لَا حِجَّ لَهُمْ يَعْنِي الَّذِينَ يَقِفُونَ عِنْدَ الْأَرَاكِ»(٣).

هذا وفى معتبر سماعه: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إذا كثر الناس بمنى و ضاقت عليهم كيف يصنعون؟ فقال: يرتفعون إلى وادى محسر، قلت: فإذا كثروا بجمع و ضاقت عليهم كيف يصنعون؟ فقال: يرتفعون إلى المأزمين، قلت: فإذا كانوا

ص: ٣٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣١ باب ١٠ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٢ باب ١٠ ح ٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٣ باب ١٠ ح ١١

بالموقف و كثروا و ضاق عليهم كيف يصنعون؟ فقال: يرتفعون إلى الجبل - الخبر» (١).

و لو أفاض من عرفه قبل الغروب عامدا و لم يعد فبدنه

(و لو أفاض من عرفه قبل الغروب عامدا و لم يعد فبدنه، فإن عجز صام ثمانية عشر يوما)

و كان علم بالحكم كما معتبر ضريس الكناسي، عن الباقر (عليه السلام): «سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس؟ قال: عليه بدنه ينحرها يوم النحر فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة أو في الطريق أو في أهله» (٢) وضريس وان لم يوثق الا ان في طريق الخبر الحسن بن محبوب وهو من اصحاب الاجماع وانهم يوثق باخبارهم على المختار .

و في صحيح مسمع بن عبد الملك، عن الصادق (عليه السلام) «في رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس قال: إن كان جاهلا فلا شيء عليه و إن كان متعمدا فعليه بدنه» (٣).

ص: ٣٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٥ باب ١١ ح ٤

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب احرام الحج و الوقوف بعرفة الحديث ٣

٣- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب احرام الحج و الوقوف بعرفة الحديث ١

و أمّا قول ابنى بابويه بكون الكفّاره شاه، فلم نقف على مستندهما، و أمّا ما فى الفقيه: «و لا- يجوز للرجل الإفاضه قبل طلوع الشمس و لا- من عرفات قبل غروبها فيلزمه دم شاه»^(١) فالظاهر كون قوله «و لا- يجوز- إلخ» كلامه لا جزء الخبر، و دأبه خلطه كلامه بالخبر كثيرا، و على فرض خبر لا يبعد حملة على التقيّه فنقله الخلاف عن أبى حنيفه و الشافعى.

و هل على من أفاض قبل الغروب و رجع قبله أيضا نادما الكفاره؟ قيل: نعم لإطلاق النصّ. و قيل: لا لعدم صدق الافاضه قبل الغروب ما دام هو فى عرفات حين الغروب.

و قيل بالتفصيل بين من أفاض وسط الفتره و عاد فلا بدنه عليه لانصراف النص عنه، و بين من أفاض قبيل الغروب و عاد بسرعته فتستقر عليه لإطلاق النصّ.

هذا و هل يلزم متابعه قاضى العامه إذا حكم بالهلال تكليفا و لو مع العلم بمخالفته للواقع؟

ص: ٣٦

١- الفقيه (فى باب كراهه المقام عند المشعر بعد الإضافه، ١٢٣ من حجّه)

فالجواب نعم وذلك للنصوص الكثيرة الآمره بالتقيه، ففي صحيحه معمر بن خلاد: «... قال أبو جعفر (عليه السلام): التقيه من ديني ودين آبائي. ولا إيمان لمن لا تقيه له» (١) و غيرها.

و أنما الكلام في الاجزاء. و مقتضى القاعده هو العدم لأنه مع الشك في تحقق يوم عرفه يكون مقتضى الاستصحاب عدم تحققه، و من ثم لا يحرز تحقق الواجب و هو الوقوف في عرفات يوم التاسع بل أحرز بمقتضى الاستصحاب عدمه.

و عليه فالاجزاء يحتاج إلى دليل نخرج به عن مقتضى القاعده بعد ما كانت مثل صحيحه معمر ناظره الى الحكم التكليفي لا أكثر و ما يمكن التمسك به أمران:

١- صحيحه أبي الجارود عن أبي جعفر (عليه السلام): «... الفطر يوم يفطر الناس، و الأضحى يوم يضحي الناس، و الصوم يوم يصوم الناس» (٢).

و هي تدل بوضوح على انه يلزم متابعه الجمهور بما في ذلك يوم عرفه و ان لم يكن مذكورا في الروايه.

بل ان لزوم المتابعه في الأضحى تدل عرفا على لزوم المتابعه في عرفه أيضا، و هي باطلاقها أيضا تشمل حاله العلم بالخلاف.

ص: ٣٧

١- وسائل الشيعة الباب ٢٤ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر الحديث ٤

٢- وسائل الشيعة الباب ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم الحديث ٧

و سندھا تامّاً من ناحیہ اُبی الجارود حیث لم یوثق فی کتب الرجال. الا انه یمکن التغلب علی المشکلہ من ناحیہ باعتبار ان الشیخ المفید فی رسالتہ العددیہ عدّہ من جملہ الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام الذین لا مطعن علیہم (۱).

۲- ان المسأله ابتلائیہ بشكل کبیر منذ عهد الأئمة علیہم السّلام و لم یصدر منهم حکم بعدم الاجزاء و بوجوب الوقوف فی الیوم الآخر.

و إذا قیل: لعل عدم صدور ذلك لأجل التّقیّہ و الحفاظ علی دماء شیعتہم.

قلنا: ان عدم إمكان الوقوف و لو بنحو المرور فی الیوم الثانی و لا لواحد من شیعتہم أمر لا یقبل التصدیق.

و إذا قیل: ان السیرہ المتقدّمہ دلیل لثبی، و حیث إنّہ لا إطلاق له فینبغی الاقتصار فیہ علی القدر المتیقن، و هو حالہ عدم العلم بالمخالفہ.

قلنا: ان السیرہ المذكورہ بعد ما صارت طبعاً للمشرّعه فمن المحتمل ان یسیروا علیہا حتی مع العلم بالخلاف. و ینبغی للشارع حفاظاً علی أغراضہ الوقوف دون امتدادها الی مثل الحالہ المذكورہ، و حیث لم یصدر منه ردع فذلك یشکّف عن قبولہ لها بما لها من امتداد متوقّع.

ص: ۳۸

۱- و الرسالہ مذکورہ فی کتاب الدر المنثور ۱: ۱۲۲ للشیخ علی حفید صاحب المعالم

و اما وقت الواجب من حيث المنتهى فقال المصنف بكونه للغروب و يستدلّ له بصحيحه مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله (عليه السلام): «رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس، قال: إن كان جاهلا فلا شئ عليه، و إن كان متعمدا فعليه بدنه» (١) و غيرها و تقدم ان الاقوى الى المغرب.

و اما من حيث المبدأ فالمشهور كونه زوال يوم التاسع. و لكنّه لا يستفاد من النصوص، بل المستفاد كونه بعد الزوال بمقدار اداء الغسل و الصلاتين بل و أكثر، ففي صحيحه معاوية بن عمّار «... فلما زالت الشمس خرج رسول الله صلى الله عليه و آله و معه قريش و قد اغتسل و قطع التلبيه حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس و أمرهم و نهاهم ثم صلى الظهر و العصر بأذان واحد و اقامتين ثم مضى الى الموقوف فوقف به...» (٢)

و اما ان الركن من الوقوف الذى يبطل الحج بتركه عمدا هو المسمّى دون المجموع و ان كان ذلك واجبا فيستفاد ذلك من صحيحه مسمع المتقدمه يعنى وجوب الوقوف إلى الغروب و ألا لم تستقر البدنه على من أفاض قبله، و كون الركن هو المسمّى و الا لبطل الحج بالإفاضة قبل الغروب.

ص: ٣٩

١- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب احرام الحج و الوقوف بعرفه الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الحديث ٤

و لكن أقصى ما يستفاد منها ان المجموع ليس ركنا و لا- يستفاد منها ان الركن يتحقق بلحظه، فان السؤال عن الافاضه قبل الغروب ناظر الى ما هو المتداول لدى العامه من افاضتهم قبل الغروب بفتره قصيره و ليس إلى الافاضه قبل الغروب بساعات.

و عليه فإثبات ركنيه المسمى لا- يمكن ألّا من خلال تسالم الأصحاب وفيه تأمل، والمتيقن من الركن من وقف وأفاض قبل الغروب.

و اما ان الموقف الاضطرارى لعرفات هو المسمى ليله العيد فيستفاد من صحيحه الحلبي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات، فقال: ان كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل ان يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات. و إن قدم رجل و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده فقد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل ان يفيض الناس، فان لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمره مفرده، و عليه الحج من قابل»^(١) و غيرها.

ص: ٤٠

(و يكره الوقوف على الجبل و قاعدا و راكبا)

أما كراهه الوقوف على الجبل فلصحيح معاوية عن الصادق (عليه السلام) - في خبر-: و انتقل عن الهضاب- الخبر^(١).

ومعتبره المتقدم انفا: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إذا ضاقت عرفه كيف يصنعون؟ قال: يرتفعون إلى الجبل فجعل الصعود على الجبل وقت الاضطرار.

وصحيح إسحاق بن عمار، عن الكاظم (عليه السلام) «سألته عن الوقوف بعرفات فوق الجبل أحب إليك أم على الأرض؟ فقال: على الأرض»^(٢).

و أمّا صحيح الحلبي عنه (عليه السلام): إذا وقفت بعرفات فادن من الهضاب، و الهضاب هي الجبال- الخبر^(٣) فمجمل فان الهضاب تكون اسفل الجبال فلعل التفسير كان من الراوى.

ص: ٤١

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٧ باب ١٣ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٢ باب ١٠ ح ٥

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٣ باب ١٠ ح ١١

و أمّا كراهه وقوفه قاعداً أو راكباً فلم يظهر له مستند بل قال الشيخ في الخلاف «يجوز الوقوف بعرفه راكباً وقائماً سواء - إلى - دليلنا إجماع الفرقه و أيضاً تفضيل الركوب يحتاج إلى دلالة، و أيضاً القيام أشقّ من الركوب فينبغي أن يكون أفضل» (١) قلت: واستدلّاه على افضليه القيام بالنسبه الى الركوب مجرد استحسان.

ففي صحيح حمّاد بن عيسى: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) بالموقف على بغله رافعا يده إلى السماء عن يسار و إلى الموسم حتّى انصرف، و كان في موقف النّبىّ صلى الله عليه و آله و ظاهر كفّته إلى السماء و هو يلوذ ساعه بعد ساعه بسبّابتيه» (٢).

هذا ويستحب الوقوف في ميسره الجبل كما في صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): قف في ميسره الجبل فإنّ النّبىّ صلى الله عليه و آله وقف بعرفات في ميسره الجبل، فلما وقف جعل الناس يتدرون أخفاف ناقتة فيقفون إلى جانبه فنحّاهما، ففعلوا مثل ذلك، فقال: أيّها الناس إنّّه ليس موضع أخفاف ناقتي الموقف و لكن هذا كلّ موقف و فعل مثل ذلك في المزدلفه - الخير» (٣).

استحباب المبيت بمنى ليله التاسع الى الفجر

ص: ٤٢

١- الخلاف في ١٥٥ من مسائل الحج

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٦ باب ١٢ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٤ باب ١١ ح ١

(والمستحبّ المبيت بمنى ليلة التاسع الى الفجر)

بل يستحبّ الإتيان بها من يوم الترويه كما تقدم في صحيح معاوية بن عمّار عن الصادق (عليه السلام): «إذا كان يوم الترويه فاغتسل - إلى - ثمّ اقعد حتّى تزول الشمس فصلّ المكتوبه، ثمّ قل في دبر صلاتك كما قلت: حين أحرمت من الشجره، و أحرّم بالحجّ ثمّ امض و عليك السّكينه و الوقار فإذا انتهيت إلى الرّقطاء دون الرّدم فلبّ، فإذا انتهيت إلى الرّدم و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبيه حتّى تأتي منى».

وموثق أبى بصير «عنه (عليه السلام) إذا أردت أن تحرم يوم الترويه - إلى - و إن قدرت أن يكون رواحك إلى منى زوال الشّمس و إلّا فمتى تيسّر لك من يوم الترويه».

و حيث إنهما اختلفا في الشخوص إلى منى حين زوال يوم الترويه أو بعده و بعد صلاه الظهر بمكّه قلنا بالتخير ويؤيد ما في موثق ابى بصير خبر عمر بن يزيد، عن الصادق (عليه السلام): إذا كان يوم الترويه فاصنع كما صنعت بالشجره - إلى - و صلّ الظهر إن قدرت بمنى - الخبر^(١) مع أنّ معاويه أيضا روى صلاه الظهر أيضا بمنى لكن في الإمام مؤكّد و في غيره غير مؤكّد كما سيأتى^(٢).

ص: ٤٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢١ باب ٢ ح ٣

٢- (في عنوان: الإمام يخرج إلى منى قبل الصلاتين)

ثمَّ المؤكَّد من ليله التاسع آخرها، كما في صحيح عليّ بن يقطين «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الذي يريد أن يتقدَّم فيه الذي ليس له وقت أوَّل منه، قال: إذا زالت الشمس، و عن الذي يريد أن يتخلَّف بمكَّه عشْيَه الترويه إلى أيَّه ساعه تسعه أن يتخلَّف، قال: ذلك موسَّع له حتَّى يصبح بمنى» (١) والمراد من قوله: «أن يتقدَّم فيه» هو: «أن يتقدَّم يوم الترويه إلى منى فيه» بشهادته السياق.

و لا يقطع محسرا حتَّى تطلع الشمس

(و لا يقطع محسرا حتَّى تطلع الشمس)

كما في صحيح هشام بن الحكم عن الصادق (عليه السلام) لا تجاوز وادي محسّر حتَّى تطلع الشمس» (٢) إلّا ان الكلام في معناه فرواه الكافي في مجيئه (الذي هو واجب) من المشعر يوم العاشر إلى منى، و رواه الشيخ في التّهذيب عن كتاب الحسين بن سعيد (٣) حملا للخروج من منى المستحبّه إلى عرفات في اليوم التاسع.

ص: ٤٤

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢٠ باب ٢ ح ١، هذا ولم ترد روايه لعليّ بن يقطين، عن الصادق (عليه السلام) في موضع آخر، و لعلّ «أبا عبد الله (عليه السلام)» فيه محرّف «أبا الحسن (عليه السلام)»
 - ٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢٨ باب ٧ ح ٤
 - ٣- التّهذيب (باب الغدوّ إلى عرفات)

اقول: والخبر واحد ولا- فرق بين «لا- تجاوز» على روايه الكافي «و لا تجوز» على روايه الحسين بن سعيد فى المعنى المراد ومن المحتمل قوياً أنّ الشيخ رأى أنّ الحسين بن سعيد رواه فى باب الغدوّ إلى عرفات و إلّا فالرّوايه مجمله يمكن أن يكون فى ذاك و أن يكون فى ذا، و الصدوق و إن لم يرو الخبر إلّا أنّ قوله فى فقيهه و مقنعه و هدايته بوجوب الوقوف بسفح جبل مشعر إلى طلوع الشمس على ثبير يستلزم جعله للصحيح فى الخروج من منى الى عرفات، و تبعه أبو الصلاح فلم يذكره فى واحد منهما، و المفيد تبع الكافي و تبعه الدّيلمى و ابن زهره.

و من الغريب أنّ الشيخ ذكره فى كلّ منهما فاستند فى أحدهما إلى روايه الكافي و فى آخر إلى روايه الحسين بن سعيد وأصلها واحد «ابن أبى عمير، عن هشام، عنه (عليه السلام) » و إنّما الرّاوى عنه إبراهيم بن هاشم وقد فهمه من المشعر هو او الكلينى، و الراوى الاخر الحسين بن سعيد وقد فهمه من عرفات، والحاصل كون «عدم قطع وادى محسّر قبل الشمس» هنا غير معلوم، و لكن الإمام يبقى إلى طلوعها كما سيأتى.

الامام يخرج إلى منى قبل الصلاتين

(و الامام يخرج إلى منى قبل الصلاتين و كذا ذو العذر)

أما الإمام فيخرج قبل الظهر و يبقى إلى طلوع الشمس من التاسع و يصلّى في منى في مسجد الخيف وذلك:

لصحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا انتهيت إلى منى - إلى - ثم تصلّى بها الظهر و العصر و المغرب و العشاء الآخرة و الفجر، و الإمام يصلّى بها الظهر لا يسعه إلّا ذلك، و موسّع عليك أن تصلّى غيرها إن لم تقدر ثمّ تدركهم بعرفات، قال: و حدّ منى من العقبة إلى وادي محسّر» (١).

و صحيح محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام «لا ينبغي للإمام أن يصلّى الظهر يوم الترويه إلّا بمنى و يبيت بها إلى طلوع الشمس» (٢).

وصحيح معاوية بن عمّار الآخر عن الصادق (عليه السلام): على الإمام أن يصلّى الظهر يوم الترويه بمسجد الخيف، و يصلّى الظهر يوم النفر في المسجد الحرام» (٣).

ص: ٤٦

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢٤ باب ٤ ح ٥
 - ٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢٣ باب ٤ ح ١
 - ٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢٤ بلب ٣ ح ٣

و أما ذو العذر فلا يكره له الخروج إلى منى قبل الزوال يوم الترويه بل قبل الترويه بثلاثة أيام و يُكره التقدّم بأكثر من ذلك كما في صحيح إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن (عليه السلام): سألته عن الرجل يكون شيخاً كبيراً أو مريضاً يخاف ضغط الناس و زحامهم يحرم بالحجّ و يخرج إلى منى قبل يوم الترويه؟ قال: نعم، قلت: يخرج الرجل الصحيح يلتمس مكاناً و يتروّح بذلك المكان؟ قال: لا، قلت: يعجّل بيوم؟ قال: نعم، قلت: بيومين؟ قال: نعم، قلت: ثلاثة؟ قال: نعم، قلت: أكثر من ذلك؟ قال: لا^(١) اقول: والمراد من قوله: «قلت: يعجّل» هو: «قلت: الكبير أو المريض يعجّل».

وفي صحيح البنزطي، عن بعض أصحابه: «قلت لأبي الحسن (عليه السلام): يتعجّل الرجل قبل الترويه بيوم أو يومين من أجل الزحام و ضغط الناس؟ فقال: لا بأس^(٢) وهو باطلاقة دال على الجواز لا-رفع الكراهه نعم ترتفع الكراهه لمن كان معذوراً للصحيح المتقدم.

(و الدعاء عند الخروج إليها و منها و فيها)

ص: ٤٧

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٢٢ باب ٣ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٢٣ باب ٣ ح ٣

أَمَّا فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَنَى فَلصحيح معاوية ابن عَمَّار المتقدم عن الصَّادِق (عليه السلام) - فِي خَيْرٍ - ثُمَّ قُلْ فِي دُبُرِ صَلَاتِكَ كَمَا قُلْتَ حِينَ أَحْرَمْتَ مِنَ الشَّجَرَةِ - إِلَى - فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالتَّلْبِيَةِ حَتَّى تَأْتِيَ مَنَى».

وَمَوْثِقُ أَبِي بَصِيرٍ الْمُتَقَدِّمِ - إِلَى - وَتَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَحَلِّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي لِقَدْرِكَ الَّذِي قَدَرْتَ عَلَيَّ» - إِلَى - ثُمَّ تَلْبِيْ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَا لُبِّيتَ حِينَ أَحْرَمْتَ وَتَقُولُ: «لَبَّيْكَ بِحُجَّتِهِ تَمَامُهَا وَبِلَاغِهَا عَلَيْكَ» وَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ يَكُونَ رَوَاحُكَ إِلَى مَنَى زَوَالِ الشَّمْسِ وَإِلَّا فَمَتَى مَا تَيَسَّرَ لَكَ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِهِ: «حِينَ أَحْرَمْتَ» «حِينَ أَحْرَمْتَ مِنَ الشَّجَرَةِ» أَوْ «حِينَ أَحْرَمْتَ لِلْعَمْرَةِ» وَغَيْرَهُمَا.

وَأَمَّا عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى مَنَى فَلصحيح معاوية بن عَمَّار أيضًا عن الصادق (عليه السلام) إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى مَنَى فَقُلْ: «اللَّهُمَّ هَذِهِ مَنَى وَهِيَ مِمَّا مَنَنْتَ بِهَا عَلَيْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ فَأَسْأَلُكَ أَنْ تَمَنَّ عَلَيْنَا بِمَا مَنَنْتَ بِهِ عَلَيَّ أَنْبِيَائِكَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُكَ وَفِي قَبْضَتِكَ - الْخَبَرُ (١).

وَأَمَّا فِي مَنَى فَلصحيح معاوية، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) إِذَا غَدَوْتَ إِلَى عَرَفَةَ فَقُلْ وَأَنْتَ مُتَوَجِّهٌ إِلَيْهَا: «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ صَمَدٌ وَإِلَيْكَ اعْتَمَدْتُ وَوَجْهٌ أَرَدْتُ، فَأَسْأَلُكَ

ص: ٤٨

أن تبارك لي في رحلتى و أن تقضى لي حاجتى و أن تجعلنى اليوم ممّن تباهى به من هو أفضل منّى» ثمّ تلبّ و أنت غاد إلى عرفات - الخبر»(١).

(و الدعاء بعرفه)

لنصوص المتعدده منها ما فى الصحيفة السجاديّه على صاحبها آلاف التحية والسلام «و كان من دعائه (عليه السلام) فى يوم عرفه: الحمد لله ربّ العالمين - إلخ»(٢) ودعاء الامام الحسين (عليه السلام) وغيرهما.

(و إكثار الذكر لله تعالى)

كما فى خبر معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر - فإذا وقفت بعرفات فاحمد الله و هلّله و مجده واثن عليه و كبره مائه تكبيره و اقرأ قل هو الله أحد مائه مرّه، و تخيّر لنفسك من الدعاء ما أحببت، و اجتهد فإنّه يوم دعاء و مسأله و تعوذ بالله من الشيطان فإنّ الشيطان لن يذهلك فى موضع أحبّ إليه من أن يذهلك فى ذلك الموضع، و إياك أن تشتغل بالنظر إلى الناس و أقبل قبل نفسك - الخبر»(٣).

ص: ٤٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٢٨ باب ٨ ح ١

٢- فى ٤٧ من أدعيّتها

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٣٨ باب ١٤ ح ١

وصحيحه عنه (عليه السلام) قال: إِنَّمَا تَعَجَّلُ الصَّلَاةَ وَتَجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِتَفْرَغَ نَفْسُكَ لِلدَّعَاءِ فَإِنَّهُ يَوْمَ دَعَاءٍ وَمَسْأَلَةٍ، ثُمَّ تَأْتِي الْمَوْقِفَ وَعَلَيْكَ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، فَاحْمَدِ اللَّهَ وَهَلِّلْهُ وَمَجِّدْهُ وَأَثْنِ عَلَيْهِ وَكَبِّرْهُ مائه مَرَّةً وَسَبِّحْهُ مائه مَرَّةً، وَاقْرَأْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مائه مَرَّةً - إلخ» (١).

و موثق زرعه، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) إذا أتيت الموقف فاستقبل البيت و سبِّح الله تعالى مائه مَرَّةً و كبر الله تعالى مائه مَرَّةً و تقول: «مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مائه مَرَّةً «و تقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد يحيى و يميت و يحيى بيده الخير و هو على كل شىء قدير» مائه مَرَّةً، ثم تقرأ عشر آيات من أوّل سورة البقرة، ثم تقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرّات، و تقرأ آية الكرسيّ حتّى تفرغ منها، ثم تقرأ آية السخره «إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا» إلى آخرها، ثم تقرأ قل أعوذ بربّ الفلق و قل أعوذ بربّ الناس حتّى تفرغ منهما، ثم تحمد الله عزّ و جلّ على كلّ نعمه أنعم عليك و تذكر أنعمه واحده واحده ما أحصيت منها و تحمده على ما أنعم عليك من أهل أو مال، و تحمد الله عزّ و جلّ على ما أبلاك و تقول: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى نِعَمَائِكَ الَّتِي لَا تَحْصَى بَعْدُ وَلَا تَكْفِي بِعَمَلٍ» و تحمده بكلّ آية ذكر فيها الحمد لنفسه فى القرآن، و تسبّحه بكلّ تسييح ذكر به نفسه فى القرآن، و تكبره بكلّ تكبير كبر به

ص: ٥٠

نفسه في القرآن، تهلله بكلّ تهليل هلّل به نفسه في القرآن، و تصلى على محمّد و آل محمّد، و تكثر منه و تجتهد فيه، تدعو الله عزّ و جلّ بكلّ اسم سمّي به نفسه في القرآن و بكلّ اسم تحسنه، و تدعوه بأسمائه التي في آخر الحشر و تقول: «أسألك يا الله يا رحمان بكلّ اسم هو لك، و أسألك بقوّتك و قدرتك و عزّتك، و بجميع ما أحاط به علمك، و بجمعك و بأركانك، و بحقّ رسولك صلواتك عليه و آله، و باسمك الأ-كبر الأ-كبر، و باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقّاً عليك أن تجيبه، و باسمك الأعظم الأعظم الذي من دعاك به كان حقّاً عليك أن لا تردّه و أن تعطيه ما سأل أن تغفر لي جميع ذنوبي في جميع علمك في» و تسأل الله حاجتك كلّها من أمر الآخرة و الدّنيا و ترغب إليه في الوفاة في المستقبل و في كلّ عام و تسأل الله الجنّة سبعين مرّة، و تتوب إليه سبعين مرّة- الخبر»(١).

(و ليذكر إخوانه بالدعاء)

لنصوص المستفيضه مثل صحيح إبراهيم بن هاشم: رأيت عبد الله بن جندب بالموقف فلم أر موقفاً كان أحسن من موقفه، ما زال مادّاً يديه إلى السّماء و دموعه تسيل على خديّه حتّى تبلغ الأرض، فلمّا انصرف النّاس قلت له: يا أبا محمّد ما رأيت موقفاً قطّ أحسن من موقفك، قال: و الله ما دعوت إلّا لإخواني و ذلك أنّ أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السّلام أخبرني أنّه من دعا لأخيه بظهر الغيب

ص: ٥١

نودی من العرش و لك مائه ألف ضعف مثله، فكرهت أن أدع مائه ألف ضعف مضمونه لواحد لا أدري يستجاب أم لا»^(١).

(و أقلهم أربعون)

لعل المصنف استند الى ما رواه الفقيه مرفوعا في باب فضائل الحج «و قال (عليه السلام): إذا دعا الرجل لأخيه بظهر الغيب نودي من العرش و لك مائه ألف ضعف مثله، و إذا دعا لنفسه كانت له واحده، فمائه ألف مضمونه خير من واحده لا يدري يستجاب له أم لا، و من دعا لأربعين رجلا من إخوانه قبل أن يدعو لنفسه استجيب له فيهم و في نفسه»^(٢).

اقول: لكن لم يعلم إرادته في عرفات وليس من خبر اخر دالّ على ما قال في خصوص الموقف كما وانه لم يذكره غيره هنا و لا من ذكره قبله حتّى الشرائع نعم ورد ذلك بالعموم لا في خصوص الموقف كما فيما رواه الامالي بسند معتبر عن هشام بن سالم «عن أبي عبد الله (عليه السلام): من قدّم في دعائه أربعين من المؤمنين ثمّ دعا لنفسه استجيب له»^(٣).

ص: ٥٢

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٤٤ باب ١٧ ح ١

٢- الفقيه في ٣٩ من فضائل الحج، ٢ من حجّه

٣- الأمالي (للصدوق) ص ٤٥٦ المجلس السبعون

وخبر عمر بن يزيد، عنه (عليه السلام): «من قدّم أربعين رجلاً من إخوانه قبل أن يدعو لنفسه استجيب له فيهم و في نفسه»^(١).

حصيله البحث:

يجب بعد التقصير الإحرام بالحجّ على المتمتع، و يستحبّ يوم التّرويه بعد صلاه الظّهر و صفته كما مرّ في أفعال العمره، ثمّ الوقوف بعرفه من زوال التّاسع والواجب بالتحديد من بعد الزوال بمقدار اداء الغسل و الصلاتين بل و أكثر إلى المغرب هذا هو الواجب والركن من الوقوف الذي يبطل الحج بتركه عمدا هو المسمّى عند المشهور وفيه تأمل والمتيقن من الركن من وقف وأفاض قبل الغروب.

و اما الموقف الاضطرارى لعرفات فهو ليله العيد فعليه ان يأتى عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل ان يفيضوا.

ويجب الوقوف مقروناً بالتّيه بمعنى عدم كفايه الكون بها بدون أن يعلم أنّها عرفه أو علم و لم يقصد كون كونه لوجوبه . والمراد منه الحضور وعليه فهو يحصل بالقيام و القعود و الاضطجاع و لو مع النوم مستقراً و غير مستقر . و حدّ عرفه من بطن عرنة و ثويّه و نمره إلى الأراك إلى ذى المجاز و هذه المذكورات حدود لا المحدود فلا يصحّ الوقوف بها .

ص: ٥٣

و لو أفاض قبل الغروب عامداً و لم يعد فبدنه، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً. و إن كان جاهلاً فلا شىء عليه. كما وليس على من أفاض قبل الغروب و رجع قبله نادماً الكفاره.

و يلزم متابعه قاضى العامه إذا حكم بالهلال تكليفاً و لو مع العلم بمخالفته للواقع للتقيه والحج صحيح ومجزء.

و يكره الوقوف على الجبل ويستحب الوقوف فى ميسره الجبل، و يستحبّ الاتيان الى منى يوم الترويه بعد ان يصلّى الظهر، و الإمام يخرج إلى منى قبل الصّلاتين و كذا ذو العذر، و الدّعاء عند الخروج إليها و منها و فيها، و الدّعاء بعرفه، و إكثار الذّكر و ليذكر إخوانه بالدّعاء.

الافاضه الى المشعر الحرام

(ثم يفيض)

فى النهايه: «أصل الإفاضه الصّبّ فاستعيرت للدفع فى السير و أصله أفاض نفسه أو راحلته، فرفضوا ذكر المفعول حتّى أشبه غير المتعدّى».

(بعد غروب الشمس) لكن الاقوى بعد المغرب (الى المشعر مقتصداً فى سيره، داعياً إذا بلغ الكثيب الأحمر)

ص: ٥٤

ومستغفرا، والاقوى ان تكون الافاضه بعد المغرب كما تقدم فى موثق يونس بن يعقوب: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): متى الإفاضه من عرفات؟ قال: إذا ذهب الحمره يعنى من الجانب الشرقى»(١).

وفى صحيح معاويه بن عمار، عنه (عليه السلام) أنَّ المشركين كانوا يفيضون من قبل أن تغيب الشمس فخالفهم النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله فأفاض بعد غروب الشمس، قال: وقال أبو عبد الله (عليه السلام): إذا غربت الشمس فأفاض مع النَّاسِ ۖ عليك السكينة والوقار، وأفاض بالاستغفار، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول: «ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» فإذا انتهيت إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق فقل: «اللَّهُمَّ ارحم موقفى و زد فى عملى و سلم لى دينى و نقبل مناسكى» و إياك و الوجيف الذى يصنعه النَّاسُ فإنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الْحَجَّ لَيْسَ بِوَجِيفِ الْخَيْلِ وَلَا بِإِضَاعِ الْإِبِلِ وَلَكِنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَ سَيَرُوا سِيرًا جَمِيلًا لَا تَوَطَّؤُوا ضَعِيفًا وَلَا تَوَطَّؤُوا مُسْلِمًا وَ تَوَذَّوْا وَ اقْتَصِدُوا فِي السَّيْرِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كان يكفُّ ناقته حتَّى يصيب رأسها مقدَّم الرَّجُلِ وَ يقول: أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالْدَّعَةِ» فسنه النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله عليه و آله تتبع» قال معاويه: «و سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «اللَّهُمَّ أَعْتَقْنِي مِنَ النَّارِ» وَ كَرَّرَهَا

ص: ٥٥

حَتَّى أَفَاضَ، فَقُلْتُ: أَلَا تَفِيضُ فَقَدْ أَفَاضَ النَّاسُ؟ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ الزَّحَامَ وَ أَخَافُ أَنْ أَشْرَكَ فِي عَنَتِ إِنْسَانٍ (١).

(ثم يقف به ليلاً)

أما أصل وجوب الحضور في المزدلفة فيدل عليه قوله تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ} (٢) و صحيفه الحلبي السابقة: «... فان لم يدر ك المشعر الحرام فقد فاته الحج» و غيرها.

(الى طلوع الشمس)

فلو افاض قبل الفجر كان عليه دم شاه كما في صحيفه مسمع بن عبد الملك عن أبي إبراهيم (عليه السلام): «رجل وقف مع الناس بجمع ثم افاض قبل ان يفيض الناس،

ص: ٥٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٥٥٧ باب ٢٢ ح ١ و رواه التهذيب (في ٦ من إفاضته، ١٤ من حجّه) و ليس فيه «و أفض بالاستغفار- إلى- إنّ الله غفور رحيم» و إنّما بدله «أفض من حيث أفاض الناس، و استغفر الله إنّ الله غفور رحيم»، وفيه أيضا بدل «و إياك و الوجيف» «و إياك و الوضيف» و فيه أيضا «ليس بوظيف الخيل» بدل «ليس بوجيف الخيل» و الصواب ما في الكافي «و الوضيف» لم يذكره من كتب اللغة حتّى الصحاح الذي كان بصدد الاستقصاء، و القاموس و إن ذكره إلّا أنّه خصّه بالإبل فقال: «و خط البعير: أسرع كأوصف، و أوصفته أو جفته في الركض».

٢- البقرة: ١٩٨

قال: ان كان جاهلا فلا شىء عليه، و ان كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاه»(١) وفيها دلالة على امتداد الركن الى المسمى ليلا فى حق الجاهل.

لكن حكم الصدوقان بأنه لو أفاض قبل طلوع الشمس يكون عليه دم شاه كالإفاضة من عرفات قبل غروب الشمس مع أنّ صحيح مسمع عن الكاظم تضمن الشاه فى من أفاض قبل الفجر، و قد رواه الفقيه نفسه(٢).

و يمكن الاستدلال للوقوف من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بصحيح معاوية بن عمار عنه (عليه السلام): «ثم أفض حين يشرق لك ثبير و ترى الإبل مواضع أخفافها، قال (عليه السلام): كان أهل الجاهلية يقولون: أشرق ثبير- يعنون الشمس - كيما نغير- الخير»(٣).

و ذهب العمانى و الإسكافى إلى جوازه قبل الشمس بقليل وذلك لصحيح إسحاق بن عمار، عن الكاظم (عليه السلام): سألته أى ساعه أحب إليك أن أفيض من جمع؟ فقال قبل أن تطلع الشمس بقليل فهى أحب الساعات إلئى. قلت: فإن مكثنا حتى تطلع

ص: ٥٧

١- وسائل الشيعة الباب ١٦ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ١

٢- الفقيه (فى آخر ١٢٦ من حجه) كماورواه الكافى فى آخر ١٧٠ من حجه

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦ باب ١٥ ح ٥

الشمس، فقال ليس به بأس»(١)ومثله خبر معاوية بن حكيم(٢) و هما يدلان على جواز الخروج قبل الطلوع.

اقول: ان الافاضه تعنى الشروع فى الخروج، و هو يحتاج الى وقت كبير خصوصا مع افتراض الزحام، و من ثم يلزم تحقق الخروج بعد طلوع الشمس.

و جَوَّز الشيخ فى التَّهْذِيب الخروج قبل طلوع الشمس لكن لا يجاوز وادى محسر جمعا بين صحيح اسحاق وخبر معاوية وبين صحيح هشام بن الحكم، عن الصادق (عليه السلام): «لا تجاوز وادى محسر حتّى تطلع الشمس» المتقدم.

اقول: اما صحيح اسحاق وما ماثله فقد عرفت الجواب عنه انفا واما صحيح هشام فقد تقدم الكلام فى اجماله ومثله فى الاجمال خبر جميل بن درّاج، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ينبغى للإمام أن يقف بجمع حتّى تطلع الشمس، و سائر الناس إن شاءوا عجلوا و إن شاءوا أخرّوا»(٣).

و أمّا صحيح على بن رباب، عن حريز، عن الصادق (عليه السلام): «من أفاض من عرفات مع الناس و لم يلبث معهم بجمع و مضى إلى منى متعمدا أو مستخفا فعليه بدنه»(٤).

ص: ٥٨

١- وسائل الشيعة الباب ١٥ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٥ باب ١٥ ح ٣

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦ باب ١٥ ح ٤

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٨ باب ٢٦ ح ١

الظاهر فى صحه الحج ولو بترك الوقوف فى المشعر، فقل فىه انه يمكن حمله على أنه بالمرور حصل منه نيه قهرية فى الاضطرارى الللى لكن عليه بدنه لما تعمّد عدم المكث و به أفتى الإسكافى. هذا ونسبه فى الفقيه الى الرواية (١) ولم يعمل به ولا- يخفى معارضته مع ما دل على فوات الحج بعدم ادراك المشعر كما فى صحيح معاوية «من ادرك المشعر فقد ادرك الحج» (٢) وغيره مما هو اقوى منه، الا ان الصحيح انه لا ظهور له بصحة الحج وانما هو فى مقام وجوب الكفاره فقط.

(و الواجب الكون بالنيه) كما هو معلوم وقد تقدم.

ويدل عليه بالخصوص صحيح أبى على بن راشد: «كتبت إليه أسأله عن رجل محرم سكر و شهد المناسك و هو سكران أ يتم حجه على سكره؟ فكتب (عليه السلام): لا يتم حجه» (٣) و وجهه عدم تأتى النيه منه.

ثم الكلام عن بدايه وقت الواجب فظاهر جمع أنّ نيه الوقوف وقت طلوع الفجر.

ففى الفقيه «إذا طلع الفجر فصلّ الغداة وقف بها بسفح الجبل» (٤).

ص: ٥٩

١- الفقيه فى أول ١٢٥ من حجه

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٨ باب ٢٧ ح ١

٣- التّهذيب ج ٥ ص ٢٩٦ ح ٣٩

٤- الفقيه (فى باب الوقوف بالمشعر، ١٩ من سياق مناسك حجه)

و فى المقنع و الهدايه «فإذا طلع الفجر فصلّ الغداة، ثمّ قف بها بسفح الجبل إلى أن تطلع الشمس على جبل ثبير(١)، وقف بها فإنّ الوقف بها فريضه».

و فى المقنعه «فإذا أصبح يوم النحر فليصلّ الفجر و يقف كوقوفه بعرفه و يحمد الله» و قريب منه فى المراسم.

و فى النهايه و المبسوط «فإذا أصبح يوم النحر صلّى الفجر وقف للدعاء إن شاء قريبا من الجبل و إن شاء فى موضعه الذى بات فيه».

و فى كافى أبى الصلاح «و وقت المختار من طلوع الفجر من يوم النحر إلى طلوع الشمس يلزم افتتاحه بالتيه - إلخ».

و قد يستدل له: بصحيح معاويه بن عمّار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أصبح على طهر بعد ما تصلّى الفجر فقف ان شئت قريبا من الجبل، و ان شئت حيث شئت فإذا وقفت فاحمد الله عزّ و جلّ واثن عليه ... ثم ليكن من قولك: اللهم ربّ المشعر الحرام...»(٢)، فان الأمر بالاصباح فى المشعر الحرام يدل على عدم جواز التأخر عن طلوع الفجر الا بمقدار اداء فريضه الفجر.

ص: ٦٠

١- ثبير بتقديم المثلثه على وزن فعيل، و من أمثالهم «أشرق ثبير كيما نغير».

٢- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ١

و بالروايات المجوزه للنساء و الصبيان بالافاضه ليلا(١)، حيث تدلّ على ان ما بعد الليل - الذى بدايته طلوع الفجر - هو بدايه وقت الوجوب.

و اورد على روايات الإفاضه ليلا انها تتلاءم أيضا و كون بدايه وقت الوجوب ما بعد طلوع الفجر بساعه أو قبله بساعه مثلا و لا يختص تلاؤمها مع كون البدايه طلوع الفجر فقط.

و اورد على الاول يعنى صحيح معاويه انه مشتمل سياقه على المستحبات المانع من الظهور فى الوجوب الا على مسلك حكم العقل، و هو قابل للتأمل.

قلت: الحق ان صيغه الامر داله على الوجوب اما وضعها كما قيل او انصرافا كما هو المختار و عليه فاقتران ما ثبت استحبابه معها لا يزعم دلالتها على الوجوب و عليه يجب الاصباح فى المشعر الحرام و لو بعد الفجر .

استحباب احياء ليله العاشر من ذى الحجه للحاج

(و يستحب احياء تلك الليله بالعباده و الذكر و القراءه)

و هل يجب المبيت بها ؟ فقد يستدلّ للوجوب بالتأسي، و بصحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا تجاوز الحياض ليله المزدلفه»(٢)، حيث يدل على لزوم

ص: ٦١

١- وسائل الشيعة الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر

٢- وسائل الشيعة الباب ٨ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ٣

المبيت غايته لا يجوز تجاوز الحياض التي هي حدّ من حدود المزدلفه، و بصحيح معاويه المتقدم الأمر بالاصباح على طهر، فان ذلك يلزم المبيت في المزدلفه و البا فكيف يتحقّق الاصبح فيها؟

اقول: ألّا ان التأسي يعنى الاتيان بالفعل على النحو الذى أتى به صلّى الله عليه و آله، ان واجبا فواجب و ان مستحبا فمستحب، و حيث لا يعلم أنّه أتى به بنحو الوجوب بل أقصى ما يدل عليه الفعل هو عدم الحرمة أو مطلق الرجحان فلا يثبت لزوم فعله بنحو الوجوب.

و اما الثانى فلان أقصى ما يدلّ عليه النهى هو ان من كان فى المزدلفه لا يحقّ له تجاوز الحياض ليلا و لا يدلّ على لزوم التواجد فيها ليلا.

و اما الثالث فلان الاصبح على طهر على تقدير وجوبه يتحقّق امتثاله بدخول المزدلفه قبل طلوع الفجر بدقيقه أو أكثر.

و عليه فالحكم بوجوب المبيت فى المزدلفه ليله العاشر لا يمكن اثباته بدليل بل الدليل و هو أصل البراءة يقتضى العدم.

و اما استحباب احيائها فلصحيح الحلبى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) - فى خبر - و يقول: «اللهم هذه جمع اللهم إني أسألك أن تجمع لى فيها جوامع الخير، اللهم لا تؤيسنى من الخير الذى سألتك أن تجمع لى فى قلبى، و أطلب إليك أن تعرّفنى

ما عرّفت أولياءك في منزلي هذا، و أن تقينى جوامع الشرّ» و إن استطعت أن تحيى تلك اللّيله فافعل فإنّه بلغنا أنّ أبواب السماء لا- تغلق تلك اللّيله لأصوات المؤمنين، لهم دوى كدوى النحل يقول الله جلّ ثناؤه: «أنا ربّكم و أنتم عبادى، أدبتم حقّى و حق على أن أستجيب لكم فيحطّ تلك اللّيله عمّن أراد أن يحط عنه ذنوبه، و يغفر لمن أراد أن يغفر له»^(١)وبه عمل الفقيه^(٢).

و لا يختصّ الدّعاء و الذّكر باللّيله بل يتأكّد بعد الفجر أيضا، كما فى صحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام) قال: «أصبح على طهر بعد ما تصلّى الفجر فقف إن شئت قريبا من الجبل و إن شئت حيث شئت فإذا وقفت فاحمد الله و أثن عليه و اذكر من الآيه و بلائه ما قدرت عليه و صلّ على النّبى صلى الله عليه و آله و ليكن من قولك: «اللهم ربّ المشعر الحرام فكّر رقبتي من النّار، و أوسع علىّ من رزقك الحلال، و ادرأ عني شرّ فسقه الجنّ و الإنس اللهم أنت خير مطلوب إليه و خير مدعوّ و خير مسئّل، و لكلّ وافد جائزه، فاجعل جائزتي فى موطنى هذا أن تقيلى عثرتى و تقبلّ معذرتى؟، و أن تجاوز عن خطيئتي، ثمّ اجعل التقوى من الدّنيا زادى» ثمّ أفض حين يشرق لك ثبير و ترى الإبل موضع أخفافها»^(٣).

ص: ٦٣

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩ باب ١٠ ح ١
 - ٢- الفقيه: رواه بدون اسناد (فى عنوان إفاضته، ١٧ من سياق مناسكه، ١٥٤ من حجّه) و فيه بدل «و أن تقينى جوامع الشرّ» «و هب لى جوامع الخير و اليسر كلّه».
 - ٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠ باب ١١ ح ١

وقال الفقيه بدون استناد هكذا «اللهم ربّ المشعر الحرام و ربّ الرّكن و المقام و ربّ الحجر الأسود و زمزم و ربّ الأيّام المعلومات- إلخ» و زاد بعد «و الإنس» «و شرّ فسقه العرب و العجم» و زاد بعد آخره «و تقلّبنى مفلحا منجحا مستجابا لى بأفضل ما يرجع به أحد من وفدك و حجّاج بيتك الحرام» و ادع الله عزّ و جلّ كثيرا لنفسك و لوالديك و ولدك و أهلك و مالك و إخوانك المؤمنين و المؤمنات، فإنّه موطن شريف عظيم و الوقوف فيه فريضه، فإذا طلعت الشمس فاعترف لله عزّ و جلّ بذنوبك سبع مرّات و أسأله التوبه سبع مرّات»(١) قلت: ولا بدّ أنّه قاله عن نصّ.

(ووطئ الصروره المشعر برجله)

كما فى صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر:- و يستحبّ للصروره أن يقف على المشعر الحرام و يطأه برجله- الخبر»(٢) وغيره.

و اما خبر سليمان بن مهران، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر- و فى آخر. قلت: فكيف صار وطئ المشعر عليه واجبا؟ قال: ليستوجب بذلك وطئ بحبوحه

ص: ٦٤

١- الفقيه (فى ١٩ من سياق مناسكه- الوقوف بالمشعر)

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦ باب ٧ ح ١

الجَنَّة» (١) الظاهر في الوجوب فمع ضعفه محمول على تأكيد الاستحباب جمعاً بينه وبين صحيح الحلبي الذي هو نص في الاستحباب

(و الصعود على قرح و ذكر الله عليه)

اقول: أما الصعود على قرح فجعله المصنّف غير وطى المشعر برجله ولا دليل عليه من اخبارنا غير ما في خبر عبد الحميد بن أبي الدّيلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) سمّى الأبطح أبطح لأنّ آدم أمر أن ينبطح في بطحاء جمع، فانبطح حتّى الفجر، الصبح ثمّ أمره أن يصعد جبل جمع و أمر إذا طلعت الشمس أن يعترف بذنبه، ففعل ذلك آدم فأرسل الله عزّ و جلّ ناراً من السماء فقبضت قربان آدم» (٢) ألا أنّ الشيخ قال في المبسوط: «و المشعر الحرام جبل هناك مرتفع يسمّى قرح يستحبّ الصعود عليه و ذكر الله عنده فإن لم يمكنه ذلك فلا شىء عليه لأنّ النّبى صلى الله عليه و آله فعل ذلك في روايه جابر» وعليه فيكونان في المعنى واحدا و وطأ المشعر بالصعود على ذاك الجبل و إذا كان أصل المشعر ذاك الجبل فيدلّ على ذكر الله عليه قوله جلّ و علا «فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَ إِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ».

ص: ٦٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧ باب ٧ ح ٣

٢- العلل (في ١٩٣ من أبواب جزئه الثاني)

و يفهم ذلك من الفقيه فقال: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلِّ الْغَدَاةَ وَقِفْ بِهَا بِسَفْحِ الْجَبَلِ وَ يَسْتَحِبُّ لِلصَّرُورَةِ أَنْ يَطَأَ الْمَشْعَرَ بِرِجْلِهِ أَوْ بِرَاحِلَتِهِ إِنْ كَانَ رَاكِبًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - ثُمَّ ذَكَرَ الْآيَةَ-»(١).

اقول: لكن كون المشعر الحرام كله جبل اسمه قزح لم يرد في أخبارنا بل في أخبار العامة ففي سنن أبي داود «عن عبيد الله بن أبي رافع، عن عليّ (عليه السلام) قال: «فَلَمَّا أَصْبَحَ - يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - وَقَفَ عَلَى قَزْحٍ، فَقَالَ: هَذَا قَزْحٌ وَ هُوَ الْمَوْقِفُ، وَ جَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ - الْخَبَرُ»(٢).

و ما ذكره المبسوط من روايه جابر في كيفيه حج النبي صلى الله عليه و آله فمما ورد في اخبارهم كما نقله سنن أبي داود ففيه «ثُمَّ رَكِبَ الْقَصُوءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَرَقَى عَلَيْهِ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ كَبَّرَهُ - إلخ». و نقله صحيح مسلم بدون قوله «فرقى عليه»، و نقل عن سنن البيهقي أيضا بلفظ «فرقى عليه» و عنه «أردف الفضل بن العباس و وقف على قزح، و قال: هذا قزح و هو الموقف و جمع كلها موقف».

ص: ٦٦

١- الفقيه (في ١٩ من سياق مناسكه في عنوان الوقوف بالمشعر)

٢- سنن أبي داود (في باب الصلاه بجمع)

اقول: ولا يخفى ان حدود المشعر من وادى محسر الى المأزمين كما ورد في الصحيحين(١) وعليه فان كان المشعر كله قرح كما هو مقتضى اخبار العامه فلا معنى للصعود والّا فلا دليل فيه يعتمد عليه.

حصيله البحث:

ثمّ يفيض بعد المغرب من عرفات إلى المشعر مقتصداً في سيره داعياً إذا بلغ الكثيب الأحمر ومستغفراً، ثمّ يقف به ليلاً إلى طلوع الشمس، و الواجب الكون بالتيه. ولو افاض قبل الفجر كان عليه دم شاه ولا شيء على الجاهل لو افاض قبل الفجر. وتجب نيه الوقوف وقت طلوع الفجر.

و يستحبّ إحياء تلك الليله و الدعاء ويتأكد بعد الفجر و الذكر و القراءة و وطء الصروره المشعر برجله.

ص: ٦٧

ركنيه كل من الموقفين

(كل من الموقفين ركن يبطل الحج بتركه عمداً، و لا يبطل سهواً نعم لو سها عنهما معا بطل)

أمّا بطلان الحجّ بترك عرفه، فيدل عليه صحيح عمر بن أذينة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) - في خبر: «و سألته عن قوله تعالى: «الحجّ الأكبر ما يعنى بالحجّ الأكبر؟ فقال: الحجّ الأكبر الوقوف بعرفه و رمى الجمار و الحجّ الأصغر العمرة»^(١).

وصحيح الحلبيّ، عنه (عليه السلام) «قال النبيّ صلى الله عليه و آله في الموقف: ارتفعوا عن بطن عرفه، و قال: أصحاب الأراك لا حجّ لهم»^(٢) ودلالتهما واضحة.

و أمّا مرسل ابن فضال عنه (عليه السلام): «الوقوف بالمشعر فريضه، و الوقوف بعرفه سنّه»^(٣) فالمراد أنّ المشعر ذكر وجوبه في الكتاب، و عرفه ذكر وجوبها، في السنّه.

ص: ٤٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٥٠ باب ١٩ ح ٩

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥٥١ باب ١٩ ح ١٠

٣- تهذيب الأحكام؛ ج ٥، ص ٢٨٧؛ ٢٣ باب تفصيل فرائض الحج .

و أمّا المشعر فالركن فيه هو المسمّى ما بين الطلوعين وذلك لصحيحه الحلبي: «... فان لم يدرك المشعر الحرام فقد فاته الحج» (١) و غيرها، فان الادراك يتحقّق بالمسمّى في فتره الوقوف الواجب.

و عليه يحمل صحيح محمّد بن حكيم، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «الرجل الأعجميّ و المرأة الضعيفه يكونان مع الجمال الأعرابي، فإذا أفاض بهم من عرفات مر بهم كما مرّ بهم إلى منى و لم ينزل بهم جمعا؟ فقال أ ليس قد صلّوا بها فقد أجزءهم، قلت: فان لم يصلّوا بها؟ قال: ذكروا الله فيها، فإن كانوا ذكروا الله فيها فقد أجزأهم» (٢).

و خبر أبي بصير: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ صاحبّي هذين جهلا أن يقفا بالمزدلفه، فقال: يرجعان مكانهما فيقفان بالمشعر ساعه، قلت فإنّه لم يخبرهما أحد حتّى كان اليوم، و قد نفر الناس، قال: فنكس رأسه ساعه، ثمّ قال: أ ليسا قد صلّيا الغداه بالمزدلفه، قلت: بلى، فقال: تمّ حجّهما، ثمّ قال: المشعر من المزدلفه و

ص: ٦٩

١- وسائل الشيعة الباب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ٢.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٥ باب ٢٥ ح ٣ عن الكافي (في أوّل باب من جهل أن يقف بالمشعر، ١٦٩ من حجّه)

المزدلفه من المشعر و إنما يكفيهما اليسير من الدعاء»^(١) فإنه لما كان الركن مسمى الوقوف و حصلت التيه في الجملة كفى.

و أما لو فاتا بطل حجه كما في صحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام) - في خبر -: و قال (عليه السلام): أيما قارن أو مفرد أو متمتع قدم و قد فاتته الحجّ فليحلّ بعمره و عليه الحجّ من قابل - الخبر»^(٢) وغيره.

و اما امتداد الموقف الاضطرارى فلصحيحه معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «من أفاض من عرفات الى منى فليرجع و ليأت جمعا و ليقف بها و ان كان قد وجد الناس قد أفاضوا من جمع»^(٣) و غيرها.

و هى وان لم تقيّد امتداد الموقف الى الزوال إلّا ان ذلك ورد فى من لم يدرك كلا الموقفين، و هو كاف، ففي صحيحه عبد الله بن المغيرة: «جاءنا رجل بمنى فقال: انى لم أدرك الناس بالموقفين جميعا ... فدخل إسحاق بن عمّار على أبى

ص: ٧٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٧ باب ٢٥ ح ٧ عن الكافى (فى ٢ باب من جهل أن يقف بالمشعر، ١٦٩ من حجّه)

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٨ باب ٢٧ ح ١

٣- وسائل الشيعة الباب ٢١ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ١

الحسن (عليه السلام) فسأله عن ذلك فقال: إذا أدرك مزدلفه فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج^(١).

موقفاً عرفه والمشعر الاختياريين و الاضطراريين

(ولكل من الموقفين اختياري و اضطراري، فاختياري عرفه ما بين الزوال و الغروب) وتقدم ان الاقوى الى المغرب (و اختياري المشعر ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس، و اضطراري عرفه ليله النحر، و اضطراري المشعر الى زواله)

كما تقدمت النصوص الداله على ذلك.

(وكل أقسامه يجرى)

ففى صحيحه معاويه بن عمار: قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام): «مملوك أعتق يوم عرفه، قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج^(٢).

لكن ان أمكن الجمع و لو بين اختياري و اضطراري وجب، كما فى صحيح معاويه بن عمار: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): ما تقول فى رجل أفاض من عرفات

ص: ٧١

١- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ٦

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ٥ ص ٥

فأتى منى قال: فليرجع فيأتي جمعا، فيقف بها و إن كان الناس قد أفاضوا من جمع»(١).

و موثق يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أفاض من عرفات فمرّ بالمشعر فلم يقف حتى انتهى إلى منى و رمى الجمره و لم يعلم حتى ارتفع النهار؟ قال: يرجع إلى المشعر فيقف به ثم يرجع فيرمى الجمره»(٢).

و صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر-: و قال في رجل أدرك الإمام و هو بجمع؟ فقال: إن ظنّ أنّه يأتي عرفات فيقف بها قليلا، ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها، و إن ظنّ أنّه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتها و ليقم بجمع فقد تمّ حجّه»(٣).

(الاضطرارى الواحد)

وهو اضطرارى المشعر فاختلف فيه فذهب إلى عدم الإجزاء الشيخان و القاضى و ابن حمزه و الحلّى كالمصنف.

ص: ٧٢

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٥ باب ٢١ ح ٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٥ باب ٢١ ح ٣

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٥ باب ٢٢ ح ١

وذهب إلى الإجزاء وهو المختار الصدوقان والإسكافي وأبو الصلاح وابن زهره، وهو المفهوم من الكافي فروى صحيح جميل بن درّاج، عن الصادق (عليه السلام): «من أدرك المشعر الحرام يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج» (١).

وموثق إسحاق بن عمار، عنه (عليه السلام): «من أدرك المشعر الحرام و عليه خمسه من الناس قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج» (٢).

و به قال ابن الوليد، ففي علل الشرايع بعد نقل خبر ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن الصادق (عليه السلام) في علّه جعل أيام منى ثلاثاً ليكون من أدرك شيئاً منها فقد أدرك الحج: «تفرّد بهذا الخبر إبراهيم ابن هاشم في نوادره و الذي أفتى به و أعتمده في هذا المعنى ما حدّثنا به شيخنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج، عن الصادق (عليه السلام) من أدرك المشعر الحرام يوم النحر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج، و من أدركه يوم عرفه قبل زوال الشمس فقد أدرك المتعه» (٣).

و يمكن نسبته إلى المرتضى ففي انتصاره ممّا انفردت به الإماميّة أنّ من فاتته الوقوف بعرفات و أدرك الوقوف بالمشعر يوم النحر فقد أدرك الحج و خالف

ص: ٧٣

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٤٠ باب ٢٣ ح ٩

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٤١ باب ٢٣ ح ١١

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٤٠ باب ٢٣ ح ٨ عن العلل (في ٢٠٣ من أبواب جزئه الثاني)

باقى الفقهاء- إلخ». و كلامه مجمل يحتمل إرادته من النهار بين الطلوعين و بعد طلوع الشمس إلى الزوال على ما هو الإجماع فى عدم إجزاء ما بعده و كلامه فى قبال العاقبة القائلين بعدم إجزاء المشعر و لو أدركه بين الطلوعين، و نسبه الحلّى إليه القول بالإجزاء إلى الليل خطأ.

و يمكن نسبته إلى الكشّى حيث إنّه روى عن العياشى، عن محمّد بن نصير حدّثنى محمّد بن عيسى، عن يونس قال: لم يسمع حريز بن عبد الله من أبى عبد الله (عليه السلام) إلّا حديثاً أو حديثين، و كذلك عبد الله ابن مسكان لم يسمع إلّا حديث من أدرك المشعر، فقد أدرك الحجّ و كان من أروى أصحاب أبى عبد الله (عليه السلام)، و كان أصحابنا يقولون: من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحجّ، فحدّثنى ابن أبى عمير و أحسبه أنّه رواه له من أدركه قبل الزوال من يوم النحر فقد أدرك الحجّ»(١).

و يدلّ عليه ما رواه الفقيه صحيحاً عن إسحاق بن عمار، عن الصّيادق (عليه السلام): من أدرك المشعر الحرام قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحجّ» ثمّ قال: «و رواه عن الكاظم (عليه السلام) أيضاً»(٢).

ص: ٧٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤١ باب ٢٣ ح ١٣ عن رجال الكشّى - عنوان ابن مسكان و حريز بن عبد الله السجستاني.

٢- من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٣٨٦

و صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): إذا أدرك الزوال فقد أدرك الموقف»(١) وغيرها.

و أما خبر الفضل الواسطي كتب إليه (عليه السلام): «من أتى جمعا و الناس في المشعر قبل طلوع الشمس فقد فاتته الحج و هي عمره مفردة- الخبر»(٢) الدال على بطلان الحج ولو ادرك المشعر قبل طلوع الشمس فهو مضافا لضعف سنده خلاف الإجماع وما تقدم من النصوص المعتبره.

لكن يعارض ما تقدم من صحة الحج لمن ادرك المشعر قبل الزوال عدة روايات دلت على بطلان الحج لمن لم يدرك المشعر قبل طلوع الشمس وهي:

صحيح حريز: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل مفرد الحج فاتته الموقفان جميعا، فقال له: إلى طلوع الشمس من يوم النحر فإن طلعت الشمس من يوم النحر فليس له حج و يجعلها عمره و عليه الحج من قابل»(٣).

ومثله صحيح الحلبي(٤) وخبر محمد بن سنان وخبر إسحاق بن عبد الله وخبر محمد بن فضيل(٥).

ص: ٧٥

-
- ١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٤٢ باب ٢٣ ح ١٥
 - ٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٥١ باب ٢٧ ح ٦
 - ٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٧ باب ٢٣ ح ١
 - ٤- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٦ باب ٢٢ ح ٢
 - ٥- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٨ باب ٢٣ ح ٣ و ٤ و ٥

لكنها لا تقاوم ما تقدم من النصوص المعتبرة التي هي أكثر و أشهر عند القدماء وعليها العمل.

حكم من أفاض قبل الفجر عامدا

(و لو أفاض قبل الفجر عامدا فشاها)

و لا يبطل لحصول وقوف له بالليل كما تقدم في صحيح مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل وقف مع الناس بجمع قال: إن كان جاهلا فلا شيء عليه، و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاه»، و مورده من حصل له لبث لكن ما أتم لبثه.

و أمّا ما في صحيح حرّيز عن الصادق (عليه السلام): «من أفاض من عرفات مع الناس و لم يلبث معهم بجمع و مضى إلى منى متعمدا أو مستخفا فعليه بدنه» (١) الظاهر في صحه الحج ولو بترك الوقوف في المشعر، فقليل فيه انه يمكن حمله على أنه بالمرور حصل منه تيه قهرية في الاضطراري الليلي لكن عليه بدنه لما تعمّد عدم المكث و به أفتى الإسكافي. هذا ونسبه في الفقيه الى الرواية (٢) ولم يعمل به ولا يخفى معارضة مع ما دل على فوات الحج بعدم ادراك المشعر كما في صحيح

ص: ٧٦

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٤٨ باب ٢٦ ح ١

٢- الفقيه في أول ١٢٥ من حجه

معاويه «من ادرك المشعر فقد ادرك الحج»^(١) وغيره مما هو اقوى منه، الا ان الصحيح انه لا ظهور له بصحة الحج وانما هو في مقام وجوب الكفاره فقط.

(و يجوز للمرأة و الخائف و الصبي مطلقا من غير جبر)

وكذلك كل ضعيف وذلك لصحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): «رخص رسول الله صلى الله عليه وآله للنساء و الضعفاء ان يفيضوا عن جمع بليل، و ان يرموا الجمره بليل، فإذا أرادوا ان يزوروا البيت و كلوا من يذبح عنهن»^(٢).

و صحيح جميل بن دراج، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام: «لا بأس بأن يفيض الرجل بليل إذا كان خائفا»^(٣).

وصحيح أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) رخص النبي للنساء و الصبيان أن يفيضوا بليل و يرموا الجمار بليل و أن يصلوا الغداه في منازلهم، فإن خفن الحيض مضين إلى مكه و وكلن من يضحي عنهن»^(٤).

ص: ٧٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٨ باب ٢٧ ح ١

٢- وسائل الشيعة الباب ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر الحديث ٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨ باب ١٧ ح ١

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٩ باب ١٧ ح ٣

وصحيح سعيد الأعرج، قلت: «الأبى عبد الله (عليه السلام): معنا نساء فأفيض بهنّ بليل؟ قال: نعم تريد أن تصنع كما صنع النّبىّ صلى الله عليه وآله؟ قلت: نعم، فقال: أفض بهنّ بليل، ولا- تفض بهنّ حتّى تقف بهنّ بجمع، ثمّ أفض بهنّ حتّى يأتى بهنّ الجمره العظمى فيرمين الجمره، فإن لم يكن عليهنّ ذبح فليأخذن من شعورهنّ و يقصّرن من أظفارهنّ و يمسّين إلى مكّه فى وجوههنّ و يطفن بالبيت و يسعين بين الصفا و المروه، ثمّ يرجعن إلى البيت و يطفن أسبوعا، ثمّ يرجعن إلى منى و قد فرغن من حجّهن، و قال: إنّ النّبىّ صلى الله عليه وآله أرسل معهنّ أسامه» (١) دلّ هذا أيضا على أنّ المعذور و إن جاز له الإفاضه بالليل إلّا أنّه لا بدّ له من مكث، و لا يكفى مجرّد العبور.

و أمّا ما فى صحيح هشام بن سالم، و غيره، عن الصادق (عليه السلام) فى التقدّم من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس لا بأس به، و التقدّم من المزدلفه إلى منى يرمون الجمار و يصلّون الفجر فى منازلهم بمنى لا- بأس» (٢) فحمله الشيخ على ذوى الأعدار (٣) وهو كذلك و إلّا فلا يقاوم ما تقدم من النصوص المعتمده.

ص: ٧٨

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨ باب ١٧ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٠ باب ١٧ ح ٨

٣- التّهذيب (فى ٢٠ من ١٥ من حجّه)

(و حد المشعر ما بين الحياض و المأزمين و وادی محسّر)

كما في صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - و لا يجاوز الحياض ليله المزدلفه - الخبر^(١).

وصحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام): إذا مررت بوادي محسّر، و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو إلى منى أقرب -
الخبر^(٢).

وصحيح إسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن (عليه السلام): سألته عن حدّ جمع، قال: ما بين المأزمين إلى وادي
محسّر^(٣) و غيرها^(٤).

هذا وعند الضيق يجوز الوقوف في المأزمين كما في صحيح سماعه، عنه (عليه السلام) قلت: «إذا كثر الناس بجمع و ضاقت
عليهم كيف يصنعون، قال: يرتفعون إلى المأزمين»^(٥).

ص: ٧٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٨ باب ٨ ح ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧ باب ٨ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٨ باب ٨ ح ٥

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٨ باب ٨ ح ٤

٥- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩ باب ٩ ح ١

هذا وفي معجم بلدان الحمويّ «المأزمان موضع بين المشعر الحرام و عرفه و هو شعب بين جبلين يفضى آخره إلى بطن عرفه و هو إلى ما أقبل على الصحراء التي يكون بها موقف الإمام، و المأزمان تشبه المأزم من الأزم و هو العض و منه الأزمه، و هو الجذب، و كأن السنه عضّتهم و الأزم الضيق و منه سمى الموضع بمكه».

(و يستحبّ التقاط حصى الجمار منه)

اي من المشعر كما ورد في صحيح معاوية بن عمّار قال: «تُخذ حصى الجمار من جمعٍ و إن أخذته من رحلك بمنى أجزأك»^(١) وغيره والمراد من جمع هو المشعر الحرام.

(و هو سبعون)

ثم الواجب أخذها من الحرم، و في الحرم من غير المسجد فلا يجوز أخذها من مسجد مكّه أو مسجد الخيف يدل على ذلك: صحيح زراره، عنه (عليه السلام) «حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزأك و إن أخذته من غير الحرم لم يجزأك، قال: و قال: لا ترمى الجمار إلّا بالحصى»^(٢).

ص: ٨٠

١- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ٤٧٧

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٢ باب ١٩ ح ١

وصحيح حنان، عنه (عليه السلام): «يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلّا من المسجد الحرام، و مسجد الخيف»^(١) وكذلك بقيه المساجد المفروشه بالحصا كما ورد في معتبر زيد الشحام «اخرج من المسجد و في ثوبى حصاه قال فردّها او ا طرحها في المسجد»^(٢).

واما وجه كونها سبعين أنّ يوم النحر يرمى الجمره العقبه فقط بسبع و في الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر من كلّ من الثلاثه بسبع تصير ثلاثه و ستين و مع تلك السبعه يصير سبعين.

(و الهروله) و يعتبر عنه بالرمل أيضا و بالسعى أيضا

(في وادى محسر داعيا بالمرسوم)

حتّى لو قطعه بدونها يستحبّ إعادته بجبرانها، و المستحبّ قدر مائه خطوه، و لو كان راكبا يحرك دابّته.

ص: ٨١

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٣٢ باب ١٩ ح ٢

٢- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٤ ص ٢٢٩

يدل على ذلك صحيح حفص بن البختري وغيره «عن الصادق (عليه السلام) أنه قال لبعض ولده: هل سعت في وادي محسر؟ فقال: لا، قال: فأمره أن يرجع حتى يسعى، فقال له ابنه: لا أعرفه، فقال له: سل الناس» (١) وغيره.

وصحيح محمد بن إسماعيل «عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: الحركة في وادي محسر مائة خطوه» (٢).

وفي خبر «عمر بن يزيد: الرّمل في وادي محسر قدر مائة ذراع» (٣) ولا تنافي بينهما فيمكن أن يكون بين الخطوتين ذراع.

و أما الدعاء المرسوم فلصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): إذا مررت بوادي محسر و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو إلى منى أقرب فاسع فيه حتى تجاوزه فإنّ النّبيّ صلى الله عليه و آله حرّك ناقته و قال: «اللّهم سلّم لى عهدى، و اقبل توبتى، و أجب دعوتى، و اخلفنى فيمن تركت بعدى» (٤).

ص: ٨٢

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤ باب ١٤ ح ١
 - ٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣ باب ١٣ ح ٣
 - ٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣ باب ١٣ ح ٥
 - ٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٢ باب ١٣ ح ١

كُلُّ من الموقفين ركنٌ يبطل الحج بتركه عمداً ولا يبطل سهواً، نعم لو سها عنهما بطل. و اضطراري عرفه ليله النحر، والركن في المشعر المسمى ما بين الطلوعين. و اضطراري المشعر إلى زواله، و كل أقسامه يجرى لكن ان أمكن الجمع و لو بين اختياري و اضطراري وجب، إلّا الاضطراري الواحد فقليل بعدم اجزائه والاقوى اجزؤه، و لو أفاض قبل الفجر عامداً فشاءً ولا يبطل لحصول وقوف له بالليل. و يجوز للمرأة و الخائف و الصبي مطلقاً من غير جبرٍ وكل ضعيف ان يفيضوا عن المشعر بليل، و ان يرموا الجمره بليل، فإذا أرادوا ان يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهم.

و حدّ المشعر ما بين الحائط و المأزمين و وادي محسرٍ وعند الضيق يجوز الوقوف في المأزمين، ويستحب التقاط حصي الجمار من المشعر والواجب التقاطها و هي سبعون من الحرم، و في الحرم من غير المسجد فلا يجوز أخذها من مسجد مكّه أو مسجد الخيف ومطلق المساجد المفروشه بالحصي، وتستحب الهرولة في وادي محسرٍ داعياً بالمرسوم.

(يوم النحر) لمنى مناسك يوم النحر وبعده من أيام التشريق

وهل يجب الترتيب برمى جمره العقبه، ثم الذبح، ثم الحلق ام يستحب؟

(و هي رمى جمره العقبه، ثم الذبح، ثم الحلق، فلو عكس عمدا أثم)

عند المصنف وغيره والصحيح استحبابه كما سيأتى.

(وأجزاء)

عند النسيان والجهل بناءً على وجوبه لصحيحه جميل وما رواه البنزطى الاتيين اللتين موردهما الجهل والنسيان واما اجزاؤه حتى مع التعمد كما اطلقه المصنف فلا دليل عليه.

والذى ذهب اليه الشيخ فى الخلاف هو استحباب الترتيب^(١) وقال بالوجوب الإسكافى و الشيخ فى نهايته و مبسوطه، لكنّه أجزاء حصول الهدى فى رحله فى جواز الحلق بدون ذبحه، استنادا الى صحيح ابى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا

ص: ٨٤

اشتریت أضحيّتك وقمطتها في جانب رحلك فقد بلغ الهدى محلّه، فإن أحببت أن تحلق فاحلق»^(١) والوجوب ظاهر الصدوق والدليّ.

و ذهب أبو الصلاح أيضا إلى عدم الوجوب فقال: «و يجوز الحلق قبل الرّمي و تأخيرهُ آخر أيّام التشريق».

و كلام العمانيّ مجمل فقال: «و من حلق رأسه قبل أن ينحر أو يذبح أجزاءه و لم يكن عليه شيء».

و يستدلّ على الوجوب بصحيح سعيد الأعرج «عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - أفضّ بهنّ بلیل و لا تفضّ بهنّ حتّى تقف بهنّ بجمع، ثمّ أفضّ بهنّ حتّى تأتی بهنّ الجمره العظمی فیرمین الجمره، فإن لم يكن عليهنّ ذبح فليأخذن من شعورهن و يقصرن من أظفارهنّ و يمضين إلى مكّه - الخبر»^(٢).

ص: ٨٥

١- وسائل الشيعة الباب ٣٩ من أبواب الذبح الحديث ٧ ورواه الفقيه والكافي عن البطائني عن الصادق (عليه السلام) في روايه الفقيه وعن الكاظم في روايه الكافي.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٣ باب ١ ح ١

و يؤيده خبر سعيد السَّمَان عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله عَجَّلَ النَّسَاءَ لَيْلًا مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ إِلَى مَنَى وَ أَمَرَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ عَلَيْهَا هَدًى أَنْ تَرْمِي وَ لَا تَبْرَحَ حَتَّى تَذْبَحَ، وَ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا هَدًى أَنْ تَمْضِيَ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى تَزُورَ» (١).

و يدل على كون الذبح بعد الرمي صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إِذَا رَمَيْتَ الْجُمُرَةَ فَاشْتَرِ هَدِيكَ...» (٢).

و أمّا الاستدلال بصحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لِلنِّسَاءِ وَ الضَّعَفَاءِ أَنْ يَفِضُوا مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ وَ أَنْ يَرْمُوا الْجُمُرَةَ بَلِيلٍ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَزُورُوا الْبَيْتَ وَ كُلُّوا مِنْ يَذْبَحُ عَنْهُمْ» (٣) فلا يخلو من اجمال حتى يقال انه دالّ على جواز زيارته البيت قبل الذبح.

و أمّا ما قاله الخلاف من الرواية عن أئمتنا عليهم السلام من جواز خلاف ترتيب مناسك منى فيستدل له اولاً:

بصحيح جميل بن دراج: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) عَنِ الرَّجُلِ يَزُورُ الْبَيْتَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ، قَالَ: لَا يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله أَتَاهُ أَنَسٌ يَوْمَ النِّحْرِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، وَ قَالَ

ص: ٨٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٠ باب ١٧ ح ٥

٢- وسائل الشيعة الباب ٨ من أبواب الذبح الحديث ٤

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٠ باب ١٧ ح ٧

بعضهم: حلفت قبل ان أرمى، فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي ان يؤخروه إلّا قدّموه، فقال: لا حرج»(١).

و ثانيا: خبر البنزطى «قلت لأبى جعفر الثانى (عليه السلام): إنّ رجلا من أصحابنا رمى الجمره يوم النحر و حلق قبل أن يذبح؟ فقال: إنّ النبى صلى الله عليه و آله لمّا كان يوم النحر أتاه طوائف من المسلمين فقالوا: يا رسول الله ذبحنا من قبل أن نرمى و حلقنا من قبل أن نذبح، و لم يبق شىء ممّا ينبغي لهم أن يقدّموه إلّا أخروه، و لا شىء ممّا ينبغي لهم أن يؤخروه إلّا قدّموه، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: لا- حرج، لا- حرج»(٢) و اعتمدهما الكلينى(٣) و موردهما و إن كان ظاهره الجهل أو النسيان إلّا انهما ظاهران فى النذب بقريته قوله (عليه السلام) «لا ينبغي»، قلت: و هما يصلحان قريته للظهورات المتقدمه الداله على وجوب الترتيب و عليه فالصحيح هو عدم وجوب الترتيب بل استحبابه.

فى الرمى

اما وجوب رمى جمره العقبه يوم العاشر فيمكن ان يستفاد ذلك من صحيحه أبى بصير المتقدمه الداله على ترخيص الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله للنساء فى

ص: ٨٧

١- وسائل الشيعة الباب ٣٩ من أبواب الذبح الحديث ٤

٢- الكافى (ج ٤ ص ٥٠٤ ح ٢ باب من قدّم شيئا، ١٨٩ من حجّه)

٣- الكافى (ج ٤ ص ٥٠٤ ح ٢ باب من قدّم شيئا، ١٨٩ من حجّه)

الافاضه بلیل و رمی الجمره، فان المقصود من الجمره المعرفه بلام العهد جمره العقبه. و الترخيص المذكور يدل على وجوب ذلك نهارا و لأجل خوف الزحام نهارا رخص في ذلك ليلا. و النصوص الاخرى التى يستفاد منها ذلك بالدلاله الالتزاميه كثيره.

و لعلّه لا يوجد ما يدل على ذلك بالمطابقه الا صحيحه معاويه بن عمّار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «خذ حصى الجمار ثم آت الجمره القصوى التى عند العقبه فارمها من قبل وجهها...»^(١)، لكن قيل انه لاشتمال سياقها على المستحبات لا ينعقد لها ظهور فى الوجوب و لا يصح الاستدلال بها الا على مسلك حكم العقل فى استفاده الوجوب. قلت: وقد تقدم جوابه.

(و تجب النيه فى الرمي) وذلك لعدم تحقق الامتثال بدون القصد.

(و إكمال السبع)

كما يمكن استفادته من صحيحه معاويه بن عمّار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «رجل أخذ إحدى و عشرين حصاه فرمى بها فزادت واحده فلم يدر أيّهن نقص قال: فليرجع و ليرم كلّ واحده بحصاه...»^(٢) و غيرها، بتقريب انها و ان كانت وارده فى

ص: ٨٨

١- وسائل الشيعة الباب ٣ من أبواب رمى جمره العقبه الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب العود الى منى الحديث ١

رمى ما بعد اليوم العاشر إلّا اننا لا نحتمل الفرق بين رمى جمرة العقبة مستقلاً يوم العاشر و بين رميها مع الجمرتين الآخرين ما بعد العاشر.

و اما اعتبار التوالى فى الرمى فلا يمكن استفادته من النصوص بشكل صريح الا أنه قد يستفاد من الروايات الدالّة على استحباب التكبير عند رمى كل واحد من الحصيات(١) و رميها خذفا(٢). وفيه تأمل كما لا يخفى.

و اما انه بين طلوع الشمس و غروبها يوم النحر، و فى كلّ من الثلاث فى أيام التشريق فلصحيحه منصور بن حازم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «رمى الجمار من طلوع الشمس الى غروبها»(٣) و غيرها.

(مصيبه للجمره)

و لو بالواسطه كما فى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر:- و إن رميت بحصاه وقعت فى محمل فأعد مكانها فإن هى أصابت إنسانا أو جملا ثم وقعت على الجمار أجزأك»(٤).

ص: ٨٩

١- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب رمى جمرة العقبة

٢- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب رمى جمرة العقبة الحديث ١

٣- المصدر السابق باب ١٣ من أبواب رمى جمرة العقبة الحديث ٦

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٠٠ باب ٦ ح ١

و اما اعتبار احراز الاصابه فلان المطلوب رمى الجمره لا مطلق الرمى، و الاشتغال اليقيني يستدعى الفراغ اليقيني.

و اما اعتبار كون الاصابه بالرمى دون الوضع فلان أحدهما مغاير للآخر، و بالوضع لا يصدق عنوان الرمى المطلوب.

(بفعله)

لانه لا يصدق الامتثال بدون فعله فإن وقعت على جمره فارتفعت الثانيه إلى الجمره لم تجزه لأن إصابه الثانيه لم تكن من فعله.

(بما يسمى رميا) بعد كون الواجب رمى الجمره.

(بما يسمّى حجرا)

قيل: لفظ الحجر لم يرد فى خبر و إنما الوارد فى الأخبار الحصى كما فى صحيح زراره المتقدم عنه (عليه السلام) قال: حصى الجمار إن أخذته من الحرم - إلى - و قال: لا ترمى الجمار إلّا بالحصى» و غيره، و عليه فيشترط صدق الحصاه و لا يكفى كلّ حجر، و إنما عبّر السيّد و الشيخ بالحجر فى قبال العامّه القائلين بإجزاء مطلق الجواهر.

ص: ٩٠

قلت: هذا الكلام صحيح لو كان هناك في الحرم الحصى لكن الموجود فيه هو الحجر لا غير و عليه فالمراد من الحصى هو الحجر .

(حرميا)

كما تقدم فى صحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام): «حصى الجمار إن أخذنه من الحرم أجزأك، وإن أخذته من غير الحرم لم يجزأك - الخبر». وإن لا يكون من المساجد كما تقدم فى صحيح حنان، عنه (عليه السلام): «يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلّا من المسجد الحرام و مسجد الخيف» وغيره.

(بكرا)

كما دل على ذلك خبر حريز، عمّن أخبره، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته من أين ينبغي أخذ حصى الجمار؟ قال: لا تأخذه من موضعين من خارج الحرم و من حصى الجمار، و لا بأس بأخذه من سائر الحرم»^(١) إلّا انها ضعيفه بياسين الضيرير مضافا الى ارسالها وخبر عبد الأعلى عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا تأخذ من حصى الجمار»^(٢) و هو ايضا ضعيف بسهل بن زياد و رواه الفقيه مرسلا فى مقام الافتاء به^(٣).

ص: ٩١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٢٢ باب ١٩ ح ٣

٢- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب رمى جمرة العقبة الحديث ٢

٣- الفقيه ٢- ٤٧٤ - ٢٩٩٩

و يعارضها معتبر أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): «ذهبت أرمي فإذا في يدي ست حصيات، فقال: خذ واحده من تحت رجلك» (١) وبه عمل الفقيه (٢) ونسب ما في خبر عبد الأعلى الى الرواية وهو صريح في جواز الاخذ من حصي الجمار ولا اشكال في سنده الا من جهة البطائني وقد رواه الكليني كما روى سابقيهما.

اقول: فان عمل المشهور بالسابقين و اعرض عن معتبر أبي بصير فهو و آلا فلا - و الظاهر عدم الاعراض عن معتبر أبي بصير فالاقوى عدم وجوب كونها بكرا .

نعم يستثنى من ذلك ما لو سقطت من يده فيجوز الاخذ من تحت قدمه كما هو صريح صحيح معاوية بن عمار ففيه: «فإن سقطت من رجل حصاه فلم يدر أيتهن هي قال يأخذ من تحت قدميه حصاه فيرمى بها» (٣).

و اما عدم الاعتداد مع الشك في الاصابه فللاستصحاب وقاعده الاشتغال.

هذا و لو تيقن عدم الاصابه وجب عليه العمل بما في صحيح معاوية بن عمار، عنه (عليه السلام): «إنه قال في رجل أخذ إحدى و عشرين حصاه فرمى بها فزاد واحده فلم يدر من أيهن نقصت؟ قال: فليرجع فليرم كل واحده بحصاه - إلى - و قال في رجل رمى الجمار فرمى الأولى بأربع و الأخيرتين بسبع؟ قال: يعود فيرمى الأولى

ص: ٩٢

١- الكافي ج ٤ ص ٤٨٣ ح ٤ من باب من خالف الرمي

٢- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ٤٧٤

٣- الكافي ج ٤ ص ٤٨٣ ح ٥ من باب من خالف الرمي

بثلاث و قد فرغ، و إن كان رمى الأولى بثلاث و رمى الأخيرتين بسبع سبع فليعد و ليرمهنّ جميعاً بسبع سبع - الخبر» (١).

و اما عدم الاعتداد بالشكّ مع الدخول في واجب آخر فلقاعده التجاوز المستفاده من صحيحه زراره عن أبي عبد الله (عليه السلام): «... إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت ليس بشيء» (٢).

و انما لم تطبق قاعده الفراغ المستنده الى موثقه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام): «كل ما شككت فيه ممّا قد مضى فامضه كما هو» (٣) و التي ليست مشروطه بالدخول في الغير باعتبار ان صدق المضى فرع احراز تحقّق العمل و الفراغ منه و الشكّ في صحّته بنحو مفاد كان الناقصه، و المفروض في المقام الشكّ في أصل التحقّق الذي هو مفاد كان التامّه. هذا كله بناءً على كونهما قاعدتين لا قاعده واحده والا فالامر اوضح.

و اما عدم الاعتناء بالشكّ بعد خروج الوقت فلقاعده الحيلولة المستفاده من صحيحه زراره و فضيل عن أبي جعفر (عليه السلام): «متى استيقنت أو شككت في وقت

ص: ٩٣

١- الكافي (ج ٤ ص ٤٨٣ ح ٥ باب من خالف الرّمي، ١٧٥ من حجّه)

٢- وسائل الشيعة الباب ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة الحديث ١

٣- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب رمى جمرة العقبة الحديث ٣

فريضه انك لم تصلها ... صَلَّيْتَهَا. و ان شككت بعد ما خرج وقت الفوت و قد دخل حائل فلا- إعاده عليك ...»(١) فان الخصوصيه للصلاه غير محتمله.

استحباب البرش المنقطه بقدر الأنمله

(و يستحب البرش المنقطه بقدر الأنمله)

والبرش: جمع برشاء، و هي الحصاه المشتمله على ألوان مختلفه(٢).

ويدل على ذلك صحيح «هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حصى الجمار قال: كره الصم منها، و قال خذ البرش»(٣).

و صحيح البزنطى، عن الرضا (عليه السلام): حصى الجمار تكون مثل الأنمله و لا تأخذها سوداء و لا بيضاء و لا حمراء، خذها كُحْلِيَّةً مُنْقَطَةً - الخبر»(٤).

و فى الصَّحاح «الأنمله - بالفتح - واحده «الأنامل» رؤس الأصابع».

ص: ٩٤

١- وسائل الشيعة الباب ٦٠ من أبواب المواقيت للصلاه الحديث ١

٢- (مجمع البحرين - برش - ٤ - ١٢٩)

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٣ باب ٢٠ ح ١

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٣ باب ٢٠ ح ٢

ويستحب التقاطها لا تكسيها كما في معتبر ابي بصير «قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ التَّقِطُ الْحَصَى وَ لَا تَكْسِرَنَّ مِنْهُنَّ شَيْئاً» (١)

(و الطهارة)

كما تقدم في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بأن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، و الوضوء أفضل».

و صحيح محمد بن مسلم: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الجمار، فقال: لا ترم الجمار، إلا و أنت على طهر» (٢).

هذا ولم نقف على من صرح بوجوب الطهر فيه، و أما قول المفيد: «فإن قدر على الوضوء لرميه فليتوضأ، و إن لم يقدر أجزء عنه غسله و لا- يجوز له رمي الجمار إلا و هو على طهر» (٣) فكما ترى صرح في صدر كلامه بعدم الوجوب فيحمل ذيله على تأكيد الاستحباب، و المرتضى و الإسكافي عبرا بمضمون صحيح محمد بن مسلم الظاهر في تأكيد الاستحباب.

ص: ٩٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٣٤ باب ٢٠ ح ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٦ باب ٢ ح ١

٣- المقنعة (في باب نزول مزدلفته)

وأما الغسل للرّمي فليس بمستحب كما في صحيح محمّد الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن الغسل إذا أراد أن يرمى، فقال: ربّما اغتسلت فأما من السنّة فلا»(١).

و صحيحه الآخر عنه (عليه السلام): «سألته عن الغسل إذا رمى الجمار، فقال: ربّما فعلت، و أمّا السنّة فلا، و لكن من الحرّ و العرق»(٢).

(و الدعاء) بالماثور (و التكبير مع كل حصاه)

و الدعاء بالماثور بعد الفراغ من الرّمي كالدّعاء بالماثور قبل الشروع و الدّعاء بالماثور مع كلّ تكبير في يوم النحر، و أمّا بعد الرمي فالدّعاء بالماثور أولاً عند الاولى، و الثانيه و التكبير مع كلّ حصاه في كلّ من الثلاثه.

أمّا الدّعاء أولاً و الدّعاء مع كلّ تكبير و الدّعاء بعده، فلصحيح معاويه بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «خذ حصي الجمار، ثم ائت جمره القصوى الّتي عند العقبه فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها و تقول و الحصى في يدك: اللهم هؤلاء حصياتي فأحصهنّ لي و ارفعهنّ في عملي» ثم ترمي و تقول: مع كلّ حصاه «الله أكبر اللهم ادحر عني الشيطان، اللهم تصديقا بكتابك و على سنّه نبيّك صلى الله عليه و آله، اللهم اجعله حجّاً مبروراً، و عملاً مقبولاً، و سعيًا مشكوراً، و

ص: ٩٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٦ باب ٢ ح ٤

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٦ باب ٢ ح ٢

ذنباً مغفوراً» - إلى - فإذا أتيت رحلك و رجعت من الرّمي فقل: «اللّهُمَّ، بك وثقت، و عليك توكلت، فنعم الرّب و نعم المولى و نعم النصير - الخبر» (١).

و أمّا أيّام التشريق الدّعاء أوّلاً في الأوّلين و التكبير مع كلّ حصاه فلصحيح معاوية بن عمّار، عن الصّادق (عليه السلام): ارم في كلّ يوم عند زوال الشمس، و قل كما قلت حين رميت جمرة العقبة، فابدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها في بطن المسيل، و قل كما قلت يوم النحر، قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة فاحمد الله واثن عليه و صلّ على النّبي صلى الله عليه و آله ثمّ تقدّم قليلاً فتدعو و تسأله أن يتقبّل منك، ثمّ تقدّم أيضاً، ثمّ افعل ذلك عند الثانيه و اصنع كما صنعت بالأولى و تقف و تدعو الله كما دعوت، ثمّ تمضى إلى الثالثه، و عليك السكينة و الوقار، فارم و لا تقف عندها» (٢).

و صحيح يعقوب بن شعيب: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجمار، فقال: قم عند الجمرتين و لا تقم عند جمرة العقبة، قلت: هذا من السنّه، قال: نعم، قلت: ما أقول إذا رميت؟ فقال: كبر مع كلّ حصاه» (٣).

(و تباعد الرامي نحو خمس عشرة ذراعاً و رميها خذفاً)

ص: ٩٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٨ باب ٣ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٥ باب ١٠ ح ٢

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٧ باب ١١ ح ١

أَمَّا التَّبَاعِدُ فَأَقْلَهُ عَشْرَةٍ، وَ أَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ، كَمَا فِي صَحِيحِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «خَذْ حَصَى الْجَمَارِ، ثُمَّ اثْنِ جَمْرَهُ الْقَصْوَى الَّتِي عِنْدَ الْعَقْبَةِ - إِلَى - وَ لِيَكُنْ فِيهَا بَيْنُكَ وَ بَيْنَ الْجَمْرَةِ قَدْرُ عَشْرَةٍ أَذْرَعٍ أَوْ خَمْسَةُ عَشَرَ ذِرَاعًا - الْخَبَرُ» (١).

وَ أَمَّا الْخَذْفُ وَ الْمَرَادُ مِنْهُ فَيَدِلُّ عَلَيْهِ مَا فِي صَحِيحِ الْبَزْنَطِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «حَصَى الْجَمَارِ تَكُونُ مِثْلَ الْأَنْمَلَةِ - إِلَى - تَخْذِفُهُنَّ خَذْفًا، وَ تَضَعُهُنَّ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَ تَدْفَعُهَا بِظَفْرِ السَّبَابِ، وَ أَرْمِهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَ اجْعَلْهُنَّ عَنْ يَمِينِكَ كُلَّهُنَّ - الْخَبَرُ» (٢).

هَذَا وَ الصَّدُوقُ لَمْ يَرَوْا خَبَرَ الْخَذْفِ وَ لَا أَفْتَى بِهِ فِي سِيَاقِ مَنَاسِكَ حَجِّ فَقِيهِهِ، وَ لَا فِي مَقْنَعِهِ وَ لَا فِي هِدَايَتِهِ بَلْ قَالَ فِي الْآخِرِ مِثْلَ أَخْبَارِ الْعَامَّةِ (وَ لِيَكُنَ الْحَصَاةُ كَالْأَنْمَلَةِ مَنْقُطَةً كَحَلِيِّهِ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ). وَ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ الْعَمَانِيُّ وَ الْإِسْكَافِيُّ، وَ إِنَّمَا عَمِلَ بِهِ الْمَفِيدُ وَ مِنْ بَعْدِهِ.

وَ أَمَّا الْمَرَادُ مِنْهُ فَقَدْ عُرِفَتْ مَا فِي صَحِيحِ الْبَزْنَطِيِّ «تَضَعُهُنَّ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَ تَدْفَعُهَا بِظَفْرِ السَّبَابِ» لَكِنْ أَسَاسُ الزَّمْخَشَرِيِّ جَعَلَهُ مَطْلُوقَ رَمَى الْحَصَاةِ مِنْ بَيْنِ الْإِصْبَعَيْنِ، فَقَالَ: خَذْفٌ - بِالضَّمِّ -: رَمَى بِهَا مِنْ بَيْنِ إِصْبَعِيهِ، قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ:

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا

إِذَا نَجَلْتَهُ رَجُلَهَا خَذْفٌ أَعْسَرَا

ص: ٩٨

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٨ باب ٣ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦١ باب ٧ ح ١

و فى المصباح، «خذت الحصاه من باب ضرب: رميتها بطرفى الإبهام و السبابة»، و فى المغرب: الخذف أن ترمى بحصيات تأخذها بين سبابتك، و قيل: أن تضع طرف الإبهام على طرف السبابة - إلخ».

و فى النهايه بعد نهى عن الخذف: «هو رميك حصاه أو نواه تأخذها بين سبابتك ترمى بها».

و فى القاموس «الخذف رميك بحصاه أو نواه أو نحوهما تأخذ بين سبابتك تخذف بها».

و فى الجواهر «و عن البين و المحيط و الغريبين: الرّمى بين السّبابتين» قلت: و يقال له بالفارسيّه: «تير فرنك» و الرّمى بعيدا إنّما يتأتّى من الرّمى بين السّبابتين.

قلت: ولا عبره بقول اللغويين اذا ما اختلفوا والقدر المتيقن ما فى صحيح البزنطى.

(و استقبال الجمره هنا، و فى الجمرتين الأخيرتين يستقبل القبلة)

كما فى صحيح معاويه بن عمّار «عن الصادق (عليه السلام) خذ حصى الجمار، ثم ائت جمره القصوى التى عند العقبه، فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها -

الخبر»(١)، والصحيح كما ترى تضمّن رميها من قبل وجهها تضمّن أيضاً لا ترميها من أعلاها.

و اما ما فى المختلف «و قال العمانى يرميها من قبل وجهها من أعلاها».

قلت: فالظاهر وقوع التحريف فى العبارة و إلّا تكون العبارة متناقضة، و بما فى الصحيح عبر المقنعه و مثله فى المقنع والهدايه، هذا وفى المختلف: «و الشيخ جوز رميها عن يسارها مستقبل القبلة»، قلت: فى يوم النحر لم يذكر إلّا استقبالها، فقال: «إذا أراد أن يرمى فليبدأ بالجمرة الأولى فليرميها عن يسارها من بطن المسيل - إلى - ثم يقوم عن يسار الطريق و يستقبل القبلة - إلى - و يرمى الجمرة الثانية - إلى - ثم يمضى إلى الثالثة فيرميها كما رمى الأولين - إلخ»(٢) و كلامه مجمل هل مراده فى الثالثة أيضاً مستقبل القبلة أو الرمي بسبع و الظاهر الأول، و ما قاله مضمون صحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى خبر: فابدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها فى بطن المسيل و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة فاحمد الله واثن عليه، و صلّ على النبى صلى الله عليه و آله، ثم تقدّم قليلاً فتدعو و تسأله أن يتقبّل منك، ثم تقدّم أيضاً ثم افعل

ص: ١٠٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٨ باب ٣١

٢- النهايه (فى باب زياده البيت و الرجوع إلى منى و رمى الجمار)

ذلك عند الثانيه، و اصنع كما صنعت بالأولى، و تقف و تدعو الله كما دعوت، ثم تمضى إلى الثالثه، و عليك السكينه و الوقار فارم و لا تقف عندها»(١).

و يدلّ على أنّ استقبال العقبه مختصّ بيوم النحر، ما فى صحيح البنزطى، عن الرضا (عليه السلام) قال: حصى الجمار تكون مثل الأنمله- إلى- و ارمها من بطن الوادى و اجعلهنّ عن يمينك كلهنّ و لا ترم على الجمره- الخبر»(٢). يعنى يقوم عن يسارها فى بطن المسيل.

هذا، و لم يذكر المصنّف فى مستحبات رمى الجمرات: أخذ الحصى باليسار و الرّمى باليمنى، كما فى معتبر «أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): خذ حصى الجمار بيدك اليسرى و ارم باليمنى»(٣).

و لم يذكر فى آدابها عدم الوقوف عند جمره العقبه، كما فى صحيح معاويه بن عمّار المتقدم عنه (عليه السلام): فارم و لا تقف عندها».

و صحيح «يعقوب بن شعيب، عنه (عليه السلام): قم عند الجمرتين، و لا تقم عند جمره العقبه، قلت: هذا من السنّه؟ قال: نعم»(٤) وغيرهما.

ص: ١٠١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٥٥ باب ١٠ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦١١ باب ٧ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٨١ باب ١٢ ح ٢

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٤٤ باب ١٠ ح ١

(و الرمی ماشیا)

كما فی صحیح «علی بن جعفر، عن أخیه، عن أبیه، عن آبائه علیهم السّلام قال: كان النّبی صلی الله علیه و آله یرمی الجمار ماشیا»^(١) و غیره.

و یدلّ علی جوازه وعدم وجوبه صحیح أحمد الأشعریّ: رأى أبا جعفر الثانی (علیه السلام) رمی الجمار راكبا»^(٢).

حصیلہ البحث:

ص: ١٠٢

١- وسائل الشیعه، ج ١٤، ص: ٦٣ باب ٩ ح ١

٢- وسائل الشیعه، ج ١٤، ص: ٦٢ باب ٨ ح ١

و هي رمى جمره العقبه ثم الذبح ثم الحلق. و قيل بوجوب الترتيب و الاقوى استحبابه فلو عكس عمداً صح و اجزأه, و تجب التيه في الرمي و إكمال سبع مصيه للجمره ولو اصابته إنساناً ثم وقعت على الجمار أجزاء, و يجب ان يكون الرمي بفعله بالحصاه و الظاهر شمولها للحجر و ان يكون الحجر حرمياً لا من المسجدين بكرة عند المشهور و لم يثبت عندنا و يستثنى من ذلك على القول بوجوب كون الحصاه بكرة ما لو سقطت من يده فيجوز الاخذ من تحت قدمه. و لا يلزم التوالى في الرمي. و وقته من طلوع الشمس الى غروبها يوم النحر, و في كل من الثلاث في أيام التشريق.

و لو شك في الاصابه وجب عليه ما شك فيه, ولو تيقن عدم الاصابه كما لو أخذ إحدى و عشرين حصاه فرمى بها فزاد واحده فلم يدر من أيهن نقصت, وجب عليه ان يرمى كل واحده بحصاه .

و يستحب البرش الملتقطه بقدر الأنمله, و الطهارة والدعاء بالماثور بعد الفراغ من الرمي كالدعاء بالماثور قبل الشروع و الدعاء بالماثور مع كل تكبير في يوم النحر, و أما بعد الرمي فالدعاء بالماثور أولاً عند الاولى, و الثانيه و التكبير مع كل حصاه في كل من الثلاثه, و تباعد الرامي وأقله عشره, و أكثره خمسه عشر ذراعاً و رميها خذفاً تضعهن على الإبهام, و تدفعها بظفر السبابة, و استقبال الجمره هنا, و في الجمرتين الأخيرتين يستقبل القبله, و الرمي ماشياً. وأخذ الحصى باليسار و الرمي باليمنى, وعدم الوقوف عند جمره العقبه.

اما وجوب الهدى فبدل عليه قوله تعالى: {فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} (١) و صحیح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) الوارد فى المتمتع: «... و عليه الهدى. قلت: و ما الهدى؟ فقال: فضله بدنه و أوسطه بقره و آخره شاه» (٢) و غيره.

نعم اختار الشيخ فى المبسوط و الخلاف عدم وجوبه على المتمتع المكى باعتبار رجوع اسم الاشارة: «ذلك لمن لم يكن...» المذكور بعد ذلك الى الهدى (٣).

و هو كما ترى لان ظاهر الآيه الكريمة رجوع ذلك الى التمتع دون الهدى، على ان الروايات المفسره لها (٤) واضحه فى ذلك.

و اما التخيير بين الحيوانات الثلاثه فلصحيح زراره المتقدم و غيره.

و اما ان محلّه منى فيمكن استفادته من قوله تعالى: ﴿لَا تَخْلُقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (٥) حيث يدل ان للهدى محلا خاصا معهودا، و لا محل يمكن عهده الا منى.

ص: ١٠٤

١- البقره: ١٩٦

٢- وسائل الشيعة الباب ١٠ من أبواب الذبح الحديث ٥

٣- المبسوط ١: ٢٠٧، و الخلاف ٢: ٢٧٢

٤- وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب أقسام الحج

٥- البقره: ١٩٦

و يدل عليه أيضا صحيح منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره، فقال: ان كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضلّ عنه، و ان كان نحره في غير منى لم يجزئ عن صاحبه» (١) و غيره.

و يجب في الذبح جذع من الضأن أو ثني من غيره

(و يجب في الذبح جذع من الضأن أو ثني من غيره)

كما في صحيح حماد بن عثمان: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أدنى ما يجزى من أسنان الغنم في الهدى، فقال: الجذع من الضأن، قلت: فالمعز؟ قال: لا- يجزى الجذع من المعز، قلت: و لم قال: لأذّ الجذع من الضأن يلقح و الجذع من المعز لا يلقح» (٢).

وصحيح الحلبي، عنه (عليه السلام) - في خبر-: «فسألت عن أسنانها فقال: أمّا البقر فلا يضرك بأيّ أسنانها ضحيت، و أمّا الإبل فلا يصلح إلّا الثني فما فوق» (٣).

ص: ١٠٥

١- وسائل الشيعة الباب ٢٨ من أبواب الذبح الحديث ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٣ باب ١١ ح ٤

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٤ باب ١١ ح ٥

وصحيح ابن مُسلمٍ «عَنْ أَحَدِهِمَا عَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأُضْحِيَّةِ فَقَالَ أَقْرَنُ إِلَى أَنْ قَالَ وَ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزَى وَ الثَّنْيُ مِنَ الْمَعَزِ» (١).

و أمّا تفسير الثنى فى الإبل و البقر و المعز فلم نقف فيه على خبر، و لكن قال فى الفقيه «و لا يجوز فى الأضاحى من البدن إلّا الثنى و هو الذى تمّ له خمس سنين، و دخل فى السادسة، و يجزى من المعز و البقر الثنى و هو الذى تمّ له سنه و دخل فى الثانية، و يجزى من الضأن الجذع لسنة» (٢)، و مثله فى المقنع و الهداية و المقنعه و النهاية.

و قال فى المبسوط «فأمّا أسنان البقر فإذا استكمل ولد البقر سنه و دخل فى الثانية، فهو جذع و جذعه، فإذا استكمل سنتين و دخل فى الثانية فهو ثنى و ثنيه - إلى - و أمّا المسنّه فقالوا أيضا: فهى التى لها سنتان و هو الثنى فى اللّغه، فينبغى أن يعمل عليه، و روى عن النّبىّ صلى الله عليه و آله أنّه قال: المسنّه هى الثّنيه فصاعدا» (٣)، لكنه رجع عنه فى كتاب الحجّ فقال: «و كذلك من البقر لا يجوز إلّا الثنى و هو الذى تمّت له سنه و دخل فى الثانية».

ص: ١٠٦

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٠٣ باب ١١ ح ٣

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٠٦ باب ١١ ح ١١ عن الفقيه (بعد ١١ من ١٣٩ من حجه)

٣- المبسوط فى فقه الإماميه؛ ج ١، ص ١٩٧؛ فصل: فى زكاه البقر.

و فى الجواهر «عن إبراهيم الحربى أنه كان يقول فى الجذع فيه الضأن إذا كان ابن شابين أجدع لستّه أشهر إلى سبعة أشهر، و إذا كان ابن هرمين [يكون ظ] أجدع لثمانية أشهر إلى عشرة أشهر».

اقول: تفسير الجذع بما كمل له سنه احد الاحتمالات قال فى الصّحاح تقول لولد الشاه فى السنه الثانيه، و لولد البقره و الحافر فى السنه الثالثه، و للإبل فى السنه الخامسه أجدع(١). و فى المغرب و عن الأزهرى الجذع من المعز لسنه و من الضأن لثمانية أشهر، و عن ابن الأعرابى الأجداع وقت و ليس بسنّ فالعناق تجذع لسنه و ربما أجدعت قبل تمامها للخصب فتسمن فيسرع اجداعها فهى «جذعه» و من الضأن إذا كان بين شابين أجدع لستّه أشهر إلى سبعة و إذا كان بين هرمين أجدع لثمانية إلى عشرة- إلخ». والحاصل ان حصل العلم باحد المعانى فهو والمّا يصبح اللفظ مجملا دائرا مفهومه بين الاقل والاكثر وعليه يلزم الاقتصار على المتيقن .

(تام الخلقه)

كما فى صحيح ابن جعفر- فى خبر- «إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا»(٢).

ص: ١٠٧

١- الصحاح- جذع- ٣- ١١٩٤.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٢٥ باب ٢١ ح ١

هذا والخصي وهو الذي سلت خصيته غير تام ايضاً، ألما انه يجزى عند الاعواز كما في معتبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر- قلت: فالخصي يضحى به؟ قال: لا- إلما أن لا- يكون غيره- إلى- قلت: الخصي أحب إليك أم النعجه؟ قال: المرضوض أحب إلي من النعجه، وإن كان خصيًا فالنعجه»^(١) هذا والمرضوض «والرض: دق الخصيتين» ليس بناقص.

وفي صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم (عليه السلام): «سألته عن الرجل يشتري الهدى فلمّا ذبحه إذا هو خصي محبوب و لم يكن يعلم أنّ الخصي لا- يجزى في الهدى هل يجزيه أم يعيده؟ قال: لا يجزيه إلّا أن يكون لا قوّه به عليه»^(٢). و الم محبوب مقطوع الذكر.

و أمّا صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) النعجه من الضأن إذا كانت سمينه أفضل من الخصي من الضأن، و قال: الكبش السمين خير من الخصي، و من الأنثى، و قال: و سألته عن الخصي و عن الأنثى فقال: الأنثى أحب إلي من الخصي»^(٣). فلا ظهور له في جواز الخصي فالظاهر ان المراد منه عند الاعواز وآل فهو معارض للنصوص المستفيضه الموثوق بها.

ص: ١٠٨

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٨ باب ١٢ ح ٨

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٦ باب ١٢ ح ٣

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٧ باب ١٢ ح ٥

و في موثق السكوني، عنه (عليه السلام)، عن آبائه عليهم السلام: «قال النبي صلى الله عليه وآله: لا تضحى بالعرجاء بين عرجها، ولا بالعجفاء ولا بالجرباء ولا بالخرقاء ولا بالحداء ولا بالعضباء» (١). و رواه الفقيه مرفوعا عنه صلى الله عليه وآله و فيه «و لا بالجدعاء و لا بالعضباء و هي المكسورة القرن، و الجدعاء المقطوعة الاذن» (٢). و ظاهرهما كون التفسير من الخبر.

و في صحيح جميل، عنه (عليه السلام) في الأضحيه يكسر قرنهما؟ قال: إذا كان القرن الدّاخل صحيحا فهو يجرى «(٣)» وغيره.

ثم انه لو اشتراه فبان ناقصا اجزاء ان لم يقدر على غيره كما في صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) «أنّه سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأُضْحِيَّةَ عوراء فلا يعلم إلّا بَعْدَ شَرَائِهَا هَلْ تُجْزَى عَنْهُ قَالَ نَعَمْ إلّا أَنْ يَكُونَ هَدِيّاً وَاجِباً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ نَاقِصاً» (٤).

وعلى عدم قدره يحمل صحيح معاوية بن عمار «عنه (عليه السلام) في رجل يشتري هديا و كان به عيب عورا و غيره، فقال: إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه، و إن لم يكن

ص: ١٠٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٢٦ باب ٢١ ح ٣

٢- الفقيه في ٦ من ١٣٩ من حجّه و مثله التّهذيب رواه مسندا في ٥٥ من ذبحه.

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٢٨ باب ٢٢ ح ١

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣١ باب ٢٤ ح ٢

نقد ثمنه ردّه و اشترى غيره» (١) ومثله صحيح الحلبي (٢) فانهما وان دلا بالاطلاق على الاجزاء بعد نقد الثمن الا ان صحيح ابن جعفر يقيدهما بعدم القدره.

وانه لو هلك اجزاء ان لم يقدر على شراء غيره مالا كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن رجل اشترى هدياً لمُتَعَتِهِ فَأَتَى بِهِ مَنْزِلَهُ فَرَبَطَهُ ثُمَّ انْحَلَّ فَهَلَكَ فَهَلْ يُجْزئُهُ أَوْ يُعِيدُ قَالَ لَمْ يُجْزِئِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ قُوَّةَ بِهِ عَلَيْهِ» (٣).

واما ساقط الأسنان لكبر و غيره فلا اشكال فيه كما في صحيح عيص بن القاسم، عن الصادق (عليه السلام) في الهرم الذي سقط ثناياه أنه لا بأس به في الأصاحي - الخبر» (٤)، وبذلك اُفتى في الفقيه (٥).

كما وإن الشرم «شقّ الأذن» والخرم «شقّ الأنف» لا يضر وجودهما ففي صحيح ابان بن عثمان عن سلمه أبي حفص، عنه (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): كان عليّ (عليه السلام)

ص: ١١٠

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣١ باب ٢٤ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣١ باب ٢٤ ح ٣

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٢ باب ٢٥ ح ٥

٤- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٤ باب ١٦ ح ٦

٥- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٢٨ باب ٢٢ ح ٢

يكره التشريم في الآذان، و الخرم و لا يرى به بأسا إن كان ثقب في موضع الوسم - الخبر»(١).

وصحيح «الحلبى عنه (عليه السلام): سألته عن الضحية تكون الأذن مشقوقة، فقال: إن كان شقها و سما فلا بأس، و إن كان شقا فلا يصلح»(٢). وقوله: شقا يعنى: «قطعا» كما فى صحيح البنزطى «فقال ما لم يَكُنْ مِنْهَا مَقْطُوعاً فَلَا بَأْسَ»(٣).

(غير مهزول و يكفى فيه الظن و ان ظهر مهزولا، بخلاف ما لو ظهر ناقصا)

أما اشتراط عدم مهزوليته فلصحيح العيص بن القاسم، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر-: «و إن اشتريته مهزولا فوجدته سمينا أجزأك و إن اشتريته مهزولا فوجدته مهزولا فلا يجزى»(٤).

وصحيح الحلبي «عنه (عليه السلام): إذا اشترى الرجل البدنه مهزوله فوجدها سمينه فقد أجزأت عنه، و إن اشتراها مهزوله فوجدها مهزوله، فإنها لا تجزى عنه»(٥).

ص: ١١١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٢٩ باب ٢٣ ح ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٢٩ باب ٢٣ ح ٢

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٢٩ باب ٢٣ ح ١

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٤ باب ١٦ ح ٦

٥- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٤ باب ١٦ ح ٥

و أما كفايه الظنّ فلصحيح منصور، عن الصادق (عليه السلام): «و إن اشترى الرجل هديا و هو يرى أنّه سمين أجزأ عنه و إن لم يجده سمينا، و من اشترى هديا و هو يرى أنّه مهزول فوجده سمينا أجزأ عنه، و إن اشتراه و هو يعلم أنّه مهزول لم يجز عنه»^(١).

و أما عدم إجزاء ظهور النقص، فيدل عليه ما تقدم من صحيح علي بن جعفر انه سأل أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يشتري الضحية عوراء فلا يعلم إلّا بعد شرائها، هل تجزى عنه؟ قال: نعم إلّا أن يكون هديا فإنّه لا يجوز ناقصا»

(و يستحب أن يكون مما عرف به سمينا)

أمّا عدم وجوبه فلصحيح سعيد بن يسار قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عمّن اشترى شاه و لم يعرف بها، فقال: لا بأس عرف بها أو لم يعرف بها»^(٢) وبه ائتي الفقيه^(٣).

و ظاهر التهذيب وجوبه حيث قال: «و لا يجوز أن يضحي إلّا بما قد عرف به و هو الذي أحضر عشيه عرفه بعرفه»^(٤)، ثم روى صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): لا

ص: ١١٢

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٣ باب ١٦ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٦ باب ١٧ ح ٤

٣- الفقيه ٢- ٤٩٨- ٣٠٦٨

٤- التهذيب (بعد ٢٩ من أخبار ذبحه، ١٦ من حجّه)

يُضْحَى إِلَّا بما قد عَرَفَ به»^(١)، وصحيح البزنطي قال: سئل عن الخصى أ يضْحَى به؟ قال: إن كنتم تريدون اللحم فدونكم، وقال: لا يضْحَى إِلَّا بما قد عَرَفَ به»^(٢)، ثم روى صحيح سعيد بن يسار المتقدم عن الفقيه، و حمله على عدم علم المشتري بتعريفه و إخبار البائع به وانه يكفي.

اقول: لاوجه لما ذكر من الحمل بل الصحيح نص في عدم وجوب كونه مما عرف به والجمع بين الأدله يقتضى تأكيد الاستحباب.

قيل: ويستحب أيضا أن يكون ممّا شرّاه في عشر ذى الحِجّه، لمرسله الفقيه «و قال الصادق (عليه السلام): لا يضْحَى إِلَّا بما يشتري في العشر - الخبر»^(٣).

(ينظر و يمشى و يبرك في سواد)

لم أقف في أخبارنا على التعبير بقول المصنّف «يرك» بل يأكل في سواد و ينظر في سواد ويشرب في سواد، و إنما ورد يرك في أحاديث العامّه ففي نهايه الجزريّ و فيه «أنّه ضَحَى بكبش يطأ في سواد و ينظر في سواد و يرك في سواد» أى أسود القوائم و المرباض و المحاجر» و في اللسان «ينظر في سواد» أراد أنّ حدقته سوداء لأنّ إنسان العين فيها، قال كثير:

ص: ١١٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٦ باب ١٧ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٥ باب ١٧ ح ١

٣- الفقيه: في ١٧ من الحج

و عن نجلاء تدمع فى بياض

إذا دمعت و تنظر فى سواد

ففى صحيح الحلبى «قال: حدّثنى من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ضَحَّ؟ بكبش أسود أقرن فحل، فإن لم تجد أسود فأقرن فحل، يأكل فى سواد و يشرب فى سواد و ينظر فى سواد»(١).

و صحيح عبد الله بن سنان «عن الصادق (عليه السلام): كان النَّبى صلى الله عليه و آله يضَحّى بكبش أقرن فحل، ينظر فى سواد و يمشى فى سواد»(٢).

وصحيح محمد بن مسلم «عن أحدهما عليهما السَّلام- فى خبر- و قال: إنّ النَّبى صلى الله عليه و آله كان يضَحّى بكبش أقرن عظيم سمين فحل، يأكل فى سواد و ينظر فى سواد- الخبر»(٣).

قال الشهيد الثانى «إمّا بكون هذه المواضع- و هى العين و القوائم و البطن و المبرع- سوداء، أو بكونه ذا ظلّ عظيم لسمنه و عظم جثته بحيث ينظر فيه و يبرك و يمشى، مجازا فى السمن أو بكونه رعى و مشى و نظر و برک و بعر فى السواد، و هو الخضره و المرعى زمانا طويلا فسمن لذلك، قيل: و التفسيرات الثلاثة مروية عن أهل البيت عليهم السَّلام.

ص: ١١٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٠ باب ١٧ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٩ باب ١٣ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٠٩ باب ١٣ ح ٢

أقول: والقائل الزاوندى لكن لم نقف عليها فى أخبارنا.

(إناثا من الإبل و البقر، ذكرانا من الغنم)

كما فى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الإبل و البقر أيهما أفضل أن يضحي بهما، قال: ذوات الأرحام-
الخير»(١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «أفضل البدن ذوات الأرحام من الإبل و البقر، و قد يجرى الذكور من
البدن، و الضحايا من الغنم، الفحوله(٢)».

و فى صحيح عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام) «يجوز ذكوره الإبل و البقر فى البلدان، إذا لم يجدوا الإناث، و الإناث
أفضل»(٣).

وجوب النيه

(و تجب النيه)

فإن نحر الإبل أو ذبح البقر و الغنم أعم من كونه هديا أو غير هدى، ففى الهدى يجب كونه ناويا له والا لم يمثل .

ص: ١١٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٩ باب ٩ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٨ باب ٩ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٨ باب ٩ ح ٢

بل الحاجّ فإنّ الذابح إذا كان غيره، إنّما يكون وكيلا عنه في أصل الذّبح و إنّما النيه منه، كما في صحيح عليّ بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سأله عن الأضحى يخطئ الذي يذبحها فيسمّى غير صاحبها أ تجزى عن صاحبها؟ قال: نعم إنّما له ما نوى»(١).

و اما اعتبار ان يكون الهدى يوم العيد فقد يستدلّ له بالتأسي، و بما دلّ على تأخّر الحلق عن الذبح كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (٢) بعد كون زمان الحلق يوم العيد. و كلاهما قابلان للتأمل.

اما الأول: فلما تقدّم عند البحث عن وجوب المبيت بمنى ليلة العيد.

و اما الثاني: فلعدم ثبوت تعيين الحلق يوم العيد كما سيأتى.

و عليه فلا دليل على تعيين يوم العيد للذبح بل هي اربعة ايام كما في صحيح عليّ بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سألته عن الأضحى كم هو بمنى؟ فقال: أربعة أيّام: و سألته عن الأضحى في غير منى، فقال: ثلاثة أيّام، قلت. فما تقول في رجل مسافر قدم بعد الأضحى بيومين إله أن يضحي في اليوم الثالث؟ قال: نعم»(٣).

ص: ١١٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٨ باب ٢٩ ح ١

٢- البقرة: ١٩٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٢ ب ٦ ح ١

و اما اعتبار ان يكون فى النهار فيدل عليه صحيح معاويه بن عمار السابق: «إذا رميت الجمره فاشتر هديك» (١) بعد ضمّ ما تقدّم من لزوم ايقاع الرمى فى النهار، و بما دلّ على ان الخائف مرخص له فى الذبح ليلا، كما ورد فى صحيحه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى الخائف، انه لا بأس ان يضحى بالليل» (٢) و غيرها، فان الترخيص لخصوص الخائف بذلك يدلّ على ان غيره يلزمه الذبح نهارا. و الكل كما ترى.

اما الأول: فلان السيره لم يحرز انعقادها على تعيين ذلك.

و اما الثانى: فلان التعبير بذلك لأجل جواز ايقاع النحر يوم العاشر و لا يلزم افتراض تعيين ذلك فيه.

و اما الثالث: فأقصى ما يستفاد من الصحيح جواز الذبح بعد الرمى فى مقابل عدم جوازه قبل ذلك. و لا أقل من اجماله من هذه الناحيه و احتمال كون المقصود ما ذكرناه فيسقط عن صلاحيه الاستدلال به.

و اما الرابع فلان أقصى ما يدل عليه الترخيص فى الذبح للخائف ليله العيد ان الذبح لغيره لا يجوز ايقاعه فى الليل بل لا بد من ايقاعه فى اليوم التالى، و لكن هل يلزم ان يكون ذلك فى نهار اليوم التالى فقط؟ ان ذلك لا يستفاد منه.

ص: ١١٧

١- وسائل الشيعة الباب ٨ من أبواب الذبح الحديث ٤

٢- وسائل الشيعة باب ٧ من أبواب الذبح الحديث ٢

نعم ما ذكر يتم بناء على كون المقصود من الليل مطلق الليل لا خصوص ليله العاشر و لكنه كما ترى، و عليه فلا دليل على لزوم ايقاع الذبح فى نهار اليوم العاشر.

و هل يلزم الحاج مباشرته الذبح بنفسه؟ كلا، لان المستفاد من دليل وجوب الهدى و هو الآيه الكريمه و صحيح زراره المتقدمان اعتبار تحقق الهدى من المكلف خارجا، و ذلك لا يتوقف على تحقق المباشره، فيتمسك بالإطلاق ان فرض، و ألا بالبراءه من شرطيه المباشره.

و هل يكفى الذبح فى المذابح المستحدثه فعلا التى يقال بكونها خارج منى؟

و الجواب: اذا فرض انها فى وادى محسر- الذى هو الحد بين منى و المشعر- فينبغى الحكم بالجواز لاتساع منى إليه إذا ضاقت بالناس، ففي موثق سماعه: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إذا كثر الناس بمنى و ضاقت عليهم كيف يصنعون؟ فقال: يرتفعون إلى وادى محسر...»(١).

و اذا فرض انها خارجه فمع التمكن من الذبح فى أيام التشريق أو الى نهايه ذى الحجه يلزم تأخير الذبح إليها لعدم ثبوت تعيين الذبح يوم العيد كما تقدم، و معه فإذا أمكن الذبح فيها الى آخر ذى الحجه تعين لما يستفاد من صحيحه حريز عن أبى عبد الله (عليه السلام): «متمتع يجد الثمن و لا يجد الغنم، قال: يخلف الثمن عند بعض

ص: ١١٨

أهل مكة و يأمر من يشتري له و يذبح عنه و هو يجزئ عنه، فان مضى ذو الحجة أخر ذلك الى قابل من ذى الحجة»(١) من امتداد وقت الذبح طيله شهر ذى الحجه لغير المتمكن.

و إذا لم يمكن الذبح فيها مع التأخير اكتفى بالذبح فى المذابح الفعلية بعد عدم احتمال سقوط أصل الهدى عن الوجوب، و ذلك لما تقدم فى باب الطهارة من صحة قاعده لا يسقط الميسور مضموناً.

(و يستحب جعل يده معه)

كما فى صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «كان على بن الحسين عليهما السلام يجعل السكين فى يد الصبى، ثم يقبض الرجل على يد الصبى فيذبح»(٢).

قيل: ويستحب شهوده لو لم يذبح و لم يجعل يده، لخبر بشير بن زيد: قال النبى صلى الله عليه و آله لفاطمه اشهدى ذبح ذبحتك فإن أول قطره منها يغفر الله بها كل ذنب عليك و كل خطيئه عليك- إلى- و هذا للمسلمين عامه»(٣) قلت: و فيه تأمل لضعفه سنداً و دلالة.

ص: ١١٩

١- وسائل الشيعة الباب ٤٤ من أبواب الذبح الحديث ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥١ باب ٣٦ ح ٢

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥١ باب ٣٦ ح ٤ عن محاسن البرقى

(و يجب قسمته بين الإهداء إلى مؤمن و الصدقه و الأكل)

و اما مصرف الهدى الواجب فى حج التمتع فقال المصنف بوجوب تقسيمه أثلاثا: ثلثا لصاحبه و ثلثا للفقراء و ثلثا هديه للمؤمنين.

و قد يقرب ذلك بقوله تعالى: {فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ} (١) بعد ضمّه الى قوله تعالى {فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ...} (٢)، فان الآيتين الكريمتين تشتركان فى الدلالة على وجوب الأكل، و تدل الاولى على وجوب اطعام البائس الذى هو الفقير غير المتمكن من الخروج و الطواف بالأبواب، و الثانية على وجوب اطعام القانع - الذى يقنع بما اعطى - و المعتز، و هو المار الذى يتوقع اطعامه.

و حيث ان القانع و المعتز لم يؤخذ فى مفهومهما عنوان الفقر فيكون المستفاد من مجموع الآيتين لزوم التقسيم إلى ثلاث حصص: حصه للحاج نفسه و حصه للفقراء و حصه هديه للمؤمنين.

ص: ١٢٠

١- الحج: ٢٨

٢- الحج: ٣٦

قيل: ويمكن استفاده التقسيم الثلاثي من الروايات أيضا، كصحيحه شعيب العرقوفى: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): سقت فى عمره بدنه فأين أنحرها؟ قال: بمكه. قلت: أى شىء أعطى منها؟ قال: كل ثلثا واهد ثلثا و تصدق بثلث» (١) و غيرها. و هى و ان كانت وارده فى سياق البدنه الذى هو مستحب فى العمره الا انه لا يحتمل الاختصاص بذلك.

نعم اشكل البعض بان القانع و المعتر قسمان من الفقير، و بذلك يكون المستفاد من الآيتين وجوب التقسيم الى قسمين لا ثلاثه: قسم للحاج و قسم للفقراء، هذا غاية ما يقال لاثبات الوجوب.

اقول: إنما الأضحى يستحب فيها أن يهدى ثلثا، و يتصدق ثلثا، و يبقى ثلثا لنفسه كما سيأتى.

و أما هدى الحجاج فلا إهداء فيه و فيه آيتان:

١- {أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ - إِلَى - فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ} (٢).

{فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ} (٣) و لم أقف على من قال من المتقدمين بوجوب ما ذكر من التقسيم، و إنما قال ابن ادريس

ص: ١٢١

١- وسائل الشيعة الباب ٤٠ من أبواب الذبح الحديث ١٨

٢- الحج: ٢٨

٣- الحج: ٣٦

١- بوجوب الأكل منه ولو قليلا، و التصدق منه ولو قليلا بدون إهداء عملا بظاهر الآية، و تبعه المختلف عملا بظاهر تلك الآية، و بخبر معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): إذا ذبحت أو نحرت فكل و أطعم كما قال الله تعالى {فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ} فقال: القانع الذى يقنع بما أعطيته، و المعتز الذى يعتريك، و السائل الذى يسألك فى يديه، و البائس الفقير» (١)

و الأصل فى الاستدلال بالآيه و الروايه للأكل الشيخ فى التهذيب لكن من باب الاستحباب فقال «و من السنّه أن يأكل الإنسان من هديه و يطعم القانع و المعتز» (٢) ثم نقل الآيه و الروايه.

قلت: و مثل تلك الآيه التى استدلو بها آيه {فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ} إلّا أنّه لم يعلم كون الأمر فيهما للوجوب فيمكن أن يكون فى مقام بيان أنّه لا تحصرّوا الهدايا و الضحايا لأكلكم بل أشركوا الفقراء منكم فيها فقبل الثانية {وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ}.

و يمكن أن تكونا فى مقام رفع توهم الحظر فى قبال المنع من أكل هدى النذر و الكفّاره كما فى صحيح أبى بصير: «سألته عن رجل أهدى هديا فانكسر؟ فقال: إن

ص: ١٢٢

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٤ باب ٤٠ ح ١

٢- التهذيب بعد ح ٨٩

كان مضمونا- و المضمون ما كان فى يمين يعنى نذرا أو جزاء- فعليه فداء، قلت: أ يأكل منه؟ قال: لا إنما هو للمساكين فإن لم يكن مضمونا، فليس عليه شىء، قلت: أ يأكل منه؟ قال: يأكل منه^(١)وبه افتى فى الفقيه والمقنع.

و فى صحيح الحلبيّ: «سألت الصادق (عليه السلام) عن فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه؟ فقال: يأكل من أضحيتّه و يتصدّق بالفداء»^(٢)وبه عمل الكليني وأشار الى معارضه ولم يعتمد.

وغيرهما، وأما ما يعارضها وهو صحيح عبد الله بن يحيى الكاهليّ عن الصادق (عليه السلام): يؤكل من الهدى كلّ مضمونا كان أو غير مضمون^(٣). وصحيح جعفر بن بشير، عنه (عليه السلام): سألته عن البدن التي تكون جزاء الأيمان، و النساء و لغيره، يؤكل منها؟ قال: نعم يؤكل من كلّ البدن^(٤). وخبر عبد الملك القميّ، عنه (عليه السلام) يؤكل من كلّ هدى نذرا كان أو جزاء^(٥) فقد تفرد الشيخ بنقلها كما ولم يعتمدها الصدوق والكليني وحتى الشيخ فانه وان نقلها إلا انه حمل الأكل فيها على حال الضرورة مع

ص: ١٢٣

-
- ١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٦٥ باب ٤٠ ح ١٦
 - ٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٦٤ باب ٤٠ ح ١٥
 - ٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٦١ باب ٤٠ ح ٦
 - ٤- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٦١ باب ٤٠ ح ٧ والمراد من قوله: «و النساء و لغيره» كفّاره جماع النساء و كفّارات آخر غير ما ذكر.
 - ٥- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٦٢ باب ٤٠ ح ١٠

إعطاء الفديه، و استشهد لذلك بخبر السكوني، عنه (عليه السلام)، عن أبيه عليهما السلام: إذا أكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شئ عليه، وإن كان واجبا فعليه قيمه ما أكل»(١).

اقول: والحاصل انها لا وثوق بها حتى تصلح للمعارضه مع ما تقدم. كما و لم يذهب أحد من القدماء إلى الإهداء في هدى التمتع سوى الشيخ في نهايته، و تبعه القاضي و ابن حمزه، وهو ظاهر العماني فقال: «ثم انحر و اذبح و كل و أطعم و تصدق»، و الصواب ما فعله في تهذيبه كما مرّ، و لم يذكره المفيد و الديلمى و حاصل ما تقدم عدم ثبوت وجوب التقسيم من الاكل و التصدق و الاهداء.

و إنما ورد الإهداء في موردين:

أحدهما: ما إذا ساق في العمره المفردة بدنه كما في موثق شعيب العرقوفى: قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام): سقت في العمره بدنه فأين أنحرها؟ قال: بمكّه، قلت: أى شئ أعطى منها، قال: كل ثلثا، و أهد ثلثا، و تصدق بثلث»(٢).

او ساق هدياً كما في صحيح سيف التمار، عنه (عليه السلام) «أن سعد بن عبد الملك قدم حاجا، فلقى أبى، فقال: إننى سقت هديا فكيف أصنع؟ فقال له أبى: أطعم أهلَكَ ثلثا، و أطعم القانع و المعتزّ ثلثا، و أطعم المساكين ثلثا، فقلت: المساكين هم

ص: ١٢٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦١ باب ٤٠ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٥ باب ٤٠ ح ١٨

السؤال، فقال: نعم، وقال: القانع الذي يقنع بما أرسلت إليه من البضعه فما فوقها، و المعتر ينبغي له أكثر من ذلك و هو أغنى من القانع يعتريك فلا يسألك»(١) ولا يخفى ان مورده الهدى المساق لا كل هدى. والظاهر منه الوجوب.

و الثانى: فى أضاحى البلدان فى الفقيه: «إن أمير المؤمنين (عليه السلام) خطب فى الأضحى، وقال فى خطبته: وإذا ضحيتم فكلوا و أطعموا و أهدوا و احمداوا الله على ما رزقكم من بهيمه الأنعام»(٢). والظاهر منه الاستحباب.

و فى خبر أبى الصباح الكناني: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لحوم الأضاحى، فقال: كان على بن الحسين و أبو جعفر عليهم السلام يتصدقان بثلاث على جيرانهم، و ثلاث على السؤال، و ثلاث يمسكونه لأهل البيت»(٣) وفى سنده محمد بن الفضيل وهو ضعيف، وقد تضمن الإهداء إلى الجيران المستحق بقرينه يتصدقان.

ثم ما المراد من القانع والمعتر؟ فى صحيح معاوية بن عمار عنه (عليه السلام) «فى قول الله عزّ و جلّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ قال: القانع

ص: ١٢٥

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٠ باب ٤٠ ح ٣
 - ٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٧ باب ٤٠ ح ٢٣ عن الفقيه - باب صلاه العيدين .
 - ٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٣ باب ٤٠ ح ١٣ والعلل فى آخر ١٧٧ ج ٢، باب علّه الأضحى، عن أبى جميله، عنه (عليه السلام)، و فيه «و ثلاث على المساكين» بدل «على السؤال».

الذى يقنع بما أعطيته، و المعتز الذى يعتريك، و السائل الذى يسألك فى يديه، و البائس هو الفقير»(١).

و مثله صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله، عنه (عليه السلام) فى قول الله عزّ و جلّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا قَالَ: إذا وقعت على الأرض فكلوا منها و أطعموا القانع و المعتزّ، قال: القانع الذى يرضى بما أعطيته و لا يسخط و لا يكلف و لا يلوى شدة غضبا، و المعتزّ المار بك لتطعمه»(٢).

قلت: و تفسير المعتز بمن يعتريك فى تلك الأخبار تفسير بالمعنى و إلّا فالمعتزّ و هو بالتشديد من «عرر» و يعتري من «عرى» و فى الصحاح أيضا عن الفراء: «عررت بك حاجتى أى أنزلتها، و فيه أيضا «و المعتزّ الذى يتعرض للمسألة و لا يسأل».

هذا و إطعام القانع و المعتزّ لا يشترط فيه الإيمان بل و لا الإسلام، كما فى صحيح صفوان و هو من اصحاب الاجماع عن هارون بن خارجه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنّ على بن الحسين عليهما السلام كان يطعم من ذبيحته الحروريّه، قلت: و هو يعلم أنّهم حروريّه؟ قال: نعم»(٣).

ص: ١٢٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٤ باب ٤٠ ح ١٤

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٠ باب ٤٠ ح ٤

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٢ باب ٤٠ ح ٨

و في الأضحى في البلاد أيضا يجوز لكن مع كراهه، كما في صحيح ابن سنان، عنه (عليه السلام): «أنه كره أن يطعم المشرك من لحوم الأضاحي» (١).

هذا ويستحب الأكل منها كما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «أمر النبي صلى الله عليه وآله حين نحر أن تؤخذ من كل بدنه جذوه من لحمها ثم تطرح في برمه ثم تطبخ و أكل النبي صلى الله عليه وآله و علي (عليه السلام) منها و حسيا من مرقها» (٢).

استحباب نحر الإبل قائمه

(و يستحب نحر الإبل قائمه قد ربطت يداها بين الخلف و الركبه و طعنها من الأيمن)

كما في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عزّ و جلّ «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ» قال: ذلك حين تصفّ للنحر تربط يديها ما بين الخفّ إلى الركبه، و وجوب جنوبها إذا وقعت على الأرض» (٣).

ص: ١٢٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٢ باب ٤٠ ح ٩

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٦٢ باب ٤٠ ح ١١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٨ باب ٣٥ ح ١

و خبر أبي الصباح الكناني، عنه (عليه السلام): «سألته كيف تنحر البدنه؟ قال: تنحر و هي قائمه من قبل اليمين»^(١).

هذا وفي صحيح معاوية بن عمار «عنه (عليه السلام) النحر في اللبّه، و الذّبح في الحلق»^(٢).

وصحيح أبي خديجه: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) و هو ينحر بدنّته معقوله يدها اليسرى، ثمّ يقوم من جانب يدها اليمنى و يقول: «بسم الله و الله أكبر» اللهم هذا منك و لك، اللهم نقبله منّي» ثمّ يطعن في لبّتها ثمّ يخرج السكين بيده، فإذا وجبت قطع موضع الذّبح بيده»^(٣).

و الخبر الأوّل تضمّن ربط يديها بين الخفّ إلى الركبه، و الأخير على كفايه ربط يدها اليسرى.

و يدلّ على عدم وجوب كون النحر قائماً اصاله البراءه و يؤيد ذلك خبر عليّ بن جعفر، عنه (عليه السلام): سألته عن البدنه كيف ينحرها قائمه أو باركه؟ قال: يعقلها إن شاء قائمه و إن شاء باركه»^(٤).

ص: ١٢٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٤٨ باب ٣٥ ح ٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٤٨ باب ٣٥ ح ٤

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٤٨ باب ٣٥ ح ٣

٤- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٥٠ باب ٣٥ ح ٥

بالمأثور كما في صحيح معاوية بن عمار قال الصادق (عليه السلام): إذا اشتريت هديك، فاستقبل به القبلة فانحره أو اذبحه و قل: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ، بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي» ثم أمر السكين و لا تنزعها حتى تموت» (١)، وقريب منه صحيح الحلبي (٢).

وفي صحيحه أبي خديجه المتقدمه عنه (عليه السلام): رأيته و هو ينحر - إلى - و يقول: بسم الله و الله أكبر، اللهم هذا منك و لك، اللهم تقبله مني» (٣).

(و لو عجز عن السمين فالأقرب أجزاء المهزول و كذا الناقص)

ص: ١٢٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٥٢ باب ٣٧ ح ١ ورواه الكافي عن صفوان وابن أبي عمير و لا بد من سقوط «عن معاوية بن عمار» من الكافي لأن ابن أبي عمير، و صفوان لا يرويان عن الصادق (عليه السلام)، فإن قيل: روياه رفعاً. قلت: يصح ذلك لو كان قالاً: قال أبو عبد الله (عليه السلام) لا «قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام)» مضافاً إلى أصالة عدم الزيادة.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٥٠ باب ٣٦ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٨ باب ٣٥ ح ٣

اقول: لم ترد روايه بالخصوص فى ما قال من كفايه المهزول عند العجز عن السمين نعم ورد كفايه الظن كما فى صحيح منصور، عن الصادق (عليه السلام): وإن اشترى الرجل هديا و هو يرى أنه سمين أجزأ عنه وإن لم يجده سمينا، و من اشترى هديا و هو يرى أنه مهزول فوجده سمينا أجزأ عنه، وإن اشتراه و هو يعلم أنه مهزول لم يجز عنه» (١) و موردها غير العجز بل كفايه ظن السمن وقت الشراء، و إن لم يجده سمينا بعد ذبحه.

وأمّا لو اشتراه فبان ناقصا اجزاء ان لم يقدر على غيره كما فى صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر أنه سألته عن الرجل يشتري الأضحى عوراء فلا يعلم «٥» إلّا بعد شرائها هل تجزئ عنه قال نعم إلّا أن يكون هدياً واجباً فإنه لا يجوز ناقصاً. (٢)

وعلى عدم قدره يحمل صحيح معاوية بن عمار «عنه (عليه السلام) فى رجل يشتري هديا و كان به عيب عورا و غيره، فقال: إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه، و إن لم يكن نقد ثمنه ردّه و اشترى غيره» (٣) ومثله صحيح الحلبي (٤) فانهما وان دلا بالاطلاق على الاجزاء بعد نقد الثمن الا ان صحيح ابن جعفر يقيدهما بعدم القدره.

ص: ١٣٠

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٣ باب ١٦ ح ٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣١ باب ٢٤ ح ٢

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣١ باب ٢٤ ح ١

٤- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣١ باب ٢٤ ح ٣

واستدل الشهيد الثاني على كفايه المهزول بقوله: «للأمر بالإتيان بالمستطاع المقتضى امتثاله للإجزاء، و لحسنه معاويه بن عمار: إن لم تجد فما تيسر لك».

اقول: الظاهر انه أراد به قوله تعالى «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» لكنه لا يتم لان الايه المباركه عيّن المراد منها بالبدنه أو البقره أو الشاه بالمواصفات المتقدمه فلا اطلاق فيها واما حسنه معاويه بن عمار وهى: «وقال أبو عبد الله (عليه السلام): «اشتر فحلا سمينا للمتعه فإن لم تجد فموجوء، فإن لم تجد فمن فحوله المعز، فإن لم تجد فنعجه، فإن لم تجد فما استيسر من الهدى» فهى ايضا لا اطلاق فيها لانها فى مقام بيان الآداب كما هو ظاهر السياق فالمراد بقوله: «فإن لم تجد فما استيسر» إن لم تجد نعجه و هى أنثى الشاه فما استيسر من أنثى المعز.

و لو وجد الثمن دونه خلفه عند من يشتريه و يهديه عنه

(و لو وجد الثمن دونه خلفه عند من يشتريه و يهديه عنه طول ذى الحجه)

و فى المسئله ثلاثه أقوال:

أحدها: ما قال و كان عليه زياده «فإن لم يجد طول ذى الحجه ففى ذى الحجه من قابل» ذهب إليه الصدوقان و الشيخان و المرتضى و الحلبي و القاضى و ابن حمزه و ابن زهره، و هو المفهوم من الكافى فروى صحيح حريز، عن أبى عبد الله

(عليه السلام) في متمتع يجد الثمن ولا يجد الغنم، قال: يخلف الثمن عند بعض أهل مكّه و يأمر من يشتري له و يذبح عنه، و هو يجزى عنه فإن مضى ذو الحجّه آخر ذلك إلى قابل من ذي الحجّه» (١) وغيره (٢)، وعليه فيمتد وقت الهدى الى نهايه ذى الحجّه من نفس السنه او من السنه الاتيه عند التعذر فلا ينافى صحيح البزنطى الاتى الدال على سقوط الهدى لمن وجد الثمن بعد ما صام وخرج وقت الهدى يعنى الثلاثه ايام.

و الثانى: للإسكافى و هو أنّه «لو لم يجد الهدى إلى يوم النفر كان مخيراً بين أن ينظر أوسط ما وجد منه في سنته فيتصدق به بدلاً منه، و بين أن يصوم، و بين أن يدع الثمن عند بعض أهل مكّه يذبح عنه إلى آخر ذى الحجّه، فإن لم يجد ذلك أخره إلى قابل أيام النحر» و الظاهر أنّه جمع به بين صحيح حريز و خبر عبد الله بن عمر«قال: كنّا بمكّه فأصابنا غلاء من الأضاحى فاشترينا بدينار، ثمّ بدينارين ثمّ بلغت سبعة، ثمّ لم توجد بقليل و لا كثير فوقّع هشام المكارى إلى أبى الحسن (عليه السلام) فأخبره بما اشترينا و أنّا لم نجد بعد فوقّع (عليه السلام) إليه، انظروا إلى الثمن الأوّل و الثانى و الثالث فاجمعوه، ثمّ تصدّقوا بمثل ثلثه» (٣) لكن جمعه كما ترى، فإنّ مورد الأخير ما إذا اختلف الثمن أيام الحجّ ثم يفقد، و مورد الاول ما لم يكن من

ص: ١٣٢

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٦ باب ٤٤ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٦ باب ٤٤ ح ٢

٣- الكافى (فى ٢٢ من أخبار نوادر حجّه) و أشار إليه الفقيه (فى ٢٣ من ١٣٩ من حجّه) بقوله: «و روى عن عبد الله بن عمر»، و التّهذيب (فى ١٤٤ من ذبحه)

الأول، و الصواب أنْ مورد الأخير غير مربوط بالهدى بل بالأضحى في بلده مكّه و لذا لم يروه التهذيب مع الأول بل رواه في نواذر حجّه، و التهذيب كذلك أفتى بالأول ثمّه، و أفتى بهذا هنا، فقال: «و يجوز في الأضحى إذا عزّت أن يتصدّق بثمنها» (١).

قيل: وما قاله الإسكافي ردّ للقرآن حيث ان القرآن الكريم أوجب على المتمتع هديا إن وجد و إلّا فالصيام قال: جلّ وعلا: {فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ} والمراد من الوجدان ما يشمل الثمن بدليل صحيح حريز المتقدم فانه كشف عن المراد من الآية المباركه .

و ثالثها: للعمانيّ و الحلّي من الانتقال إلى الصوم بدون توسط الثمن، استنادا إلى ظاهر الآية و ردّاً لصحيح حريز، و استدلل له بصحيح البزنطي وهو من اصحاب الاجماع عن عبد الكريم عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام: سألته عن رجل تمّتع فلم يجد ما يهدي حتّى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاه أ يذبح أو يصوم؟ قال: بل يصوم فإنّ أيام الذّبح قد مضت» (٢) و حمله التهذيب على ما إذا وجد الثمن بعد صيام ثلاثة أيام، و استدلل له بخبر حمّاد بن عثمان، عن الصادق

ص: ١٣٣

١- التهذيب بعد ١٤٣ من نواذر الحج

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٧ باب ٤٤٤ ح ٣ و ٤

(عليه السلام): سألته عن متمتع صام ثلاثه أيام في الحج، ثم أصاب هديا يوم خرج من منى، قال: أجزأه صيامه»^(١)

ثم نقل خبر عقبه بن خالد «عنه (عليه السلام): سألته عن رجل تمتع و ليس معه ما يشتري به هديا، فلما أن صام ثلاثه أيام في الحج أيسر، أ يشتري هديا فينحره أو يدع ذلك و يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله، قال: يشتري هديا فينحره، و يكون صيامه الذي صامه نافله له»^(٢) و جمع بينه و بين ما مرّ بالتخير إن شاء صام، و إن شاء ذبح.

اقول: ظاهر الايه الوجدان الفعلى فمن عدم الثمن ليس بواجد ولو كان قادرا فى المستقبل كما فى من لم يجد الماء مضافا الى ان المراد من الوجدان هو الوجدان فى ظرفه وهى الاربعه ايام كما فى صحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سألته عن الأضحى كم هو بمنى؟ فقال: أربعة أيام: و سألته عن الأضحى فى غير منى، فقال: ثلاثه أيام، قلت. فما تقول فى رجل مسافر قدم بعد الأضحى بيومين إله أن يضحى فى اليوم الثالث؟ قال: نعم»^(٣) وعليه فصحيح البنزطى موافق للكتاب وخبر عقبه مخالف له مضافا لضعف سنده، كما لا تعارض بين صحيح البنزطى وخبر حماد لان المراد من خبر حماد من عُدِم الثمن فى ظرف الواجب لا من عُدِم

ص: ١٣٤

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٧٧ باب ٤٥ ح ١ فى سنده عبد الله بن بحر او ابن يحيى على اختلاف النسخ.

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٧٨ باب ٤٥ ح ٢

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٩٢ باب ٦ ح ١

الهدى ووجد الثمن وعلى فرض اطلاقه كانت النسبه بينهما نسبه المطلق والمقيد ولا ريب فى تقدم صحيح البنظى عليه هذا على فرض صحته سنداً وهى محل اشكال. والحاصل هو صحة القول الاول.

حكم العجز عن الثقه أو عن الثمن

(و لو عجز عن الثقه أو عن الثمن صام ثلاثه أيام فى الحج متواليه بعد التلبس بالحج، و سبعة إذا رجع الى أهله)

قال الله تعالى {فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ}.

اقول: ويدلّ على وجوب التوالى فى الثلاثه تعبير الآيه حيث أضافت «الثلاثه» إلى «أيام» و لا يصدق «ثلاثه أيام» إلّا بكونها متواليه بخلاف السبعه فلم يضيفها فيكفى مطلقها اذا لم يرد مقيد، و يشهد لذلك ايضاً موثق عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى الحسن (عليه السلام): سأله عباد البصرى عن تمتّع لم يكن معه هدى؟ قال: يصوم ثلاثه أيام قبل يوم الترويه، قال: فإن فاته صوم هذه الأيام؟ فقال لا يصوم يوم الترويه و لا يوم عرفه و لكن يصوم ثلاثه أيام متتابعات بعد أيام التشريق»(١).

هل يشترط التوالى فى السبعه ام لا؟

ص: ١٣٥

و هل يشترط التوالى فى السبعه ام لا؟ الاقوى هو الثانى و يدل عليه خبر اسحاق بن عمار «عن الكاظم (عليه السلام): قلت له: إننى قدمت الكوفه و لم أصم السبعه الأيام حتى فرغت فى حاجه إلى بغداد؟ قال: صمها ببغداد، قلت: أفزقها؟ قال: نعم» (١) وهو دال على عدم وجوب التتابع فى السبعه لكنه ضعيف بمحمد بن اسلم نعم عمل المشهور به فذهب اليه الشيخ وابن حمزه وابن ادریس و هو ظاهر الكلینی والصدوق و مال اليه ابن البراج (٢) خلافا للعماني وأبى الصلاح فافتيا بالوجوب (٣) و عليه فعلم المشهور به قرينه على حمل - خبر على بن جعفر (٤) عن أخيه (عليه السلام): «سألته عن صوم ثلاثه أيام فى الحجّ و السبعه أ يصومها متواليه؟ قال: يصوم الثلاثه لا يفرّق بينها، و السبعه لا يفرّق بينها، و لا يجمع السبعه و الثلاثه جميعاً» (٥) الظاهر بعدم جواز تفريق السبعه - على استحباب عدم تفريق السبعه .

ص: ١٣٦

- ١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩٩ باب ٥٥ ح ١
- ٢- المختلف ج/ ٣ ص ٣٧٣ قاله الشيخ و ابن حمزه و ابن ادریس و هو ظاهر الكلینی و الصدوق و مال اليه ابن البراج راجع النجعه - الصوم ص ٣٣٧
- ٣- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام؛ ج ١٩، ص: ١٨٦
- ٤- وصفنا بالخبر فانه و ان كان طريق الشيخ الى مسائله و مناسكه صحيحاً و كذلك طريق الشيخ الصدوق الى كل كتبه صحيحاً الا ان هذه الروايه ماخوذه من كتب محمد بن احمد بن يحيى الاشعري و هو قد اخذها عن محمد بن احمد العلوى و هو مهمل عن العمركى الثقه عنه نعم من المظنون قوياً انها ماخوذه من كتب على بن جعفر الا انه لا عبره بهذا الظن .
- ٥- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٨٣ باب ٤٦ ح ١٧ عن التهذيب ح ٢٥ من زيادات الصوم

هذا ولا يخفى ان المراد من قوله (عليه السلام) «ولا يجمع السبعة و الثلاثة جميعا» انه لا يجمع بين السبعة وبين الثلاثة فى الحج بل يأتى بالسبعة بعد الرجوع الى اهله كما هو منطوق الايه كما هو ظاهر سياق الروايه واما لو لم يصم فى الحج لعذر ورجع الى اهله فهل يجب التفريق بين الثلاثة والسبعة فالصحيح ساكت عن ذلك.

و على الاستحباب يحمل صحيح ابان وهو من اصحاب الاجماع عن الحسين بن زيد عن أبى عبد الله عليه السلام «السبعة الأيام و الثلاثة الأيام فى الحج لا تفرق انما هى بمنزله الثلاثة الأيام فى اليمين»^(١) و أأ فهما معارضان لعموم صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كل صوم يُفَرَّقُ إِلَّا ثَلَاثَهُ أَيَّامٍ فِي كَفَّارِهِ الْيَمِينِ»^(٢) و صحيح سليمان بن جعفر الجعفرى انه سأل الرضا (عليه السلام) عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان يقضيها متفرقه؟ (قال لا بأس بتفرقه قضاء شهر رمضان انما الصيام الذى لا يفرق كفاره الظهار و كفاره الدم و كفاره اليمين)^(٣) و يتساقطان وعليه فلا- يبقى دليل على وجوب التتابع فى السبعة.

ص: ١٣٧

١- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٤ ص ١٤٠

٢- الكافى (ط - الإسلاميه) ج ٤ ص ١٤٠

٣- الكافى ج ٤ ص ١٢٠ ح ١/ و الفقيه ج ٢/ باب قضاء شهر رمضان ح ٤/ ص

هذا ويجوز لغير المتمكن من الهدى ان يصوم الثلاثة بعد التلبس بالحجّ كما فى صحيح زراره «عن أحدهما عليهما السّلام: من لم يجد هديا و أحبّ أن يقدّم الثلاثة الأيام فى أوّل العشر فلا بأس» (١).

و أمّا خبر أحمد بن عبد الله الكرخيّ: قلت للرّضا (عليه السلام): «التمتّع يقدم و ليس معه هدى أ يصوم ما لم يجب عليه؟ قال: يصبر إلى يوم النحر فإن لم يصب فهو ممّن لم يجد» (٢) فمع ضعف سنده محمول على ما إذا أمكن تمكّنه من الهدى يوم النحر كما هو ظاهره.

كما ولا يجوز تأخير صوم الثلاثة عن ذى الحجّه كما يدل على ذلك صحيح منصور، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «من لم يصم فى ذى الحجّه حتّى يهلّ هلال المحرّم فعليه دم شاه، و ليس له صوم و يذبحه بمنى» (٣) أى يذبح ما عليه من الكفّاره .

ص: ١٣٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٨٢ باب ٤٦ ح ١٣

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٩٩ باب ٥٤ ح ٢

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٨٥ باب ٤٧ ح ١

و ذهب التّهذيب إلى جواز التفريق إذا كان الثالث الأضحى، فقال: «و من صام يوم الترويه و يوم عرفه فإنّه يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق، و متى لم يصم يوم الترويه لا يجوز له أن يصوم عرفه»^(١).

و استند في تفصيله إلى خبر عبد الرحمن بن الحجاج الضعيف بابي جميله «عن أبي عبد الله (عليه السلام) فيمن صام يوم الترويه و يوم عرفه، قال: يجزيه أن يصوم يوما آخر»^(٢).

و معتبر يحيى الأزرق، عن أبي الحسن (عليه السلام): «سألته عن رجل قدم يوم الترويه متمتعا، و ليس له هدى فصام يوم الترويه و يوم عرفه، قال: يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق»^(٣) و هما خلاف القرآن وشاذان ويردّهما ما تقدّم من النص على اشتراط التتابع، و إن تبعه الحلّي، وابن حمزه، هذا وقد روى العياشيّ خمس روايات داله على المقصود^(٤).

ص: ١٣٩

١- التّهذيب (بعد ١١٨ من ذبحه)

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩٥ ب ٥٢ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩٦ ب ٥٢ ح ٢

٤- تفسير العياشي (في ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٦ من تفسير أخبار البقره)

ثم انه يجوز صيام الثلاثة طول ذى الحجة الا أيام التشريق كما تقدم في موطأ ابن الحجاج (١).

ثم ان المراد بيوم الحصبه يوم الرابع عشر من ذى الحجه لا النفر الأخير الذى ينفرون فيه قبل الظهر يوم الثالث عشر كما يشهد لذلك صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: كنت قائماً أصلي و أبو الحسن (عليه السلام) قاعد قدامى و أنا لا أعلم فجاءه عبّاد البصرى - إلى - فقال له: ما تقول فى رجل تمتّع و لم يكن له هدى؟ قال: يصوم الأيام التى قال الله تعالى، قال: فجعلت أصغى إليهما فقال له عبّاد: و أىّ أيام هى؟ قال: قبل الترويه بيوم، و يوم الترويه، و يوم عرفه، قال: فإن فاته ذلك؟ قال: يصوم صبيحه الحصبه، و يومين بعد ذلك، قال: أفلا تقول كما قال عبد الله بن الحسن؟ قال: فأيش قال؟ قال: يصوم أيام التشريق، قال: إن جعفرًا كان يقول: إنّ النبى صلى الله عليه و آله أمر بديلا أن ينادى: إنّ هذه أ أيام أكل و شرب، فلا يصومن أحد - الخبر (٢).

ص: ١٤٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩٦ باب ٥٢ ح ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩٢ باب ٥١ ح ٤

و يدلّ على المشهور ايضا و هو عدم جواز صيام أيّام التشريق صحيح ابن سنان «عن الصادق (عليه السلام): سألته عن رجل تمتّع فلم يجد هديا؟ قال: فليصم ثلاثه أيّام ليس فيها أيّام التشريق - الخبر» (١).

و صحيح ابن مسكان: سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل تمتّع و لم يجد هديا؟ قال: يصوم ثلاثه أيّام، قلت له: أمنها أيّام التشريق؟ قال: لا - الخبر» (٢).

وصحيح صفوان بن يحيى عن أبي الحسن (عليه السلام): «قلت له: ذكر ابن السراج أنّه كتب إليك يسألك عن تمتّع لم يكن له هدى فأجبتّه في كتابك: يصوم ثلاثه أيّام بمنى، فإن فاتّه ذلك صام صبيحه الحصبه و يومين بعد ذلك، قال: أمّا أيّام منى فإنّها أيّام أكل و شرب لا صيام فيها، و سبعة إذا رجع إلى أهله» (٣).

واما خبر رفاعه بن موسى، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - قلت: فإنّه قدم يوم الترويه؟ قال: يصوم ثلاثه أيّام بعد التشريق، قلت: لم يقدّم عليه جمّاله، قال: يصوم يوم الحصبه و بعده يومين، قلت: و ما الحصبه، قال يوم نفره، قلت: يصوم و هو مسافر؟ قال: نعم أليس هو يوم عرفه مسافرا إنّ أهل بيت نقول ذلك لقول الله عزّ و

ص: ١٤١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩١ ب ٥١ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩١ ب ٥١ ح ٢

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩١ ب ٥١ ح ٣

جَلَّ «فَصِيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» - يقول في ذى الْحِجَّة - (١) الدال على جواز الصيام في اليوم الأخير من أيام التشريق فمع ضعفه سندا لكونه مرسلا كما نقله الكافي ففيه ما سيأتي .

ومثله في الضعف صحيح عيص بن القاسم، عنه (عليه السلام): سألته عن متمتع يدخل يوم الترويه، وليس معه هدى؟ قال: فلا يصوم ذلك اليوم ولا يوم عرفه و يتسخر ليله الحصبه فيصبح صائما و هو يوم النفر، و يصوم يومين بعده (٢) فان ما فيه من تفسير يوم الحصبه باليوم الثالث عشر يحتمل فيه ان التفسير من الراوى مع معارضته لما تقدم من كونه اليوم الرابع عشر وعلى فرض التعارض والتساقط نرجع الى عمومات حرمة صوم ايام التشريق.

و ذهب الإسكافي إلى جواز صيامها استنادا إلى موثق إسحاق بن عمار «عن الصادق، عن أبيه و هما شاذان ومحمولان على التقية لموافقتهما العامة.

و أما كون السبعة بعد الرجوع {وَسَبْعُهُ إِذَا رَجَعْتُمْ} فيكفى فيها قدر الرجوع إذا لم يرد الرجوع، كما في صحيح أبي بصير: «سألته عن رجل تمتع و لم يجد ما

ص: ١٤٢

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٨ ب ٤٦ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٩٧ ب ٥٢ ح ٥

يهدى فصام ثلاثه أيام فلَمَّا قضى نسكه بدا له أن يقيم سنه، قال: فليُنظر منهل أهل بلده فإذا ظنَّ أنَّهم قد دخلوا بلدهم فليصم السبعه الأيام»^(١).

وقال في الفقيه بعده «و في روايه معاويه بن عَمَّار «عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه إن كان له مقام بمكَّه فأراد أن يصوم السبعه، ترك الصيام بقدر سيره إلى أهله أو شهرا ثم صام» وسند الفقيه الى معاويه صحيح.

هذا وفي صحيح «معاويه بن عَمَّار، عنه (عليه السلام): سألتَه عن متمِّع لم يجد هديا؟ قال: يصوم ثلاثه أيام في الحجَّ يوما قبل الترويه، و يوم الترويه، و يوم عرفه، قلت: فإن فاتَه ذلك، قال يتسَخَّر ليله الحصبه و يصوم ذلك اليوم و يومين بعده، قلت: فإن لم يَقم عليه جمَّاله أ يصومها في الطريق؟ قال: إن شاء صامها في الطريق، و إن شاء إذا رجع إلى أهله»^(٢).

قال الشهيد الثاني بعد قول المصنِّف «و لو عجز عن الثمن»: «و لو بالاستدانه على ما في بلده و الاكتساب اللائق بحاله و بيع ما عدا المستثنيات في الدين».

قلت: لكن صريح صحيح ابن ابي نصر انه لا- يجب بيع ما زاد من الثياب ففيه: «قال: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ يَكُونُ لَهُ فُضُولٌ مِنَ الْكِسْوَةِ بَعْدَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَتَشَوَّى بِذَلِكَ الْفُضُولِ مَائَةٌ دِرْهَمٍ يَكُونُ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ بُدُّ مِنْ كِرَاءٍ

ص: ١٤٣

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٩٠ ب ٥٠ ح ٣ و في الكافي بدل «منهل» «مقدم».

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٨٦ ب ٤٧ ح ٢

وَنَفَقَهُ قُلْتُ لَهُ كِرَاءٌ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ هَذَا الْفَضْلِ مِنَ الْكِسْوَةِ فَقَالَ وَ أَيْ شَيْءٍ كِسْوَةٍ بِمَائِهِ دِرْهَمٌ هَذَا مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ (١).

تخيّر مولى المأذون له فى الحج بين الإهداء عنه و بين أمره بالصوم

(و يتخيّر مولى المأذون له فى الحج بين الإهداء عنه و بين أمره بالصوم)

كما فى صحيح جميل بن درّاج: سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع، قال: فمره فليصم و إن شئت فاذبح عنه» (٢) وغيره (٣)، ودلالته على تخييره بين الإهداء عنه و أمره بالصوم ابتداء بل وما دام وقت الصوم باقيا واضحه، وبذلك تعرف ضعف ماقاله الشيخ فى التهذيب: «إنّ المولى إذا لم يأمر عبده بالصوم إلى يوم النفر الأخير فإنّه يلزمه أن يذبح عنه و لا يجزيه الصوم» (٤) ولا شاهد له.

ص: ١٤٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠٢ ب ٥٧ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٨٣ ب ٢ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٨٣ ب ٢ ح ٢

٤- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ٥ ص ٢٠١

واما معتبر يونس بن يعقوب: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن معنا ممالك لنا قد تمتعوا، علينا أن نذبح عنهم؟ قال: المملوك لا حج له ولا عمره ولا شيء» (١) فحمله الشيخ على حجه بدون إذن مولاه.

وكذلك موثق الحسن العطار: «سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع بالعمرة إلى الحج عليه أن يذبح عنه؟ فقال: لا إن الله تعالى يقول «عَبْدًا مَّملُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ» (٢) فقال الشيخ فيه: المعنى فيه أنه لا يجب عليه الذبح وهو مخير بينه وبين أن يأمره بالصوم.

واما صحيح محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام): سألته عن المملوك المتمتع، فقال: عليه مثل ما على الحر إما أضحيه و إما صوم» (٣) فالمراد منه ان الحر مع وجدانه الهدى و مع عدمه الصوم، و المملوك المتمتع مولاه مخير في أحدهما الهدى عنه و أمره بصوم نفسه، ومثله غيره.

هذا وفي موثق سماعة أنه سئل عن رجل أمر غلامه أن يتمتعوا؟ قال: عليه أن يضحي عنهم، قلت: فإنه أعطاهم دراهم فبعضهم ضحى و بعضهم أمسك الدراهم و صام، قال: قد أجزء عنهم و هو بالخيار إن شاء تركها، قال: ولو أنه أمرهم و

ص: ١٤٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٨٥ب ح ٦

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٨٤ب ح ٣

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٨٥ب ح ٥

صاموا كان قد أجزء عنهم»^(١) وبه اأفى الفقهه^(٢) وهو دلهل على أن المملوك ممن لا هجد و إن أعطاه مولاه عن الهدى.

عدم اأزاء الهدى الواحد أا عن واحد

(ولا هأزى الهدى الواحد أا عن واحد)

بألاف الأضحىه فأأزى كما ورد فى الصأه «انه سأل مأمء الهبى أبا عبد الله (عله السلام) عن نفر أأزهم البقره؟ فقال: أأا فى الهدى فلا، و أأا فى الأضحى فنعم، و هأزى الهدى عن الأضحىه»^(٣) وأره^(٤).

هذا ولا هأزى الهدى أا عن واحد (ولو عند الضروره) لان الضروره أسقط أألف ولا أأله بأألف أأر أا بألف أاص .

وقد هقال: بأهور بعض الأأبار فى الإأزاء عن أكثر فى الضروره^(٥) وعمأأها ما فى صأه عبد الرأمن بن أأأأ، عن الكأظم (عله السلام): سأأته عن قوم غأأ علهم الأأأى و هم مأمأعون و هم مرأفقون و لهسوا بأهل بىأ واحد، و قد أأمعوا

ص: ١٤٦

١- وسائل الشعه، ج ١٤، ص: ٨٦ب ٢أ

٢- الفقهه (فى ٥ من أأ صباه)

٣- وسائل الشعه، ج ١٤، ص: ١١٧ب ١٨أ ٣

٤- وسائل الشعه، ج ١٤، ص: ١١٧ب ١٨أ صأه ابن مسلم

٥- الكافى (٢ من باب البأنه و البقره عن كم أأزى، ١٨٤ من أأه)

فى مسيرهم، و مضربهم واحد، أ لهم أن يذبوا بقره؟ فقال: لا أحب ذلك إلّا من ضروره»(١).

ومعتبره حمران قال: «عزّت البدن سنه بمنى حتّى بلغت البدنه مائه دينار، فسئل الباقر (عليه السلام) عن ذلك فقال: «اشتركوا فيها: قلت: كم؟ قال: ما خفّ فهو أفضل، قلت: عن كم تجزى؟ قال: عن سبعين»(٢).

وصحيح معاويه بن عمّار، عن الصّادق (عليه السلام): «تجزى البقره عن خمسّه بمنى، إذا كانوا أهل خوان واحد»(٣) وغيرها. ونسب القول بالاجزاء الى على بن بابويه و المفيد.

اقول: لا ظهور فى ما تقدم من الاخبار فى الاجزاء فى الهدى الواجب، اما معتبره حمران فلم يذكر فيها الهدى الواجب لان الهدى غير واجب على جميع الحجاج وانما يجب على المتمتع خاصه واما المفرد فلا- يجب عليه بل يستحب له ولعل اكثر الحجاج آنذاك كان حجهم حج افراد وقد تقدم فى صحيح الحلبي التفصيل بين الهدى الواجب فلا يجزى والاضحيه التى هى مستحبه فتجزى، ومثلها فى

ص: ١٤٧

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٩ب ١٨ح ١٠

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٩ب ١٨ح ١١

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٩ب ١٨ح ٥ والخوان: ما يوضع عليه الطعام. مجمع البحرين ج ٦: ٢٤٥ .

عدم الظهور فى الهدى الواجب صحيحه معاويه وغيرها من الاخبار عدا صحيحه ابن الحجاج فان موردها المتمتعون وعليه فقد يدعى ظهورها فى الهدى الواجب، لكنه توهم باطل وذلك لان موردها ضروره عدم التمكن من شراء الهدى وهو نفس الموضوع الذى حكمت فيه الايه المباركه {فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَّيَّامٌ ثَلَاثَهُ أَيَّامٍ..} بسقوط الهدى ووجوب الصيام مكانه وهذه الصحيحه بناءً على هذا التفسير مخالفه للقران فلا عبره بها نعم بقرينه الايه المباركه من سقوط الهدى لمن لم يجد وصحه الروايه يتعين معناه فى الاضحيه المستحبه ولعل هذا مراد ابن بابويه والمفيد، وبذلك ظهر ضعف ما ذهب اليه الشيخ فى كثير من كتبه بإجزاء الهدى الواحد عن أكثر من واحد عند الضروره، و تبعه القاضى فقال فى الخلاف «يجوز اشتراك سبعة فى بدنه واحد أو بقره واحد أو بقرتين إذا كانوا متقربين و كانوا أهل خوان واحد سواء كانوا متمتعين أو قارين أو مفردين أو بعضهم مفرد، و بعضهم قارن أو متمتع أو بعضهم مفترضين و بعضهم متطوعين و لا يجوز أن يكون بعضهم يريد اللحم - إلى - و قال «مالك»: لا يجوز الاشتراك إلّا فى موضع واحد و هو إذا كانوا متطوعين و قد روى ذلك بعض أصحابنا» (١).

ص: ١٤٨

١- الخلاف (٣٤١ من مسائل الحج)

هذا وتجزى الضحية عن سبعة كما في صحيح وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عنه (عليه السلام): البدنه و البقره تجزى عن سبعة إذا اجتمعوا من أهل بيت واحد و من غيرهم»(١).

كما و ورد اجزاؤها عن عشرة كما في خبر السكوني «الْجُزُورُ يُجْزَى عَنْ عَشْرَةٍ مُتَفَرِّقِينَ»(٢).

وعن سبعين كما في خبر الحسن بن علي، عن رجل يسمي سواده قال: كُنَّا جَمَاعَةً بَمَنَى فَعَزَّتِ الْأَصْحَى فَنَظَرْنَا فَإِذَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) واقف - إلى - أنَّ الْأَصْحَى قَدْ عَزَّتْ عَلَيْنَا، قال: فَاجْتَمَعُوا فَاشْتَرَوْا جُزُورًا فَانْحَرُوهَا فِيمَا بَيْنَكُمْ، قلنا: و لا تبلغ نفقتنا؟ قال: فَاجْتَمَعُوا وَ اشْتَرَوْا بَقَرَةً فِيمَا بَيْنَكُمْ فَادْبَحُوهَا، قلنا: و لا - تبلغ نفقتنا، قال: فَاجْتَمَعُوا فَاشْتَرَوْا فِيمَا بَيْنَكُمْ شَاهً فَادْبَحُوهَا، قلنا: تجزى عن سبعة؟ قال: نعم، و عن سبعين»(٣).

ص: ١٤٩

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٨ب ١٨ح ٦

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٨ب ١٨ح ٧

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١١٩ب ١٨ح ٩

وخبر سواده القطان، و عليّ بن أسباط، عن الرضا (عليه السلام) قال: عزّت الأضاحي علينا بمكّه أ فيجزى اثنين أن يشتركا في شاه؟ فقال: نعم، و عن سبعين^(١) لكنها ضعيفه السند.

كما وتستحب المشاركة في الضحية لمن لم يجد كما في صحيح ابن أبي عمير عن حفص بن قرعه عن زيد بن جهم: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): متمّع لم يجد هديا؟ فقال: أما كان معه درهم يأتي به قومه فيقول: أشركوني بهذا الدرهم^(٢).

(و لو مات أخرج من صلب المال)

أما خروج الهدى من صلب المال فمقتضى القاعده.

(و لو مات قبل الصوم صام الولي عنه العشره على قول)

و أمّا صوم العشره عنه فالقائل به الحلبي ويشهد له صحيح معاويه بن عمار: «من مات و لم يكن له هدى لمتعته فليصم عنه وليه»^(٣) لكن يعارضه صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «سئل عن رجل يتمّع بالعمرة إلى الحجّ و لم يكن له هدى فصام ثلاثه أيام في الحجّ، ثم مات بعد ما رجع إلى أهله قبل أن يصوم السبعه

ص: ١٥٠

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٢٠ب ١٨ح ١٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٢٠ب ١٨ح ١٣

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٨٧ب ٤٨ح ١

الأيام، أعلى وليه أن يقضى عنه؟ قال: ما أرى عليه قضاء» (١) وحمل الفقيه الاول على الاستحباب فقال «هذا على الاستحباب لا على الوجوب و هو إذا لم يصم الثلاثه فى الحج أيضا» (٢).

قلت: وهو مقتضى الجمع بينهما وبذلك يظهر ضعف قول المصنّف (و يقوى مراعاة تمكّنه منها) بأن يكون رجع إلى أهله و أمكنه صوم سبعة، فلا اجتهاد قبال النص وقد عرفته.

الذبح والحلق

اما وجوب الحلق أو التقصير فى الجملة فالروايات الدالّة على ذلك كثيره، كصحيحه جميل المتقدمه.

وقد يستفاد ذلك أيضا من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنِ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ...﴾ (٣)

ص: ١٥١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٨٨ ب ٤٨ ح ٢

٢- الفقيه (فى ٢ من ١٤٨ من حجّه، باب ما يجب من الصوم على المتمتع)

٣- الفتح: ٢٧

وقوله تعالى { وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَ لَآ تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ... } (١).

و اما ان ذلك بعد الرمي و الذبح فقد تقدم الكلام فيه وقلنا انه على نحو الاستحباب.

(و محلّ الذبح و الحلق منى)

و اما اعتبار ان يكون فى منى فلما ورد من ان الناسى يرجع الى منى للحلق فيها أو القاء شعره فيها، كما فى صحيحه الحلبي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي ان يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى، قال: يرجع الى منى حتى يلقى شعره بها حلقة كان أو تقصيرا» (٢) و غيرها، فانها تدل على المطلوب.

(و حدها من العقبة إلى وادى محسر)

كما فى صحيح معاوية بن عمار و أبى بصير «عن الصادق (عليه السلام) حدّ منى من العقبة إلى وادى محسر - الخبر» (٣).

ص: ١٥٢

١- البقرة: ١٩٦

٢- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ١

٣- الكافي ج ٤ ص ٤٦١ ح ١

و يدلّ عليه صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا مررت بوادي محسر- و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو إلى منى أقرب- فاسع فيه حتّى تتجاوز- الخبر»^(١).

وجوب ذبح هدى القران متى ساقه

(و يجب ذبح هدى القران متى ساقه و عقد به إحرامه)

يعنى ان وجوب ذبحه معلق على انعقاد الاحرام فاذا احرم قارنا وجب ذبحه.

و اما محل نحره او ذبحه فيدل عليه ما فى صحيح الحسن بن محبوب عن إبراهيم الكرخي، عن الصادق (عليه السلام) «فى رجل قدم بهديه مكّه فى العشر، فقال: إن كان هديا واجبا فلا ينحره إلّا بمنى، و إن كان ليس بواجب فلينحره بمكّه إن شاء، و إن كان قد أشعره و قلده فلا ينحره إلّا يوم الأضحى»^(٢).

كما ان التخيير فى هدى القران فى الحديث المتقدم فى قوله (عليه السلام) «فلينحره بمكّه إن شاء» إذا كان فى حجّ واما إن كان فى عمره مفردة فذبحه يكون فى مكّه كما

ص: ١٥٣

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٢ب ١٣ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٨٨ب ٤ح ١

فى موثق شعيب العقرقوفى: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): سقت فى العمره بدنه، فأين أنحرها؟ قال: بمكّه- الخبر»^(١).

هذا و يجوز شرب لبنه و شرب غيره و ركوبه و ركوب غيره معه، غير مجهد، و لو نتج ذبح ولده معه كما فى صحيح سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام): «إن نتجت بدنتك فاحلبها ما لا يضرّ بولدها ثمّ انحرهما جميعا، قلت: أشرب من لبنها و أسقى؟ قال: نعم، و قال: إنّ عليّا (عليه السلام) كان إذا رأى أناسا يمشون قد جهدهم المشى حملهم على بدنه، و قال: إن ضلّت راحله الرّجل أو هلكت و معه هدى فليركب على هديه»^(٢) وغيره.

و فى الصحيح «سأل يعقوب بن شعيب، أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرّجل أ يركب هديه إن احتاج إليه؟ فقال: قال النّبيّ صلى الله عليه و آله: يركبها غير مجهد و لا متعب»^(٣).

و صحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام) «كان علىّ (عليه السلام) يحلب البدنه، و يحمل عليها غير مضرّ»^(٤) و سند الصدوق الى كتابه صحيح نقله الشيخ فى الفهرست.

ص: ١٥٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٨٨ب ٤٣٤

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٧ب ٣٤٤٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٦ب ٣٤٤٣

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٦ب ٣٤٤٤

(و لو هلك لم يجب اقامه بدله)

ما قاله في عدم وجوب إقامه بدله فإنما هو فيما لم يكن واجبا ولم يكن دخل الحرم ولم يكن متمكنا من بدله، كما استفاضت به النصوص مثل صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الهدى الذى يقلد أو يشعر، ثم يعطب، قال: إن كان تطوعا فليس عليه غيره، وإن كان جزاء أو نذرا فعليه بدله»^(١).

وصحيح حماد وهو من اصحاب الاجماع عن حريز، عمن أخبره، عن الصادق (عليه السلام) كل من ساق هديا تطوعا فعطب هديه فلا شىء عليه، ينحر و يأخذ نعل التقليد فيغمسها فى الدّم و يضرب به صفحه سنامه، و لا بدل عليه، و ما كان من جزاء صيد أو نذر فعطب، فعليه مثل ذلك و عليه البدل، و كل شىء إذا دخل الحرم فعطب فلا بدل على صاحبه تطوعا أو غيره»^(٢). و المفهوم منه أن العطب غير الهلاك، بل الاشراف على الهلاك و لذا قال الكافى فى عنوان الباب «يعطب أو يهلك» و مثله الفقيه.

ص: ١٥٥

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣١ب ٢٥ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٣ب ٢٥ح ٦

وصحيح معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سألته عن رجل أهدى هدياً فانكسرت فقال: إن كانت مضمونه فعليه مكانها والمضمون ما كان نذراً أو جزاءً أو يميناً، و له أن يأكل منها فإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء» (١).

قيل: و الظاهر أنَّ الأصل في قوله: «له» «و ليس له» بشهادته سائر الاخبار، و حمل التهذيب له على التطوُّع يأباه السياق، و كذا الاستبصار.

قلت: دل على عدم جواز الاكل منه مرفوعه المفيد ففيها «وليس له ان يأكل منها اذا كانت مضمونه» (٢) لكنها مع ضعفها قابله للحمل على الاستحباب كما قال الشيخ جمعا بين النص والظاهر ولا عبره بما قاله صاحب القيل فلا دليل لمثل هذه الاحتمالات، نعم ورد في صحيح حريز في حديث يقول في آخره: «إنَّ الهدى المضمون لا يؤكل منه إذا عطب فإن أكل منه غرم» (٣) الظاهر في ضمانه ووجوب الغرامه عليه مع سكوته عن جواز اكله وعدمه فهو بضميمه صحيح معاويه يدل على جواز الاكل مع الضمان.

ويدل على التفصيل الذي قلناه اطلاق صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام - في خبر -: «و قال في الرجل يبعث بالهدى الواجب فيهلك الهدى

ص: ١٥٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣١ ب ٢٥ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٤ ب ٢٥ ح ١٠

٣- من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٥٠٢

فى الطريق قبل أن يبلغ، و ليس له سعه أن يهدى، فقال: الله سبحانه أولى بالعدر إلا أن يكون يعلم أنه إذا سأل أعطى»(١).

وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا إبراهيم عن رجل اشترى هديا لمتعته فأتى به أهله و ربطه ثم انحل و هلك هل يجزيه أو يعيد؟ قال: لا- يجزيه إلا أن يكون لا قوه به عليه»(٢) و يقيد اطلاقيهما بالهدى الواجب بما تقدم من صحيح ابن مسلم وغيره.

واما ما رواه الشيخ - عن كتاب أحمد الأشعري، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «فى رجل اشترى شاه لمتعته فسرق منه أو هلك؟ فقال: إن كان أوثقها فى رحله فضاعت فقد أجزأت عنه». وسنده الى الكتاب صحيح لكن الروايه مرسله وبه أفتى الشيخ- فمطلق يقيد بما تقدم.

ومثله صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عنه (عليه السلام): «إذا عرّف بالهدى، ثم ضلّ بعد ذلك فقد أجزء»(٣).

(و لو عجز ذبحه)

ص: ١٥٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٤ب ٢٥ح ٨

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٢ب ٢٥ح ٥

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٤ب ٢٥ح ٨

ان كان مما يذبح و الا نحره .

(و لو لم يوجد مستحقّ أعلمه علامه الصدقه)

كما في صحيح حفص بن البختري «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه و لا يعلم أنّه هدى؟ فقال: ينحره و يكتب كتابا يضعه عليه ليعلم من مرّ به أنّه صدقه»^(١).

وصحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ المنحر أ يجزى عن صاحبه؟ فقال: إن كان تطوّعا فلينحره و ليأكل منه و قد أجزء عنه، بلغ المنحر أو لم يبلغ، فليس عليه فداء، و إن كان مضمونا فليس عليه أن يأكل منه بلغ المنحر أو لم يبلغ و عليه مكانه»^(٢) وغيرهما.

(و يجوز بيعه لو انكسر و الصدقه بثمنه)

ويهدى هديا اخر كما في صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أ يبيعه صاحبه و يستعين بثمنه على هدى آخر؟ قال: يبيعه و يتصدق بثمنه، و يهدى هديا آخر»^(٣).

ص: ١٥٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٤١ ب ٣١ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٢ ب ٢٥ ح ٣

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٦ ب ٢٧ ح ١

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام «سألته عن الهدى الواجب إن أصابه كسر أو عطب أبيععه، وإن باعه ما يصنع بثلثه، قال: إن باعه فليتصدق بثلثه و يهدي هديا آخر»(١).

وقد دلّ الصحيحان على أنّه إذا كان واجبا يجوز بيعه فيهما و الصدقه بثلثه و يجب عليه بدله و ليس يبعه و الصدقه بثلثه واجبا معينا، بل يتخير بينه و بين ذبحه جمعا بينهما وبين صحيح حفص المتقدم، كلّ ذلك في الهدى الواجب.

لكن جمع في المقنعه بين ذبحه وتفرقة على المساكين وبين دفع بدله فقال: «قال (عليه السلام): من ساق هديا مضمونا في نذر أو جزاء فانكسر أو هلك فليس له أن يأكل منه و تفرقه على المساكين و عليه مكانه بدل منه، و إن كان تطوعا لم يكن عليه بدله و كان لصاحبه أن يأكل منه»(٢). قلت: مضافا لضعف ما نقل يردده اطلاق ما تقدم.

حكم ما لو ضاع الهدى ثم وجد

هذا و في صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل اشترى كبشا فهلك منه ؟ قال: يشتري مكانه آخر، قلت: فإن اشترى مكانه آخر، ثم وجد

ص: ١٥٩

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٦ ب ٢٧ ح ٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٤ ب ٢٥ ح ١٠

الأول؟ قال: إن كانا جميعاً قائمين فليذبح الأول و لبيع الآخر و إن شاء ذبحه، و إن كان قد ذبح الآخر فليذبح الأول معه»(١). دلّ الخبر على أنّ ما اشتراه للهدى، فلا يجوز تبديله، و إن ضلّ ثم وجد لا يجزى غيره عنه، لكن قيد الحكم بذلك في صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الرجل يشتري البدنه، ثم تضلّ قبل أن يشعرها و يقلدها فلا يجدها حتّى يأتي منى فينحر و يجد هديه؟ قال: إن لم يكن قد أشعرها فهي من ماله إن شاء نحرها و إن شاء باعها، و إن كان أشعرها نحرها»(٢). بما اذا اشعره وآلا فلا يجب ذبحه. قلت: ومقتضى تعارض المطلق والمقيد القول بتقيد الحكم وحمل المطلق على المقيد.

ص: ١٦٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٤ب ٣٢٢ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٣ب ٣٢٢ ح ١

حكم الهدى اذا نتج انه يذبح نتاجه معه كما فى صحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى رجل ساق بدنه فنتجت، قال: ينحرها و ينحر ولدها و إن كان الهدى مضمونا فهلك، اشترى مكانها و مكان ولدها» (١).

(و لو ضلّ فذبحه الواجد أجزاء)

ان ذبح او نحر فى منى كما فى صحيح منصور بن حازم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى الرجل يضلّ هديه فيجده رجل آخر فينحره، فقال: إن كان نحره بمنى فقد أجزاء عن صاحبه الذى ضلّ منه، و إن كان نحره فى غير منى لم يجز عن صاحبه» (٢).

و صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «إذا وجد الرجل هديا ضالا فليعرّفه يوم النحر و اليوم الثانى و اليوم الثالث ثم يذبحه عن صاحبه عشيه يوم الثالث - الخبر» (٣).

ص: ١٤١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٦ب ٣٤ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٧ب ٢٨ح ٢

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٧ب ٢٨ح ١

والظاهر ان ذلك واجب على الواجد كما فى صحيح معاويه بن عمّار، عنه (عليه السلام): «إذا أصاب الرجل بدنه ضالّه فلينحرها و يعلم أنّها بدنه»^(١).

واما ما فى صحيح جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام فى رجل اشترى هديا فنحره فمرّ به رجل فعرفه، فقال: هذه بدنّتى ضلّت منّى بالأمس و شهد له رجلان بذلك، فقال: له لحمها و لا يجرى عن واحد منهما، ثمّ قال: و لذلك جرت السنه بإشعارها و تقليدها إذا عرّفت»^(٢) الدال على عدم الاجزاء فظاهره ان ذابحه ذبحه لنفسه وعليه فلا يجرى عن واحد منهما.

عدم اجزاء ذبح هدى التمتع

(و لا يجرى ذبح هدى التمتع لعدم التعيين)

لانه من الافعال المتقومه بالقصد فمجرد شرائه لا يكفى إلّا مقام به الدليل وقد تقدم فى صحيح محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا وجد الرجل هديا ضالا فليعرفه يوم النحر و اليوم الثانى، و اليوم الثالث، ثم يذبحه عن صاحبه عشية يوم الثالث - الخبر»^(٣) وصحيح منصور بن حازم، عن الصادق (عليه السلام)

ص: ١٦٢

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٨ ب ٢٨ ح ٣
 - ٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٤٥ ب ٣٣ ح ١
 - ٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٣٧ ب ٢٨ ح ١

فى الرّجل يضلّ هديه فيجده رجل آخر فينحره، فقال: إن كان نحره بمنى فقد أجزء عن صاحبه الذى ضلّ منه و إن كان نحره فى غير منى لم يجز عن صاحبه» (١) انه يجزى عن صاحبه ان ذبح باسمه وان لم ينو ذلك صاحبه.

نعم ليس لصاحبه ان يبيعه إلّا بعد أن يشتري آخر، كما فى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر:- و قال (عليه السلام) فى رجل اشترى شاه، ثمّ أراد أن يشتري السمن منها، قال: يشتريها فإذا اشتراها باع الاولى - الخبر» (٢).

مكه محل هدى القران ان قرنه بالعمره

(و محلّه مكّه ان قرنه بالعمره)

اما محل هدى القران مكه ان قرنه بالعمره فيدلّ عليه صحيح شعيب العرقوفى: «قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): سقت فى العمره بدنه فأين أنحرها؟ قال: بمكّه، قلت: أى شىء أعطى منها؟ قال: كل ثلثا، و أهد ثلثا، و تصدّق بثلث» (٣) و ما فيه من الاكل وغيره آدابى لا وجوبى ويدلّ على كونه كذلك قوله «كل ثلثا» فلم يقل أحد بوجوبه كما تقدم.

ص: ١٦٣

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٣٧ ب ٢٨ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٢٤ ب ٢٠ ح ١

٣- وسائل الشيعه الباب ٤٠ من أبواب الذبح الحديث ١٨

(و منى ان قرنه بالحج) كما تقدم.

اجزاء الهدى الواجب عن الأضحيه

(و يجزى الهدى الواجب عن الأضحيه)

قال الصحاح: «فى الأضحيه أربع لغات: «الأضحيه و الأضحيه» مع الهمز بالضمّ و الكسر، وجمعهما أضاحى و «ضحيه» وجمعها ضحايا، و «أضحاه» و جمعها أضحى، و بها سَمِيَ يوم الأضحى».

و أما إجزاؤه فلصحيح محمد الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) - فى خبر:- و يجزى الهدى عن الأضحيه»(١) وغيره.

و أما تأكدها فى غير منى فلصحيح ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) «قال: سُئِلَ عَنِ الْأَضْحَى أَوْاجِبٌ هُوَ عَلَى مَنْ وَجَدَ لِنَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ فَقَالَ أَمَّا لِنَفْسِهِ فَلَا يَدْعُهُ وَ أَمَّا لِعِيَالِهِ إِنْ شَاءَ تَرَكَه»(٢).

وخبر محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) «الأضحيه واجبه على من وجد من صغير أو كبير و هى سنّه»(٣).

ص: ١٦٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١١٧ ب ١٨ ح ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠٤ ب ٦٠ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠٥ ب ٦٠ ح ٢

و خبر العلاء بن الفضيل، عن الصّادق (عليه السلام): «أنّ رجلاً سأله عن الأضحى، فقال: هو واجب على كلّ مسلم إلّا من لم يجد - الخبر» (١) وبهما افتى الفقيه.

و الهدى واجب واحد على كلّ واحد دون الأضحى كما في صحيح محمّد الحلبى «انه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن النفر تجزيهم البقره؟ فقال: أمّا في الهدى فلا، و أمّا في الأضحى فنعم».

(و الجمع) بين الهدى والاضحية (أفضل) ولعله لعموم دليليهما وفيه تامل.

استحباب التضحية بما يشتره و يكره بما يريه

(ويستحب التضحية بما يشتره و يكره بما يريه)

كما في خبر محمّد بن فضيل، عن أبي الحسن (عليه السلام) «كان عندى كبش سمين لأضحى به، فلما أخذته و أضجعتة نظر إلّى فرحمته و رفقت عليه، ثمّ إننى ذبحته، فقال لى: ما كنت أحبّ لك أن تفعل، لا تربين شيئاً من هذا ثمّ تذبحه» (٢) وهو ضعيف سنداً لكن الكافى اعتمده.

ص: ١٦٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠٥ ب ٦٠ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠٨ ب ٦١ ح ١

ومرسله الصدوق في الفقيه «و قال الصادق (عليه السلام): لا يضْحَى إلّا بما يشتري في العشر»^(١) وبها اُفتي.

و أَيّامها بمنى أربعة

(و أَيّامها بمنى أربعة أولّها النحر و بالأمصار ثلاثه)

كما في صحيح عليّ بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سألته عن الأضحى كم هو بمنى؟ فقال: أربعة أيّام: و سألته عن الأضحى في غير منى، فقال: ثلاثه أيّام، قلت. فما تقول في رجل مسافر قدم بعد الأضحى بيومين إله أن يضْحَى في اليوم الثالث؟ قال: نعم»^(٢).

و موثق عمّار السّاباطيّ، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن الأضحى بمنى، فقال: أربعة أيّام، و عن الأضحى في سائر البلدان، فقال: ثلاثه أيّام»^(٣).

و على سائر البلدان يحمل ما رواه غياث بن إبراهيم، عن جعفر، عن أبيه، عن علي (عليه السلام) قال: الأضحى ثلاثه أيّام و أفضلها أولّها»^(٤).

ص: ١٦٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٠٨ ب ٢٠٦ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٢ ب ٩٦ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٢ ب ٩٦ ح ٢

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٣ ب ٩٦ ح ٤

و أمّا صحيح كليب الأسدي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن النحر، فقال: أمّا بمنى فثلاثه أيّام، و أمّا فى البلدان فيوم واحد» (١) وصحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): الأضحى يومان بعد يوم النحر و يوم واحد بالأمصار» (٢) فقال الفقيه فيهما: «هذان الحديثان متفقان غير مختلفين و ذلك أنّ خبر عمّار هو للضحىّ وحدها، و خبر كليب للصوم وحده» ثمّ استشهد بمعتبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «النحر بمنى ثلاثه أيّام فمن أراد الصوم لم يصم حتّى تمضى الثلاثه الأيّام، و النحر بالأمصار يوم فمن أراد أن يصوم صام من الغدوّ» (٣) ومثله الشيخ ايضا فحملهما على أنّها أيّام نحر لا يجوز فيها الصوم بمنى ثلاثه أيّام و فى سائر البلدان يوم واحد واستشهدا لذلك بمعتبر منصور بن حازم المتقدم.

اقول: وهو جمع مقبول عند العرف فان معتبر ابن حازم قرينه على المراد والعرف يجمع بينهما بحمل ذى القرينه على القرينه.

ثم لا يخفى ان أوّل وقت الأضحىّ من يوم النحر هو طلوع الشمس لانه هو اول اليوم لا طلوع الفجر كما يتوهم الا ان الشيخ فى المبسوط قال: «و وقت الذّبح يدخل بدخول يوم الأضحى إذا ارتفعت الشّمس و مضى مقدار ما يمكن صلاه

ص: ١٦٧

١- وسائل الشيعة الباب ٦ من أبواب الذّبح الحديث ٦

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٣ب٦٦٧

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٩٣ب٦٦٥

العيد و الخطبتين بعدها»(١) و قال بخلافه في «خلافه» فقال: «يدخل وقت ذبح الأضحى بطلوع الشمس من يوم النحر»، و جعل ما قاله في المبسوط قول الشافعي فقال: «و قال الشافعي: يدخل بدخول الوقت إذا دخل وقت صلاة الأضحى و هو إذا ارتفعت الشمس قليلا يوم الأضحى، و مضى بعد هذا زمان بقدر ما يمكن صلاة العيد و الخطبتين. إلى - دليلنا إجماع الفرقه على أن الأضحى يوم الأضحى و لم يعينوا وقتا فيجب أن يكون جميع اليوم وقتا له» قلت: فإذا كانوا لم يعينوا وقتا لليوم يجب أن يكون جميع اليوم وقتا له، و اليوم أوله طلوع الشمس.

(و لو تعذرت تصدق بثمانها، فان اختلفت فثمان موزع عليها)

عند المصنف استنادا الى ما رواه الفقيه حيث قال: «و روى عن عبد الله بن عمر قال: كنّا بمكّه فأصابنا غلاء في الأضاحى فاشترينا بدینار، ثمّ بدینارين، ثمّ بلغت سبعا ثمّ لم نجد بقليل و لا كثير فوقّع هشام المكارى إلى أبی الحسن (عليه السلام) بذلك، فوقّع إليه: انظروا الثمن الأوّل و الثانى و الثالث فاجمعوه ثمّ تصدّقوا بمثل ثلثه»(٢) وهو خبر ضعيف لا يعتمد عليه وقد نسبه الصدوق الى الروايه.

ص: ١٦٨

١- المبسوط كتاب «ضحايه» بعد الحجّ

٢- الفقيه (في ٢٣ من ١٣٩ من حجّه)

كراهه أخذ شيء من جلودها وإعطائها الجزار

(و يكره أخذ شيء من جلودها وإعطائها الجزار)

بل يتصدق بها كما في صحيح حفص بن البختري، عن الصادق (عليه السلام) قال: «نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعطى الجزار من جلود الهدى وأجلالها شيئاً» (١) وغيره.

و صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أمتهات المؤمنين بقره، بقره و نحر هو ستا و ستين بدنه، و نحر على (عليه السلام) أربعا و ثلاثين بدنه، و لم يعط الجزارين من جلالها و لا من قلائدها و لا من جلودها، و لكن تصدق به» (٢).

و في صحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سألته عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحى بها أن يجعلها جراباً؟ قال: لا يصلح أن يجعلها جراباً إلّا أن يتصدق بثمانها» (٣) وفيه دلالة على عدم كراهه الاخذ اذا تصدق بثمانها.

ص: ١٦٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٣ ب ٤٣ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٣ ب ٤٣ ح ٣

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٤ ب ٤٣ ح ٤

و اما صحيح إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم (عليه السلام): سألته عن الهدى أ يخرج بشىء منه عن الحرم؟ فقال: بالجلد و السنم، و الشىء ينتفع به، قلت: إنه بلغنا عن أبيك أنه قال: لا يخرج من الهدى المضمون شيئاً، قال: بل يخرج بالشىء ينتفع به». و زاد فيه أحمد - قلت: أى البزطى - : «و لا - يخرج بشىء من اللحم من الحرم» (١) فحمله الشيخ على ما لو تصدق بثلثه بشهادة صحيح على بن جعفر المتقدم.

اقول: و هو مطلق دال على الجواز فلا موجب لتقييده.

و يدل على ذلك صحيح صفوان بن يحيى الأزرق، هكذا فى النسخة - و الصحيح: صفوان، عن يحيى الأزرق - قلت: لأبى إبراهيم (عليه السلام) تعطى الأضحى من يسلخها بجلدها؟ قال: لا بأس إنما قال الله عز و جل «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا» و الجلد لا يؤكل و لا يطعم» (٢).

حصيله البحث:

يجب فى الذبح جذع من الضأن أو ثنتى من غيره تمام الخلقه غير مهزول و يكفى فيه الظن و ان ظهر مهزولا، بخلاف ما لو ظهر ناقصا و لا يجزى الخصى و هو الذى سلّت خصيتاه الا عند الاعواز، و يجزى ساقط الأسنان لكبر و غيره كما و ان الشرم «شقّ الأذن» و الخرم «شقّ الأنف» لا يضر وجودهما فى الهدى.

ص: ١٧٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٤ ب ٤٣ ح ٦

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٧٥ ب ٤٣ ح ٨

و لو اشتراه فبان ناقصا اجزاء ان لم يقدر على غيره. واما العضباء وهى المكسورة القرن تجزى إذا كان القرن الدّاخل صحيحا . و لو هلك اجزاء ان لم يقدر على شراء غيره مالاّ.

و تستحبّ أن يكون ممّا عرّف به سميّنا ينظر و يمشى و يأكل فى سوادٍ، إنائاً من الإبل و البقر، ذكراّنا من الغنم، و تجب التّيه و يتولّاها الحاجّ لا- الذّابح نعم الذّابح ينوى بالوكاله عن الحاج ولا يتعين يوم العيد للذبح بل هى اربعة ايام , و يجب ان يكون الذبح فى النهار و يستحبّ جعل يده معه .

و لا يجب الاكل منه و لا التصديق ببعضه نعم يستحب الأكل منها بخلاف فداء الصيد وهدى النذر فلا يجوز الاكل منه ويجب التصديق به.

و اما القسمة بين الإهداء و الصّيد و الأكل فقد ورد فيما إذا ساق فى العمره المفردة بدنه، او ساق هديا فقد ورد عنه (عليه السلام) انه قال: «أطعم أهلَكَ ثلثا، و أطعم القانع و المعتزّ ثلثا، و أطعم المساكين ثلثا، فقلت: المساكين هم السّؤال، فقال: نعم، و قال: القانع الذى يقنع بما أرسلت إليه من البضعه فما فوقها، و المعتزّ ينبغى له أكثر من ذلك و هو أغنى من القانع يعتريك فلا يسألك» والظاهر منه الوجوب.

وورد ايضا فى أضاحى البلدان بان يقسم بين الاكل و الأطعام و الأهداء والظاهر منه الاستحباب.

و إطفام القانع و المعتّر لا- يشترط فيه الإيمان بل و لا- الإسلام , و في الأضحى في البلاد أيضا يجوز الاعطاء للكافر لكن مع كراهه.

و يستحبّ نحر الإبل قائمه قد ربطت بين الخفّ و الركبه و طعنها من الأيمن، و الدعاء عنده، بالمأثور وهو: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ حَنِيفًا وَ مَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحْيَايَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَ لَكَ، بِسْمِ اللَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي» و يكفي ان يقول: «بِسْمِ اللَّهِ وَ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَ لَكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْهُ مِنِّي».

و لو وجد الثمن دونه خلفه عند من يشتريه و يهديه طول ذى الحجه فإن لم يجد طول ذى الحجه ففي ذى الحجه من قابل .

و لو عجز عن الثمن صام ثلاثة في الحجّ متواليه بعد التلبس بالحجّ و سبعة متواليه ايضا إذا رجع إلى أهله، و يكفي في سبعة بعد الرجوع قدر الرجوع إذا لم يرد الرجوع.

و يجوز لمن لغير المتمكن من الهدى ان يصوم الثلاثه بعد التلبس بالحجّ , و لا- يجوز تأخير صوم الثلاثه عن ذى الحجه , و لا يجب بيع ما زاد من الثياب لتحصيل ثمن الهدى. و يتخير مولى المأذون بين الإهداء عنه و بين أمره بالصوم.

ولا يجزئ الواحد إلّا عن واحدٍ و لو عند الضرورة، بخلاف الأضحى فتجزى و لو عن سبعة، و تستحب المشاركة فى الضحية لمن لم يجد.

و لو مات أخرج من صلب المال، و لو مات قبل الصوم صام الولي عنه العشرة استحباباً.

و محلّ الذبح و الحلق منى و حدّها من العقبة إلى وادى محسر.

و يجب ذبح هدى القران متى ساقه و عقد به إحرامه فاذا احرم قارنا وجب ذبحه . و محل نحره او ذبحه إن كان هدياً واجباً فلا ينحره إلّا بمنى، و إن كان ليس بواجب فلينحره بمكّه إن شاء، و إن كان قد أشعره و قلّده فلا ينحره إلّا يوم الأضحى هذا إذا كان فى حجّ، و إن كان فى عمره مفردة ذبحه فى مكّه . و يجوز شرب لبنه و شرب غيره و ركوبه و ركوب غيره معه، غير مجهود، و لو نتج ذبح ولده معه.

و لو هلك لم يجب بدله فيما لم يكن واجباً ولم يكن دخل الحرم ولم يكن متمكناً من بدله، و لو عجز ذبحه و لو لم يجد مستحقّاً أعلمه علامه الصدقة، و يجوز بيعه لو انكسر و الصدقة بثمنه ويهدى هدياً آخر. و لو ضاع الهدى يشتري مكانه آخر، فإن اشترى مكانه آخر، ثم وجد الأوّل فإن كانا جميعاً قائمين فليذبح الأوّل و ليعب الآخر و إن شاء ذبحه، و إن كان قد ذبح الآخر فليذبح الأوّل معه وكذلك ان كان قد أشعرها وجب نحرها او ذبحها.

ص: ١٧٣

وحكم الهدى اذا نتج انه يذبح نتاجه معه , و لو ضلّ فذبحه الواجد أجزأ ان ذبح او نحر فى منى والّا فلا، و إذا وجد الرّجل هديا ضالا وجب ان يعرّفه يوم النحر و اليوم الثانى و اليوم الثالث ثمّ يذبحه عن صاحبه عشيه يوم الثالث و يُعلم أنّه هدى.

و لا يجزئ ذبح هدى التّمّتع الّا بالنيه، وليس لصاحبه ان يبيع الهدى إلّا بعد أن يشتري آخر.

و محلّه مكّه إن قرنه بالعمره و منى إن قرنه بالحجّ، و يجزئ الهدى الواجب عن الأضحيه.

و يستحبّ التّضحيه بما يشتره، و يكره بما يربّيه. و أيّامها بمنى أربعه أولها النحر، و بالأمصار ثلاثه، و أوّل وقت الأضحيه من يوم النحر هو طلوع الشمس لانه هو اول اليوم لا طلوع الفجر. و يكره أخذ شىء من جلودها و إعطاؤها الجزار بل يتصدّق بها نعم لا يكره الاخذ اذا تصدق بثمانها.

التخير بين الحلق و بين التقصير

اما وجوب الحلق أو التقصير فى الجملة فالروايات الدالّه على ذلك كثيره، كصحيحه جميل المتقدّمه عند البحث عن لزوم تأخر الذبح عن الرمى.

ص: ١٧٤

وقد يستفاد ذلك أيضا من قوله تعالى: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسَاجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ...} (١) وقوله تعالى {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ...} (٢).

و اما ان ذلك بعد الرمي و الذبح فقد تقدم الكلام فيه وقلنا انه على نحو الاستحباب.

و اما اعتباره يوم العيد نهارا فلا دليل له عدا دليل التأسى و السيره المتوارثه.

و هما كما ترى اما الأول فلما تقدم، و اما الثانى فلان السيره انعقدت على أصل لزوم الحلق و ليس على تعيينه فى النهار.

(و أما الحلق فيختير بينه و بين التقصير و الحلق أفضل خصوصا للملبد و الصروره)

كما ذهب اليه الشيخ فى جملة وهو الصحيح الا فى الملبد و معقوص الشعر فانهما يجب عليهما الحلق، و تفصيل الكلام:

ص: ١٧٥

١- الفتح: ٢٧

٢- البقره: ١٩٦

اما بالنسبه الى غير حجّه الأوّل فتكفى لإثبات التخيير: البراءه من الخصوصيه، على ان الروايات الآتى بعضها متّفقه على ذلك.

و اما بالنسبه الى حج الصروره فاستدل له بقوله تعالى: {لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ...} (١) بتقريب ان الله سبحانه قد وعد النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه بدخول المسجد الحرام بعد عام الحديبيه بعضهم حالقا وبعضهم مقصّرا. والمشهور ان ذلك كان لأداء عمره مفرده تعرف بعمره القضاء، الا ان حمل الآيه الكريمه على ذلك- و هكذا على حج الافراد أو القران أو عمره التمتع- غير ممكن لان المكلف لا يدخل و هو حالق أو مقصّر بل يكون كذلك بعد الدخول، و يختص ذلك بالداخل لحجّ التمتع بعد فراغه من أعمال منى، و حيث ان حجّ التمتع المذكور يلزم فرضه صروره- لان المسلمين لم يحتجوا بعد الإسلام حجّا قبل ذلك- فيثبت تخير الحاج فيه بين الحلق و التقصير.

و اجيب: بان دخول البعض مقصرين لعله من باب وجود أذى فى رأسه يمنعه من الحلق و ليس من باب تصدى بعض المسلمين له كوظيفه تخييريه.

هذا مضافا الى ان دخول البيت بعد اعمال منى فى حجّ التمتع مسبق بالدخول له فى عمره التمتع الذى هو ليس مقرونا بالحلق أو التقصير، و ان بالامكان ان يكون

ص: ١٧٦

مع المسلمين الداخلين نساء، و التعبير ب «مقصرين» بلحاظهن و عليه فالآيه الكريمه لا دلالة لها على التخيير.

اقول: ظاهر سياق الايه المباركه انه من باب الوظيفه الشرعيه لا غير، كما ولا يضره انه مسبوق بالدخول فى عمره التمتع لان اثبات شىء لا ينفى ما عداه.

واما احتمال ان يكون مع المسلمين الداخلين نساء فخلافا لظهور الايه ايضا مضافا الى استهجان نسبه التقصير الى الرجال ولا واحد منهم مقصر.

هذا وذهب الشيخ فى نهايته إلى وجوب الحلق على الصروره و الملبّد و فى تهذيبه إلى وجوب الحلق على الصروره و الملبّد و المعقص، و قبله الإسكافى و الصدوق فى مقنعه، و قبلهم يونس بن عبد الرحمن على نقل المصنف فقال: «قال: إن عقص شعره أى ضفّره أو لبيّده أى ألزمه بصمغ، أو ربط بعضه إلى بعض بسير، أو كان صروره تعيّن الحلق فى الحجّ و عمره الإفراد»^(١) ونسب ذلك للكليني ايضا و استثنى المفيد الصروره، و العمانى الملبّد و المعقص.

و استدل على تعين الحلق للصروره بعده روايات رواها الكافى وغيره منها صحيحه معاويه عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ينبغى للصروره ان يحلق، و ان كان قد حجّ فإن شاء قصر و إن شاء حلق. فاذا لبد شعره أو عقصه فان عليه الحلق و ليس

ص: ١٧٧

له التقصير»^(١) و غيرها، فانها تدل على ان الضروره يحلق و غيره بالخيار ألا إذا كان قد لئد شعر رأسه بالصمغ أو العسل أو نحوهما لدفع القمل أو عقصه و عقده بعد جمعه.

قلت: ألا ان قوله (عليه السلام) لا ينبغي ظاهر بل صريح في الاستحباب مضافا الى صحيحه معاويه نفسه فقد روى عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا أحرمت فعقست شعر رأسك أو لبدته فقد وجب عليك الحلق و ليس لك التقصير، و ان أنت لم تفعل فمخير لك التقصير، و الحلق في الحج أفضل...»^(٢) و هو دال بإطلاقه على ان غير الملبد و المعقص بالخيار و لو في الحج الأول. وبذلك تعرف ما في النسبه الى الكليني والحاصل ان كل ما يستدل به على تعين الحلق للضروره فهو بقرينه ما تقدم محمول على الفضليه كما صرح بذلك في صحيحه الثاني.

و اما خبر أبي سعد، عنه (عليه السلام): «يجب الحلق على ثلاثه نفر، رجل لئد، و رجل حجّ بدءا لم يحجّ قبلها، و رجل عقص رأسه»^(٣) فمحمول على تأكد الاستحباب وألا فلا يقاوم ما دل على عدم الوجوب الموافق لظاهر القرآن كما تقدم.

و اما خبر سليمان بن مهران عن الصادق (عليه السلام) في خبر «فقلت: فكيف صار الحلق عليه- أي الضروره- واجبا دون من حجّ، قال: ليصير بذلك موسما بسمه الآمين

ص: ١٧٨

١- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ٨

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٢٢ ب ٧ ح ٣

ألا تسمع الله عز وجل يقول {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ} الخبر» (١) فهو ضعيف سندا وتعليله ضعيف كما هو واضح.

نعم «من لبد شعره أو عقصه فان عليه الحلق و ليس له التقصير» كما هو مضمون صحيحه معاويه (٢) و غيرها مثل صحيح هشام (٣) فانها تدل على وجوب الحلق بالنسبه اليهما وبذلك يظهر ضعف ما ذهب اليه المصنف من كون الحلق افضل للملبد.

تعيّن التقصير على المرأه

(و يتعيّن على المرأه التقصير)

كما تدل عليه صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ليس على النساء حلق و عليهنّ التقصير...» (٤) وغيرها.

ص: ١٧٩

-
- ١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٢٥ ب ٧ ح ١٤
 - ٢- وسائل الشيعة الباب ٧ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ١
 - ٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٢٢ ب ٧ ح ٢
 - ٤- وسائل الشيعة الباب ٢١ من أبواب أقسام الحج الحديث ٣

وجوب كون الحلق والتقصير في منى

و اما اعتبار ان يكون الحلق او التقصير في منى فلما ورد من ان الناسى يرجع الى منى للحلق فيها أو القاء شعره فيها، كما في صحيحه الحلبي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي ان يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى، قال: يرجع الى منى حتى يلقي شعره بها حلقة كان أو تقصيرا»^(١) و غيرها، فانها تدل على المطلوب.

حكم ما لو تعذر الحلق والتقصير في منى

(و لو تعذر في منى فعل بغيرها و بعث بالشعر إليها ليدفن مستحباً فيها)

أما الدفن فالظاهر استحبابه و لو كان بمنى كما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «كان علي بن الحسين عليهما السلام يدفن شعره في فسطاطه بمنى، و يقول: كانوا يستحبون ذلك، قال: و كان أبو عبد الله (عليه السلام) يكره أن يخرج الشعر من منى يقول: من أخرجه فعليه أن يردّه»^(٢) والصحيح صرح باستحباب الدفن بمنى ايضاً، و اما ما قيل من أنه ليس لخصوصيته منى، بل لأن في كل موضع يستحب دفن الشعر و الأظفار، فخلافاً صريح الصحيح من انه (عليه السلام) «يدفن شعره في

ص: ١٨٠

١- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٢٠ ب ٥ ح ٥

فسطاطه بمنى» وبقرينه قوله: «كان أبو عبد الله (عليه السلام) يكره أن يخرج الشعر من منى».

والصحيح دال على استحباب البعث ايضا لكن قيل ان المفهوم من الصدوق و النهايه هو الوجوب لاستفاضه الاخبار به كما فى صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يقصّر من شعره أو يحلقه حتّى ارتحل من منى؟ قال: يرجع إلى منى حتّى يلقي شعره بها، حلّقا كان أو تقصيرا»^(١) وغيره. قلت: هي محموله على الاستحباب بقريته الصحيح المتقدم.

هذا ولو إمکن الرجوع إلى منى وجب، كما فى معتبر أبى بصير: «سألته عن رجل جهل أن يقصّر من رأسه أو يحلق حتّى ارتحل من منى، قال: فليرجع إلى منى حتّى يحلق بها شعره، أو يقصّر و على الضروره أن يحلق»^(٢).

و اما صحيح مسمع، عنه (عليه السلام): «سألته عن رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصّر حتّى نفر، قال: يحلق فى الطريق أو أين كان»^(٣) ومثله غيره فحملة الشيخ على تعذّر الرجوع. قلت: و هو مقتضى الجمع بين المطلق والمقيد.

ص: ١٨١

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢١٧ ب٥ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢١٨ ب٥ ح ٤

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢١٨ ب٥ ح ٢

(و يمرّ فاقد الشعر موسى على رأسه)

كما في معتبر أبي بصير، عنه (عليه السلام): «سألته عن متمّع أراد أن يقصّر فحلق رأسه، قال: عليه دم يهريقه، فإذا كان يوم النحر أمرّ موسى على رأسه حين يريد أن يحلق»^(١) و به ائتي الفقيه. و الخبر و ان كان ضعيف السند بروايه الشيخ بمحمد بن سنان أنّ ان للصدوق طريقا اخر وهو «عن محمد بن علي ماجيلويه، رضى الله عنه، عن عمّه: محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزه، عن أبي بصير» و لا- اشكال فيه أنّ من جهة ماجيلويه فان العلامة و ان صحح السند أنّ انه لم يوثق نعم يمكن تصحيحه بالتعويض فان الشيخ و الصدوق لهما الى كل كتب و روايات ابن ابي عمير طريقا صحيحا^(٢).

و خبر زراره «أنّ رجلا من أهل خراسان قدم حاجّا و كان أقرع الرأس، لا يحسن أن يلبي، فاستفتى له أبو عبد الله (عليه السلام) فأمر أن يلبي عنه و يمرّ موسى على رأسه،

ص: ١٨٢

١- الفقيه (في ٧ من ٦٠ من حجّه)

٢- الفهرست للطوسي (ط - الحديثه)؛ النص، ص ٤٠٤ / ٦١٨؛ محمد بن أبي عمير.

فإنّ ذلك يجزى عنه^(١) و به افتي الكليني^(٢) و بهما افتي الشيخ و القاضي و ابن حمزه و عليه فلا- شك في موثوقيتهما لما تقدم.

و اما موثق عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «سألته ...و عن رجل حلق قبل أن يذبح، قال: يذبح و يعيد موسى لأنّ الله تعالى يقول وَ لَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْيَهُودِيُّ مَحَلَّهُ»^(٣) فلا- اعتبار فيما تفرّد به، و ذيله «و عن رجل حلق- إلخ» غير معمول به، و مورد الآيه المحصور لا مطلقا.

طواف الحج و صلاته و السعي و طواف النساء

اما وجوب هذه الأعمال الثلاثة فللروايات الكثيرة التي فوق حدّ الاحصاء.

و كفيّتها كما تقدم في العمره و ذلك لصحيحه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «... فإذا أتيت البيت يوم النحر ... طف بالبيت سبعة أشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكه ثم صلّ عند مقام إبراهيم ركعتين ... ثم اخرج الى الصفا فاصعد عليه و اصنع كما صنعت يوم دخلت مكّه ...»^(٤) و غيرها، و لا يتوهم من صحيح

ص: ١٨٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣٠ ب ١١ ح ٣

٢- الكافي (في آخر باب الحلق و التقصير، ١٨٨ من حجه)

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٢٩ ب ١١ ح ٢

٤- وسائل الشيعة الباب ٤ من أبواب زياره البيت الحديث ١

معاويه انه دال على كون التحلل بطواف الزياره وسعيه و هو خلاف ما اعتمدناه من النصوص الداله على كون التحلل بالحلق لان قوله (عليه السلام) «فقد احللت...» اعم من كون المراد به خصوص طواف الزياره ولو بقريته معارضه مما سيأتى.

ثم انه اتضح عدم جواز تأخير السعى عن طواف الحج إلى غد لان المستند المتقدم فى عمره التمتع مطلق فراجع.

و لا يخفى ان طواف النساء ليس جزءا من الحج وذلك لصحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «... و طواف بعد الحج و هو طواف النساء...»^(١) و غيرها. و هى و ان كانت وارده فى حج القران والافراد الا انه لا يحتمل الفرق بينه و بين التمتع من هذه الجبهه.

كما و انه لا يختص بالرجال وذلك لإطلاق دليل وجوبه كالصحيحه السابقه. هذا مضافا الى دلالة نصوص خاصه على ذلك كصحيحه الفضلاء عن أبى عبد الله (عليه السلام): «المرأه المتمتعه إذا قدمت مكه ثم حاضت تقيم ما بينها و بين الترويه، فإن طهرت طافت بالبيت و سعت بين الصفا و المروه. و ان لم تطهر الى يوم الترويه اغتسلت و احتشت ثم سعت بين الصفا و المروه ثم خرجت الى منى فإذا قضت المناسك وزارت البيت طافت بالبيت طوافا لعمرتها ثم طافت طوافا للحج. ثم

ص: ١٨٤

خرجت فسعت فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شىء يحل منه المحرم ألا فراش زوجها، فإذا طافت طوافا آخر حل لها فراش زوجها» (١) وغيرها.

وجوب تقديم مناسك منى على طواف الحج

(و يجب تقديم مناسك منى على طواف الحج فلو أخرها عنه عامدا فشه، ولا شىء على الناسى، و يعيد الطواف)

كما دلت عليه صحيحه جميل سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يزور البيت قبل أن يحلق، قال: لا ينبغي إلا أن يكون ناسيا ثم قال: إن النبي صلى الله عليه وآله أتاه أناس يوم النحر فقال: بعضهم: يا رسول الله إننى حلقت قبل أن أذبح، و قال بعضهم: حلقت قبل أن أرمى؟ فلم يتركوا شيئا كان ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قداموه، فقال: لا حرج» (٢).

نعم مع تقديم الطواف على الذبح ناسيا و على الحلق ناسيا جهلا أو نسيانا لا تلزم الإعادة للصحيحه المتقدمه وصحيحه «معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى

ص: ١٨٥

١- وسائل الشيعة الباب ٨٤ من أبواب الطواف الحديث ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ١٥٥ ب ٣٩ ح ٤

رجل نسي أن يذبح بمنى حتى زار البيت فاشتري بمكّه، ثم ذبح، قال: لا بأس قد أجزأ عنه»^(١).

و اما العامد فقال الشيخ بالإعادة عليه مستدلا عليه بصحيح علي بن يقطين: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن المرأة رمت و ذبحت و لم تقصّر حتى زارت البيت، فطافت وسعت من الليل ما حالها و ما حال الرجل إذا فعل ذلك؟ قال: لا بأس به يقصّر و يطوف للحجّ، ثم يطوف للزيارة ثم قد أحلّ من كلّ شيء»^(٢).

قيل: و ظاهر الكافي الكفّاره بدون الإعادة^(٣) فروى صحيحا «عن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) في رجل زار البيت قبل أن يحلق، فقال: إن كان زار البيت قبل أن يحلق و هو عالم أنّ ذلك لا ينبغي له، فإنّ عليه دم شاه»^(٤) و انه المفهوم من المقنع فأفتى بمضمونه.

ص: ١٨٦

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ١٥٦ ب ٣٩ ح ٥

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢١٧ ب ٤ ح ١ هذا والظاهر تحريف الخبر فأى معنى لقوله «و يطوف للحجّ، ثم يطوف للزيارة» فإنّ طواف الزيارة هو طواف الحجّ، ثم كيف يحلّ من كلّ شيء بعد طواف الحجّ، و لو مع السعى ما دام لم يأت بطواف النساء، و إنّ الظاهر أنّ قوله «و يطوف للحجّ ثم يطوف للزيارة» محرّف «و يطوف للنساء» لئلا يكون تكرارا و ليكون الجواب مطابقا للسؤال.

٣- الكافي (في ٣ من باب من قدّم شيئا أو أخره، ١٨٩ من حجّه)

٤- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢١٥ ب ٢ ح ١

اقول: ان دلالة صحيح ابن مسلم وغيره على عدم الاعاده انما هو بالاطلاق فلا يعارض صريح صحيح ابن يقطين الدال على الاعاده فانه قرينه لهما ولا تعارض بين القرينه وذى القرينهما لا يخفى

بماذا يحصل التحلل من النساء والطيب والصيد؟

(و بالحلّ يتحلّل الآ من النساء و الطيب و الصيد، فاذا طاف و سعى حل الطيب، فاذا طاف للنساء حلّ له)

اقول: اما حليته ما عدا النساء و الطيب و الصيد فللصحاح الاتيه منها صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا ذبح الرجل و حلق فقد أحلّ من كل شىء أحرم منه الآ النساء و الطيب، فإذا زار البيت و طاف و سعى بين الصفا و المروه فقد أحلّ من كل شىء أحرم منه الآ النساء، فإذا طاف طواف النساء فقد أحلّ من كل شىء أحرم منه الآ الصيد» (١) و غيرها.

و اما النساء فتحلّ بطواف النساء و تدل عليه الصحيحه السابقه و غيرها.

و اما الصيد فمقتضى صحيحه معاويه السابقه حليته بعد الحلّ الآ أنّ مقتضى روايته الاخرى عن أبي عبد الله (عليه السلام): «من نفر فى نفر الأول متى يحل له الصيد؟ قال:

ص: ١٨٧

إذا زالت الشمس من اليوم الثالث»(١) بقاء الحرمة الى زوال الشمس من اليوم الثالث.

و لكن حيث لا- يعرف عامل بهذه الروايه بل هي ضعيفه فى كلال- طريقها بالحكم بن مسكين، و لو لا- ذلك لكانت الروايه المذكوره مقيده لإطلاق مفهوم الصحيحه الاولى لمعاويه.

هذا على تقدير عرفيه التقييد المذكور و ألّا حصل التعارض و التساقط و لزم الرجوع الى الاطلاق المتقدم- ان كان- أو الاستصحاب، و النتيجة واحده على جميع التقادير. و انما تختلف النتيجة لو رجعنا الى البراءه على فرض عدم جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكميه.

و اما الطيب فاختلف فى المحلل له هل هو رمى العقبه كما يأتى من الصدوقين، أو الحلق كما عليه الكافى و العمانى و الشيخ.

و النصوص على طوائف فقد دلت بعض الروايات كصحيحه يونس بن يعقوب عن أبى الحسن موسى (عليه السلام): «جعلت فداك رجل أكل فالودج فيه زعفران بعد ما رمى الجمره و لم يحلق، قال: لا بأس»(٢) على حليته- قبل الحلق- بالرمى.

ص: ١٨٨

١- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب العود الى منى الحديث ٤

٢- وسائل الشيعة الباب ١٣ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ١٢

و بعضها دلّ على حليّته بعد طواف الحجّ، كصحيحه معاويه السابقه و هى: عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا ذبح الرجل و حلق فقد أحلّ من كل شىء أحرم منه إلّا النساء و الطيب، فإذا زار البيت و طاف و سعى بين الصفا و المروه فقد أحلّ من كل شىء أحرم منه إلّا النساء، فإذا طاف طواف النساء فقد أحلّ من كل شىء أحرم منه إلّا الصيد»^(١).

و الطائفه الأولى لم يعمل بها غير الصدوقين^(٢) و ما صح منها قابل للحمل على صورته الجهل فلا تعارض.

و بقطع النظر عن ذلك تتعارض مع صحيحه معاويه و الصحاح الاتيه الراجحه عليها، و على فرض التساقط فالمرجع إطلاق ما دلّ على تحريم المحرّمات بالاحرام، فإنّه يلزم التمسك به ما لم يثبت التحليل.

و مع التنزل و عدم تماميه الاطلاق المذكور يكون المرجع هو استصحاب التحريم، و النتيجة واحده.

نعم بناء على عدم جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكميه يلزم الرجوع إلى البراءه فى مورد الشكّ فى الجعل الزائد، و معه تختلف النتيجة.

ص: ١٨٩

١- وسائل الشيعة الباب ١٣ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ١

٢- الفقيه فى ٢١ من عناوين باب سياق مناسك الحجّ، ١٥٣ من حجّه فى (عنوان الرجوع إلى منى)

و الطائفه الثانيه معارضه بما دلّ على حليّهِ الطيب بالخلق و ان المحرّم بعده خصوص النساء، كما فى صحيحه سعيد بن يسار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المتمتع، قلت: إذا خلق رأسه يطليه بالحناء؟ قال: نعم الحناء و الثياب و الطيب و كل شىء الا النساء، ردها علىّ مرتين أو ثلاثاً» (١) و صحيح أبى أيوب الخزاز: «رأيت أبا الحسن (عليه السلام) بعد ما ذبح خلق، ثمّ ضمّد رأسه بمسك، و زار البيت و عليه قميص، و كان متمتعاً».

و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: «ولد لأبى الحسن (عليه السلام) مولود بمنى فأرسل إلينا يوم النحر بخيصر فيه زعفران و كنّا قد حلّقنا قال عبد الرحمن فأكلت أنا، و أبى الكاهليّ و مرازم أن يأكلا، و قالوا: لم نزر البيت فسمع أبو الحسن (عليه السلام) كلامنا، فقال لمصادف- و كان هو الرسول الذى جاءنا به:- فى أى شىء كانوا يتكلّمون؟ قال: أكل عبد الرحمن و أبى الآخران، و قالوا: لم نزر بعد، فقال: أصاب عبد الرحمن، ثمّ قال: أما تذكر حين أتينا به فى مثل هذا اليوم، فأكلت أنا منه و أبى عبد الله أخى أن يأكل منه فلمّا جاء أبى حرّشه علىّ فقال: يا أبه إنّ موسى أكل خبيصا فيه زعفران و لم يزر بعد، فقال أبى: هو أفقه منك أ ليس قد حلقتم رؤوسكم» (٢).

ص: ١٩٠

١- وسائل الشيعة الباب ١٣ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ٧

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣٧ ب ١٤ ح ٣

و صحيح إسحاق بن عمار: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن المتمتع إذا حلق رأسه ما يحلّ له؟ فقال: كلّ شيء إلّا النساء»(١) وبها عمل الكافي(٢).

قيل: و يمكن الجمع بحمل الاولى على الكراهه. قلت: هذا الجمع لا- شاهد له و مخالف لظهور الاخبار فهو ليس بجمع مقبول عرفا و عليه فيحصل التعارض و التساقط ان لم يكن المرجح و يلزم الرجوع الى الاطلاق السابق، و تكون النتيجة بقاء الحرمة بعد الحلق عكس نتيجة الجمع العرفي.

و لو فرض عدم تماميه الاطلاق فالمرجع هو الاستصحاب، و تبقى النتيجة كما هي.

نعم بناء على عدم جريان الاستصحاب في الشبهات الحكميه يلزم الرجوع الى البراءه، و تكون النتيجة متقاربه مع الجمع العرفي.

اقول: و الصحيح تقدم النصوص الداله على حصول التحلل بالحلق بلا- فرق بين المتمتع والمفرد والقارن على غيرها لموافقتها للسنة ففي صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): سئل ابن عباس هل كان النبي صلى الله عليه و آله يتطيب قبل أن يزور البيت؟ قال: رأيت النبي صلى الله عليه و آله يضمّد رأسه بالمسك قبل أن

ص: ١٩١

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣٤ ب ١٣ ح ٨

٢- الكافي (في أوّل باب ما يحلّ للرجل من اللباس- إلخ، ١٩٠ من حجه)

يزور البيت»^(١) ودلالته على جواز الطيب بعد الحلق حتى للمتمتع حيث ان حج رسول الله (ص) كان تمتعا واضحه و عمل الائمة الاطهار عليهم السلام الذى لا يقبل التوجيه وبذلك يظهر بطلان حمل الشيخ له على غير المتمتع مستشهدا لذلك بخبر محمد بن حمران: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحاج يوم النحر ما يحل له؟ قال: كل شئ إلا النساء، و عن المتمتع ما يحل له يوم النحر؟ قال: كل شئ إلا النساء و الطيب»^(٢) فان هذا الخبر و غيره مثل صحيح سعيد الأعرج، عنه (عليه السلام): سألته عن رجل رمى الجمار و ذبح و حلق رأسه أ يلبس قميصا و قلنسوه قبل أن يزور البيت؟ فقال: إن كان متمتعا فلا، و إن كان مفردا للحج فنعم»^(٣) مخالف للسنة فلا عبره به.

و أما ما رواه الشيخ عن عبد الله بن جبلة، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «من ترك رمى الجمار متعمدا لم تحل له النساء و عليه الحج من قابل»^(٤) فخير شاذ كما لا يخفى، و لذا نسبه قبل روايته إلى أنه روى ذلك.

و أمّا صحيح ابن ابى عمير عن حفص بن البختري عن العلاء بن صبيح، و عبد الرحمن بن الحجاج، و علي بن رثاب، عن عبد الله بن صالح كلهم يروونه عن

ص: ١٩٢

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٣٧ ب ١٤ ح ٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٣٦ ب ١٤ ح ١

٣- من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٥٠٧ باب ما يحل للمتمتع و المفرد إذا ذبح .

٤- التهذيب (فى ١٤ من باب الرجوع إلى منى، ١٩ من حجه)

أبى عبد الله (عليه السلام): المرأة المتمتعّة إذا قدمت مكّه ثمّ حاضت - إلى - فإذا قضت المناسك و زارت البيت طافت بالبيت طوافاً لعمرتها ثمّ طافت طوافاً للحجّ ثمّ خرجت فسعت فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كلّ شىء يحلّ منه المحرم إلّا فراش زوجها - الخبر ^(١).

وخبر عجلان أبى صالح، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن امرأة متمتعّة قدمت مكّه فرأت الدّم، قال: تطوف بين الصفا والمروة، ثمّ تجلس فى بيتها، فإن طهرت طافت بالبيت وإن لم تطهر فإذا كان يوم الترويه أفاضت عليها الماء وأهلت بالحجّ من بيتها و خرجت إلى منى وقضت المناسك كلّها، فإذا قدمت مكّه طافت بالبيت طوافين ثمّ سعت بين الصفا والمروة، فإذا فعلت ذلك فقد حلّ لها كلّ شىء ما خلا فراش زوجها ^(٢) فلعلّه لخصوصيّة فى الحائض لمّا لم تأت بطوافها فى عمرتها صار تحليلها بالطواف والسعى بعد مناسك منى.

هذا ولم يذكر المفيد كون الرّمى ولا الحلق محلّلاً أصلاً بل الطواف والسعى بعد مناسك منى، فلم يذكر فى مناسكها تحليلاً فى أحدهما بل قال بعد ذكر زيارته

ص: ١٩٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٤٨ باب ٨٤ ح ١ عن الكافى «أول باب ما يجب على الحائض فى أداء المناسك» أقول: وسنده فى طبعه القديم كما نقلنا و يمنعه قوله: «كلّهم» ولكن نقله الوافى والوسائل «و عبد الله بن صالح» وكيف كان فيكفى فى موثوقيتها روايه ابن ابى عمير لها.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٤٤٨ باب ٨٤ ح ٢

البيت واتباعه بالطواف والسعي: «فإذا فعل ذلك فقد أحلّ من كلّ شيء أحرم منه إلّا النساء»، و مثله المرتضى في انتصاره و جملة، و الدّيلمى و الحلبيّ و القاضي، و استنادهم إلى صحيح محدّد بن مسلم وغيره مما سيأتي.

و ذهب التهذيب إلى أنّ الطيب لا يحلّ للمتمتع إلّا بالطواف و السعي، فروى عنه من الاخبار مثل: صحيح العلاء: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنني حلقت رأسي و ذبحت و أنا متمتع أطلى رأسي بالحناء؟ قال: نعم من غير أن تمسّ شيئاً من الطيب، قلت: و ألبس القميص، و أتقنّع قال: نعم، قلت: قبل أن أطوف بالبيت، قال: نعم» (١).

و صحيح الحلبيّ، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سألته عن رجل نسي أن يزور البيت حتّى أصبح، فقال: ربّما أخرته حتّى تذهب أيام التشريق، و لكن لا يقرب النساء و الطيب» (٢).

و صحيح محدّد بن مسلم، عنه (عليه السلام): سألته عن رجل تمّتع بالعمرة فوقف بعرفه، و وقف بالمشعر، و رمى الجمره، و ذبح و حلق أ يغطّي رأسه؟ فقال: لا حتّى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه قيل له: فإن كان فعل؟ قال: ما أرى عليه شيئاً» (٣).

ص: ١٩٤

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣٣ ب ١٣ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٣٣ ب ١٣ ح ٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤١ ب ١٨ ح ٢

اقول: قد تقدم ان هذه الطائفة من النصوص مخالفة للسنة فلا يصار اليها والعمل على ما دل على التحلل بالحلق.

و اما صحيح محمد بن إسماعيل: «كتبت إلى الرضا (عليه السلام): هل يجوز للمحرم المتمتع أن يمَسَّ الطيب قبل أن يطوف طواف النساء؟ فقال: لا»^(١) و هو خبر شاذ، و حمله التهذيب على الاستحباب و لفظه آب عن ذلك.

و خلاصه الأقوال في ما يحصل به الإحلال كالتالي:

الأول: قول العماني فقال: إذا رمى يوم النحر جمره العقبة و حلق حلّ له لبس الثياب و الطيب إلّا للتمتع فإنّه يكره له إلّا أن يطوف طواف الزيارة و يسعى، فأما القارن و المفرد فلا بأس له بالطيب، فإذا طاف و سعى حلّ له النساء و الطيب و قد قيل في روايه شاذّه عنهم: إذا طاف طواف الزيارة أحلّ من كلّ شيء أحرّم منه إلّا النساء حتّى يرجع إلى البيت فيطوف به سبعا آخر و يصلّي ركعتي الطواف، ثمّ يحلّ من كلّ شيء، و كذلك إن كانت امرأه، لم تحلّ لرجل حتّى يطوف بالبيت سبعا آخر كما وصفت، فإذا فعلت ذلك فقد حلّ لها الرجال» و هذا منه غريب فالأخبار في وجوب طواف النساء متواتره.

ص: ١٩٥

الثاني: قول محمد بن بابويه بأن الرجل والمرأة إذا طافا طواف الوداع فهو طواف النساء، وبقوله رواه شاذه رواها الشيخ (١)، إلا أن الكافي نقلها بلفظ «طواف النساء» (٢).

الثالث: قوله و قول أبيه «بأنه برمي جمرة العقبة حل من كل شيء إلا النساء والطيب و بطواف الحجّ يحلّ غير النساء».

الرابع: قول الإسكافي و المقنع بعدم حلّ اللباس للمتمتع بالحلق و استناده إلى صحيحه سعيد الأعرج المتقدمه.

الخامس: عدم معلوميّه وجوب طواف النساء على النساء، ذهب إليه المختلف بأنّه لم نقف فيه على دليل مع أنّه إجماعيّ حتّى أنّ العمانيّ الذي أنكر أصله لم يفرّق بين الرجال و النساء في روايه بزعمها شاذّه، ثمّ لم يراجع الكافي فروى «عن الحسين بن عليّ بن يقطين: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الخصيان و المرأة الكبيره أ عليهم طواف النساء؟ قال: نعم، عليهم الطواف كلّهم» (٣) وغيره.

ثم ان الحلّي توهم أجزاء الطواف فقط في التحلل فقال: «ثم يطوف طواف الحجّ و يصلّي ركعتيه ثمّ يسعى، فإذا فعل ذلك فقد حلّ له كلّ شيء أحرم منه إلا النساء،

ص: ١٩٦

١- التّهذيب (في ١٦ من زياره بيته، ١٨ من حجّه) بلفظ «من طواف الوداع».

٢- الكافي (٣ من طواف نسائه، ١٩٣ من حجّه)

٣- الكافي (في باب طواف نسائه، ١٩٣ من حجّه في خبره الرابع)

هكذا ذكر الشيخ في نهايته إلّا أنّه رجّع عنه في استبصاره وقال: «إذا طاف طواف الحجّ فحسب حلّ له كلّ شيء إلّا النساء». و إلى هذا ذهب المرتضى في انتصاره قال وهو الذي أعمل عليه و أفتى به».

اقول: لا- دلالة لكلام المرتضى على ما قال لأنّ كلامه في الفرق بين الإماميّة والعامة في طواف النساء و لم يقل أحد بالطواف دون السعي، و الطواف كما يكون بالبيت يكون بالصفاء و المروه كما في القرآن، و طواف الزيارة في قبال طواف العمره لا أنّه مختصّ بالطواف دون السعي.

هذا، و من الاخبار الشاذة خبر أبي خالد مولى عليّ بن يقطين: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن مفرد الحجّ عليه طواف النساء؟ فقال ليس عليه طواف النساء»^(١) والشيخ بعد نقله قال بشذوذه.

ثم ان هذه الاحكام شامله للصبيان ايضا كما تقدم في صحيح معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدّموه إلى الجحفة أو إلى بطن مرّ، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم و يطاف بهم و يرمى عنهم- الخبر»^(٢).

ص: ١٩٧

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخراسان) ج ٥ ص ٢٥٤

٢- الفقيه (في ٤ من حجّه باب حجّ الصبيان)

(ويكره له لبس المخيط قبل طواف الزيارة)

و قد يستدل لذلك بصحيح إدریس القمّی، عن الصادق (عليه السلام) قال: «قلت له (عليه السلام): «إنّ مولى لنا تمتّع فلما حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت فقال: بئس ما صنع، قلت: أ عليه شىء؟ قال: لا، قلت: فإنّی رأیت ابن أبی سماک يسعى بين الصفا و المروه، عليه خفّان و قباء و منطقه، فقال: بئس ما صنع، قلت: أ عليه شىء؟ قال: لا» (١).

اقول: و هو من ادله على عدم جواز التحلل بالحلق أصلا بل بالطواف و السعى وقد تقدم ضعفه وانه خلاف السنه وحمله على الكراهه ليس بصحيح ايضا لان لفظه آب عن ذلك، كما وانه اخص من المدعى لان مورده التمتع لا مطلقا، و عليه فما قيل من كراهه تغطيه الرأس حتّى يطوف للنساء، لم يقل به أحد، و لم يرد به خبر.

نعم يكره تغطيه الرأس قبل الطواف و السعى، و مستنده صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل تمتّع بالعمرة فوقف بعرفه، و وقف بالمشعر، و

ص: ١٩٨

رمى الجمره، و ذبح و حلق أ يَغْطِي رأسه؟ فقال: لا- حَتَّى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه، قيل له: فإن كان فعل؟ قال: ما أرى عليه شيئاً»(١).

و صحيح منصور بن حازم، عنه (عليه السلام) «أنه قال في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات و بالمشعر و ذبح و حلق، فقال: لا يَغْطِي رأسه حَتَّى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه، فإنَّ أبى (عليه السلام) كان يكره ذلك و ينهى عنه، فقلنا: فإن كان فعل، فقال: ما أرى عليه شيئاً، و إن لم يفعل كان أحبَّ إلَيَّ»(٢).

حصيله البحث:

و أما الحلق فيتخير بينه و بين التقصير، و الحلق أفضل إلّا من لبد شعره أو عقصه(٣) فان عليه الحلق و ليس له التقصير، و يجب ان يكون الحلق أو التقصير في منى ، و لو تعذر في منى فعل بغيرها و بعث بالشعر إليها ليدفن مستحجاً، و لو إمكان الرجوع إلى منى ليحلق أو يقصر وجب، و يمرّ فاقد الشعر الموسى على رأسه. و يتعين على المرأة التقصير.

و يجب تقديم مناسك منى على طواف الحجّ فلو أخرها عامداً فشاء، و لا شىء على الناسى و يعيد الطواف.

ص: ١٩٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤١ ب ١٨ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤٠ ب ١٨ ح ١

٣- لبد شعر رأسه بالصمغ أو العسل أو نحوهما لدفع القمل أو عقصه و عقده بعد جمعه .

و بالحلل يتحلل إلّا من النساء فإذا طاف للنساء حللن له، إلّا الحائض التي لم تأت بطوافها في عمرتها صار تحليلها بالطواف و السعى بعد مناسك منى إلّا فراش زوجها فبعد طواف النساء.

و يكره تغطيه الرأس قبل طواف الزيارة والسعى .

(القول في العود إلى مكة للطوافين والسعى)

إنّما قال في العود لأنّ إحرامه للحجّ كان أولًا من مكّه و قوله: «للتوافين و السعى» أى طواف قبل السعى و هو طواف الحجّ، و طواف بعده و هو طواف النساء.

و أمّا ما فى صحيح هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عمّن نسي زياره البيت حتّى يرجع إلى أهله، فقال: لا يضرّه إذا كان قد قضى مناسكه»^(١) فالمراد به فى العود الثانى للوداع لا للتوافين و السعى بشهادته قوله: «إذا كان قد قضى مناسكه» فإذا لم يعد أولًا من أين قضى مناسكه أى واجبات حجّه.

هذا وفى صحيح سماعة بن مهران، عن أبى الحسن الماضى (عليه السلام): سألته عن رجل طاف طواف الحجّ و طواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا و المروه؟ قال: لا يضرّه يطوف بين الصفا و المروه و قد فرغ من حجّه»^(٢) و به عمل الفقيه لكن

ص: ٢٠٠

١- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٢، ص ٣٨٩؛ باب تأخير الزيارة.

٢- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٢، ص ٣٨٧

يعارضه مرسل أحمد بن محمد، عمن ذكره، قلت لأبي الحسن (عليه السلام): «تمتّع زار البيت فطاف طواف الحجّ، ثم طاف طواف النساء، ثم سعى؟ فقال: لا يكون السّعى إلّا قبل طواف النساء، فقلت: عليه شىء؟ فقال: لا يكون السّعى إلّا قبل طواف النساء» (١) لكنه ضعيف سنداً.

استحبابّ تعجيل العود من يوم النحر إلى مكة

(يستحبّ تعجيل العود من يوم النحر إلى مكة و يجوز تأخره إلى الغد)

أمّا استحباب تعجيله من يوم النحر فلصحيح منصور بن حازم، عنه (عليه السلام): لا- يبيت المتمتّع يوم النحر بمنى حتّى يزور البيت» (٢) وغيره.

و صحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام): «سألته عن المتمتّع متى يزور البيت؟ قال: و يوم النحر أو من الغد، و لا يؤخّر، و المفرد و القارن ليسا بسواء موسّع عليهما» (٣).

و صحيح الحلبيّ، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ينبغي للمتمتّع أن يزور البيت يوم النحر أو من ليلته و لا يؤخّر ذلك» (٤).

ص: ٢٠١

١- الكافي ج ٤ ص ١٢٥ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤٥ ب ١ من ابواب زياره البيت ح ٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤٣ ب ١ من أبواب زياره البيت ح ١

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٤٥ ب ١ ح ٧

هذا وقد يقال بعدم جواز تأخير هذه الأعمال عن اليوم الحادى عشر وذلك لصحيحه معاويه بن عمار المتقدمه و غيرها.

اقول: الصحيح لزوم حملها على الاستحباب بقرينه موثقه إسحاق بن عمار: «سألت أبا إبراهيم (عليه السلام) عن زياره البيت، تؤخر الى يوم الثالث؟ قال: تعجيلها أحبّ إلىّ و ليس به بأس ان أخرها» (١) ثم قال الصدوق: «و فى روايه عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): لا بأس بأن تؤخر زياره البيت إلى يوم النفر» وسنده الى ابن سنان صحيح.

بل ان ما ذكر محمول على الأفضليه أيضا حيث يجوز التأخير عن أيام التشريق لصحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألته عن رجل نسي ان يزور البيت حتى أصبح، قال: لا بأس، انا ربّما أخرته حتى تذهب أيام التشريق و لكن لا تقرب النساء و الطيب» (٢) و بالجواز إلى آخر أيام التشريق أفتى أبو الصلاح .

ثم انه الى هل يجوز التأخير عن أيام التشريق؟ قولان.

الاول: (ثم يَأْتِ الممتع بعده)

ص: ٢٠٢

١- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب زياره البيت الحديث ١٠

٢- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب زياره البيت الحديث ٢

الثاني: (وقيل: لا اثم و يجزى طول ذى الحجه)

قال به الحلّى استنادا إلى إطلاق الآيه {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} و ذو الحجه منها.

اقول: وهو الصحيح لان الصحيحه المتقدمه ساكنه عن ذلك، و مقتضى البراءه جواز التأخير الى آخر ذى الحجه دون ما زاد على ذلك لان الحج - الذى هو عبارته عن مجموع أفعاله التى منها طواف الحج - يلزم تحقيقه فى أشهره لقوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ} (١)، و آخرها نهايه ذى الحجه.

(و كيفيه الجميع)

أى الطوافين و السعى (كما مر) فى الفصل الرابع فى أفعال العمره، الطواف و السعى فى كلّ عمره، و طواف النساء فى العمره المفرده من واجباتها و مندوباتها.

(غير أنّه) هنا (ينوى بها الحج) أى طواف الحجّ و سعى الحجّ و طواف نساء الحجّ و ثمّه نوى بها طواف العمره و سعيها فى كلّ عمره، و طواف النساء فى العمره المفرده .

ففى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصّيادق (عليه السلام) فى خبر «فإذا أتيت البيت يوم النحر فقامت على باب المسجد قلت: اللهم أعنّى على نسكك و سلّمنى له و سلّمه لى أسألك مسأله القليل [و فى نسخه - العليل] الدليل المعترف بذنبه أن تغفر لى،

ص: ٢٠٣

ذنوبى و أن ترجعنى بحاجتى، اللهم إنى عبدك و البلد بلدك و البيت بيتك جئت أطلب رحمتك، و أوّم طاعتك متّبعاً لأمرك، راضياً بقدرك، أسألك مسأله المضطرّ إليك المطيع لأمرك المشفق من عذابك، الخائف لعقوبتك أن تبلغنى عفوك و تجيرنى من النار برحمتك» ثمّ تأتى الحجر الأسود فتستلمه و تقبله، فإن لم تستطع فاستلمه بيدك و قبل يدك، فإن لم تستطع فاستقبله و كبر و قل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكّه...»(١).

حصيله البحث:

يستحبّ تعجيل العود من يوم النحر إلى مكّه و يجوز تأخيره إلى الغد بل الى قبل انتهاء ذى الحجه فيجزئ طول ذى الحجه. و كيفيه الجميع كما مرّ غير أنّه هنا ينوى بها الحجّ.

(القول فى العود إلى منى)

وجوب العود إلى منى للمبيت بها بعد قضاء مناسك الحج

(و يجب بعد قضاء مناسكه بمنى العود إليها للمبيت بها ليلاً) ليلتى الحادى عشر والثانى عشر.

ص: ٢٠٤

اقول: هناك امور تجب في الحج من دون ان تعدّ أجزاء له ولا- يبطل و لو مع تركها عمدا- غاية قد تجب على ذلك كفاره خاصه- و انما هي واجبات استقلاليه مطلوبه بعد الفراغ منه، كما هو الحال في طواف النساء و أعمال منى بعد اليوم العاشر.

اما ان المبيت واجب في الليلتين المذكورتين فتدل عليه صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا تبت ليلتي التشريق الا- بمنى، فان بت في غيرها فعليك دم. فان خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل الا و أنت في منى الا ان يكون شغلك نسكك أو قد خرجت من مكه، و ان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك ان تصبح في غيرها»^(١) و غيرها.

بل يمكن استفاده ذلك في الجملة من قوله تعالى: {وَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى} ^(٢) فان المقصود من الأيام المعدودات أيام التشريق، كما ورد في النصوص^(٣).

قال الشهيد الثاني: «و لو تركها - يعنى نيه المبيت- ففي كونه كمن لم يبت أو يأثم خاصه مع التعمد و جهان».

ص: ٢٠٥

١- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب العود الى منى الحديث ٨

٢- البقره: ٢٠٣

٣- وسائل الشيعة الباب ٨ من أبواب العود الى منى

اقول: لو كان الواجب هو صرف المبيت بمعنى صرف الحضور كما يفهم من النصوص فالنيه غير واجبه ابتداء، وإن كان وجوب المبيت من قبيل الامساك في شهر رمضان والطواف بالبيت فلا بد من النيه وألا كان كمن لم يبيت ولم يأت بهذه الفريضة والظاهر هو الاول.

رمى الجمرات الثلاث نهرا

(و رمى الجمرات الثلاث نهرا)

اما وجوب الرمي في يومى الحادى عشر والثانى عشر فلصحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «ارم في كل يوم عند زوال الشمس و قل كما قلت حين رميت جمره العقبه»^(١).

وقد يشكك في استفادته الوجوب منها باعتبار اشتغال السياق على بعض المستحبات ألا بناء على مسلك حكم العقل في استفادته الوجوب. اقول: وقد تقدم جوابه .

و صحيحه عبد الله بن سنان: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أفاض من جمع حتى انتهى الى منى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت الشمس، قال: يرمى إذا أصبح مرّتين: مرّه لما فاته والاخرى ليومه الذى يصبح فيه، و ليفرق بينهما يكون

ص: ٢٠٦

أحدهما بكره و هي للأمس و الاخرى عند زوال الشمس»(١) و هي دالّة على وجوب الرمي في اليوم الحادى عشر واليوم الثانى عشر وانه نهارا كما لا يخفى.

واما قوله (ع) «و ليفرق بينهما يكون أحدهما بكره و هي للأمس و الاخرى عند زوال الشمس» فحمل على الاستحباب لكن لا شاهد له والقاعده تقتضى الوجوب.

و اما ان الرمي فى اليومين المذكورين يلزم ان يكون بالترتيب المذكور فيستفاد من صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام): «الرجل يرمى الجمار منكوسه، قال: يعيدها على الوسطى و جمره العقبه»(٢) و غيرها.

واما كونه نهارا فاستفاضت النصوص بذلك مثل صحيح زراره «عن ابى جعفر (عليه السلام) - فى خبر- هو والله ما بين طلوع الشمس إلى غروبها»(٣).

و اما ان كيفية الطواف والسعى مثل طواف العمره وسعيها فلاطلاق النصوص المتقدمه.

ص: ٢٠٧

١- وسائل الشيعة الباب ١٥ من أبواب رمى جمره العقبه الحديث ١

٢- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب العود الى منى الحديث ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٩٩ من ابواب الرمي ح ٥

(فلو بات بغيرها فعن كل ليلة شاه إلا أن يبيت بمكة مشغلا بالعبادة)

بل مشغولا بنسكه او قد خرج من مكة كما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): لا تبت لياالي التشريق إلا بمنى، فان بت في غيرها فعليك دم، فان خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل الا وانت في منى الا ان يكون شغلك نسكك أو قد خرجت من مكة، و ان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك ان تصبح في غيرها [\(١\)](#) وغيره من النصوص المستفيضة.

و لا تخفى دلالة على سقوط الدم إذا كان اشتغاله بمكة لطوافه و سعيه و آدابهما، و منه يظهر ما في إطلاق المصنف «مشتغلا بالعبادة» و ما في زياده الشهيد الثاني على ذلك (الواجبه أو المندوبه، مع استيعاب الليلة بها إلا ما يضطر إليه من أكل و شرب و قضاء حاجه و نوم يغلب عليه و من أهم العبادة الاشتغال بالطواف و السعي، و لكن لو فرغ منهما قبل الفجر وجب عليه إكمالهما بما شاء من العبادة، و في جواز رجوعه بعده إلى منى ليلا نظر من استلزامه فوات جزء من الليل بعد أحد الوصفين أعنى المبيت بمنى و بمكة متعبدا و من أنه تشاغل بالواجب) و لا سيما

ص: ٢٠٨

فى قوله: «و فى جواز رجوعه- إلخ»، فإنه فى غاية السقوط فقد دلّ هذا الصحيح على كفايه الخروج من مكة .

و يشهد لكفايه الخروج من مكة صحيح هشام «إذا زار الحاج من منى فخرج من مكة فجاز بيوت مكة فنام ثم أصبح قبل أن يأتى منى فلا شىء عليه»^(١) وبه عمل الفقيه.

و مرسل جميل «فى رجل زار البيت فنام فى الطريق؟ فقال: «إن بات بمكة فعليه دم، وإن كان قد خرج منها فليس عليه شىء و لو أصبح دون منى»^(٢)

هذا و قال الكافى بعد نقله: ذلك «و فى روايه أخرى، عن الصادق (عليه السلام) فى الرجل يزور فنام دون منى فيجوز عقبه المدينين فلا بأس أن ينام» و ظاهره التردد فى ذلك حيث لم يروه كما فى تعبيرهم» و روى كذا و كذا.

و يشهد لما تقدم ايضا صحيح محمد بن إسماعيل، عن أبى الحسن (عليه السلام) «فى الرجل يزور فينام دون منى؟ فقال: إذا جاز عقبه المدينين فلا بأس أن ينام»^(٣) و به عمل التهذيب.

ص: ٢٠٩

١- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب العود الى منى الحديث ١٣

٢- ورواه التهذيب صحيحا عن جميل، عن الصادق (عليه السلام) بلفظ «من زار فنام فى الطريق فإن بات بمكة فعليه دم و إن كان قد خرج منها، فليس عليه شىء، و إن أصبح دون منى».

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٥٦ ب ١ ح ١٥

و اما ما فى صحيح حماد بن عيسى عن القاسم بن محمد عن عليّ، عن أبى إبراهيم (عليه السلام): سألته عن رجل زار البيت فطاف بالبيت و بالصفاء و بالمروه، ثم رجع فغلبته عينه فى الطريق فنام حتّى أصبح قال: عليه شاه» (١) فحمله الشيخ على من لم يجز العقبة، لكن قيل بشذوذه لأنّه كان الواجب عليه الرجوع، فرجع فغلبته عينه فى الطريق، فلم يكون عليه شاه لقاعده كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعدر مضافا الى ضعف سنده و يؤيد ذلك ما فى خبر أبى البختريّ، عنه، عن أبيه عليهما السلام، عن عليّ (عليه السلام) «فى الرجل أفاض إلى البيت فغلبت عيناه حتّى أصبح، قال: لا بأس عليه و يستغفر الله و لا يعود» (٢) حيث دلّ على أنّه إن بات بمكّه بدون تعمّد بغلبه النوم لا شىء عليه، فكيف إذا خرج.

و الاخبار فى وجوب الكفاره لمن بات بمكّه فى ليالى منى مستفيضه مثل صحيح عليّ بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) «عن رجل بات بمكّه فى ليالى منى حتّى أصبح؟ قال: إن كان أتاها نهارا فبات فيها حتّى أصبح فعليه دم يهريقه» (٣).

و اما ما فى صحيح العيص بن القاسم: سألت الصادق (عليه السلام) عن رجل فاتته ليله من ليالى منى؟ قال: ليس عليه شىء و قد أساء» (٤).

ص: ٢١٠

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٥٤ ب اح ١٠

٢- قرب الإسناد (ط - الحديثه)؛ ص ١٣٩

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٥١ ب اح ١

٤- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٢، ص ٤٧٧؛ باب ما جاء فيمن بات ليالى منى بمكّه.

و صحيح سعيد بن يسار: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): فأتنتى ليله المبيت بمنى من شغل؟ فقال: لا بأس» (١) فحملهما الشيخ على الشغل بالعباده أو الخروج من منى بعد نصف الليل. قلت: لا يمكن المصير الى اطلاقهما لمعارضتهما لما تقدم من النصوص المستفيضه و التي عليها المشهور .

هذا و فى صحيح عبد الغفار الجازى: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل خرج من منى يريد البيت قبل نصف الليل فأصبح بمكّه، فقال: لا يصلح له حتّى يتصدّق بها صدقه أو يهريق دما، فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضرّه شيء» (٢).
(و يكفى أن يتجاوز) الكون بمنى (نصف الليل)

كما تقدم فى صحيح معاويه بن عمار ففيه: «وإن خرجت نصف الليل فلا يضرّك أن تصبح بغيرها» (٣) وغيره.
هذا ولو خرج أول الليل و عاد قبل الفجر إلى منى، أو عاد و لم يصل إلى منى لكنه جاوز بيوت مكّه، بالوصول إلى العقبه فالظاهر سقوط الكفّاره عنه أيضا كما فى صحيح جميل بن درّاج «عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال: إذا خرجت من منى قبل

ص: ٢١١

١- تهذيب الأحكام (تحقيق الخرسان) ج ٥ ص ٢٥٨

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٥٦ ب ١ ح ١٤

٣- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب العود الى منى الحديث ٨

غروب الشمس فلا تصبح إلّا بها» وبه عمل الفقيه، ومثله صحيح محمد بن مسلم^(١) و يظهر منهما ان الخروج قبل الغروب جائز مثل الخروج بعد نصف الليل لا انه مسقط للكفّاره فقط وان كان حراما.

ثم انه يجوز إتيان مكّه لغير الطواف الواجب أيّام منى للنصوص المعتبره كما فى صحيح جميل^(٢) وخبر ليث المرادى: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتى مكّه أيّام منى بعد فراغه من زياره البيت فيطوف بالبيت تطوّعا، فقال: المقام بمنى أفضل و أحبّ إلّى»^(٣).

واما صحيح العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الزّياره بعد زياره الحجّ فى أيّام التشريق، فقال: لا»^(٤) فحمله الشيخ على نفى الافضليه.

هذا وفى صحيح جعفر بن ناجيه فى «أنّ من بات ليالى منى بمكّه عليه ثلاثه من الغنم يذبحهنّ»^(٥) و به عمل الفقيه، و لكن فى المبسوطين أنّ عليه شاتين إذا نفر فى الثانى عشر.

ص: ٢١٢

١- وسائل الشيعة الباب ١ من أبواب العود الى منى الحديث ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٥٩ ب ٢ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٠ ب ٢ ح ٥

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٠ ب ٢ ح ٦

٥- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٢، ص ٤٧٧؛ باب ما جاء فيمن بات ليالى منى بمكه.

و قال الحلبي: «من لم يبت اللّيتين الأوليين لم يكن له النفر الأوّل فيكون عليه ثلاث» و يرجع إلى المراد من الاتّقاء الذي هو شرط جواز النفر في الثاني عشر هل هو الصيد و النساء فقط كما فيه أخبار، أو غيرهما أيضا فسيأتى الكلام فيه.

وجوب الترتيب في الرمي

(و يجب في الرمي الترتيب ببدء بالأولى، ثمّ الوسطى، ثم جمره العقبة)

كما في صحيح مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل نسي رمي الجمار يوم الثاني فبدء بجمره العقبة، ثمّ الوسطى ثمّ الأولى، يؤخّر ما رمى بما رمى و يرمى جمره الوسطى، ثمّ جمره العقبة»^(١) هكذا في نسخنا. و رواه الشيخ عن الكافي، و فيه «قال: يؤخّر ما رمى فيرمي الجمره الوسطى ثمّ جمره العقبة»^(٢) و هو الصحيح و المراد عدم الحاجه إلى الإعادة و يعيد الوسطى و العقبة.

و في صحيح معاوية بن عمّار، و حمّاد، عن الحلبي، جميعا، عنه (عليه السلام) في رجل رمى الجمار منكوسه؟ قال: يعيد على الوسطى و جمره العقبة»^(٣).

(و لو نكس عامدا أو ناسيا بطل رميه)

ص: ٢١٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٥ ب ٥ ح ٢

٢- التّهذيب (في ١٥ من ١٩ من حجّه)

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٦ ب ٥ ح ٣

المراد بطلان رمى الاولتين وذلك لعدم حصول الامتثال كما تقدم دليله .

واما ما فى صحيح بريد العجلّى: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي رمى الجمره الوسطى فى اليوم الثانى؟ قال: فليرمها فى اليوم الثالث لما فاتته و لما يجب عليه فى يومه، قلت: فإن لم يذكر إلّا يوم النفر؟ قال: فليرمها و لا شىء عليه» (1) الظاهر فى عدم بطلان الثالثه لو قدّمت على الثانيه نسيانا فيعارض ما تقدم مما اعتمده المشهور ولا عبره به.

حصول الترتيب بأربع حصيات

(و يحصل الترتيب بأربع حصيات)

ففى صحيح معاويه بن عمار عنه (عليه السلام) فى خبر «و قال: فى رجل رمى الجمار فرمى الأولى بأربع و الأخيرتين بسبع سبع، قال: يعود فيرمى الأولى بثلاث و قد فرغ و إن كان رمى الأولى بثلاث و رمى الأخيرتين بسبع سبع فليعد و ليرمهنّ جميعا بسبع سبع، و إن كان رمى الوسطى بثلاث ثم رمى الأخرى، فليرم الوسطى بسبع، و إن كان رمى الوسطى بأربع رجع فرمى بثلاث، قلت: الرّجل ينكس فى

ص: ٢١٤

رمى الجمار فيبدء بجمره العقبه، ثم الوسطى، ثم العظمى، قال: يعود فيرمى الوسطى، ثم يرمى جمره العقبه، وإن كان من الغد»(١).

وفى خبر على بن أسباط، عن أبي الحسن (عليه السلام): «إذا رمى الرجل الجمار أقل من أربع لم يجزه، أعاد عليها و أعاد على ما بعدها، وإن كان قد أتم ما بعدها، وإذا رمى شيئاً منها أربعاً بنى عليها و لم يعد على ما بعدها، إن كان قد أتم رميه»(٢).

قال الشهيد الثانى بعد قول المصنّف: «ويحصل الترتيب بأربع حصيات»: «بمعنى أنّه إذا رمى جمره بأربع و انتقل إلى ما بعدها صحّ و أكمل الناقصه بعد ذلك و إن

ص: ٢١٥

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٧ ب ٦ ح ١ و رواه الفقيه فى ٣ من ١٢٩ من حجّه أيضا بدون قوله: «و إن كان رمى الأولى - إلى - بسبع سبع» و بدون قوله: «و إن كان من الغد» فلا بدّ من سقوطهما عنه و سقط منهما بعد «فليرم الوسطى بسبع» ثم يرمى الأخرى بسبع». و الصواب روايه التّهذيب له عن كتاب موسى بن القاسم فى ١٧ من ذلك الباب «فى رجل رمى الجمره الأولى بثلاث، و الثانيه بسبع، و الثالثه بسبع؟ قال: يعيد يرميهنّ جميعا بسبع سبع، قلت: فإن رمى الأولى بأربع و الثانيه بثلاث و الثالثه بسبع؟ قال: يرمى الجمره الأولى بثلاث و الثانيه بسبع، و يرمى جمره العقبه بسبع، قلت: فإنّه رمى الجمره الأولى بأربع و الثانيه بأربع و الثالثه بسبع، قال: يعيد فيرمى الأولى بثلاث و الثانيه بثلاث و لا يعيد على الثالثه». و لا يرد عليه شىء.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٨ ب ٦ ح ٣ لا اشكال فى سندّه إلّا من جهة اخى معروف فانه مهمّل.

كان أقلّ من أربع استأنف التاليه، و في الناقصه و جهان أجودهما الاستيناف أيضا».

اقول: لا- وجه للإجزاء مع دلالة الأخبار المتقدمه على الإعادة بدون معارض و لم نقف على من قال بالإجزاء سوى الحلّي في عبارته مجمله مع أنّه قال قبلها: «فإن نسي فرمى الجمره الأولى بثلاث حصيات و رمى الجمرتين الأخريين على التمام كان عليه أن يعيدها كلّها».

(و لو نسي جمره أعاد على الجميع ان لم تتعين) كما هو مقتضى قاعده الاشتغال.

(و لو نسي حصاه رماها على الجميع)

وهو ايضا مقتضى قاعده الاشتغال مضافا الى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) أنّه قال في رجل أخذ إحدى و عشرين حصاه فرمى بها فزاد واحده فلم يدر من أيتهاً نقصت؟ قال: فليرجع فليرم كلّ واحده بحصاه- الخبر»^(١).

استحباب رمى الاولى عن يمينه

(و يستحب رمى الاولى عن يمينه و الدعاء و الوقوف عندها و كذا الثانيه، و لا يقف عند الثالثه)

ص: ٢١٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٦٨ ب ٧ ح ١

كما لا يقف عندها يوم النحر الذي لا يرمى غيرها ففي صحيح البزنطي، عن أبي الحسن (عليه السلام) حصى الجمار تكون مثل الأنملة - إلى - و ارمها من بطن الوادي و اجعلهنّ على يمينك كلّهنّ، و لا ترم على الجمره و تقف عند الجمرتين الأولىين، و لا تقف عند جمره العقبه» (١). لكن رواه الشيخ عن الكافي، و فيه «و لا ترم أعلى الجمره» (٢)، و رواه الحميري صحيحا عن الرضا (عليه السلام) عنه (عليه السلام)، و فيه أيضا «أعلى الجمره» مع تقديم و تأخير في بعض الجملات أيضا (٣)، و الظاهر تصحيف «على» و الصحيح «أعلى» و المراد «و لا - ترم من أعلى الجمره» و يشهد لذلك ما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) «خذ حصى الجمار، ثم ائت جمره القصوى التي عند العقبه فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها - الخبر» (٤) و مورده و إن كان يوم النحر في العقبه فقط لكن لا - فرق في كيفية الرمي في النحر و بعده، كما في صحيح البزنطي المتقدم «و اجعلهنّ على يمينك كلّهنّ» و في صحيح إسماعيل بن همام، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) يقول: لا ترمي الجمره - إلى - و قال: ترمي الجمار من بطن الوادي، و تجعل كلّ جمره عن يمينك» ثم تنفتل في الشق الآخر إذا رميت جمره العقبه» (٥).

ص: ٢١٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٥٥ ب ١٠ ح ٣

٢- التهذيب في ٣٣ من ١٥ من حجه

٣- قرب الاسناد في أخبار قرب إسناده الى الرضا (عليه السلام)

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٥٨٨ ب ٣ ح ١

٥- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٦٦ ب ١٠ ح ٥

و من ذلك يظهر لك ما فى قول المصنّف: «و كذا الثانيه» مقتصرًا عليه، فكان عليه أن يزيد «و الثالثه» و إنّما فرقها مع الأوليين عدم الوقوف عندها مطلقًا، ففي صحيح يعقوب بن شعيب، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن الجمار فقال: قم عند الجمرتين و لا تقم عند جمره العقبه - إلى - قلت: ما أقول إذا رميت؟ فقال: كبر مع كلّ حصاه» (١) و «قم» فيه بمعنى «قف» أى بعد الرّمى.

وصحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): ارم كلّ يوم عند زوال الشمس و قل كما قلت حين رميت جمره العقبه، فابدأ بالجمره الأولى فارمها عن يسارها فى بطن المسيل و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة فاحمد الله و أثن عليه و صلّ على النّبىّ صلى الله عليه و آله ثم تقدّم قليلا فتدعو و تسأله أن يتقبّل منك، ثم تقدّم أيضا، ثم افعل ذلك عند الثانيه و اصنع كما صنعت بالأولى و تقف و تدعو الله كما دعوت ثم تمضى إلى الثالثه و عليك السكينه و الوقار فارم و لا تقف عندها» (٢)، وقوله أولا «و قل كما قلت حين رميت جمره العقبه» يكفى فى ذلك، و إنّما فرقها فى عدم الوقوف عندها بعد الرّمى.

ص: ٢١٨

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٥٥ ب ١٠ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٥٥ ب ١٠ ح ٢

ويؤيده ما في خبر سعيد الرّوميّ: رمى أبو عبد الله (عليه السلام) الجمره العظمى فرأى النّاس وقوفا فقام وسطهم، ثمّ نادى بأعلى صوته: أيّها النّاس إنّ هذا ليس بموقف - ثلاث مرّات - ففعلت» (١).

هذا وكان على المصنّف ان يزيد «و التكبير عند رمى كلّ حصاه» ففي صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - و تقول مع كلّ حصاه: «الله أكبر اللهم ادحر عني الشيطان» - الخبر (٢).

جواز النفر في الثاني عشر إذا بات ليلتين بمنى

(و إذا بات ليلتين بمنى جاز له النفر في الثاني عشر بعد الزوال ان كان قد اتقى الصيد و النساء، و لم تغرب عليه الشمس ليله الثالث عشر بمنى، و الا وجب المبيت ليله الثالث عشر) بمنى (و) وجب (رمى الجمرات) الثلاث (فيه، «ثم ينفر في الثالث عشر» و يجوز قبل الزوال بعد الرمي)

اما مسأله النفر فيمكن فهم جميع فروعها من القرآن الكريم قال تعالى {فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ} معناه يتعجل حتّى لا ينقضى اليوم الثاني و يصير ليله الثالث عشر، فلا بدّ في جواز نفره، و نفره بعد الزوال و لو كان قبل الزوال جائزا لم

ص: ٢١٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٦٠ ح ٤

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٧١ ح ٢

يصدق تعجيل، وقوله {وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} مع كون معناه من تأخر عن اليومين إلى اليوم الثالث و لو بدخول ليله، و حينئذ فلا يجوز له النفر قبل نهاره، و حيث إنه مطلق يجوز فيه النفر قبل الزوال.

و اما وجوب الرمي في اليوم الثالث عشر لمن بات فليل انه المشهور، ويستدل لذلك بصحيح معاويه: «إذا أردت أن تنفر في يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس، و إن تأخرت إلى آخر أيام التشريق و هو يوم النفر الأخير فلا شئ عليك أى ساعه نفرت، و رميت قبل الزوال أو بعده»^(١) ووجه دلالة هو انه جعل الرمي مفروغا عنه ومنه يفهم وجوبه وعليه فلا تصل النوبة الى الاستدلال بالادلة الاتيه التي هي مخدوشه حتى يقال لا دليل على الوجوب المذكور بل مقتضى أصل البراءه عدمه .

واما الاستدلال له بروايه دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليهما السلام: «يرمى في أيام التشريق الثلاثه الجمرات، كل يوم يبتدأ بالصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى»^(٢).

و روايه الفقه المنسوب للإمام الرضا (عليه السلام): «ترمى يوم الثانى و الثالث و الرابع فى كل يوم بإحدى و عشرين حصاه...»^(٣).

ص: ٢٢٠

١- الوسائل - الباب - ٩- من أبواب العود إلى منى - الحديث ٣.

٢- مستدرک الوسائل ١٠: ١٥٢ الحديث ١١٧٣٢

٣- مستدرک الوسائل ١٠: ١٥٢ الحديث ١١٧٣٣

و صحيحه معاويه بن عمار الحاكاه لقصه حج النبى صلى الله عليه وآله و انه أقام بمنى حتى كان اليوم الثالث من آخر أيام التشريق ثم رمى الجمار(١). فقابل للتأمل.

اما الأولى فلان روايات القاضى نعمان المصرى فى الكتاب المذكور- الذى ألفه للدولة الفاطمية و أمر الخليفة الوعّاظ بالوعظ به و جعل لمن يحفظه مالا(٢)- مراسيل. على ان الروايه المذكوره تدل على وجوب الرمى فى اليوم الثالث حتى فى حق من لم يبت فى منى، و ذلك ممّا لا قائل به.

و اما الثانيه فلان نسبه الكتاب الى الامام الرضا (عليه السلام) غير ثابتة و ان أصرّ على ذلك بعض متأخرى المتأخرين(٣). على ان الروايه تدلّ على وجوب الرمى فى اليوم الثالث بل الرابع بشكل مطلق، و هذا لا قائل به ايضا.

و اما الثالثه فلان أقصى ما يدل عليه فعل المعصوم (عليه السلام) هو الاستحباب دون الوجوب.

ثم انه لا إشكال فى اختصاص الحكم وهو «جواز النفر وعدم لزوم المبيت ليله الثالث عشر» بمن اتقى غير انه وقع الخلاف فى ان المقصود من الاتقاء هل من

ص: ٢٢١

١- وسائل الشيعة الباب ٢ من أبواب أقسام الحج الحديث ٤

٢- الذريعة ٨: ١٩٧

٣- وهو الشيخ يوسف البحرانى فى حدائقه فى مواضع متعدده منها ١: ٢٥- ٢٦

النساء فقط أو مع الصيد أو مع باقى محرمات الإحرام . بل قد يقال بوجوب المبيت ليله الثالث عشر لمن اقترف كبيره من الكبائر وان لم تكن من محرمات الاحرام(١). بل قيل بوجوب المبيت المذكور على مطلق الصوره و ان اتقى.

اقول: ظاهر الكافى التردد فنقل اولا خبر محمد بن المستنير، عن الصادق (عليه السلام) «من أتى النساء فى إحرامه لم يكن له أن ينفر فى النفر الأول»(٢) وهذا الخبر يدل على ان المراد من الاتقاء هو اتقاء النساء , و جعل الصيد روايه، فقال بعد ذلك الخبر: «و فى روايه أخرى: الصيد أيضا» الا انه روى خبر سفيان الآتى عن الفقيه وهو يدل على اتقاء الكبائر.

و ظاهر الفقيه التردد ايضا حيث قال: «و فى روايه ابن محبوب عن أبى جعفر الأحول، عن سلام بن المستنير، عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه قال: «لمن أتقى الزفث و الفسوق و الجدال و ما حرّم الله عليه فى إحرامه»(٣) وهو يدل على اتقاء جميع محرمات الاحرام.

ص: ٢٢٢

١- دليل الناسك: ٤٣١، منشورات مدرسه دار الحكمة

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٧٩ باب ١١ ح ١

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٨٠ باب ١١ ح ٧

ثم قال: «و في روايه علي بن عطيه، عن أبيه، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: لمن اتقى الله عز و جل» (١) وهو يدل على اتقاء جميع المحرمات.

ثم قال: «و في روايه سليمان بن داود المنقري، عن سفيان بن عيينه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله عز و جل {فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ} يعني من مات فلا- إثم عليه و من تأخر أجله فلا- إثم عليه لمن اتقى الكبائر» (٢) وهو يدل على اتقاء الكبائر.

اقول: ورواه الكافي مبسوطا «عنه، عنه (عليه السلام) قال: سألت رجل أبي بعد منصرفه من الموقف فقال: أ ترى يخيب الله هذا الخلق كله؟ فقال أبي: ما وقف بهذا الموقف أحد إلّا غفر الله له مؤمنا كان أو كافرا إلّا أنهم في مغفرتهم على ثلاث منازل: مؤمن غفر الله له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر، و اعتقه من النار و ذلك قوله عز و جل { رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ } و منهم من غفر الله له ما تقدم من ذنبه، و قيل له: أحسن فيما بقي من عمرك و ذلك قوله عز و جل { فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ } يعني من مات قبل أن يمضي فلا- إثم عليه، و من تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى الكبائر، و أمّا العامه فيقولون: فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه يعني في النفر الأول و من تأخر فلا إثم عليه يعني لمن

ص: ٢٢٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨١ باب ١١ ح ٩

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨١ باب ١١ ح ١٢

اتَّقَى الصَّيْدَ، أَفْتَرَى أَنَّ الصَّيْدَ يَحْرَمُهُ اللَّهُ بَعْدَ مَا أَحَلَّهُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا} فِي تَفْسِيرِ الْعَامَّةِ مَعْنَاهُ فَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاتَّقُوا الصَّيْدَ. وَكَافِرٌ وَقَفَ هَذَا الْمَوْقِفَ (يُرِيدُ ظ) زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ إِنْ تَابَ مِنَ الشَّرْكِ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمَلِهِ وَإِنْ لَمْ يَتُبْ وَفَّاهُ أَجْرُهُ وَلَمْ يَحْرَمْهُ أَجْرُ هَذَا الْمَوْقِفِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ. أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَبَّغُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (١).

وَرَدَّ هَذَا الْخَبَرُ صَاحِبَ النُّجْعَةِ فَقَالَ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَفِي تَفْسِيرِ الْعَامَّةِ مَعْنَاهُ «وَأِذَا حَلَلْتُمْ فَاتَّقُوا الصَّيْدَ» أَنَّهُ عَلَى تَفْسِيرِ الْعَامَّةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لِمَنْ اتَّقَى» فَيَصِيرُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا} «وَأِذَا حَلَلْتُمْ فَاتَّقُوا الصَّيْدَ» وَلَكِنْ مَا أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعَامَّةِ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ «لِمَنْ اتَّقَى» اتَّقَاءَ الصَّيْدِ فِي بَاقِي عَمَلِهِ مَدَّةَ حَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا نَقَلُوا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي التَّعَجُّيلِ وَالتَّأْخِيرِ فِي النَّفْرِ، وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِأَنَّ ذَنْبَهُ صَارَتْ مَكْفَرَةً.

ثُمَّ أَيْ مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «مَا وَقَفَ بِهَذَا الْمَوْقِفِ أَحَدٌ إِلَّا غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مُؤْمِنًا كَانَ أَوْ كَافِرًا فَقَبْلَ الْإِسْلَامِ كَانَ مُشْرِكًا وَالْعَرَبُ يَحْبِبُونَ لِكُونِهِمْ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَبَعْدَ الْإِسْلَامِ لَا يَحْبِجُ إِلَّا مُسْلِمٌ مِنْ جَمِيعِ فِرْقِهِ حَقَّهُمْ وَبَاطِلُهُمْ، ثُمَّ كَيْفَ يَغْفِرُ لِكُلِّ

ص: ٢٢٤

مسلم وقد صحَّ عنهم عليهم السَّلام أنَّ من لقي الله بغير ولايتهم عليهم السَّلام لا يقبل عمله و لو عمَّر عمر الدهر و صام و قام في تلك المده في المقام، و مرَّ خبر إسماعيل بن نجیح «يعنى في كتاب النجعه» أنَّ عدم الإثم لأهل ولايتهم عليهم السَّلام، ثمَّ أئى معنى لغفران الكافر و قد قال الله تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَ يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ» و استناده بعد إلى الآيه «من كان- إلى- يعملون» مضحك فالآيه لا علاقته لها بالحجَّ، و بيان كلِّى لمن لا يريد إلَّا الدنيا و زينتها، و أئى معنى لقوله: «مؤمن قد غفر الله له ما تقدَّم من ذنبه و ما تأخَّر» فإنَّه إنَّما قاله تعالى لنبيِّه صلى الله عليه و آله و استناده له بقوله: «ربَّنَا- إلى- سريع الحساب» مضحك فإنَّ الآيه دالَّة على أنَّ مجرَّد القول و الدَّعاء لا يفيد، و الأصل العمل، فما عمل و كسب من الخير لا يحرم أجره و ما اكتسب من شرِّ يعطى وزره، و الله سريع الحساب في أعمال عباده خيرهم و شرَّهم.

و أمَّا ما قاله في مؤمن يغفر له ما تقدَّم من ذنبه قبل الحجَّ دون ما يعمل بعده بآيه «فَمَنْ تَعَجَّلَ - إلى- وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ» بأنَّ من تعجَّل أى مات بعد إتمام الحجَّ فلا إثم عليه و من بقى و لم يمت فلا إثم عليه إذا اتَّقى الكبائر، ففي غايه العجب فلم يقل ذلك أحد لا عامئى و لا خاصئى، و إنَّما الأصل في ذلك قوله تعالى «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» و لا علاقته له بالحجَّ و أظنَّ أنَّ سليمان المنقرى الذى روى هذا عن سفيان كان وقت اختلاطه، قال العامَّه أنفسهم: كان سفيان اختلط سنه ١٩٧ سنتين قبل موته فمن سمع منه في مده اختلاطه ليس سماعه بشئى ء و قد عرفت استدلاله بآيه في أمر لأمر آخر، و كان

عامياً يعترض على الصادق (عليه السلام) في لبسه غير الخشن و في تقيته، و شنع على الرضا (عليه السلام) في مسأله قالها، و قال العامه في ترجمته: كان يضع الحديث و كان مدلساً، و إنما أصحابنا عفى الله عنهم لفرط علاقتهم بأئمتهم عليهم السلام يروون كل ما روى عنهم عليهم السلام و لو كان الراوى مثل سفيان و كان النقل مثل ما مر، ثم لعل لاحتمال الاتقاء الذى شرط جواز التعجيل لم يعترض الصدوق في مقنعه و هدايته و المفيد في مقنعه و الديلمى في مراسمه لمعناه^(١).

اقول: والصحيح من هذه الاقوال هو ان المراد من الاتقاء جميع المحرمات و ذلك لاطلاق الايه المباركه وعدم المخصص لها .

واما ما فى صحيحه حماد عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم الصيد فليس له ان ينفر فى نفر الأول ... و هو قول الله عزّ و جلّ: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ... لِمَنِ اتَّقَى»، فقال: اتقى الصيد^(٢) فلا مفهوم لها فى نفى ما عدا الصيد و مثلها غيرها مما تقدم مما دل على اتقاء النساء او الكبائر , وسيأتى انها مخالفه للقران ويشهد لاطلاق الايه خبر عطيه المتقدم وان كان ضعيف السند فلا موجب للعدول عن الاطلاق.

ص: ٢٢٦

١- النجعه فى شرح اللمعه؛ ج ٦، ص ٢١؛ و إذا بات ليلتين بمنى جاز له النفر فى الثانى عشر.

٢- وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب العود الى منى الحديث ٣ و الروايه صحيحه سنداً لان محمّد بن يحيى الذى يروى عن حماد و إن كان فى هذه الطبقة مردّداً بين الخزاز و الخنعمى الثقتين و الصيرفى الذى لم يوثق الا أنّه منصرف الى الخزاز لأنّه صاحب الكتاب المشهور.

هذا و أغرب أبو الصلاح فشرط في جواز التعجيل غير الاتقاء عدم كونه ضروره، و ابن حمزه فشرط دفن حصي اليوم الثالث، و يردّهم عموم قوله تعالى: «فَمَنْ تَعَجَّلَ - إلخ» و عدم الوقوف على خبر بما قالوا.

و اما لزوم المبيت ليله الثالث عشر على من لم يتق فيدل عليه جميع ما تقدم.

ثم ان المراد من الصيد الذي جعله الكافي روايه، ورواه الفقيه صحيحا «عن جميل بن درّاج، عن الصادق (عليه السلام) في خبر هكذا: و من أصاب الصيد فليس له أن ينفر في النفر الأول» (١) هو الصيد في حال الاحرام و ذلك للتصريح بذلك في خبر حماد بن عثمان، عن الصادق (عليه السلام) «في قول الله عزّ و جل { فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. لِمَنِ اتَّقَى } الصيد. يعنى في إحرامه، فإن أصابه لم يكن له أن ينفر في النفر الأول» (٢) كما و ان الصيد في حال الاحرام هو القدر المتيقن.

و هذا الصحيح رواه الشيخ عن كتاب محمد بن الحسين , لكنه رواه ايضا عن كتاب العبيدي «عنه، عنه (عليه السلام) هكذا: إذا أصاب المحرم الصيد فليس له أن ينفر في النفر الأول و من نفر في النفر الأول فليس له أن يصيب الصيد حتّى ينفر الناس

ص: ٢٢٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٧٤ باب ٩ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٧٩ باب ١١ ح ٢

و هو قول الله تعالى {فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ... لِمَنِ اتَّقَى} قال: «اتَّقَى الصيد» (١).

اقول: و الصحيح روايه الأول من كون معنى الآية في إصابه الصيد في الإحرام لمن نفر في الأول و ذلك لدلاله أخبار كثيره على أنه بزياره البيت و طواف الحج و سعيه يحلّ من كلّ شيء إلا النساء لا ان الحل معلق على نفر الناس الثاني كما في صحيح سعيد بن يسار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المتمتع، قلت: إذا حلق رأسه يطليه بالحناء؟ قال: نعم الحناء و الثياب و الطيب و كل شيء إلا النساء، ردها على مرتين أو ثلاثا» (٢) و غيره و قد تقدم الكلام في ذلك.

ثم انه لا يخفى ان قوله تعالى {اتَّقَى} بصيغه الماضى و عليه فما في خبر التهذيب من جعل «اتَّقَى» في الآية مستقبلا، وهو ما رواه عن كتاب محمد بن علي بن محبوب مسندا «عن معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): قلت له: من نفر في نفر الأول متى يحلّ له الصيد؟ قال: إذا زالت الشمس من اليوم الثالث» (٣) «حدثني به محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الرّيات» و رواه الفقيه عنه أيضا هكذا «و سمعته يقول في قول الله عزّ و جلّ {فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَ مَنْ

ص: ٢٢٨

١- تهذيب الأحكام؛ ج ٥، ص ٤٩٠؛ ٢٦ باب من الزيادات في فقه الحج، ح ٤٠٤

٢- وسائل الشيعة الباب ١٣ من أبواب الحلق و التقصير الحديث ٧

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨٠ باب ١١ ح ٤

تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى { فقال: يَتَّقَى الصيدَ حَتَّى يَنْفِرَ أَهْلُ مَنَى فِي النَّفَرِ الْآخِرِ } فمما يخالف القرآن فلا عبره به.

نعم قد يقال باستحباب الامساك عن الصيد الى انقضاء اليوم الثالث كما يظهر ذلك من صحيحه معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) «ينبغي لمن تعجل في يومين أن يمسك عن الصيد حتى ينقضي اليوم الثالث» (١) و لعل الأصل في ما تقدم كان بهذا المضمون فأبدل و حرّف لا سيّما كلّ منهما «عن معاويه بن عمار».

هذا وقد يتوهم من مرسله الفقيه «و سئل الصادق (عليه السلام) عن قول الله عزّ و جلّ { فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ } قال: ليتبين هو على أنّ ذلك واسع إن شاء صنع ذا و إن شاء صنع ذا، لكنّه يرجع مغفورا له لا إثم عليه و لا ذنب له» (٢) التخيير بين النفر الأوّل و الأخير ويرده مع ارساله انه مطلق و يقيد بما تقدم.

ثم ان النفر لمن اتقى إذا أراد النفر الأوّل يلزمه ذلك بعد زوال اليوم الثاني عشر و ذلك لصحيحه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «من تعجل في يومين فلا ينفر حتى تزول الشمس فإن أدركه المساء بات و لم ينفر» (٣) و غيرها.

ص: ٢٢٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨٠ باب ١١ ح ٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٧٦ باب ٩ ح ١٠

٣- وسائل الشيعة الباب ١٠ من أبواب العود الى منى الحديث ١

و هي كما تدل على المطلوب تدل على جواز النفرة الثاني قبل الزوال.

ولا- تعارض الصحيحه بروايه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام): «لا بأس ان ينفر الرجل في النفرة الأول قبل الزوال»^(١) لضعفها سنداً بسليمان بن أبي زينبه فانه مجهول وشاذ لعدم عمل الأصحاب بها و حملها الشيخ في التهذيب على الاضطرار.

و اما وجوب المبيت ليله الثالث عشر لمن دخل عليه الليل في اليوم الثاني عشر و هو في منى فللصحيحه السابقه.

و صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «و قال: إذا جاء الليل بعد النفرة الأول فبت بمنى و ليس لك أن تخرج منها حتى تصبح»^(٢) و غيرهما.

وقت الرمي من طلوع الشمس الى غروبها

(و وقته من طلوع الشمس الى غروبها)

ذهب إليه العمانيّ و الإسكافيّ و المفيد و المرتضى و الحلبيّ و الحلّيّ و الصدوق في مقنعه و هدايته، و الشيخ في غير خلافه.

ص: ٢٣٠

١- وسائل الشيعة الباب ٩ من أبواب العود الى منى الحديث ١١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٧٨ باب ١٠ ح ٢

وقال في الخلاص: «لا يجوز الرمي أيام التشريق إلّا بعد الزوال» و هو غريب، و لعلّه استند إلى صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): ارم في كلّ يوم عند زوال الشمس - الخبر^(١) وذكر في الاستبصار: «إنّه محمول على الاستحباب». و نقله الناصريّات عن الشافعيّ.

و ذهب عليّ بن بابويه إلى أنّه من الفجر إلى الزوال، و ذهب ابنه في فقيهه فقال: «و ارم الجمار في كلّ يوم بعد طلوع الشمس إلى الزوال، و كلّما قرب من الزوال فهو أفضل و قد رويت رخصته من أوّل النهار إلى آخره»^(٢). وقال بالأجزاء من الفجر، ابن زهره و هو المفهوم من القاضي و ابن حمزه.

ويدل على انه من طلوع الشمس الى غروبها المستفيضه كما في صحيح أبي بصير، و صفوان، عن منصور بن حازم جميعا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «قال: رمى الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها»^(٣) وغيره.

واما ما في الفقيه صحيحا «عن جميل بن درّاج، عن الصادق (عليه السلام) ثم قال: «كان أبي (عليه السلام) يقول: من شاء رمى الجمار ارتفاع النهار، ثم ينفر، قال: فقلت له: إلى

ص: ٢٣١

١- الكافي ج ٤ ص ٤٨٠ ح ١ رمى جماره، ١٧٤ من حجّه

٢- الفقيه في عنوان رمى الجمار من سياق مناسك حجّه

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٧٠ باب ١٣ ح ٦

متى يكون رمى الجمار؟ فقال: من ارتفاع النهار إلى غروب الشمس - الخبر^(١) الدال على جواز النفر مطلقا إذا رمى حين ارتفاع النهار وعلى كون وقت الرمي من ارتفاعه إلى الغروب فمعارض بما تقدم من المستفيضه.

و يرمى المعذور ليلا

(و يرمى المعذور ليلا)

كما في المستفيضه مثل صحيح زراره، و محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال في الخائف: لا بأس بأن يرمى الجمار بالليل و يضحي بالليل و يفيض بالليل^(٢).

وموثق سماعه، عنه (عليه السلام) أنه كره رمى الجمار بالليل و رخص للعبد و الراعي في رمى الجمار ليلا^(٣) وغيرهما.

ص: ٢٣٢

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٦٨ باب ١٣ ح ١ عن الفقيه في ١٢ من نفره ١٣٤ من حجّه

٢- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٧١ باب ١٤ ح ٤

٣- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٧١ باب ١٤ ح ٢ عن الكافي لكن نقله وسابقه في باب عنوانه «من نسي رمى الجمار أو جهل» وهو كما ترى.

(و يقضى الرمي لو فات مقدما على الأداء)

كما في صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «في رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى فعرض له عارض فلم يرم الجمره حتى غابت الشمس، قال: يرمى إذا أصبح مَرتين إحداهما بكره و هي للأمس و الأخرى عند زوال الشمس و هي ليومه»^(١).

و اما وجوب الترتيب المذكور فيستفاد من صحيحه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): «الرجل يرمى الجمار منكوسه، قال: يعيدها على الوسطى و جمره العقبة»^(٢) بعد الغاء خصوصيه ذلك اليوم.

(و لو رحل قبله رجع له) كما هو مقتضى القاعده.

(فإن تعذر استناب فيه في القابل)

قلت: الوارد عدم وجوب التدارك كما في صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت له: «رجل نسي أن يرمى الجمار حتى أتى مكّه؟ قال: يرجع فيرميها

ص: ٢٣٣

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٧٣ باب ١٥ ح ٢

٢- وسائل الشيعة الباب ٥ من أبواب العود الى منى الحديث ١

يفصل بين كلّ رميتين بساعه، قلت: فاته ذلك و خرج، قال: ليس عليه شيء، قلت: فرجل نسي السعي بين الصفا و المروه؟ فقال: يعيد السعي، قلت: فاته ذلك حتّى خرج، قال: يرجع فيعيد السعي إنّ هذا ليس كرمي الجمار إنّ الرمي سنّه و السعي بين الصفا و المروه فريضه» (١) وهو ظاهر في عدم وجوب التدارك لو فاته الرمي في ذلك العام فلا قضاء عليه في السنه الاتيه كما هو الصحيح.

نعم رواه التهذيب «عن كتاب موسى بن القاسم عن النخعي عنه بدون ذيله - قلت.. الخ-» (٢). و قال بعده قوله: «ليس عليه أن يعيد» يعنى في هذه السنّه.

و استدللّ لذلك بخبر عمر بن يزيد، عنه (عليه السلام): «من أغفل رمى الجمار أو بعضها حتّى تمضى أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل فإن لم يحجّ رمى عنه وليّه، فإن لم يكن له وليّ استعان برجل من المسلمين يرمى عنه، فإنّه لا يكون رمى الجمار إلّا أيام التشريق» (٣).

اقول: ان خبر عمر بن يزيد مضافا الى ضعفه سنداً ان ظاهر صحيح معاويه غير قابل لحمل الشيخ، لأنّه زاد فيه فوت السعي و إنّ السعي يعاد لكونه من الفرائض

ص: ٢٣٤

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٦٢ باب ٣ ح ٢ اقول: قوله قلت فرجل نسي السعي.. لم ينقله الوسائل وانما نقلناه من المصدر: الكافي.

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٦٢ باب ٣ ح ٣

٣- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٦٢ باب ٣ ح ٤

الواجبات المذكورة في القرآن دون الرمي فإن وجوبه عليه من السنّة وهذه العلة آبيه لهذا الحمل.

هذا وقال الشيخ في التّهذيب «و روى أنّ من ترك رمي الجمار متعمّدا لا تحلّ له النساء و عليه الحجّ من قابل»، ثمّ روى «عن عبد الله بن جبلة، عن الصادق (عليه السلام): من ترك رمي الجمار متعمّدا لم تحلّ له النساء و عليه الحجّ من قابل».

اقول: وهو معرض عنه فلم يعمل به أحد و هو كما رأيت نسبه إلى الرواية، ولا شك في كون الخبر محرّفاً فعبّد الله بن جبلة لم يدرك الصادق (عليه السلام) .

ما يستحب بعد الرجوع من منى

(و يستحب النفر في الأخير)

بعد عدم كون النفر الثاني واجبا لأن التعجيل له كان جائزا في النفر الأوّل. وتعبير الآية في من تعبّل و في من تأخّر إذا اتّقى بكون كلّ منهما لا إثم عليه لا ينافي استحباب الثاني، و إن لم يرد فيه نصّ خاصّ أيضا فان العبادة اذا كانت مشروعته لا تكون إلّا مستحبة.

(و العود إلى مكة لطواف الوداع)

ص: ٢٣٥

كما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا أردت أن تخرج من مكّك و تأتي أهلَكَ فودّع البيت و طف بالبيت أسبوعاً- إلى -: و إنّ أباً عبد الله (عليه السلام) لَمّا ودّعها و أراد أن يخرج من المسجد الحرام خرّ ساجداً عند باب المسجد طويلاً، ثمّ قام فخرج»^(١) وغيره.

و أمّا خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) «كان أبي يقول لو كان لي طريق إلى منزلي من منى ما دخلت مكّك»^(٢) فضعيف سنداً ولعلّه كان لردّ العامّة عملاً لوجوبه عند بعضهم لا لنفي استحبابه.

(و يستحبّ الدخول من باب بنى شيبه) والخروج من باب الحنّاطين .

أمّا الأوّل فيشهد له خبر سليمان بن مهران، عن جعفر بن محمد عليهما السّلام- في خبر- «و منه- أى المأزمين- أخذ الحجر الذى نحت منه هبل الذى رمى به على (عليه السلام) من ظهر الكعبه لمّا علا ظهر النّبيّ صلّى الله عليه و آله فأمر بدفنه عند باب بنى شيبه فصار الدّخول إلى المسجد من باب بنى شيبه سنّه لأجل ذلك- الخبر»^(٣) وبه افتى الفقيه.

ص: ٢٣٦

١- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٨٦ باب ١٨ ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٤، ص: ٢٨٣ باب ١٤ ح ١

٣- وسائل الشيعه، ج ٣، ص: ٢٧٣ باب ٣٥ ح ٤

و أما الثاني فيدل عليه صحيح الحسن بن علي الكوفي قال: «رأيت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) في سنة خمس عشره و مائتين ودع البيت - إلى - ثم خرج من باب الحنّاطين و توجه - الخبر» (١).

(و دخول الكعبه)

كما في موثق ابن القّدّاح عن جعفر عن أبيه (عليه السلام) قال: سألته عن دُخُولِ الكعبه - قال الدُّخُولُ فِيهَا دُخُولٌ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَ الْخُرُوجُ مِنْهَا خُرُوجٌ مِنَ الذُّنُوبِ مَعْصُومٌ فِيْمَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ مَغْفُورٌ لَهُ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِهِ. (٢) وغيره.

وأنّه يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ الْكَعْبَةِ أَنْ يَغْتَسِلَ ثُمَّ يَدْخُلَهَا بِسَكِينَةٍ وَ وَقَارٍ بَغَيْرِ حِذَاءٍ كما في صحيح مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْكَعْبَةِ فَاغْتَسِلْ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَهَا وَ لَا تَدْخُلَهَا بِحِذَاءٍ وَ تَقُولُ إِذَا دَخَلْتَ اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا - فَأَمْنِي مِنْ عَذَابِ النَّارِ - الخبر (٣).

ص: ٢٣٧

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨٩ باب ١٨ ح ٣

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧١ باب ٣٤ ح ١

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٥ باب ٣٦ ح ١

و في صحيح سعيد الأعرج، عنه (عليه السلام) - في خبر-: «فإذا دخلته فادخله بسكينه و وقار، ثم ائت كل زاويه من زواياه-
الخبر»^(١).

هذا و في موثق يونس، عنه (عليه السلام): «قلت له: إذا دخلت الكعبه كيف أصنع؟ قال: خذ بحلقتي الباب إذا دخلت-
الخبر»^(٢).

(خصوصا للصروره)

كما في صحيح سعيد الأعرج، عن الصادق (عليه السلام): لا بد للصروره أن يدخل البيت قبل أن يرجع- الخبر»^(٣) وغيره.

(و الصلاه بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء و في زواياها و استلامها)

و التكبير ثلاثا بعد خروجه، و التكبير إلى كل ركن مستقبلا له بعد الصلاه على الرخامه، و دعاء و صلاه عن يسار الدرجه، و إن لم يستطع في زواياها كان مستقبلا لكل منها، فإن لم يستطع بين الأسطوانتين - و يقال لهما العمودان - فدونه، و السجود فيها مع دعائه، و من لم يكن ذا ولد يدعو ثمه له بآدابه.

ص: ٢٣٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٢٧٨ باب ٣٦ ح ٦

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٢٨٢ باب ٤٠ ح ٢

٣- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٢٧٨ باب ٣٦ ح ٦ عن الكافي (في ٦ من ٢٠٢ من حجه)

كما في صحيح معاوية بن عمار المتقدم عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - ثم تصلي ركعتين بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء، تقرأ في الركعة الأولى «حم السجدة» وفي الثانية عدد آياتها من القرآن، وتصلّي في زواياها، وتقول: «اللهم من تهياً أو تعباً أو أعداً أو استعداداً لوفاة إلى مخلوق رجاء رفته و جائزته و نوافله و فواضله فإليك يا سيدي تهيتي و تعبتي و إعدادي و استعدادي رجاء رفته و نوافلك و جائرتك، فلا تخيب اليوم رجائي يا من لا يخيب عليه سائل ولا ينقصه نائل، فإنني لم آتتك اليوم بعمل صالح قدّمته ولا شفاعه مخلوق رجوته، ولكني آتيتك مقراً بالظلم والاساءة على نفسي فإنه لا حجة لي ولا عذر فأسألك يا من هو كذلك أن تعطيني مسألتي و تقللني عثرتي و تقلبني برغبتى و لا تردني مجبوها ممنوعاً ولا خائباً يا عظيم يا عظيم يا عظيم، أرجوك للعظيم أسألك يا عظيم أن تغفر لى الذنب العظيم، لا إله إلا أنت» قال: ولا تدخلها بحذاء ولا تبزق فيها ولا تمتخط فيها و لم يدخلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا يوم فتح مكة» (١) اقول: وقد تضمن ان لا يَبْرُقَ وَ لا يَمْتَخِطَ كما عرفت .

وصحيح الحسين بن أبي العلاء: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) و ذكرت الصلوة في الكعبة قال: بين العمودين يقوم على البلاطة الحمراء فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها، ثم أقبل على أركان البيت و كبر إلى كل ركن منه» (٢).

ص: ٢٣٩

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٥ باب ٣٦ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٦ باب ٣٦ ح ٣

و صحيح معاويه بن عمار رأيت العبد الصالح (عليه السلام) دخل الكعبة فصلّى ركعتين على الرخامة الحمراء، ثمّ قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني والغربيّ ورفع يده عليه ولزق به و دعا، ثمّ تحوّل إلى الركن اليماني فلصق به و دعا، ثمّ أتى الركن العراقيّ، ثمّ خرج»(١).

و صحيح سعيد الأعرج، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر - «ثمّ انت كلّ زاويه من زواياه ثمّ قل: اللهمّ إنك قلت «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» فَأَمْنِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَ صَلِّ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ اللَّحْدَيْنِ يَلِيَانِ الْبَابَ عَلَى الرَّخَامَةِ الْحُمْرَاءِ، وَ إِنْ كَثُرَ النَّاسُ فَاسْتَقْبِلْ كُلَّ زَاوِيَةٍ فِي مَقَامِكَ حَيْثُ صَلَّيْتَ وَ ادْعِ اللَّهَ وَ اسْأَلْهُ»(٢).

و صحيح عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام): سمعته يقول: و هو خارج من الكعبة و هو يقول: «اللّٰهُ أَكْبَرُ اللّٰهُ أَكْبَرُ» حتّى قالها ثلاثاً، ثمّ قال: «اللّٰهُمَّ لَا تَجْهَدْ بِلَاءَنَا رَبَّنَا وَ لَا تَشْمِتْ بِنَا أَعْدَاءَنَا فَإِنَّكَ أَنْتَ الضَّارُّ النَّافِعُ»، ثمّ هبط فصلّى إلى جانب الدّرجه جعل الدّرجه عن يساره، مستقبل الكعبة ليس بينها و بينه أحد، ثمّ خرج إلى منزله»(٣).

ص: ٢٤٠

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٧ باب ٣٦ ح ٤

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٨ باب ٣٦ ح ٦

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٨٢ باب ٤٠ ح ١

وصحيح إسماعيل بن همام قال أبو الحسن (عليه السلام): «دخل النبي صلى الله عليه وآله الكعبة فصلّى في زواياها الأربع، صلّى في كلّ زاوية ركعتين» (١).

وموثق يونس بن يعقوب «رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) قد دخل الكعبة ثمّ أراد بين العمودين فلم يقدر عليه، فصلّى دونه، ثمّ خرج فمضى حتّى خرج من المسجد» (٢).

و في موثقه الآخر عنه (عليه السلام) «قلت له: إذا دخلت الكعبة كيف أصنع؟ قال: خذ بحلقتي الباب إذا دخلت. ثمّ امض حتّى تأتى العمودين فصلّ على الرخامة الحمراء، فإذا خرجت من البيت فتزلت من الدّرجه فصلّ عن يمينك ركعتين» (٣).

وصحيح معاوية بن عمّار - في دعاء الولد - قال: أفضّ عليك دلوا من ماء زمزم ثمّ ادخل البيت، فإذا قمت على باب البيت فخذ بحلقه الباب ثمّ قل «اللّهمّ إنّ البيت بيتك والعبد عبدك، وقد قلت «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» فَأَمْنِي مِنْ عَذَابِكَ وَأَجْرَنِي مِنْ سَخَطِكَ»، ثمّ ادخل البيت فصلّ على الرخامة الحمراء ركعتين، ثمّ قم إلى الأسطوانة التي بحذاء الحجر و ألصق بها صدرك ثمّ قل: «يا واحد يا أحد يا ماجد يا قريب يا بعيد يا عزيز يا حكيم لا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ، هَبْ لِي مِنْ

ص: ٢٤١

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٦ باب ٣٦ ح ٢

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٧٨ باب ٣٦ ح ٧

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٨٢ باب ٤٠ ح ٢

لَعْدُنْكَ ذُرِّيَّةَ طَيْبِهِ إِنَّكَ سَيِّعُ الدُّعَاءِ» ثُمَّ دَرَّ بِالْأَسْطُوَانَةِ فَأَلْصَقَ بِهَا ظَهْرَكَ وَبَطْنَكَ، وَتَدَعَوُ بِهِذَا الدُّعَاءَ فَإِنْ يَرِدَ اللَّهُ شَيْئًا كَانَ» (١).

وفى صحيح صفوان عن المجاهد عن ذريح، عن أبي عبد الله (عليه السلام): سمعته فى الكعبة وهو ساجد وهو يقول: «لا يرد غضبك إلّا حلمك، ولا يجير من عذابك إلّا رحمتك، ولا نجا منك إلّا بالتضرّع إليك، فهب لى يا الهى فرجا بالقدره التى بها تحىى أموات العباد، وبها تنشر ميت البلاد، ولا تهلكنى يا الهى غمّا حتّى تستجيب لى دعائى و تعرفنى الإجابة، اللهم ارزقنى العافيه إلى منتهى أجلى، ولا تشمت بى عدوى، ولا تمكّنه من عنقى من ذا الذى يرفعنى إن وضعتنى؟! و من ذا الذى يضعنى إن رفعتنى؟! و إن أهلكتنى فمن ذا الذى يعرض لك فى عبدك؟ أو يسألك عن أمرك؟ فقد علمت يا إلهى أنه ليس فى حكمك ظلم، ولا فى نعمتك عجله، و إنّما يعجل من يخاف الفوت، و يحتاج إلى الظلم الضعيف، و قد تعاليت يا إلهى عن ذلك، إلهى فلا تجعلى للبلاء غرضا و لا لنفمتك نصبا، و مهلى و نفسى، و أقلنى عثرتى، و لا تردّ يدى فى نحرى، و لا تتبعنى ببلاء على أثر بلاء، فقد ترى ضعفى و تضرّعى إليك، و وحشتى من الناس و انسى بك، أعوذ بك اليوم فأعدنى، و أستجير بك فأجرنى، و أستعين بك على الضرّاء فأعنى، و أستنصرك فانصرنى، و أتوكل عليك فاكفنى، و أومن بك فأمنى، و أستهديك فاهدنى، و أسترحمك فارحمنى، و أستغفرك ممّا تعلم فاغفر لى، و أسترزقك من

ص: ٢٤٢

فضلك الواسع فارزقني، و لا- حول و لا قوّه إلّا باللّٰه العليّ العظيم»(١) وفيه دلالة على استحباب السجود في الكعبة والدعاء بما تقدم.

(و الدعاء عند الحطيم و هو أشرف البقاع و هو ما بين الباب و الحجر)

كما في صحيح معاوية: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحطيم، فقال: هو ما بين الحجر الأسود و بين الباب، و سألته و لم يسمّى الحطيم؟ فقال: لأنّ الناس يحطم بعضهم بعضا هناك»(٢).

و صحيح الحسن بن الجهم: سألت الرضا (عليه السلام): عن أفضل موضع في المسجد يصلّي فيه؟ قال: الحطيم ما بين الحجر و باب البيت، قلت: و الذي يلي ذلك في الفضل؟ فذكر أنّه عند مقام إبراهيم (عليه السلام)، قلت: ثمّ الذي يليه في الفضل؟ قال: في الحجر، قلت ثمّ الذي يلي ذلك؟ قال: كلّما دنا من البيت»(٣).

وصحيح أبي عبيدة قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الصّلاه في الحرم كلّه سواء؟ فقال: يا أبا عبيدة ما الصلاه في المسجد الحرام كلّه سواء، فكيف يكون في الحرم كلّه

ص: ٢٤٣

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٢٧٩ باب ٣٧ ح ١

٢- الكافي ج ٤ ص ٥٢٥ ح ١٢، باب فضل الصّلاه في المسجد الحرام .

٣- الكافي (ج ٤ ص ٥٢٥ ح ١، باب فضل الصّلاه في المسجد الحرام)

سواء، قلت: فأى بقاعه أفضل؟ قال: ما بين الباب إلى الحجر الأسود»^(١)، وغيرهما. قلت: قد عرفت أنّ ما بين الباب إلى الحجر الأسود هو الحطيم.

هذا وورد ان الحطيم حذاء الباب ففي صحيح زراره: سألته عن الرجل يصلّى بمكّه يجعل المقام خلف ظهره، و هو مستقبل الكعبه، فقال: لا بأس يصلّى حيث شاء من المسجد بين يدي المقام أو خلفه، و أفضله الحطيم و الحجر و عند المقام، و الحطيم حذاء الباب»^(٢) اقول: لكنّه لا ينافى أخبار ما بين الباب و الحجر.

و أمّا ما رواه المستطرفات عن كتاب مسائل الرجال «عن بشير بن بشار: سألته (يعنى على بن محمّد عليهما السّلام) عن الصّلاه بمكّه فى أى موضع أفضل فقال: عند مقام إبراهيم الأوّل فإنّه مقام إبراهيم و إسماعيل و محمّد عليهما السّلام» فضعيف سنداً و خلاف الأخبار المتقدّمه.

و أمّا قول الفقيه «و روى عن أبى حمزه الثمالى: قال لنا على بن الحسين عليهما السّلام: أى البقاع أفضل، فقلنا: الله و رسوله و ابن رسوله أعلم، فقال لنا: أفضل البقاع ما بين الركن و المقام و لو أنّ رجلاً عمّر ما عمّر نوح (عليه السلام) فى قومه ألف سنه إلّا خمسين عاماً يصوم النّهار و يقوم اللّيل فى ذلك المكان، ثمّ لقي الله عزّ و

ص: ٢٤٤

١- الكافى (ج ٤ ص ٥٢٥ ح ٢، باب فضل الصّلاه فى المسجد الحرام)

٢- الكافى (ج ٤ ص ٥٢٥ ح ٩، باب فضل الصّلاه فى المسجد الحرام)

جلّ بغير ولايتنا لم ينفعه ذلك شيئا» (١) حيث جعل «ما بين الركن و المقام أفضل بقعه» فقد نسبته الفقيه الى الروايه مع مخالفته
لأخبار الحطيم وهي متعدده.

(و استلام الأركان)

و هي أربعه و المؤكّد ركن الحجر و الركن اليماني، كما في صحيح جميل بن صالح، عن أبي عبد الله (عليه السلام): كنت
أطوف بالبيت فإذا رجل يقول: ما بال هذين الركنين يستلمان و لا يستلم هذان، فقلت: إنّ النّبيّ صلّى الله عليه و آله استلم هذين
و لم يعرّض لهذين فلا يعرّض لهما إذا لم يعرّض لهما النّبيّ صلّى الله عليه و آله، قال جميل: و رأيت أبا عبد الله (عليه السلام)
يستلم الأركان كلّها» (٢) و غيره.

(و المستجار)

وهو بين الحجر و الباب غير الركن اليماني و الحجر و كان عليه أن يزيد «الملترم» و هو في دبر الكعبه قريبا من الركن اليماني و
فوق الحجر المستطيل، ففي صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) إذا أردت أن تخرج من مكّه و تأتي أهلك فودّع
البيت و طف بالبيت أسبوعا، و إن استطعت أن تستلم الحجر الأسود و الركن اليماني في كلّ شوط فافعل، و إلّا فافتتح به و اختتم
به، فإن لم تستطع ذلك

ص: ٢٤٥

١- من لا يحضره الفقيه؛ ج ٢، ص ٢٤٥؛ باب ابتداء الكعبه و فضلها و فضل الحرم.

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٣٣٧ باب ٢٢ ح ١

فموسّع عليك، ثم تأتي المستجار فتصنع عنده كما صنعت يوم قدمت مكّه و تخير لنفسك من الدّعاء- الخبر»(١).

وصحيح علىّ بن مهزيار قال: رأيت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) - سنة خمس عشرة و مائتين - ودّع البيت بعد ارتفاع الشمس و طاف بالبيت يستلم الركن اليماني في كلّ شوط، فلما كان الشوط السابع استلمه و استلم الحجر و مسح بيده، ثم مسح وجهه بيده- إلى- قال: و رأيت في سنة تسع عشرة و مائتين ودّع البيت ليلا يستلم الركن اليماني و الحجر الأسود في كلّ شوط، فلما كان في الشوط السابع التزم البيت في دبر الكعبة قريبا من الركن اليماني و فوق الحجر المستطيل و كشف الثوب عن بطنه، ثم أتى الحجر الأسود فقبله و مسحه- إلى- و كان وقوفه على الملتزم بقدر ما طاف بعض أصحابنا سبعة أشواط و بعضهم ثمانية»(٢).

وخبر معاوية بن عمّار عن الصادق (عليه السلام) - في خبر-: «إذا انتهيت إلى مؤخر الكعبة و هو المستجار دون الركن اليماني بقليل في الشوط السابع فابسط يديك على الأرض و ألصق خدّك و بطنك بالبيت ثم قل: «اللهم البيت بيتك، و العبد عبدك، و هذا مكان العائد بك من النار»، ثم أقرّ لرّبك بما عملت من الذّنوب-

ص: ٢٤٦

١- الكافي (في أوّل وداع بيته، ٢٠٣ من حجه)

٢- الكافي ج ٤ ص ٥٣٢ ح ٣

إلى - فَإِنَّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال: لغلما نه أميطوا عني حتّى أقرّ لرَبِّي بما عملت - الخبر» (١).

(و إتيان زمزم و الشرب منها)

كما في صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر: - ثمّ اتّ زمزم فاشرب من مائها، ثمّ اخرج و قل: «آثيون تائبون عابدون، لربّنا حامدون راغبون إلى الله راجعون إن شاء الله - الخبر» (٢).

هذا وفي صحيح معاوية بن عمّار، عن الصّادق (عليه السلام): «أسماء زمزم ركضه جبرئيل، و سقيا إسماعيل، و حفيّره عبد المطلب، و زمزم، و المضمونه و السقيا، و طعام طعم، و شفاء سقم» (٣).

(و الخروج من باب الحناطين)

كما في صحيح الحسن بن علي الكوفي قال: «رأيت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) في سنه خمس عشره و مائتين ودّع البيت - إلى - ثمّ خرج من باب الحناطين و توجه - الخبر» (٤).

ص: ٢٤٧

١- التّهذيب ج ٥ ص ١٠٤ ح ١١

٢- الكافي ج ٤ ص ٥٣٢ ح ١

٣- التّهذيب ج ٥ ص ١٤٥ ح ٤

٤- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٢٨٩ باب ١٨ ح ٣

كما في المستفيضه منها صحيح معاويه بن عمار، و حفص بن البختري، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «ينبغي للحاج إذا قضى نسكه و أراد أن يخرج أن يبتاع بدرهم تمرًا يتصدق به فيكون كفاره لما لعله دخل عليه في حجه من حكة أو قمله سقطت أو نحو ذلك» (١).

وفي صحيحه الآخر عن الصادق (عليه السلام): يستحب للرجل و المرأة أن لا يخرجوا من مكه حتى يشتريا بدرهم تمرًا فيتصدقوا به لما كان منهما في إحرامهما، و لما كان في حرم الله عز و جل (٢) دلّ على أنه كفاره لمحرمات الإحرام و محرمات الحرم ممّا لا يعلم و ما ليس له كفاره بخصوصه. ومثلهما غيرهما.

هذا وروى المعاني «عن إبراهيم بن مهزم، عمّن يرويه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إذا دخلت مكه فاشتر بدرهم تمرًا فتصدق به لما كان منك في إحرامك للعمرة، فإذا فرغت من حجك فاشتر بدرهم تمرًا فتصدق به، فإذا دخلت المدينة فاصنع مثل

ص: ٢٤٨

١- الكافي (ج ٤ ص ٥٣٣ ح ١ باب ما يستحب من الصدقه عند الخروج من مكه)

٢- الفقيه (في أول ١٣٦ من حجه)

ذلك»(١)وقد دلت على استحباب ذلك ايضاً لدخول المدينة الا ان الخبر ضعيف لا حجه فيه.

(و العزم على العود)

و الدعاء له، كما في صحيح معاوية بن عمار المتقدم، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر: «و إن أحييتني فارزقنيه من قابل، اللهم لا تجعله آخر العهد من بيتك- إلى أن قال بعد الشرب من زمزم- قل: آثبون تائبون عابدون لربنا- إلى- راجعون إن شاء الله»(٢).

و خبر عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «من رجع من مكّه و هو ينوي الحجّ من قابل زيد في عمره»(٣).

و صحيح الحسين الأحمسي، عنه (عليه السلام): «من خرج من مكّه و هو لا يريد العود إليها فقد اقترب أجله و دنا عذابه»(٤).

ص: ٢٤٩

١- المعاني (في ٩ من ١٩٣ من باب معنى التفث)

٢- الكافي ج ٤ ص ٥٣٠ ح ١

٣- الكافي ج ٤ ص ٢٨١ ح ٣ باب أنّه يستحبّ للرجل أن يكون متهيئاً للحجّ في كلّ وقت)

٤- الكافي ج ٤ ص ٢٧٠ ح ٤ باب من يخرج من مكّه لا يريد العود إليها

استحباب الإكثار من الصلاة بمسجد الخيف

(و يستحب الإكثار من الصلاة بمسجد الخيف)

لما روى انه صَلَّى فيه سبعمائه نبى، ففي خبر جابر، عن الباقر (عليه السلام) صَلَّى في مسجد الخيف سبعمائه نبى - الخبر^(١) اقول
الّا انه لا دلاله فيه على استحباب اكثار الصلاة فيه .

(و خصوصا عند المناره و فوقها إلى القبله بنحو من الثلاثين ذراعا) و عن يمينها و يسارها و خلفها

كما في صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): صَلَّى في مسجد الخيف و هو مسجد منى و كان مسجد النبى على
عهده، عند المناره التى فى وسط المسجد و فوقها إلى القبله نحو من ثلاثين ذراعا، و عن يمينها و عن يسارها و خلفها نحو من
ذلك، قال: فتحرّ ذلك، فإن استطعت أن يكون مصلاّك فيه فافعل، فإنّه قد صَلَّى فيه ألف نبى، و إنّما سمى الخيف لأنّه مرتفع
عن الوادى، و ما ارتفع عنه يسمّى خيفا^(٢) وغيره.

ص: ٢٥٠

١- الكافي ج ٤ ص ٢١٤ ح ٧

٢- الكافي ج ٤ ص ٥١٩ ح ٤، باب الصّلاه فى مسجد منى

و يحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه

(و يحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه، نعم يضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يخرج، فلو جنى في الحرم قبول فيه)

كما في صحيح معاويه بن عمار: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل رجلا في الحل، ثم دخل الحرم، فقال: لا يقتل و لا يطعم و لا يسقى و لا يبايع، و لا يؤوى، حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد، قلت: فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق، قال: يقيم عليه الحد في الحرم صاغرا، لأنه لم ير للحرم حرمة، و قد قال الله تعالى «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» فقال: هذا هو في الحرم، فقال فلا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ»^(١) وغيره.

هذا وذكر الشهيد الثاني: «الحاق بعضهم بالحرم مسجد النبي صلى الله عليه وآله و مشاهد الأئمة عليهم السلام».

اقول: اما حرم النبي (ص) فعقد الفقيه بابا لتحريم المدينة^(٢)، وروى صحيحا عن زراره بن أعين عن الباقر (عليه السلام) حرم النبي صلى الله عليه وآله المدينة ما بين

ص: ٢٥١

١- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ٢٢٥ باب ١٤ ح ١

٢- الفقيه في ١٥٥ من أبواب حجّه

لابتيها صيدها، و حرّم (عليه السلام) ما حولها بريداً في بريد أن يختلا خلاها أو يعضد شجرها إلّا عودى الناضح». ثم قال و روى أن لابتيتها ما أحاطت به الحرار».

وقال وفي خبر آخر «أنّ ما بين لابتيتها ما بين الصورين إلى الثنيه و الذى حرّمه من الشجر ما بين ظلّ عائر إلى في ء و غير، و هو الذى حرّم، و ليس صيدها كصيد مكّه، يؤكل هذا و لا يؤكل ذاك».

و «روى أبو بصير عن الصادق (عليه السلام): «حدّ ما حرّم النّبىّ صلّى الله عليه و آله من المدينه من ذباب إلى و أقم، و العريض و النقب من قبل مكّه».

و «فى روايه عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام): «يحرم من صيد المدينه ما صيد بين الحرمين». قلت وهذه صحيحه سنداً.

ثم قال: و «سأله يونس بن يعقوب قال: يحرم علىّ فى حرم النّبىّ صلّى الله عليه و آله ما يحرم علىّ فى حرم الله تعالى؟ قال: لا».

و روى أبان «عن أبى العباس - يعنى الفضل بن عبد الملك- قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): حرّم النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم المدينه؟ فقال: نعم حرّم بريداً فى بريد غضاها، قلت: صيدها؟ قال: لا، يكذب الناس - إلخ».

اقول: ما نقله من الاخبار غير معمول بها، و لعلّه صلّى الله عليه و آله حرّم غضاها فقط موقّتا لغرض خاصّ.

و أما الحاق مشاهدهم عليهم السلام فلا دليل عليه .

حصيله البحث:

يجب بعد قضاء مناسكه بمنى العود إليها للمبيت بها ليلاً بلا- حاجه لنيه المبيت بل الواجب هو اللبث بها ليلاً و رمى الجمرات الثلاث نهاراً فلو بات بغيرها فعن كل ليلة شاء إلا أن يبيت بمكة مشغلاً بنسكه او قد خرج من مكة، و يكفي أن يتجاوز نصف الليل. ويجوز إتيان مكة لغير الطواف الواجب أيام منى.

فى الرمى

و يجب فى الرمى الترتيب يبدأ بالأولى، ثم الوسطى، ثم جمره العقبه، و لو نكس عامداً أو ناسياً بطل رمى الاولتين ويبدأ برمى الفائت اولاً و ليفرق بينهما يكون أحدهما بكره و هى للأمس و الاخرى عند زوال الشمس، و يحصل الترتيب بأربع حصيات ولو رمى الجمار فرمى الأولى بأربع و الأخيرتين بسبع و جب عليه ان يرمى الأولى بثلاث و قد فرغ منها، و إن كان رمى الأولى بثلاث و رمى الأخيرتين بسبع سبع فليعد و ليرمهن جميعاً بسبع سبع، و لو نسى جمره أعاد على الجميع إن لم تتعين، و لو نسى حصاة رماها على الجميع، و يستحب رمى الأولى عن يمينه و الدعاء و الوقوف عندها و كذا الثانيه والثالثه و لا يقف عند الثالثه.

ص: ٢٥٣

و إذا بات ليلتين بمنى جاز له النفر في الثاني عشر بعد الزوال إن كان قد اتقى جميع المحرمات و لم يغرب عليه الشمس ليله الثالث عشر بمنى و إلا وجب المبيت ليله الثالث عشر بمنى و رمى الجمرات فيه، ثم ينفر في الثالث عشر و يجوز قبل الزوال بعد الرمي، و وقته من طلوع الشمس إلى غروبها، ويستحب الامساك عن الصيد الى انقضاء اليوم الثالث.

و يرمى المعذور ليلاً و يقضى الرمي لو فات مقدماً على الأداء، و لو رحل قبله رجع له فيرمى ويفصل بين كل رميتين بساعه، فان فاته ذلك و خرج فليس عليه شيء.

و يستحب النفر في الأخير، و العود إلى مكة لطواف الوداع، و الدخول من باب بنى شيبه والخروج من باب الحنطين، ويستحب دخول الكعبه و خصوصاً الصيروه، وأنه يستحب لمن أراد دخول الكعبه أن يغتسل ثم يدخلها بسكينة و وقارٍ بغير حذاء، ثم ائت كل زاويه من زواياه وخذ بحلقتي الباب .

و الصيلاه بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء و في زواياها و استلامها و التكبير ثلاثا بعد خروجه، و التكبير إلى كل ركن مستقبلاً له بعد الصلاه على الرخامه، و دعاء و صلاه عن يسار الدرجه، و إن لم يستطع في زواياها كان مستقبلاً لكل منها، فإن لم يستطع بين الأسطوانتين - و يقال لهما العمودان - فدونه، و السجود فيها مع دعائه الماثور، و من لم يكن ذا ولد يدعو ثمه له بآدابه ، ففي صحيح

معاويه بن عمار عن الصادق (عليه السلام) «ثم تصلي ركعتين بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء، تقرأ في الركعه الأولى «حم السجده» وفي الثانيه عدد آياتها من القرآن، و تصلي في زواياه، و تقول: «اللهم من تهيأ أو تعبأ أو أعد أو استعد لفاده إلى مخلوق رجاء رفته و جائزته و نوافله و فواضله فإليك يا سيدي تهيئتي و تعبئتي و إعدادي و استعدادي رجاء رفاك و نوافلك و جائرتك، فلا تخيب اليوم رجائي يا من لا يخيب عليه سائل و لا ينقصه نائل، فإنني لم آتتك اليوم بعمل صالح قدّمته و لا شفاعة مخلوق رجوته، و لكني آتيتك مقراً بالظلم و الاسائه على نفسي فإنه لا حجه لي و لا عذر فأسألك يا من هو كذلك أن تعطيني مسألتى و تقللني عثرتي و تقلبني برغبتى و لا تردني مجبوها ممنوعاً و لا خائباً يا عظيم يا عظيم، أرجوك للعظيم أسألك يا عظيم أن تغفر لي الذنب العظيم، لا إله إلا أنت» .

و الدعاء عند الحطيم و هو أشرف البقاع ما بين الباب و الحجر و استلام الأركان و المؤكّد ركن الحجر و الركن اليماني و المستجار و الملتزم و هو في دبر الكعبه قريباً من الركن اليماني و فوق الحجر المستطيل، و إتيان زمزم، و الشرب منها، و الخروج من باب الحنّاطين، و الصّيدقه بتمرٍ يشتره بدرهم، و العزم على العود و يقول: «إن أحيتني فارزقني من قابل، اللهم لا تجعله آخر العهد من بيتك» و يقول بعد الشرب من زمزم: ماورد من الدعاء: «آثبون تائبون عابدون لربنا - إلى - راجعون إن شاء الله».

و يستحبّ الصَّلاه بمسجد الخيف و خصوصاً عند المناره و فوقها إلى القبله بنحوٍ من ثلاثين ذراعاً، و عن يمينها و يسارها و خلفها.

و يحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنایه نعم يضيق عليه فى المطعم و المشرب حتّى يخرج، و لو جنى فى الحرم قوبل فيه.

الفصل السادس فى كفارات الإحرام

اشاره

(الفصل السادس: فى كفارات الإحرام اللاحقه بفعل شىء من محرماته و فيه بحثان)

(الأول: فى كفاره الصيد)

اشاره

الأصل فيها قوله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾.

(ففى النعامه بدنه)

يدل على كون كفاره النعامه بدنه ما فى المستفيضه مثل صحيح حريز، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عزّ و جلّ «فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ» قال: فى النعامه

ص: ٢٥٦

بدنه - الخبر» (١)، وصحيح سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام) - في خبر: - وفي النعامة بدنه - الخبر» (٢).

والبدنه بفتحيتين قيل: و هي من الإبل، الأنثى التي كمل منها خمس سنين. قلت: لم نقف على من صرح باختصاص البدنه بأنثى الإبل بل صرح ابن الأعرابي كما نقل عنه اللسان والأزهري كما نقل عنه المصباح بأعميتها و بها صرح الجزري في نهايته و المطرزي في مغربه ويشهد لذلك أيضا صحيح أبي الصباح، عنه (عليه السلام): سألته عن قول الله عز و جل في الصيد «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ» قال: في الظبي شاه، و في حمار وحش، بقره، و في النعامة جزور» (٣) و الجزور يقع على الذكر و الأنثى من الإبل، كما صرح به الصحاح.

ثم المفهوم من الأخبار اختصاص البدنه بالإبل ففي ذيل صحيح يعقوب «قلت: فالبقره؟ قال: بقره» (٤) و في ذيل صحيح حريز المتقدم «و في البقره بقره». و في صدر صحيح سليمان المتقدم «في الظبي شاه، و في البقره بقره».

ص: ٢٥٧

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥١١ باب ١ من ابواب كفارات الاحرام ح ١

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥١١ باب ١ من ابواب كفارات الاحرام ح ٢

٣- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥١١ باب ١ من ابواب كفارات الاحرام ح ٣

٤- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥١١ باب ١ من ابواب كفارات الاحرام ح ٤

ثم ان كفاره النعامة بدنه بلا فرق بين كبير النعامة و صغيرها، ذكرها و أنثاها كما هو منطوق النصوص المتقدمه.

و يشهد لذلك ايضا صحيح أبان بن تغلب: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرمين أصابوا فراخ نعام فذبحوها و أكلوها؟ فقال: عليهم مكان كل فرخ أصابوه و أكلوه بدنه- الخبر»(١).

(ثم الفض على البر)

يعنى تقسيم قيمه الصيد على البر كما فى خبر الزهرى عن السّجاد (عليه السلام) - فى خبر-: «و صوم جزاء الصيد واجب قال الله عزّ و جلّ «وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَّتَعِدًا فَجِزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَيْدْيًا بِالْغَيْبِ أَوْ كَفَارَةً طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا، أَوْ تَدْرِي كَيْفَ يَكُونُ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا يَا زَهْرَى؟ قلت: لا أدري قال: يقوم الصيد قيمه ثم تفضّ تلك القيمه على البرّ، ثم يكال ذلك البرّ أصواعا فيصوم لكل نصف صاع يوما- الخبر»(٢) وهو ضعيف سندا ولم يفت بالاعتصار على البر احد غير ما فى الفقه الرضوى(٣).

ص: ٢٥٨

١- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ٥١٢ من ابواب كفارات الاحرام ح ١١

٢- وسائل ج ١٠ ب ١ من ابواب بقيه الصوم الواجب ح ١

٣- فقه الرضا ص ٢٠١

(وإطعام ستين و الفاضل له و لا يلزمه الإتمام لو اعوز ثم صيام ستين يوما، ثم صيام ثمانية عشر يوما)

كما في صحيح جميل «عن الصادق (عليه السلام) في محرم قتل نعامه؟ قال: عليه بدنه، فإن يجد إطعام ستين مسكينا و قال: و إن كان قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكينا لم يزد على إطعام ستين مسكينا، و إن كان قيمه البدنه أقل من إطعام ستين مسكينا لم يكن عليه إلّا قيمه البدنه»^(١) ومثله غيره.

الّا انه يعارضها اطلاق صحيح على بن جعفر ففيه «سألتُه عَنْ رَجُلٍ مُّحْرِمٍ أَصَابَ نَعَامَهُ مَا عَلَيْهِ قَالَ عَلَيْهِ بَدَنُهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَصَدَّقْ عَلَى سِتِّينَ مِسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُصِّمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا»^(٢) حيث دل على وجوب التصديق على الستين من دون التفصيل المتقدم.

اقول: والقاعده في مثله حمل المطلق على المقيد^(٣) وعليه فما في المتن هو الصحيح.

واما خبر داود الزّقي، عنه (عليه السلام) «في الرّجل يكون عليه بدنه واجبه في فداء؟ قال: إذا لم يجد بدنه فسبع شياه، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما»^(٤) الدال على انه ان

ص: ٢٥٩

١- وسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ٩

٢- وسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ٦

٣- واستبعاد المحقق الخوئي الروايات المفصلة ص ٣١١ ج ٢٨ في غير محله.

٤- وسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ٤

لم يجد فسمع شياه فمع ضعفه لم يعمل به احد ومخالف للكتاب { فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا }.

(و المدفوع الى المسكين نصف صاع) ويكفى المد كما سيأتى.

ففى صحيح أبى عبيده، عنه (عليه السلام) «إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم ثم قومت الدراهم طعاما لكل مسكين نصف صاع، فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما» (١) وخبر الزهرى المتقدم ولم يفت بنصف الصاع إلا الشيخ و تبعه القاضى و ابن حمزه و الحلبي، و أما الصدوق فى مقنعه و المفيد و الديلمى و أبو الصلاح فأطلقوا الإطعام، و العماني و على بن بابويه أفتيا بالمد كما فى صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل، فإن لم يجد ما يشتري بدنه فأراد أن يتصدق فعليه أن يطعم ستين مسكينا، كل مسكين مدًا، فإن لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانية عشر يوما، مكان كل عشره مساكين ثلاثة أيام - الخبر» (٢) وغيره.

ص: ٢٦٠

١- وسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ١

٢- وسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ١٣

اقول: ويرفع اليد عن ظهور ما دل على وجوب نصف الصاع وهو مقدار مدين على الاستحباب لصراحه صحيح معاويه بعدم الوجوب فيحمل على الاستحباب كما ان مقتضى الاصل العملى هو البراءه ايضا.

ثم ان الشيخ ذهب فى الخلاف إلى التخيير لا الترتيب عملا بظاهر الآيه. قلت: الا ان النصوص مفسره لها فلا تخيير.

واما البدل الثانى يعنى لو عجز عن إطعام الستين فهل يجب عليه صيام شهرين أو ثمانية عشر يوما؟

اقول: الروايات فى المقام مختلفه ففى بعض الصحاح ورد صيام شهرين كصحيحه أبى عبيده لقوله: (صام لكل نصف صاع يوما)(١) بناء على إعطاء كل مسكين مدين و فى صحيحه ابن مسلم (فليصم يقدر ما بلغ لكل طعام مسكين يوما)(٢) و المفروض إطعام الستين. و فى صحيح ابن جعفر صيام ثمانية عشر يوما، و كذلك فى صحيح معاويه بن عمار وغيرهما(٣).

ص: ٢٤١

١- الوسائل: باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١ و ٨

٢- الوسائل: باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١ و ٨

٣- الوسائل: باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ٦ و ١١ و ٣

والمشهور بين المتأخرين ان الاختلاف فى الروايات من جهة اختلاف مراتب التمكن، بمعنى ان الواجب أولا صيام شهرين ان تمكن و لو عجز عن صوم الستين صام ثمانية عشر يوما، كما فى الشرائع و غيره.

و لم يظهر الوجه فى ذلك، و تقييد الأول بالمتمكن و الثانى بالعاجز تقييد تبرعى.

و ذكر فى الجواهر^(١) ان التقييد المزبور هو المتعين لان حمل الشهرين على الفضل مجاز، و التقييد اولى.

وفيه: ان الوجوب و الاستحباب خارجان عن المدلول اللفظى، و انما يفهم الوجوب و الاستحباب من الخارج من اقتران التكليف بالترخيص و عدمه.

فالصحيح ما ذهب إليه جماعه أخرى من وجوب صيام ثمانية عشر يوما لأن ما دل على صيام ثمانية عشر يوما نص فى الاجتزاء بذلك فيحمل ما دل على الأكثر على الفضل لانه ظاهر فى وجوب ذلك و يرفع اليد عن ظهوره بصراحه الآخر كما هو الحال فى جميع الموارد الدائره بين الأقل و الأكثر.

و لو فرضنا التعارض بين الطائفتين، فالترجيح مع الطائفة الداله على الاجتزاء بثمانية عشر يوما لموافقتها للكتاب.

ص: ٢٤٢

بيان ذلك: ان المستفاد من الكتاب العزيز ان الواجب أولا البدنه أو إطعام الستين مسكينا على ما شرح و بين فى النصوص، أو عدل ذلك صياما أى عدل الإطعام و قرينه، و قد علمنا ان عدل إطعام عشرة مساكين صيام ثلاثة أيام كما فى كفاره اليمين المذكوره فى الآيه السابقه(١) فإذا كان عدل العشره صيام ثلاثة أيام فعديل الستين ثمانيه عشر يوما، و قد صرحت بذلك صحيحه معاويه بن عمار (فان لم يجد ما يشتري بدنه فأراد أن يتصدق فعليه ان يطعم ستين مسكينا كل مسكين مدا، فان لم يقدر على ذلك صام مكان ذلك ثمانيه عشر يوما، مكان كل عشره مساكين ثلاثة أيام، و من كان عليه شىء من الصيد فداؤه بقره فان لم يجد فليطعم ثلاثين مسكينا، فان لم يجد فليصم تسعه أيام، و من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام(٢) فإنه يظهر منها بوضوح ان صيام ثلاثة أيام يقوم مقام عشره مساكين فعديل عشره مساكين صيام ثلاثة أيام فتكون عدل ستين مسكين ثمانيه عشره يوما.

و لا يقال: ان عدل إطعام الستين هو صيام شهرين كما فى كفاره الظهار.

فإنه يقال: لا تقاس كفاره الظهار بالمقام لأن الواجب أولا فى كفاره الظهار صيام شهرين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا بخلاف المقام فان الواجب أولا الإطعام ثم الصيام.

ص: ٢٤٣

١- سورة المائدة آيه ٨٩

٢- الوسائل: باب ٢ من أبواب كفارات الصيد ح ١١

والحاصل إنّ الصيام إن كان مقدّماً على الإطعام كما في قتل الخطأ و الظهار، أو في درجته تخييراً كما في إفطار شهر رمضان، يكون ستين يوماً، وإن كان مؤخراً عنه يكون صيام ثلاثه بدلاً من العشره كما في كفّاره اليمين، قال تعالى: { فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ - إِلَى - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ } فالصحيح من الأخبار المتقدّمه ما دلّ على أنّ بعد إطعام ستين، صيام ثمانية عشر كصحيح أبي بصير، و تضمّن أيضاً في ذيله أنّ بدل البقره إطعام ثلاثين و بدله صيام تسعه، و بدل الشاه صدقه عشره، و بدلها صيام ثلاثه و صحيح معاويه بن عمّار المتقدّم، و فيه صرّح بما قلنا من الميزان «مكان كلّ عشره مساكين ثلاثه أيام»، و خبر تفسير القمّي بلفظ «إطعام ستين مسكيناً فإن لم يقدر فصيام ثمانية عشر يوماً» و تضمّن أيضاً بدل البقره و الشاه صيام تسعه و صيام ثلاثه، و صحيح عليّ بن جعفر المتقدّم و كذا صحيح أبان المتقدّم «أنّ من لم يقدر على البدنه يصوم لكلّ بدنه ثمانية عشر يوماً» دون خبر ابن بكير المشتمل على أنّه يصوم لكلّ مدّ يوماً، إلّا أن تكون زائده على الشهرين و دون خبر أبي عبيده! و إن كان صحيح السند مع اشتماله على أنّ الطعام نصف صاع، الذي قد عرفت لم نر من عمل به قبل الشيخ، و دون خبر محمّد بن مسلم وفيه «فليصم بقدر ما بلغ لكلّ طعام مسكين يوماً»، و تضمّن تقدّم الإطعام على الصيام مع أنّ القرآن جعل الصيام مقدّماً عليه، قال تعالى في الظهار { فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً } و دون خبر الزهريّ المتقدّم على تفسير «أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً» تفصّل قيمه النعم على البرّ و يكال أصواعاً و يصوم لكلّ نصف صاع يوماً» مع أنّا نقول

على أنّ المفهوم من آية اليمين أنّ «أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا» بعد «أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينَ» مع ضعفه فالزهرى عامى و روايه سفيان ناصبى، و دون خبر ابن سنان المروى فى تفسير العياشى مرسلًا بلفظ «فيصوم مكان كل مسكين يوما».

و ما قلناه هو مذهب العماني و الصدوق فى فقيهه و مقنعه، فالأول اقتصر على صحيح أبى بصير و روايه داود الرقى الدالّتين على كون الصيام ثمانية عشر يوما، و على روايه محمد بن مسلم و زراره و هو مرسل جميل فى الكافى المقتصره على حكم الإطعام و بمضمونها أفتى فى الثانى.

و أمّا الكافى فكأنّه كان مترددا فروى كما مرّ ما دلّ على أنّ بعد إطعام ستين، صيام ستين و صيام ثمانية عشر إلّا أنّ تصديره الباب بصحيح أبى بصير كأنّه جعله الأصل، و ما فى المتن مذهب المفيد و المرتضى و الديلمى.

و فى بقره الوحش و حماره بقره أهليه

(و فى بقره الوحش و حماره بقره أهليه)

لا خلاف فى البقره أنّ فيها بقره كما فى صحيح سليمان بن خالد الاتى (١).

و أمّا الحمار فذهب إلى كونه كالبقره العماني و على بن بابويه و الشيخان و الحلبي و القاضى.

ص: ٢٤٥

و ذهب الصدوق إلى كونه كالنعامه فجمع في مقنعه بينهما في البدنه، و روى في فقيهه صحيح ابن مسكان، عن أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «سألت عن محرم أصاب نعامه أو حمار وحش؟ قال: عليه بدنه - الخبر» (١).

و هو المفهوم من الكافي حيث روى صحيح «يعقوب بن شعيب، عنه (عليه السلام): قلت له: المحرم يقتل نعامه؟ قال: عليه بدنه من الإبل، قلت: يقتل حمار وحش، قال: عليه بدنه، قلت: فالبقره؟ قال: بقره» (٢) وغيره.

و يدلّ عليه أيضا صحيح سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام) في الظبي شاه، و في البقره بقره، و في الحمار بدنه، و في النعامه بدنه، و في ما سوى ذلك قيمته» (٣).

و استند الأولون إلى صحيح حريز عنه (عليه السلام) «في قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ قال: في النعامه بدنه، و في حمار وحش بقره، و في الظبي شاه، و في البقره بقره» (٤) وغيره.

و لتعارض الأخبار فيه قال الإسكافي فيه: في حمار الوحش بدنه و يجوز بقره، و توقّف المرتضى و الديلمى فلم يذكره أصلا.

ص: ٢٤٤

-
- ١- وسائل ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ٣
 - ٢- وسائل ب ١ من ابواب كفارات الصيد ح ٤
 - ٣- وسائل ب ١ من ابواب كفارات الصيد ح ٢
 - ٤- وسائل ب ١ من ابواب كفارات الصيد ح ١

اقول: و مقتضى الجمع بين الروايتين بعد القطع بعدم وجوب كليهما هو التخيير و رفع اليد عن ظهور الوجوب فى التعيين، و هو أنه لو دار الأمر بين الوجوب التعينى و التخييرى يحمل الواجب على التعينى، لأنّ التخيير يحتاج إلى دليل خاص و مؤونه زائده كحمل الواو على أو و نحو ذلك، و لكن بعد القطع بعدم وجوب كليهما يدور الأمر بين رفع اليد عن وجوب أحدهما بالمره أو رفع اليد عن إطلاق كل منهما، و لا ريب فى أنه يتعين رفع اليد عن الإطلاق، فالنتيجه وجوب كل منهما على التخيير.

(ثم الفض للقيمه على البرّ و نصف ما مضى)

أى فى الإطعام و الصيام مع باقى الأحكام فيطعم ثلاثين ثم يصوم ثلاثين و مع العجر تسعه.

قلت: الصحيح انه لو عجز عن اطعام ثلاثين يجب عليه صيام تسعه ايام وبه قال المفيد و المرتضى و الدّيلمى والصدوقان، ويشهد له صحيح أبى بصير ففيه «قلت: فإن لم يقدر على بقره؟ قال: فليطعم ثلاثين مسكيناً، قلت: فإن لم يقدر على ما يتصدّق به؟ قال: فليصم تسعه أيّام»^(١).

هذا وقد تقدم أنّ الأخبار التى جعلت الصيام كالإطعام مخالفه للقرآن و لم يذهب إليه ما قال هنا إلّا الشيخ و تبعه القاضى و ابن حمزه و الحلّى.

ص: ٢٤٧

و ليس شهرين إلّا فى البدنه دون البقره، و يدلّ عليه ما قلنا ايضا صحيح معاويه بن عمّار المتقدّم وصحيح علىّ بن جعفر المتقدّم وغيرهما فى الكلّ أنّ بعد العجز عن إطعام ثلاثين ينتقل إلى صيام تسعه.

وفى الظبى و الثعلب و الأرنب شاه

(وفى الظبى و الثعلب و الأرنب شاه، ثم الفض و سدس ما مضى)

قلت: اما الظبى فيدل عليه صحيح حريز المتقدم عنه (عليه السلام) فى قوله عزّ و جلّ «فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ» قال: فى النعامه بدنه و فى حمار وحش بقره، و فى الظبى شاه و فى البقره بقره»[\(١\)](#) وغيره.

ص: ٢٦٨

واما الثعلب و الأرنب فيدل عليه صحيح البنزطى، عن الرضا (عليه السلام): سألته عن محرم أصاب أرنباً أو ثعلباً، قال: فى الأرنب شاه»(١) قلت: وكأنّ فيه سقطاً حيث اقتصر فى الجواب على الأرنب دون الثعلب.

وصحيح الحلبيّ عن الصادق (عليه السلام) «سألته عن الأرنب يصيبه المحرم؟ فقال: شاه هدياً بالغ الكعبه»(٢).

وخبر أبى بصير: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل قتل ثعلباً؟ قال عليه دم، قلت: فأرنباً؟ قال: مثل ما على الثعلب»(٣) ورواه الفقيه بسند صحيح عن البنزطى عن البطائنى والبنزطى من اصحاب الاجماع فلا يضر فى سنده وجود البطائنى بناءً على ضعفه.

هذا وفى ذيل صحيح أبى بصير المتقدم عن الصادق (عليه السلام): «قلت: فإن أصاب ظبياً؟ قال: عليه شاه، قلت: فإن لم يقدر؟ قال: فإطعام عشره مساكين، فإن لم يقدر على ما يتصدّق به، فعليه صيام ثلاثه أيام».

ص: ٢٤٩

١- وسائل ب ٤ من ابواب كفارات الصيد ح ١

٢- وسائل ب ٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٢

٣- وسائل ب ٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٤

وصحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) في خبر: «و سألته عن محرم أصاب ظبيا ما عليه؟ قال: شاه، فإن لم يجد فليصدق على عشرة مساكين، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام» (١).

وصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر: - «و من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام» ومثلها غيرها.

و أمّا ما في صحيح أبي عبيدة، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر: - فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوما ومحمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): سألته عن قوله عز وجل «أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا»، قال: عدل الهدى ما بلغ يتصدق به فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ لكل طعام مسكين يوما» وغيرهما مما تقدم فقد تقدم الجواب عنها..

وبذلك افتى الصدوقان والعلماني، المفيد والمرتضى والديلمى والحلبى.

و فى كسر بيض النعام لكل بيضه بكره من الإبل

(و فى كسر بيض النعام لكل بيضه بكره من الإبل ان تحرك الفرخ و الّا أرسل فحوله الإبل فى إناث منها بعدد البيض فالناتج هدى)

ص: ٢٧٠

قال بهذا التفصيل الشيخ في نهايته و تبعه من تأخر عنه، لكنّه قال بدل بكره: بكاره ويشهد لصدر هذا التفصيل من أنّ مع التحرك فيه بكره صحيح على بن جعفر «سألت أخى (عليه السلام) عن رجل كسر بيض نعام، و فى البيض فراخ قد تحرك، فقال: عليه لكل فرخ تحرك بعير ينحره فى المنحر» (١) اقول: وهو يقيد ما سيأتى من الاطلاقات الاتيه.

و ذهب على بن بابويه و ابنه فى الفقيه إلى تخصيص الإرسال بالتحرك و مع عدمه فعن كل بيضه شاه.

و ذهب الإسكافى و المفيد و المرتضى و الديلمى إلى إرسال الفحول مطلقا من دون تفصيل بين تحرك الفرخ و عدمه، فقال المفيد هنا «و إذا كسر المحرم بيض النعامه فعليه أن يرسل من فحوله الإبل فى إنائها بعدد ما كسر، فما نتج منها كان هديا لبيت الله تعالى، فإن لم يجد فعليه لكل بيضه شاه، فإن لم يجد أطعم عن كل بيضه عشره مساكين، فإن لم يجد صام عن كل بيضه ثلاثه أيام، فإن كسر بيض القطا و شبهها أرسل فحوله الغنم فى إنائها، فما نتج كان هديا لبيت الله» ثم روى مرسلا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ما يدل باطلاقه على ذلك (٢). لكنّه أغرب فى باب كفاراته (٣) فقال: «من وطأ بيض نعام و هو محرم فكسره كان عليه أن يرسل

ص: ٢٧١

١- الوسائل ج ١٣ اب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ اب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد ح ٤

٣- المقنعه باب الكفارات قبل باب الصيد والرمايه

فحوله الإبل في إناثها بعدد ما كسره من البيض فما نتج منها كان المنتوج هديا لبيت الله عز وجل فإن لم يقدر على ذلك كفر عن كل بيضه بإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد الإطعام صام عن كل بيضه شهرين متتابعين، فإن لم يستطع صيام شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما عوضا عن إطعام كل عشرة مساكين بصيام ثلاثة أيام^(١).

وقول الإسكافي ومن مرّ هو المفهوم من الكافي فروى خبر علي بن أبي حمزه، عن الكاظم (عليه السلام): «سألته عن رجل أصاب بيض نعامه وهو محرم، قال: يرسل الفحل في الإبل على عدد البيض، قلت: فإن البيض يفسد كله ويصلح كله؟ قال: ما ينتج من الهدى فهو هدى بالغ الكعبه، وإن لم ينتج فليس عليه شيء، فمن لم يجد إبلا فعليه لكل بيضه شاه فإن لم يجد فالصدقه على عشرة مساكين لكل مسكين مد، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام^(٢) وهو يدل على قول الاسكافي بالاطلاق ومثله في الدلالة صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): من أصاب بيض نعام وهو محرم فعليه أن يرسل الفحل في مثل عدّه البيض من الإبل فإنه ربما فسد كله وربما خلق كله، وربما صلح بعضه وفسد بعضه، فما نتجت الإبل فهديا بالغ الكعبه^(٣).

ص: ٢٧٢

١- المقنعه الحج، باب الكفارات عن خطأ محرمه

٢- الوسائل ج ١٣ ب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد ح ٥

٣- الوسائل ج ١٣ ب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد ح ١

وصحيح سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام) قال: في كتاب عليّ (عليه السلام) في بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل» (١).

و صحيح أبي الصباح الكناني، عنه (عليه السلام) - في خبر -: و قال في رجل: و طأ بيض نعامه فشدخها و هو محرم؟ فقال: قضى فيه عليّ (عليه السلام) أن يرسل الفحل على مثل عدد البيض من الإبل، فما لقح و سلم حتّى ينتج كان النتاج هديا بالغ الكعبه» (٢).

هذا، و في الصحاح قال أبو عبيده: «البكر من الإبل بمنزله الصبيّ من النّاس، و البكره بمنزله الفتاه، و الجمع بكار، مثل فرخ و فراخ و بكاره أيضا مثل فحاله، و في اللّسان بعد ذكر كون بكار و بكاره جمعا. و قال ابن الأعرابي: البكاره للذكور خاصّه و البكار للإناث» قلت: و لم يعلم إرادته أنّ الأوّل لجمع للذكور و الثاني للإناث و لعل مراده جعلهما مفردين.

و يشهد لذلك صحيح سليمان المتقدم «في بيض القطاه بكاره- إلى- مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل.» لأنّ المراد بالبيض الجنس المتحقّق بواحد و ليس في واحد منهما سوى واحد.

(فإن عجز فشاه عن البيضه، ثم إطعام عشره مساكين، ثم صيام ثلاثه أيام)

ص: ٢٧٣

١- الوسائل ج ١٣ ب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٤

٢- الوسائل ج ١٣ ب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد ح ٢ و ح ٦

كما يشهد له خبر على بن ابي حمزه المتقدم وقد اعتمده الكافي وافتي به الاصحاب.

و أما ما فى خبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) فى بيضه النعام شاه، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، فمن لم يستطع فكفّارته إطعام عشره مساكين إذا أصابه و هو محرم» (١) فهو و إن أفتى به الفقيه الا انه ضعيف السند بابن سنان ومخالف لباقي الأخبار، و منها صحيح أبى بصير عن الصادق (عليه السلام) فى بيان كفّاره صيد النعامه التى فيها البدنه و البقره و الظبى الذى فيه شاه ففى الكلّ جعل الصيام متأخرا عن الإطعام (٢) والظاهر ان فيه تقديما و تأخيرا، و أنّ «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ - إلى - عَشْرَهُ مَسَاكِينَ» كان مقدّما على «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةٍ».

هذا، و فى خلاف الشيخ: «التخير بين الأمور الثلاثة الشاه و الإطعام و الصيام و هو شاذّ و استدللّ له بالإجماع مع أنّه خلافه «بيض النعام إذا كسره المحرم فعليه أن يرسل فحوله الإبل فى إنائها بعدد البيض فما خرج كان هديا، فإن لم يقدر على ذلك لزمه عن كلّ بيضه شاه أو إطعام عشره مساكين أو صيام ثلاثة أيام - إلخ».

و فى كسر كل بيضه من القطا و القبيج و الدراج من صغار الغنم

ص: ٢٧٤

١- الوسائل ج ١٣ ب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل ب ٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٤

(و في كسر كل بيضه من القطا و القبيج و الدراج من صغار الغنم ان تحرك الفرخ و الّا أرسل في الغنم بالعدد)

اقول: إنّما ورد النص في أصل كسر البيض في القطا دون القبيج و الدراج و إنّما حملاهما عليه لكونهما مثله حسب الفهم العرفي بالغاء الخصوصية في القطا ويؤيده ما في خبر سليمان بن خالد، عن الباقر (عليه السلام) قال: «في كتاب أمير المؤمنين (عليه السلام) من أصاب قطاه أو حجله أو درّاجه أو نظيرهنّ فعليه دم» (١) ولا اشكال في سنده الّا من جهة محمد بن عبد الحميد نعم اعتمد الكافي الخبر.

و أمّا بيض القطاه فللمستفيضه كما في صحيح سليمان بن خالد المتقدم عن الصادق (عليه السلام): في كتاب عليّ (عليه السلام): في بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل» (٢) وغيره وقد حملها الشيخ على تحرّك البيض كما تقدم في العنوان المتقدم و استشهد لذلك بصحيح عليّ بن جعفر كما مرّ في بيض النعام: «سألت أخى (عليه السلام) عن رجل كسر بيض نعام و في البيض فراخ قد تحرّك؟ فقال: عليه لكلّ فرخ تحرّك بعير ينحره في المنحر» (٣) وهو مقيد للاطلاقات كما تقدم.

ص: ٢٧٥

١- الوسائل ج ١٣ اب ٦ من ابواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل ج ١٣ اب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٤

٣- الوسائل ج ١٣ اب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد ح ١

هذا وتقدم المراد من البكاره ويزيده وضوحا صحيح البنظى عن المفضل بن صالح، عن الصادق (عليه السلام): «إذا قتل المحرم قطاه فعليه حمل قد فطم من اللبن و رعى من الشجر»^(١).

(فان عجز فكبيض النعام)

يعنى: شاه عن كل بيضه، ثم إطعام عشره مساكين، ثم صيام ثلاثه أيام كما فى خبر على بن ابى حمزه^(٢) المتقدم فى بيض النعام و الذى يدلّ على أنّ حكمه حكم بيض النعام صحيح سليمان بن خالد، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «فى كتاب على (عليه السلام) فى بيض القطاه كفّاره مثل ما فى بيض النعام»^(٣).

و أما قول المفيد فى كفّارته قبل باب الصيد «فإن وطأ بيض القبج أو الدّراج أرسل فحول الغنم على إنائها بعدد المكسور من البيض، فما نتج كان هديا لبيت الله، فإن لم يجد ذلك ذبح عن كلّ بيضه شاه، فإن لم يجد أطعم عن كلّ بيضه عشره مساكين، فإن لم يقدر على الإطعام صام عن كلّ بيضه ثلاثه أيام» فبلا دليل.

ص: ٢٧٦

١- الوسائل ج ١٣ ب ٥ من ابواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل ج ١٣ ب ٢٣ من ابواب كفارات الصيد ح ٥

٣- الوسائل ج ١٣ ب ٢٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٢

و أمّا قول النهايه «إذا أصاب بيض القطاه أو القبج فمع التحرك عليه عن كلّ بيضه مخاض من الغنم و إلّا عليه الإرسال، فإن لم يقدر حكمه حكم بيض النعام» فمجمل.

و فى الحمامه شاه

(و فى الحمامه و هى المطوقه أو ما تعب الماء بالمهله)

أمّا معنى الحمام فى الصحاح: الحمام عند العرب ذوات الأطواق من نحو الفواخت و القطا و القمارى و ساق حرّ، و الوارثين و أشباه ذلك، يقع على الذّكر و الأنثى، لأنّ «الهاء» إنّما دخلته على أنّه واحد من جنس، لا للتأنيث. و عند العامّة أنّها الدّواجن فقط، الواحده حمامه، قال حميد بن ثور الهلالي:

وما هاج هذا الشوق إلّا حمامه

دعت ساق حر نزحه وترّما

و الحمامه ههنا قمریه... قال: و قال الأموى: الدّواجن الّتى تستفرخ فى البيوت حمام أيضا، و أنشد:

«قواطنا مكّه من ورق الحمى» يريد الحمام و قلب «الالف» ياء بعد أن حذف الميم - إلى - و أمّا اليمام فهو الحمام الوحشّى، و هو ضرب من طير الصحراء، و

هذا قول الأصمعيّ و كان الكسائيّ يقول: الحمام هو البرّيّ، و اليمام هو الذي يألف البيوت - إلخ».

اقول: قال في النجعه «و قول الكسائي غلط و إن تبعه ابن سيده كما نقله اللسان، و الصواب ما عند العرف من أنّ الحمام ما يألف البيوت و به وردت الأخبار و في المصباح بعد ذكر إطلاق الحمامه على الأنثى و الذكر قال الزّجاج: «إذا أردت تصحيح المذكّر، قلت: رأيت حماما على حمامه أى ذكرًا على أنثى و العامّه تختصّ الحمام بالدّواجن» قلت: يشهد لقول الزّجاج قول جرّان العود كما في اللسان:

و ذكرني الصبا بعد التناي

حمامه أيكه تدعو حماما

و في اللسان: و روى الأزهريّ عن الشافعيّ كلّ ما عبّ و هدر فهو حمام يدخل فيها القمارى و الدّباسى و الفواخت، سواء كانت مطوّقه أو غير، آلفه أو وحشيّه، قال الأزهريّ: جعل الشافعيّ اسم الحمام واقعا على ما عبّ و هدر، لا على ما كان ذا طوق فدخل فيه الورق الأهليّه و المطوّقه الوحشيّه، و معنى «عبّ» أى يشرب نفسا نفسا حتّى يروى و لم ينقر الماء نقرا كما تفعله سائر الطير». قلت: و قول الشافعيّ عندنا غير مقبول فى الفقه، و أمّا اللّغه، فلم يكن من أهل اللّغه، و الصواب ما عرفت»^(١).

ص: ٢٧٨

(شاه على المحرم في الحل و درهم على المحل في الحرم و يجتمعان على المحرم في الحرم، و في فرخها حمل و نصف درهم عليه و يتوزعان على أحدهما و في بيضها درهم و ربع و يتوزعان على أحدهما)

لا خلاف في أنَّ الواجب على المحرم شاه إذا قتل الحمامة في خارج الحرم، و تدل عليه روايات عديدة:

□
منها: صحيحه حريز عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «المحرم إذا أصاب حمامة ففيها شاه» (١).

□
و منها: صحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «في محرم ذبح طيراً أن عليه دم شاه يهريقه» (٢).

و مقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين الطير الأهلي و غيره، بل في بعض الروايات وقع التصريح بالأهلي كما في صحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سمعتَه يقول في حمام مكَّه الطير الأهلي من غير حمام الحرم، من ذبح طيراً منه و هو غير محرم فعليه أن يتصدق بصدقه أفضل من ثمنه، فان كان محرماً فشاه عن كل طير» (٣) فإذا لم يجز للمحل في الحرم لا يجوز للمحرم في الحل، فان ما جاز

ص: ٢٧٩

١- الوسائل ١٣: ٢٢/ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ١

٢- الوسائل ١٣: ٢٣/ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٦

٣- الوسائل ١٣: ٢٣/ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٥

للمحل في الحرم يجوز للمحرم سواء كان في الحل أو الحرم، و أمّا ما لا يجوز للمحل في الحرم لا يجوز للمحرم و لو كان في الحل.

و بالجملة: لا فرق بين كون الحمام أهلياً مملوكاً أو غير مملوك كحمام الحرم.

و في قتل فراخها حَمَل أو جدى (١) كما في صحيحه حريز المتقدمه «و إن قتل فراخها ففيه حمل» و في صحيحه ابن سنان المتقدمه «فان كان فرخاً فجدى أو حمل صغير من الضأن».

و في صحيح الحلبي قال «حرك الغلام مكتلاً فكسر بيضتين في الحرم فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: جديين أو حملين» (٢) و مرده كسر البيض و لكن الكسر أعم ممّا فيه الفرخ أم لا، فيحمل على ما فيه الفرخ، فيستفاد منه التخيير بين الحمل و الجدى، و أمّا إذا لم يكن فيه الفرخ بل كسر البيض المجرد ففيه درهم.

و بالجملة: المستفاد من النصوص أنّ الفرخ سواء كان خارجاً من البيضة أو داخلًا في البيض فيه الجدى أو الحمل، و لا ريب في صدق الفرخ على الخارج من البيضة و على الداخل في البيض إذا كان له استقرار و حياه.

ص: ٢٨٠

١- الحمل بفتحتين ولد الضأن في السنه الأولى، أو الخروف إذا بلغ ستّه أشهر «مجمع البحرين ٥: ٣٥٧» والجدى من أولاد المعز ما بلغ ستّه أشهر «مجمع البحرين ١: ٨١».

٢- الوسائل ١٣: ٥٩/ أبواب كفارات الصيد ب ٢٦ ح ١، ٢، مسائل على بن جعفر: ١٥١/ ١٩٨، التهذيب ٥: ٣٥٨/ ١٢٤٤

نعم، هنا شيء وهو أنَّ المذكور في كتاب علي بن جعفر وفيما رواه الشيخ عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر (وكلا السندين صحيحان) وجوب الشاه في قتل الفراخ الموجود في البيض (١) فلا بدّ من الالتزام بأحد أمرين: إمّا التخيير بين الشاه و بين الحمل و الجدى و إمّا حمل الشاه على الحمل بدعوى إرادته الجنس من الشاه، للقطع بعدم زياده الفرخ الموجود في البيض على الفرخ الخارج عن البيض.

و أمّا كسر البيض ففيه درهم لصحيح حريز المتقدم «و إن وطئ البيض فعليه درهم» و لكن في روايه الشيخ عن ابن جعفر «تصدق بقيمته ورقاً يشتري به علفاً يطرحه لحمام الحرم» (٢) و الموجود في كتاب علي بن جعفر «يتصدق بثمنه درهماً أو شبهه، أو يشتري به علفاً لحمام الحرم» إلّا أنّه لا منافاه بينهما، لأنّ الشيخ روى أحد عدلى الواجب و الجمع يقتضى التخيير بين مضمون روايه الشيخ و مضمون كتاب علي بن جعفر.

و فى صحيحه سليمان بن خالد «و لكل فرخ حملاً و إن لم يكن تحرك فدرهم، و للبيض نصف درهم» (٣) و مقتضى الجمع بينها و بين ما تقدّم من الروايات أنّ البيض

ص: ٢٨١

١- الوسائل ١٣: ٥٩/ أبواب كفارات الصيد ب ٢٦ ح ١، ٢، مسائل علي بن جعفر: ١٥١/ ١٩٨، التهذيب ٥: ٣٥٨/ ١٢٤٤

٢- الوسائل ١٣: ٥٩/ أبواب كفارات الصيد ب ٢٦ ح ١، التهذيب ٥: ٣٥٨/ ١٢٤٤

٣- الوسائل ١٣: ٢٥/ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ١١

الَّذِي فِيهِ نَصْفُ دِرْهَمٍ هُوَ الْبَيْضُ الْمَجْرَدُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ فَرْخٌ أَصْلًا، لَكِنْ لَمْ يَتَعَرَّضِ الْفُقَهَاءُ لِذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ هُنَا رَوَايَةً تَدُلُّ عَلَى كَفَايَةِ نَصْفِ دِرْهَمٍ لِلْبَيْضِ إِذَا كَسَرَهُ الْمَحْرَمُ، وَهِيَ مَا رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ عَنْ مُوسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ: «وَإِنْ كَانَ أَغْلَقَ عَلَيْهَا بَعْدَ مَا أَحْرَمَ إِلَى أَنْ قَالَ وَ لِلْبَيْضِ نَصْفُ دِرْهَمٍ» (١) وَهِيَ ضَعِيفَةٌ السَّنَدُ فَلَا عَبْرَهُ بِهَا (٢).

ثُمَّ أَنَّهُ لَا اشْكَالَ أَصْلًا فِي قَتْلِ الْمَحَلِّ الْحَمَامَةِ فِي الْحُلِّ وَ أَمَّا إِذَا قَتَلَهَا فِي الْحَرَمِ فَعَلِيهِ الْفِدَاءُ، وَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَدَّةٌ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمَعْتَبَرَةِ وَهِيَ نصوص كثيرة دلت

ص: ٢٨٢

١- الوسائل ١٣: ٤٢/ أبواب كفارات الصيد ب ١٦ ح ٣، التهذيب ٥: ٣٥٠/ ١٢١٦

٢- فان موسى الذي توسط بين موسى بن القاسم و يونس بن يعقوب لم يعلم من هو، فان موسى بن القاسم يروى عن يونس ابن يعقوب كثيراً بلا واسطه، و إن كان ربما يروى عنه مع الواسطه و لكن موسى الذي توسط بينهما رجل مجهول، و ليس في هذه الطبقة رجل يسمى بموسى يروى عن يونس بن يعقوب، و يروى عنه موسى بن القاسم، و لذا احتمل بعضهم أنه محسن بدل موسى، كما جاء في بعض الروايات (الوسائل ١٣: ٣٨/ أبواب كفارات الصيد ب ١٤ ح ٤) فلم يبق في البين إلّا احتمال كونه موسى بن محمّد العجلي لأنه من طبقه يونس بن يعقوب، و لكنّه بعيد أيضاً، لأن موسى العجلي و إن كان يروى عن يونس، و لكن لا- يروى عنه موسى بن القاسم إلّا أن من المطمأن به أنه محسن كما ضبطه في الوافي (الوافي ١٢: ١١٤) و بقرينه سائر الروايات، لأن موسى بن القاسم يروى عن محسن كثيراً.

على أنّ الفداء قيمتها و هي درهم، منها: صحيحه صفوان و غيرها من النصوص التي بينت المراد من القيمه و عينتها بدرهم(١).

و أمّا فداء الفراخ فنصف درهم على المشهور، و يدلُّ عليه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج «في فرخين مسرولين ذبحهما بمكّه و هو محل، فقال: تصدق بثمانهما، فقلت: فكم ثمنهما فقال: درهم خير من ثمنهما»(٢) فإذا ثبت الدرهم في فرخين ففي كل فرخ نصفه.

و أمّا بيضها فلم نجد فيه روايه صريحه تدل على أنّ الفداء ربع درهم، و يكفيننا صحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «في الحمام درهم و في الفرخ نصف درهم و في البيضه ربع درهم»(٣) و بمضمونه روايه عبد الرحمن بن الحجاج(٤) و لا بدّ من حملهما على المحل، لما عرفت من أنّ المحرم عليه شاه إذا قتل الحمامه و في الفرخ عليه حمل أو جدى، فموردهما المحل جزماً و إن لم يصرح بالمحل فيهما.

ص: ٢٨٣

١- الوسائل ١٣: ٢٥/ أبواب كفارات الصيد ب ١٠

٢- الوسائل ١٣: ٢٧/ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٧

٣- الوسائل ١٣: ٢٦/ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٥

٤- الوسائل ١٣: ٢٦/ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ١

و لو كان محرماً و قتل شيئاً من ذلك فى الحرم اجتمع عليه الفداء ان وفقاً للمشهور، لأنه هتك حرمة الحرم و الإحرام و خالف الأمرين، فقاعده تعدد المسبب بتعدد السبب تقتضى الجمع بين الكفارتين. مضافاً إلى ما فى الروايات المصرحه بالجمع بين الفداءين (١) منها صحيح الحلبي (٢) و هكذا الحال فى قتل الفرخ لعين ما تقدّم، نعم ما دلّ عليه من النص (٣) ضعيف على القول بضعف البطائنى لكن حيث اعتمد الفقيه عليه (٤) فهو محل وثوق.

و ممّا ذكرنا تعرف الحال فى كسر البيض، مضافاً إلى ما ورد فى بعض الروايات المعتبره من الجمع بين الجزاءين للمحرم إذا أكل من بيض حمام الحرم من جهه أكله و أخذه قال (عليه السلام) «عليه لكل بيضه دم، و عليه ثمنها سدس أو ربع درهم، الوهم من صالح ثم قال: إنّ الدّماء لزمته لأكله و هو محرم و إنّ الجزاء لزمه لأخذه بيض حمام الحرم (٥)» قوله: والوهم من صالح أى صالح بن عقبه الذى روى هذه الروايه فيستفاد من هذه الروايه المعتبره تكرّر الكفّاره بتكرّر السبب.

و فى كل واحد من القطا و الحجل و الدّراج حمل مفطوم

ص: ٢٨٤

-
- ١- الوسائل ١٣: ٢٨/ أبواب كفارات الصيد ب ١١ ح ١ و ٢ و ٣
 - ٢- وسائل ١٣: ٢٨/ أبواب كفارات الصيد ب ١ ح ٣
 - ٣- الوسائل ١٣: ٣٠/ أبواب كفارات الصيد ب ١١ ح ٥
 - ٤- الفقيه ٢- ٢٦٣- ٢٣٧٥
 - ٥- الوسائل ١٣: ٢٦/ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٤

(و في كل واحد من القطا و الحجل و الدراج حمل مفطوم رعى)

لا- خلاّف بين الأصحاب في ثبوت الحمل في قتل كل واحد من القطاه و الحجل و الدراج، و في خصوص القطاه دلّ عليه صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «وجدنا في كتاب علي (عليه السلام) في القطاه إذا أصابها المحرم حمل قد فطم من اللبن و أكل من الشجر»^(١).

و استدللّ صاحب الجواهر^(٢) على ثبوت الحكم في جميع المذكورات بصحيح سليمان بن خالد بعد عدم القول بالفصل بين القطاه و بين البقية، و أيده بخبر المفضل بن صالح^(٣) و لكنّه وان كان ضعيفاً بمفضل بن صالح أبي جميله ألما انه قد رواه البزنطي عنه وهو من اصحاب الاجماع فالخبر موثوق به.

و استدللّ أيضاً بخبر آخر لسليمان بن خالد عن أبي جعفر (عليه السلام) قال «في كتاب أمير المؤمنين علي (عليه السلام) من أصاب قطاه أو حجله أو دراجه أو نظيرهنّ فعليه دم»^(٤).

ص: ٢٨٥

١- الوسائل ١٣: ١٨ / أبواب كفارات الصيد ب ٥ ح ١

٢- الجواهر ٢٠: ٢٤٢

٣- الوسائل ١٣: ١٩ / أبواب كفارات الصيد ب ٥ ح ٣

٤- الوسائل ١٣: ١٨ / أبواب كفارات الصيد ب ٥ ح ٢

و هذه الروايه تدل بالصراحه على عدم اختصاص الفداء بالقطاه و لا بأس بالاستدلال بها و رجال الروايه كلهم ثقاه الّا فى محمّد بن عبد الحميد فإنّه لم يوثق فى الرجال و التوثيق الوارد عن النجاشى (١) راجع إلى أبيه عبد الحميد لا إلى محمّد نفسه نعم اعتمد الكافى الخبر وبه عمل الاصحاح فهو محل وثوق اذن.

و فى كل من القنفذ و الضب و اليربوع جدى

(و فى كل من القنفذ و الضب و اليربوع جدى)

كما فى صحيح مسمع بن عبد الملك، عن أبى عبد الله (عليه السلام): اليربوع و القنفذ و الضبّ إذا أصابه المحرم فعليه جدى و الجدى خير منه، و إنّما جعل عليه هذا كي ينكل عن صيد غيره» (٢). وبه أفتى الإسكافى و على بن بابويه و الشيخان و المرتضى و الديلمى و القاضى و ابن حمزه و الحلّى. و أمّا قول أبى الصلاح و تابعه ابن زهره «بأنّ عليه حمل فطيم» فلا شاهد لهما.

و فى كل من القبر و الصعوه و العصفور مدّ من طعام

(و فى كل من القبر و الصعوه و العصفور مدّ من طعام)

ص: ٢٨٦

١- رجال النجاشى: ٣٣٩

٢- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٦ ح ١

و فى كل واحد من العصفور و القَبْره و الصعوه مدّ من الطعام على المشهور، لعدّه روايات عن صفوان(١) كلّها ضعيفه بالإرسال، و لكنها منجبره بالشهره، بل ذكر اعتبار نفسها فلا حاجه إلى الانجبار، لأن مراسيل صفوان و ابن أبى عمير و البنظى و أمثالهم معتبره كالمسانيد، لأنّهم من أصحاب الإجماع و أنّهم لا يروون إلّا عن الثقات(٢).

واما قول الصدوق فى المقنع من وجوب الفداء بشاه وابوه «على نقل المختلف»: «و إن كان الصيد يعقوبا أو حجله أو بلبله أو عصفورا أو شيئا من الطير فعليك دم شاه، و يعقوب الذّكر من القبج و الحجله الأنثى»(٣)، فلا شاهد لهما، فان كلمه «و نظيرهن» الوارده فى معتبر سليمان بن خالد المتقدّم يشمل الأصغر حجماً قطعاً كالعصفور و القبره، و لا نحتمل زياده العصفور على الدراج و نحوه فلا بدّ من الالتزام بأن عليه حمل فطيم، فالمراد بأن عليه دم هو الحمل.

واما خبر سليمان بن خالد، عنه (عليه السلام): سألته عن قيمه ما فى القمرى و الدّبسى و السمانى و العصفور و البلبلى؟ فقال: قيمته فإن أصابه و هو محرم بالحرم فقيمتان

ص: ٢٨٧

١- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٧ ح ١، ٢

٢- الجواهر ٢٠: ٢٤٤

٣- المختلف ٤: ١٢٦، المقنع: ٢٥٠

ليس عليه فيه دم»(١) و به عمل الإسكافي، فمرسل وضعيف. و أمّا قول عليّ بن بابويه «بدم شاه» في العصفور فلم نقف له على مستند.

و في الجراده تمره

(و في الجراده تمره و قيل كف من طعام و في كثير الجراد شاه)

في قتل الجراده ثلاثه أقوال: قول بأنّ الجزاء تمره واحده. و قول بأنّه كف من طعام كما عن المحقق(٢) و غيره. و ذهب ثالث إلى التخيير بينهما.

أمّا الروايات الواردة في المقام فهي على طوائف:

منها: ما دلّ على أنّ الجزاء تمره واحده، كصحيح معاويه بن عمار في حديث قال «قلت: ما تقول في رجل قتل جراده و هو محرم؟ قال: تمره خير من جراده»(٣) و في صحيح زراره «في محرم قتل جراده قال: يطعم تمره، و تمره خير من جراده»(٤) و كذا في مرسل حريز(٥).

ص: ٢٨٨

-
- ١- الوسائل ج ١٣ باب ٤٤ من ابواب كفارات الصيد ح ٧
 - ٢- الشرائع ١: ٣٣٢
 - ٣- الوسائل ١٣: ٧٦ / أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ١
 - ٤- الوسائل ١٣: ٧٧ / أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ١
 - ٥- الوسائل ١٣: ٧٨ / أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٧

و منها: ما دلّ على أنّه كف من طعام كما في روايه الكليني عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «سألته عن محرم قتل جراده، قال: كف من طعام»^(١) و لكنّها ضعيفه سنداً لوجود سهل بن زياد فيه، فتوصيفها بالصّحّه كما في الحدائق^(٢) سهو.

و منها: أن عليه الدم كما في روايه عروه الحنّاط «في رجل أصاب جراده فأكلها، قال: عليه دم»^(٣) و هي مخدوشه سنداً بعروه الحنّاط و بصالح بن عقبه كما هو المشهور لتضعيف ابن الغضائري له، و دلّاله لأن موردها القتل و الأكل جميعاً، فما ذهب إليه المحقق لا مستند له.

فتحصل: أن في قتل جراده واحده تمره واحده كما في صحيح زراره و معاويه بن عمار المتقدمين.

و أمّا لو قتل الأكثر من واحده فعليه كف واحد من الطعام، لما رواه الشيخ بسند صحيح في التهذيب عن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «سألته عن محرم قتل جراداً كثيراً، قال: كف من طعام، و إن كان أكثر فعليه شاه»^(٤) و رواها

ص: ٢٨٩

١- الكافي ٤: ٣٩٣/٣، الوسائل ١٣: ٧٨/ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٦

٢- الحدائق ١٥: ٢٤٥

٣- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٥

٤- التهذيب ٥: ٣٦٤/ ١٢٦٧

فى الاستبصار قال: «سألته عن محرم قتل جرّاداً، قال: كفّ من طعام و إن كان أكثر فعليه دم شاه»^(١) و به قال العمانى: فقال فى الجرّاد: «كفّ من طعام» لكن لم ينقل عنه حكم جرّاده واحده و حكم جرّاد كثير و به عمل المفيد فقال فى كفّاراته المطلقة «فى قتل جرّاده تمره و فى جرّاد قليل كفّ من تمر».

ولا يخفى ان كلمه «و أكثر» فيه و فى الاستبصار محرّف، «كثيرا» بشهادة خبر الكافى و بشهادة السياق و تعبير المشهور الصدوقين و المفيد فى حجّه و المرتضى و الديلمى بلفظ «الكثير» بل رواه الإسكافى عن الصادق (عليه السلام) أيضا كما نقله التّهذيبان أيضا عن محمّد بن مسلم، عن الباقر و الصادق عليهما السّلام قالوا: إن قتل كثيرا فشاء».

هذا و ورد فى أكل واحده الدم أيضا، كما فى خبر عروه الحنّاط المتقدم «عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى رجل أصاب جرّاده فأكلها، فقال: عليه دم» و به قال الإسكافى فقال - على نقل المختلف - «فى أكل الجرّاد عمدا دم، كذلك روى ابن يحيى عن عروه الحنّاط، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، و هو المفهوم من على بن بابويه أيضا فقال: «فإن كان الجرّاد كثيرا ذبحت شاه، و إن أكلت منه فعليك دم شاه» قلت: وقد تقدم ضعف الخبر.

ص: ٢٩٠

وَأَمَّا أَنْ فِي كَثِيرِ الْجَرَادِ شَاهٍ، فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ قَالَ بِهِ الصَّدُوقَانِ وَالْإِسْكَافِيُّ وَالْمُفِيدُ فِي حُجَّتِهِ، وَ مِنْ بَعْدِهِ، وَ لَكِنَّهُ أَغْرَبَ فِي كَفَّارَاتِهِ الْمَطْلُوقَةَ فَقَالَ: «و فِي جَرَادٍ كَثِيرٍ مَدٌّ مِنْ تَمَرٍ» وَلَا عِبْرَةَ بِهِ وَيُرَدُّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّصُوصِ الْمَعْتَبَرَةِ.

(و لو لم يمكن التحرز من قتله فلا شىء)

كما فى صحيح زراره «عن أحدهما عليهما السلام قال: المحرم يتنكب الجراد إذا كان على الطريق فإن لم يجد بداً فقتل فلا شىء عليه» (١) وغيره (٢).

و فى القملة كف طعام

(و فى القملة كف من طعام)

ظاهر الأخبار كون الكف فى إلقائها دون قتلها ففى صحيح الحسين بن أبى العلاء، عن أبى عبد الله (عليه السلام): لا يرمى المحرم القملة من ثوبه ولا من جسده متعمداً فإن فعل (٣) شيئاً من ذلك فليطعم مكانها طعاماً، قلت: كم؟ قال: كفّاً واحداً (٤) وغيره (٥)، و بالجملة لا ريب فى حرمة الإلقاء و ثبوت الكفاره فيه.

ص: ٢٩١

١- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٣٨ ح ٣

٢- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٣٨ ح ١ و ٢

٣- واما ما فى الوسائل بدل فعل - قتل فخلافاً لنسخه المصدر ولا يساعده السياق فلاحظ.

٤- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الاحرام ح ٣

٥- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من أبواب بقيه كفارات الاحرام ح ١ و ٢

و أما لو حكّ رأسه فسقط منه قملات فالأخبار في ثبوت الكفّاره فيه و عدمه مختلفه و المفهوم من الكافى و الفقيه عدم شىء فيه، ففي صحيح معاويه بن عمّار، عنه (عليه السلام): المحرم يحكّ رأسه فيسقط القمله و الثنتان؟ فقال: لا- شىء عليه و لا يعيدها، قال: كيف يحكّ المحرم، فقال: بأظفاره ما لم يدم و لا يقطع شعره» (١) ومثله روى الكافى عن أبى الجارود (٢).

و أما صحيح الحلبيّ، قال: «حككت رأسى و أنا محرم فوقع منه قملات فأردت ردهنّ فنهنانى، و قال: تصدّق بكفّ من طعام» (٣) فهو غير مسند الى المعصوم وان كان ذلك مظنوناً والّا امكن حمل التصدّق فيه على النّدب جمعاً بينه وبين صحيح معاويه.

ثم ان القاءها حرام واما تحويلها بدون الإلقاء فلا حرمه ولا شىء فيه كما فى صحيح معاويه بن عمّار، عن أبى عبد الله (عليه السلام) المحرم يلقي عنه الدّوابّ كلّها إلّا القمله، فإنّها من جسده و إن أراد أن يحوّل قمله من مكان إلى مكان فلا يضرّه» (٤).

ص: ٢٩٢

-
- ١- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٥
 - ٢- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٧
 - ٣- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٤
 - ٤- الوسائل ج ١٢ ب ٧٨ من ابواب تروك الاحرام ح ٥

وَأَمَّا فِي قَتْلِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَعْتَبَرُ أَبِي الْجَارُودِ: «سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ قَمَلَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ، قَالَ: بَنَسَ مَا صَنَعَ، قَالَ: فَمَا فِدَاءُهَا؟ قَالَ: لَا فِدَاءَ لَهَا» (١) وَلَا اشْكَالَ فِي سَنَدِهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَبِي الْجَارُودِ وَقَدْ وَثَّقَهُ الْمَفِيدُ الرِّسَالَةَ الْعَدِيدَةَ (٢).

وَصَحِيحُ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): مَا تَقُولُ فِي مُحْرَمٍ قَتَلَ قَمَلَهُ، قَالَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْقَمَلِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلَهَا» (٣).

□
وَأَمَّا إِلقاءُ الْبَقِ أَوْ الْبَرْغُوثِ، فَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ صَحِيحُ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَالَ «قَالَ: الْمُحْرَمُ يَلْقَى عَنْهُ الدُّوَابَّ كُلَّهَا إِلَّا الْقَمَلَةَ فَإِنَّهَا مِنْ جَسَدِهِ» (٤).

وَأَمَّا قَتْلُ الْبَقِ وَالْبَرْغُوثِ وَآمِثَالَهُمَا فَهَلْ هُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرَمِ أَمْ جَائِزٌ؟ ذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى جَوَازِ قَتْلِهِمَا. وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى التَّحْرِيمِ، وَيَشْهَدُ لَهُ إِطْلَاقُ صَحِيحِ زُرَّارَةَ «مَا لَمْ يَتَعَمَّدَ قَتْلَ دَابَّةٍ» (٥) وَصَحِيحِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ «اتَّقِ قَتْلَ الدُّوَابِّ كُلِّهَا» (٦).

ص: ٢٩٣

١- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٨

٢- معجم رجال الحديث ج ٨ ص ٣٣٢

٣- الوسائل ج ١٣ ب ١٥ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٦

٤- الوسائل ج ١٢ ب ٧٨ من ابواب تروك الاحرام ح ٥

٥- الوسائل ١٢: ٥٣٤/ ابواب تروك الاحرام ب ٧٣ ح ٤

٦- الوسائل ١٢: ٤٤٤/ ابواب تروك الاحرام ب ١٨ ح ٩

فمقتضى هاتين الصحيحتين حرمة قتل البق و البرغوث على المحرم، الا ان هناك بعض الروايات تدل على جواز قتلها كخبر زراره «عن المحرم يقتل البقه و البرغوث إذا أراد» (١)؟ قال: نعم» (٢) و نظيره ما ورد في قتل الحيه و بعض السباع، فيكون الجواز مختصاً بما إذا أراد البرغوث و البق فلا- يدل على الجواز مطلقاً، وهى وان كانت ضعيفه السند بسهل بن زياد الا ان الكليني اعتمدها.

وخبر جميل «عن المحرم يقتل البقه و البراغيث إذا آذاه، قال: نعم» (٣) وهى أيضاً تدل على الجواز فى فرض الإيذاء، لكنها ضعيفه السند لأن ابن إدريس رواها فى آخر السرائر (٤) عن نواذر أحمد بن محمد بن أبى نصر البزنطى و طريقه إلى نواذر البزنطى مجهول كما ان طريق الشيخ إلى نواذر البزنطى ضعيفا ايضاً.

اقول: فان تم الوثوق بهما قلنا بالتخصيص والا فلا.

واما مرسل زراره «لا بأس بقتل البرغوث و القمل و البقه فى الحرم» (٥) فهو ضعيف بالإرسال، مضافاً إلى أن موضوع الجواز فيه غير موضوع المنع، لأن موضوع الجواز هو الحرم و كلامنا فى المحرم، و لذا ذكر فى الخبر القمل مع أن قتل

ص: ٢٩٤

١- الكافى ٤: ٣٦٤/ ٦

٢- وفى الوسائل ١٢: ٥٤٢/ أبواب تروك الإحرام ب ٧٩ ح ٣ بدل «إذا أراد» إذا رآه.

٣- الوسائل ج ١٢ ب ٧٨ من أبواب تروك الإحرام ح ٧

٤- السرائر ج ٣ ص ٥٥٩

٥- الوسائل ١٢: ٥٤٢/ أبواب تروك الإحرام ب ٧٩ ح ٢

القمل للمحرم غير جائز فهو كصحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «لا بأس بقتل النمل و البق في الحرم، و قال: لا بأس بقتل القملة في الحرم و غيره»^(١).

و أما ما في صحيح صفوان بن يحيى وهو من اصحاب الاجماع عن مّره مولى خالد: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يلقي القملة؟ فقال: ألقوها، أبعدّها الله غير محموده و لا- مفقوده»^(٢) فلم يروه غير الشيخ والشيخ وان رواه الا- انه حملة على الجواز مع الكفّاره وهذا ايه عدم الوثوق به.

و لو نفر حمام الحرم فشا

(و لو نفر حمام الحرم فشا و الآ فغن كل واحده شاه)

قلت: لا- دليل عليه الا ما قاله الشيخ: «من نفر حمام الحرم فعليه دم شاه، فإن لم يرجع فعليه لكل طير دم شاه» ذكر ذلك على بن الحسين بن بابويه في رسالته و لم أجد به حديثاً قلت: ولا يمكن الاعتماد على هذه الفتوى فانه لو كان هناك نص معتبر لبان مع كثره الابتلاء به والحال انه لاشهره فيه ومثله في الضعف ما في المختلف: «قال الإسكافي: و من نفر طيور الحرم كان عليه لكل طائر ربع قيمته» .

ص: ٢٩٥

١- الوسائل ج ١٢ ب ٨٤ من ابواب تروك الاحرام ح ٢

٢- الوسائل ج ١٢ ب ٧٨ من ابواب تروك الاحرام ح ٦

و لو أغلق على حمام و فراخ و بيض

(و لو أغلق على حمام و فراخ و بيض فكالإتلاف مع جهل الحال أو علم التلف)

الإغلاق بدون الفتح مؤد إلى التلف و الأخبار أكثرها مقيد بالتلف و مطلقها ينصرف إليه أيضا ويدل على ما ذكر ما رواه الفقيه صحيحا «و سأل سليمان بن خالد أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أغلق بابه على طير فمات، فقال: إن كان أغلق الباب عليه بعد ما أحرم فعليه دم، و إن كان أغلقه قبل أن يحرم و هو حلال فعليه ثمنه»^(١).

و فى صحيح يونس بن يعقوب: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أغلق بابه على حمام من حمام الحرم و فراخ و بيض، فقال: إن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فإنّ عليه لكلّ طير درهما و لكلّ فرخ نصف درهم و البيض كذا لكلّ بيضه نصف درهم، و إن كان أغلق عليها بعد ما أحرم فإنّ عليه لكلّ طائر شاه و لكلّ فرخ حملا و إن لم يكن تحرّك فدرهم و للبيض نصف درهم»^(٢).

ص: ٢٩٦

١- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب كفارات الصيد ح ٣

وبهما يقيد اطلاق صحيح الحلبي، عنه (عليه السلام) «في رجل أغلق باب بيت على طير من حمام الحرم فمات؟ قال: يتصدق بدرهم أو يطعم به حمام الحرم»^(١) وقد دل على التخيير بين التصديق بالدرهم أو اطعام حمام الحرم به.

(و لو باشر الإتلاف جماعه أو تسببوا فعلى كل واحد فداء)

كما في النصوص المستفيضة منها صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن الكاظم (عليه السلام): سألت عن رجلين أصابا صيدا و هما محرمان، الجزاء بينهما أو على كل واحد منهما جزاء؟ فقال: لا بل عليهما أن يجزى كل واحد منهما الصيد - الخبر^(٢)

وصحيح علي بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام)، عن قوم اشتروا ظبيا فأكلوا منه جميعا و هم حرم ما عليهم؟ قال: على كل من أكل منهم فداء صيد كل إنسان منهم على حدته فداء صيد كاملا^(٣).

واما ما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «إن اجتمع قوم على صيد و هم محرمون، في صيده أو أكلوا منه فعلى كل واحد منهم قيمته» ومثله صحيحه الآخر^(٤) فلا يتم الاستدلال بهما، لأنهما دلا على أن كفاره القتل و كفاره الأكل هي

ص: ٢٩٧

١- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٦

٣- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٢

٤- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٣ و ١

القيمة و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به، إذ لا- إشكال في أن كفّاره القتل ليست هي القيمة قطعاً بل هي أمور معيّنه المذكوره في النصوص كالبذنه فإنّها كفّاره لقتل النعامه و الشاه كفّاره لقتل الظبي و البقره لقتل بقر الوحش، و احتمال أن الاشتراك في قتل الصيد يوجب كون الكفّاره هي القيمة، ينافي الروايات الكثيره الدالّه على أن الاشتراك في حكم الاستقلال، و أنّه يجب على كل واحد من المشتركين ما يجب عليه عند الاستقلال.

و بالجملة: لا يمكن الالتزام بمضمون الصحيحين، فلا بدّ من حملهما على أنّ المراد بالقيمة هو الفداء المعين للصيد لا الثمن كما صنعه في الجواهر^(١) أو بحملهما على الموارد التي تكون القيمة فداؤه كما في بعض موارد الصيد غير المنصوص عليها، فان كثيراً من الحيوانات تصاد و لا- نص فيها، و كفارتها قيمتها كالإبل و الوعل و اليعمور^(٢) فإنّها تصاد و لا نص فيها بالنسبه إلى نوع الكفّاره فيرجع إلى القيمة، فيكون الصحيحان خارجين عن محل الكلام، لأنّ الكلام في الحيوان الذي له فداء مخصوص و أكل منه المحرم، و أمّا الذي ليس له فداء مخصوص فعلى الآكل قيمته، و لعل هذا الحمل أقرب ممّا حمله في الجواهر.

ص: ٢٩٨

١- الجواهر ٢٠: ٢٥٨

٢- أصناف من التيس الجبلى أى المعز

و من الغريب ما عن الحقائق من احتمال حمل الفداء على القيمة (١) عكس ما حمله في الجواهر.

و ترده الروايات الكثيره الدالّه على لزوم الفداء لا القيمة في مورد الاجتماع.

و يدل عليه أيضاً النصوص الكثيره الوارده في باب الاضطرار إلى أكل الميتة و أكل الصيد، فإنّهم عليهم السلام حكموا بأكل الصيد و لكن يفدى، فإنّ الظاهر من قوله «يفدى» أن كفّاره الأكل هي كفّاره الصيد (٢).

هذا ثم انه لو رمى اثنان و أصاب أحدهما و لم يصب الآخر فهل أنّ على كلّ منهما أيضا الفداء؟ كما في خبر إدريس بن عبد الله: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن محرمين يرميان صيدا فأصابه أحدهما، الجزاء بينهما أو على كلّ واحد منهما؟ قال: عليهما جميعا يفدى كلّ واحد منهما على حدته (٣).

ص: ٢٩٩

١- الحقائق ١٥: ٢٧٨

٢- الوسائل ١٣: ٨٤ / أبواب كفارات الصيد ب ٤٣

٣- الوسائل ج ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٠ ح ٢

وخبر ضريس بن أعين: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجلين محرمين رميا صيدا فأصابه أحدهما؟ قال: على كل واحد منهما الفداء» (١) لكنهما ضعيفان سنداً فان عمل بهما المشهور فهو وآلاً فلا.

هذا والتسبب الذي قاله المصنّف إنّما إذا كان مع القصد لا بدونه، كما يشهد له صحيح أبي ولّاد الحنّاط قال: «خرجنا ستّة نفر من أصحابنا إلى مكّة فأوقدنا ناراً عظيمة في بعض المنازل أردنا أن نطرح عليها لحماً ذكياً وكنّا محرمين، فمرّ بنا طائر صافّ حمامه أو شبهها فاحترقت جناحه فسقط في النار فمات فاغتممنا لذلك، فدخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) بمكّة فأخبرته و سأله فقال: عليكم فداء واحد، دم شاه تشتركون فيه جميعاً، لأنّ ذلك كان منكم على غير تعميد، و لو كان ذلك منكم تعميّداً ليقع فيها الصيد فوقع ألزمت كلّ رجل منكم دم شاه، قال: أبو ولّاد: و كان ذلك ممّا قبل أن ندخل الحرم» (٢).

هذا وصرّح الإسكافيّ بانه «إن وطئ بعير الزّاكب شيئاً في وكره بليل من غير عمد ركه فلا جزاء عليه».

ص: ٣٠٠

١- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ٢٠ ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ١٩ ح ١

(و فى كسر قرنى الغزال نصف قيمته، و فى عينيه أو يديه أو رجله القيمه، و الواحد بالحساب)

ذهب إلى هذا التفصيل الشيخ و تبعه من تأخر عنه استنادا إلى خبر أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام) «قلت: فما تقول فى محرم كسر إحدى قرنى غزال فى الحل؟ قال عليه ربع قيمه الغزال، قلت: فإن كسر قرنيه؟ قال: عليه نصف قيمته يتصدق به قلت: فإن هو فقاً عينيه؟ قال: عليه قيمته، قلت: فإن هو كسر إحدى يديه؟ قال: عليه نصف قيمته، قلت: فإن كسر إحدى رجله؟ قال: عليه نصف قيمته، قلت: فإن هو قتله، قال: عليه قيمته، قلت: فإن هو فعل به و هو محرم فى الحل، قال: عليه دم يهريقه و عليه هذه القيمه إذا كان محرماً فى الحرم»^(١) وهو ضعيف سنداً.

و ذهب على بن بابويه و المفيد و الديلمى إلى أنه يتصدق بشىء لو كسر قرنه كما فى صحيح الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): «إذا كنت حلالاً- فقتلت الصيد فى الحل ما بين البريد إلى الحرم فعليك جزاؤه و إن فقأت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته، تصدقت بصدقه»^(٢) و به عمل الكافى^(٣).

ص: ٣٠١

١- الوسائل ج ١٣ ب ٢٨ ابواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل ج ١٣ ب ٣٢ ابواب كفارات الصيد ح ١

٣- الكافى ٤ - ٢٣٢ - ١

وخبر عبد الغفار الجازي: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم إذا اضطرَّ إلى ميتة فوجدها و وجد صيدا؟ فقال: يأكل الميتة، و يترك الصيد و ذكر أنَّكَ إذا كنت حلالا- و قتلت الصيد ما بين البريد و الحرم، فإنَّ عليك جزاؤه، فإن فقأت عينه أو كسرت قرنه أو جرحته، تصدَّقت بصدقه»^(١) لكنهما اشتملا على ان حكم البريد كحكم الحرم وقد عمل المفيد بما تضمننا من كون البريد كالحرم، و كون كسر القرن كفَّارته صدقه، و عمل الشيخ به في كون البريد كالحرم فقط.

و يعارضهما صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل رمى صيدا في الحلِّ و يؤمَّ الحرم فيما بين البريد و المسجد، فأصابه في الحلِّ، فمضى برميته حتَّى دخل الحرم، فمات من رميته هل عليه جزاء؟ فقال: ليس عليه جزاء إنَّما مثل ذلك مثل من نصب شركا في الحلِّ إلى جانب الحرم، فوقع فيه صيد فاضطرب حتَّى دخل الحرم فمات، فليس عليه جزاؤه، لأنَّه نصب حيث نصب و هو له حلال و رمى حيث رمى و هو له حلال، فليس عليه فيما كان بعد ذلك شىء؟ فقلت: هذا القياس عند الناس، فقال: إنَّما شبَّهت لك الشىء بالشىء لتعرفه»^(٢) وقد دل على كون البريد غير محكوم بحكم الحرم فيتعارضان ويتساقطان.

ص: ٣٠٢

١- الوسائل ج ١٣ ب ٣٢ ابواب كفارات الصيد ح ٢

٢- الوسائل ج ١٣ ب ٢٩ ابواب كفارات الصيد ح ٣

اقول: الصحيح هو كون الكسر فيه ربع الثمن وذلك لثلاث روايات وهي صحيحتي علي بن جعفر وعبدالله بن سنان(١) دللتا على ان الكسر فيه ربع الثمن وبالاخير عمل الفقيه وخبر ابي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سألته في محرم رمى ظيباً فأصابه في يده فخرج منها، قال: إن كان الظبي مشى عليها ورعى فعليه ربع قيمته، وإن كان ذهب على وجهه فلم يدر ما صنع فعليه الفداء، لأنه لا يدرى لعله قد هلك»(٢) وقد اعتمده الكليني الا انها معارضة بصحيح ابي بصير عن أبي عبد الله ع قال: سألته عن مُحْرِمٍ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ يَدَهُ وَعَرَجَ فَقَالَ إِنْ كَانَ الظَّبِيُّ قَدْ مَشَى عَلَيْهَا وَرَعَى وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الظَّبِيُّ ذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ وَهُوَ رَافِعُهَا فَلَا يَدْرِي مَا صَنَعَ فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ قَدْ هَلَكَ(٣) هكذا في الوسائل الا ان في نسخه التهذيب «والتي هي المصدر» خرج بدل عرج وعليها فلا تتعارض مع ما تقدم والحاصل ان الصحيح هو كون الكسر فيه ربع الثمن.

واما خبر أبي بصير، عنه (عليه السلام): «سألته عن محرم كسر قرن ظبي؟ قال: يجب عليه الفداء، قلت: فإن كسر يده؟ قال: إن كسر يده و لم يرع فعليه دم شاه»(٤) فهو مع ضعفه سنداً مجمل من حيث مقدار الفداء وقابل للتفسير بما تقدم من كونه ربع الثمن.

ص: ٣٠٣

-
- ١- الوسائل ج ١٣ ب ٢٨ ابواب كفارات الصيد ح ٢١
 - ٢- الوسائل ج ١٣ ب ٢٧ ابواب كفارات الصيد ح ٤
 - ٣- الوسائل ج ١٣ ب ٢٧ ابواب كفارات الصيد ح ٣
 - ٤- الوسائل ج ١٣ ب ٢٧ ابواب كفارات الصيد ح ٦

(و لا يدخل الصيد فى ملك المحرم بحيازته و لا عقد و لا إرث)

و استدلل على عدم ملكيه المحرم للصيد بقوله تعالى «و حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» (١) بتقريب أنَّ المراد بالصيد هو المصيد، أى الحيوان الذى يصاد، و حرمة الذات تستدعى حرمة جميع ما يترتب عليه من الأكل و الملكيه.

و فيه أولًا: أنَّ المراد بالصيد معناه المصدري و هو الاصطياد بقرينه قوله تعالى «و طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ» (٢) لأنَّ الصيد المذكور فى جملة التحريم نفس الصيد المذكور فى جملة التحليل، فلو كان المراد بالصيد المصيد فلا فائده لذكر قوله تعالى «و طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ» للزوم التكرار بلا-وجه، فقوله تعالى «و طَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ» حكم آخر مترتب على المصيد البحرى، و التحليل حكم آخر مترتب على نفس الصيد بالمعنى المصدري، فكذلك صيد البر حكم ثابت على نفس الاصطياد.

و ثانيًا: لو سلمنا أنَّ المراد بالصيد هو المصيد و لكن ظاهر التحريم تحريم الآثار الظاهره، و الأثر الظاهر من تحريم الصيد تحريم أكله، كما فى تحريم الأمهات فإنَّ الأثر الظاهر نكاحها و نحو ذلك، فان تحريم كل ذات باعتبار الأثر الظاهر منه.

ص: ٣٠٤

١- المائدة ٥: ٩٦

٢- المائدة ٥: ٩٦

و ثالثاً: أنّ النهى فى المعاملات لا يدل على الفساد فلا ملازمه بين الحرمة و الخروج عن الملك أو عدم الدخول فى الملك، فلنفرض أنّ المصيد بجميع خصوصياته محرم و لكن لا مانع من ملكيته كملكه الشىء وقت النداء. و أمّا ما دلّ على الإرسال و حرمة الإمساك كما فى النصوص (١) فلا يدل على زوال الملكيه، فإنّه يجوز البقاء على ملكه و إن وجب عليه إرساله و تخلّيته، و حرم عليه إمساكه.

□

و استدللّ للمشهور أيضاً بخبر أبى سعيد المكارى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يحرم أحد و معه شىء من الصيد حتّى يخرجّه عن ملكه، فإن أدخله الحرم وجب عليه أن يخلّيه» (٢). وفيه: أنّ الخبر وان كان ضعيفاً سنداً بأبى سعيد المكارى فإنّه لم يوثق الا- ان الراوى عنه ابن ابى عمير فلا- اشكال فيه من هذه الجهة، لكنه لا- دلالة فيه على الخروج عن الملك بمجرد الإحرام الذى هو محل الكلام، و إنّما أمر بالإخراج عن الملك قبل الإحرام ليكون حال الإحرام و من أوّل زمانه غير مسلط على الصيد، و هذا من جهة حرمة الإمساك و وجوب الإرسال، فإنّه من أوّل زمان الإحرام يحرم عليه الإمساك، و لا يمكن التّحرز عن هذا الحرام إلّا بإخراجه عن ملكه قبل الإحرام فموضوع حرمة الإمساك هو الإحرام، و قد تقرّر فى علم الأصول أن تقدّم الموضوع على الحكم تقدّم رتبى و لكن بحسب الزمان فهما فى

ص: ٣٠٥

١- الوسائل ١٣: ٧٥/ أبواب كفارات الصيد ب ٣٦

٢- الوسائل ١٣: ٧٤/ أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ٣ رواه إلى قوله: عن ملكه، و روى ذيله فى التهذيب ٥: ٣٦٢/ ١٢٥٧

زمان واحد، و لذا يجب إرسال الصيد قبل الإحرام حتّى يكون أوّل زمان الإحرام غير ممسك للصيد، فلا يكون الإحرام بنفسه أحد أسباب خروج الصيد عن الملك.

بل الخبر على الملكيه أدل، لأنّه لو فرضنا خروج الصيد عن الملك بمجرد الإحرام فلا حاجة إلى إخراجهِ عن الملك قبل إحرامه، فالخبر يدل على الملكيه و لكن يجب عليه الإرسال، هذا كلّ بالنسبة إلى صيد المحرم.

و أمّا الصيد فى الحرم، فالمعروف بينهم أنّه لا يدخل فى ملك المحل و لا المحرم و استدللّ على ذلك بالنصوص المانعه عن مسّ الطير أو الظبى إذا دخل الحرم كصحيحه معاويه بن عمار «عن طير أهلى أقبل فدخل الحرم، فقال: لا يمس لأنّ الله عزّ و جلّ يقول وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» (١) و نحوها صحيحه محمّد بن مسلم الوارده فى الظبى (٢).

و يرد ذلك بأنّ المس كناية عن إمساكه و أخذه و حبسه و نحو ذلك من أنحاء الاستيلاء عليه، و أمّا مجرد الملكيه فليس من أفعاله حتّى يمنع عنه.

ثم انه لو كان مالكا لصيد قبل إحرامه و كان فى بيته فلا يجب اخراجه عن ملكه كما يدل عليه صحيح جميل، عنه (عليه السلام) قلت له: الصيد يكون عند الرجل من

ص: ٣٠٦

١- الوسائل ١٣: ٧٥ أبواب كفارات الصيد ب ٣٦ ح ١

٢- الوسائل ١٣: ٧٥ أبواب كفارات الصيد ب ٣٦ ح ٢

الوحش في أهله، أو من الطير يحرم و هو في منزله، قال: لا بأس لا يضرّه»^(١) ومثله صحيح ابن مسلم^(٢). وهذا بخلاف ما إذا كان معه فيجب اخراجه عن ملكه كما تقدم.

واما خبر أبي الزبيع: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل خرج إلى مكّه و له في منزله حمام طياره فألفها طير من الصيد و كان مع حمامه، قال: فليُنظر أهله في المقدار إلى الوقت الذي يظنون أنّه يحرم فيه، و لا يعرضون لذلك الطير و لا يفزعونه و يطعمونه حتّى يوم النحر، و يحلّ صاحبهم من إحرامه»^(٣) فقد دلّ على أنّه كما أنّ المحرم لا يحلّ له الصيد في إحرامه لا يحلّ لأهله في بلده أن يأكلوا صيده أيضا حتّى يحلّ، لكنه ضعيف السند إلّا انه صحيح الى ابن محبوب وهو من اصحاب الاجماع كما وانه موافق لعموم القران من حرمة الصيد على المحرم ولو باطعام الغير وعليه فلا يحلّ لأهله في بلده أن يأكلوا صيده أيضا حتّى يحلّ .

ثم انه لو اضطر المحرم الى الميتة او الصيد وجب تقديم الصيد كما في صحيح الحلبيّ، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن المحرم يضطرّ فيجد الميتة و الصيد أيّهما

ص: ٣٠٧

١- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ١

٢- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ٤

٣- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ٢

يَأْكُل قَالَ: يَأْكُل مِنَ الصَّيْدِ، أَمَا يَحِبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ الْفِدَاءُ فَلْيَأْكُلْ وَلْيَفِدْهُ»(١).

و موثق يونس بن يعقوب، عنه (عليه السلام): «سألته عن المضطرِّ إلى الميتة و هو يجد الصيد؟ قال: يأكل الصيد، قلت: إنَّ الله قد أحلَّ له الميتة إذا اضطرَّ إليها و لم يحلَّ له الصيد، قال: تأكل من مالك أحبَّ إليك أو ميتة، قلت: من مالى؟ قال: هو مالك لأنَّ عليك فداؤه، قلت: فإن لم يكن عندى مال؟ قال: تقضيه إذا رجعت إلى مالك»(٢) وغيرهما. و مغزاها أنَّ حلَّ الميتة إن لم يكن له عنده مال من نفسه و من كان عنده لحم صيد فهو ماله فى ملكه، فلا تحلَّ له الميتة.

و من نتف ريشه من حمام الحرم فعليه صدقه بتلك اليد

(و من نتف ريشه من حمام الحرم فعليه صدقه)

الأصل بالتعبير «بتنف ريشه من حمام الحرم» هو الشيخ فى التهذيب وليس بصحيح وذلك لامن الوارد فى النص المروى فى الكافى و الفقيه «نتف حمامه» أى تمام ريشها. والعلل «ريش حمامه» وحتى التهذيب إلّا أنَّه وقع التحريف فى كلام الشيخ وفى نسخه الوسائل نقلا عن التهذيب بدل «ريش حمامه» ب«ريشه حمامه» ففى صحيح إبراهيم بن ميمون قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): رجل نتف حمامه من

ص: ٣٠٨

١- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٤٣ ح ١

٢- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٤٣ ح ٢

حمام الحرم، قال: يتصدق بصدقه على مسكين و يعطى باليد التي نتفه بها فإنه قد أوجعه»(١).

(بتلك اليد)

كما عبر الشيخ في التهذيب فقال «و من نتف ريشه من حمام الحرم فليصدق بصدقه بتلك اليد» و تبعه من تأخر عنه الحلّي و المحقّق وهو الصحيح لانه هو المنصوص «ويعطى باليد التي نتفه بها» ومع هذا التصريح بالتقييد لا وجه لتأويل ذلك.

ثم انه ورد في النصوص المستفيضة حكم كلّ طير ادخل الحرم و مكّه و ليس له جناح بان يطعم الى ان يستوى فيخلّى سبيله او يستدودع عند من يقوم بهذه الوظيفة كما في صحيح زراره «أنّ الحكم سأل الباقر (عليه السلام) عن رجل اهدى له حمامه في الحرم مقصوده؟ فقال (عليه السلام): انتفها و أحسن إليها و أعلفها حتّى إذا استوى ريشها فخلّ سبيلها»(٢) ولا يخفى ان المراد من قوله انتفها ليس هو نتف الريش قطعاً كما قد يتوهم لمنافاته لسياق الرواية ومعناها بل معنى اخر.

وصحيح مثني عن كرب الصيرفي قال: كنّا جماعه فاشترينا طيرا فقصصناه و دخلنا به مكّه فعاب ذلك علينا أهل مكّه فأرسل كرب إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فسأله،

ص: ٣٠٩

١- الوسائل ج ١٣ باب ١٣ من ابواب كفارات الصيد ح ٥

٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٢ من ابواب كفارات الصيد ح ٢

فقال: استودعوه رجلا من أهل مَكَّة مسلما أو امرأة مسلمة فإذا استوى خلّوا سبيله»^(١) وسنده لا اشكال فيه الا من جهة كرب الا ان في سنده صفوان وهو من اصحاب الاجماع فهو موثوق به.

(و جزاؤه بمنى فى إحرام الحج و بمكة فى إحرام العمرة)

سواء عمره التَّمَتُّع أو المفردة، كما فى صحيح عبد الله بن سنان، عنه (عليه السلام): «من وجب عليه فداء صيد أصابه و هو محرم فإن كان حاججا نحر هديه الذى يجب عليه بمنى، و إن كان معتمرا نحره بمكّه قبله الكعبة»^(٢).

و أما صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) أنّه قال: «فى المحرم إذا أصاب صيدا فوجب عليه الفداء، فعليه أن ينحره إن كان فى الحج بمنى حيث ينحر الناس، فإن كان فى عمره نحره بمكّه و إن شاء تركه إلى أن يقدم و يشتريه فإنّه يجزى عنه»^(٣) فان المراد من ذيله ليس جواز التأخير فى غير محله منى ومكه بل المراد تأخيره الى ان يرجع من منى الى مكة ويكفى فى عدم ظهوره هذا الاحتمال.

كما وان صحيح منصور بن حازم: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن كفّاره العمره المفردة أين تكون؟ فقال: بمكّه إلّا أن يشاء صاحبها أن يؤخّرها إلى منى و يجعلها

ص: ٣١٠

-
- ١- الوسائل ج ١٣ باب ١٢ من ابواب كفارات الصيد ح ١٣
 - ٢- الوسائل ج ١٣ باب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد ح ١
 - ٣- الوسائل ج ١٣ باب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد ح ٢

بمكّه أحبّ إلّٰى و أفضل»(١) يحمل على بقيه الكفارات غير الصيد كما حمّله الشيخ والا كان مخالفا للكتاب.

هذا و ما بمنى من حدّ الحجّ يجزى فى كلّ موضع منها، و ما بمكّه من حدّ العمره يجزى فى كلّ موضع منها كما فى صحيح إسحاق ابن عمار أنّ عبّاد البصرىّ جاء إلى أبى عبد الله (عليه السلام) و قد دخل مكّه بعمره مبتوله و أهدى هديا فأمر به فنحر فى منزله بمكّه، فقال له عبّاد: نحرّت الهدى فى منزلك و تركت أن تنحره بفناء الكعبه و أنت رجل يؤخذ منك؟! فقال له: أ لم تعلم أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله نحر هديه بمنى فى المنحر، و أمر النّاس فنحروا فى منازلهم، و كان ذلك موسّعا عليهم فكذلك هو موسّع على من نحر الهدى بمكّه فى منزله إذا كان معتمرا»(٢).

وأما تقديم الفداء كما عن بعض متأخري المتأخرين لظاهر بعض النصوص فيرده انها لو صحت لوجب طرحها لأنها مخالفه للكتاب كيف وهى ضعيفه اما سندا او دلالة كمقطوعه معاويه بن عمار «قال: يفدى المحرم فداء الصيد من حيث أصابه»(٣).

ص: ٣١١

١- الوسائل ج ١٣ باب ٤٩ من ابواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل ج ١٣ باب ٥٢ من ابواب كفارات الصيد ح ١

٣- الوسائل ١٣: ٩٨/ أبواب كفارات الصيد ب ٥١ ح ١

و هذه الروايه مخدوشه سنداً، لأنّها مقطوعه و لا يعلم أن معاويه بن عمار يروى عن الإمام أو ينقل فتوى نفسه. و دلاله لأنّ الفداء ليس ملازماً للذبح، و المراد بالفداء هنا البدل، فالمعنى أنّه يجب عليه البدل فى ذلك المكان و أنّه يشتري البدل فى موضع الإصابه و بقرينه صحيحه زراره المتقدمه فان قوله (عليه السلام) فيها: «و إن شاء تركه» ظاهر الدلاله على أنّه يشتري الفداء فى مكان الإصابه، و أنّه يجوز له تأخير الشراء إلى مكّه، فقوله «و إن شاء تركه» أى لا يشتري و يشتري بمكّه، فلا دلاله فى الروايه على الذبح فى موضع إصابه الصيد كذا حمله الشيخ فى التهذيب (١).

□
و كصحيحه أبى عبيده، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذى أصاب فيه الصيد قوم جزأوه من النعم دراهم» الحديث (٢) فإنّ المتفاهم منها أن مكان الذبح موضع الإصابه، فان لم يجد الفداء فى ذلك المكان قوم جزأوه.

و فيه، أنّ الصحيحه لم تتعرض لموضع الذبح أصلاً، و إنّما المستفاد منها أنّه إذا وجد البدنه فى موضع الإصابه فالواجب عليه ذبح البدنه، و أمّا أنّه يذبحها فى مكان الصيد أو فى غيره فالصحيحه ساكتة عن ذلك، و أمّا إذا لم يجد البدنه فى مكان الصيد قوم بالدراهم، فمكان الصيد مبدأ عدم وجدان البدنه و أنّه ينتقل الحكم من البدنه إلى التقويم بالدراهم فى ذلك الموضع فيما إذا لم يجد البدنه

ص: ٣١٢

١- التهذيب ٥: ٣٧٣ / ١٣٠٠

٢- الوسائل ١٣: ٨ / أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١

من مكان الصيد إلى الآخر، وليس في الرواية أى إشعار على أن موضع الذبح مكان الصيد فضلاً عن الدلالة.

و كمرسله المفيد «المحرم يفدى فداء الصيد من حيث صاده»^(١).

وفيه: ما تقدّم قريباً من أنّ الفداء ليس بمعنى الذبح، بل بمعنى البدل، فالمعنى أنّه في مكان الصيد يجب عليه البدل فيأخذه معه من مكان الصيد إلى مكّه فإن ذلك أفضل، خصوصاً إذا كان المذكور في المرسله «يهدى» مكان يفدى كما هو المحكى عن المقنعه^(٢) فإن ذلك أوضح فيما ذكرناه، فالرواية ساقطه سنداً و دلاله.

□
و كصحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل اهدى إليه حمام أهلى جىء به و هو فى الحرم محل، قال: إن أصاب منه شيئاً فليتصدق مكانه بنحو من ثمنه»^(٣) «بدعوى أن المراد بقوله «مكانه» مكان الإصابه.

وفيه: أن هذه الرواية أجنبيه عن محل الكلام بالمره.

أمّا أوّلًا: فلان الحكم المذكور فيها من أحكام الحرم، و كلامنا فى المحرم بما هو محرم و إن لم يدخل الحرم.

ص: ٣١٣

١- الوسائل ١٣: ١٦/ أبواب كفارات الصيد ب ٣ ح ٤

٢- المقنعه: ٤٥٢

٣- الوسائل ١٣: ٢٨/ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ١٠

و ثانياً: أنَّها وارده فى الثمن و مقامنا فى موضع الذبح.

و ثالثاً: أن ضمير «مكانه» يرجع إلى المأكول أى: يعطى بدل ما أكله و عوضاً عنه بنحو من ثمنه. و بعبارة أخرى: فليتصدق مكانه معناه: أنَّه يتصدق عوض الصيد و مكان الصيد بالثمن والحاصل عدم جواز تقديم فداء الصيد على مكَّه أو منى، كما لا يجوز التأخير عنهما قطعاً.

حصيلة البحث:

كفارات الصَّيد: ففى النَّعامة بدنُّه، و إطعام ستين، و الفاضل له، و لا يلزم الإتمام لو أعوز، ثمَّ صيام ثمانية عشر يوماً. و المدفوع إلى المسكين نصف صاع و يكفى المد. و فى بقره الوحش بقرة أهليَّة و فى حمار الوحش التخيير بين البدنه والبقرة الأهليَّة، ثمَّ الفضُّ للقيمة فيطعم ثلاثين، و صيام تسعة ايام. و فى الطَّيِّ و الثَّعلب و الأرنب شاة، ثمَّ الفضُّ، و سدس ما مضى. و فى كسر بيض النَّعام لكلِّ بيضه بكرة من الإبل إن تحرَّك الفرخ و إلَّا أرسل فحوله الإبل فى إناثٍ بعدد البيض فالنَّاتج هدى، فإن عجز فشاة عن البيضة، ثمَّ إطعام عشره مساكين ثمَّ صيام ثلاثة. و فى كسر كلِّ بيضه من القطا و القبيج و الدَّرَّاج من صغار الغنم إن تحرَّك الفرخ و إلَّا أرسل فى الغنم بالعدد فإن عجز فكبيض النَّعام.

و فى الحمامه و هى المطوقه أو ما يعبَّ الماء شاة على المحرم فى الحلِّ و درهم على المحلِّ فى الحرم و يجتمعان على المحرم فى الحرم، و فى فرخها حملٌ و

ص: ٣١٤

نصف درهم عليه و يتوزعان على أحدهما، و في بيضها درهم و ربع و يتوزعان على أحدهما. و في كل واحد من القطا و الحجل و الذراج حمل مفطوم يرعى. و في كل من القنفذ و الضب و اليربوع جدى. و في كل من القبره و الصعوه و العصفور مد طعام. و في الجراده تمره، و قيل: كف من طعام. و في كثير الجراد شاه، و لو لم يمكن التحرز فلا شىء. و في إلقاء القمله كف طعام. وأميا قتلها فلا شىء فيه. و لا شىء على المحرم اذا حك رأسه فتسقط القمله و الثنتان و لا يلزم اعادتها و لا حرمه فى تحويلها بدون الإلقاء و لا شىء فيه. و يجوز إلقاء البق أو البرغوث لكن يحرم قتلها. و لو نفر حمام الحرم فلا شىء عليه عاد ام لم يعد. و لو أغلق على حمام و فراخ و بيض فكالإتلاف اذا علم بالتلف، و لو باشر الإتلاف جماعة أو تسببوا مع القصد الى ذلك فعلى كل فداء. و فى كسر قرني الغزال ربع الثمن. و تتكرر الكفاره بتكرر السبب. قيل: و لا يدخل الصيد فى ملك المحرم بحيازته و لا عقده و لا إرث و فيه منع و لو كان مالكا لصيد قبل إحرامه و كان فى بيته فلا يجب اخراجه عن ملكه. و لو اضطر المحرم الى الميتة او الصيد و جب تقديم الصيد و عليه الفداء. و من نتف تمام ريش حمامه من حمام الحرم فعليه صدقه بتلك اليد و يجب لكل طير أدخل الحرم و مكه و ليس له جناح بان يطعم الى ان يستوى فيخلى سبيله او يستدودع عند من يقوم بهذه الوظيفة. و جزاؤه بمنى فى إحرام الحج و بمكه فى إحرام العمرة.

غير الصيد، و هى كثيره.

فى الوطى قبل المشعر و ان وقف بعرفه بدنه

(فى الوطى قبل- أو دبرا قبل المشعر و ان وقف بعرفه بدنه و يتم حججه، و يأتى به من قابل، و ان كان الحج ن فلا و عليها مطاوعه مثله، و يفترقان إذا بلغا موضع الخطيئه بمصاحبه ثالث فى القضاء، و قيل: فى الفاسد أيضا و لو كان مكرها لها تحمل البدنه لا غير)

اقول: لا- خلاف فى الوطى قبل- واما الوطى دبرا فالخلاف فيه يرجع الى ما فى بحث الجنابه فلان قلنا بحصولها فحكمه حكم الوطى قبل- و لا فلا.

وأمّا الإتمام و إعادته فى القابل إن كان قبل المشعر فذهب إليه الصدوقان و العمانى و الإسكافى و المرتضى فى انتصاره و مسائله الرسيه و الشيخ و القاضى و هو المفهوم من الكافى فروى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام): «إذا واقع المحرم امرأته قبل أن يأتى المزدلفه فعليه الحجّ من قابل»(1).

ص: ٣١٦

وأما وجوب الكفّاره عليه فيدل عليه جملة من النصوص.

منها: إطلاق صحيح ابن جعفر «فمن رفث فعليه بدنه ينحرها، فإن لم يجد فشاء»^(١) فإنّه مطلق من حيث وقوع الرفث قبل المزدلفه و بعدها.

و منها: صحيحه أخرى لابن جعفر تدل على وجوب البدنه قبل طواف النساء «عن رجل واقع امرأته قبل طواف النساء متعمداً ما عليه؟ قال: يطوف و عليه بدنه»^(٢) و نحوها جملة من الروايات الدالّة على ثبوت الكفّاره قبل طواف النساء، و أنّه إنّما تنقطع الكفّاره بعد طواف النساء^(٣).

و منها: صحيحه معاوية بن عمار «عن رجل محرم وقع على أهله فيما دون الفرج إلى أن قال و إن كانت المرأة تابعتة على الجماع فعليها مثل ما عليه»^(٤) أي البدنه فإن إطلاقها يشمل الجماع الواقع بعد المزدلفه.

و منها: صحيحه أخرى لمعاوية بن عمار «عن متمتع وقع على أهله و لم يزر، قال: فينحر جزوراً»^(٥) فإنّ المراد بالمتمتع هو حج التمتع، و المراد بعدم زيارته عدم طوافه للزياره و هو طواف الحجّ كما عبّر عنه في النصوص.

ص: ٣١٧

١- الوسائل ١٣: ١١٥ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٦

٢- الوسائل ١٣: ١٢٥ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠ ح ٧

٣- الوسائل ١٣: ١٢٣ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠

٤- الوسائل ١٣: ١١٩ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ١

٥- الوسائل ١٣: ١٢١ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ١

و إذن فلا فرق فى ثبوت الكفّاره بين وقوع الجماع قبل المزدلفه أو بعدها، و الكفّاره بدنه فان لم يجد فشاها كما فى صحيح ابن جعفر.

و أمّا الفساد فالظاهر عدمه، و يكفينا أوّل الأصل، مضافاً إلى عدم الخلاف، سواء كان الفساد بالمعنى الحقيقى أو المجازى، أى إتيان العمل فى السنه القادمه كما ورد فى الجماع قبل الوقوف فى المزدلفه و لا دليل على شىء منهما فى المقام:

و يدلّ على عدم الفساد مضافاً إلى ما تقدّم أمران:

أحدهما: مفهوم صحيحه معاويه بن عمار «إذا وقع الرجل بامرأته دون مزدلفه أو قبل أن يأتى مزدلفه فعليه الحجّ من قابل»^(١) فان مقتضى مفهوم الشرط إن لم يجامع قبل المزدلفه لم يكن عليه حجّ من قابل، و مقتضى إطلاقه و إن جامع بعدها، و حجّيه إطلاق المفهوم كحجّيه المنطوق.

ثانيهما: صحيحه أخرى لمعاويه بن عمار «عن متمتع وقع على أهله و لم يزر قال ينحر جزوراً، و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجّه إن كان عالماً»^(٢) فإنّها تدلّ على عدم الفساد بالجماع قبل طواف الزياره أى طواف الحجّ، و المعنى أنّ الحاج المتمتع جامع قبل أن يطوف طواف الحجّ و بعد الإتيان بمناسك الوقوفين، فذكر

ص: ٣١٨

١- الوسائل ١٣: ١١٠/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١

٢- الوسائل ١٣: ١٢١/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ١

(عليه السلام) أن عليه البدنه و لكن العمل صحيح، و إنما خشي الفساد، و خشيه الفساد غير نفس الفساد.

و قد ورد مثل هذا التعبير في عمره التمتع بالجماع بعد السعى و قبل التقصير، فالحكم في الجميع واحد، و خشيه الفساد و الثلم تدل على الصحه في نفسه.

ثم إن ما ذكرناه من صحيحه معاويه بن عمار الوارده في باب الحج روايه مستقلة غير ما روى عنه في عمره المتعه (١) بل هما روايتان مستقلتان ذكر إحداهما في مسأله الحج و الأخرى في عمره المتعه، و ليس أحدهما ذيلًا للآخر أو صدرًا له، و إن كان التعبير الواقع في أحدهما قريباً إلى الآخر.

و كذلك ثبت الكفاره بعد الإتيان بجميع أعمال الحج و قبل طواف النساء، فان طواف النساء وان لم يكن من أعمال الحج و أجزاءه، بل هو عمل مستقل في نفسه و له آثار خاصه و أحكام مخصوصه، و لذا لو تركه عمدًا لا يفسد حجه، إلا أن الكفاره ثبت بالجماع قبله، و يدل عليه روايات كثيره (٢) منها صحيحه ابن جعفر المتقدمه.

وإما الجماع قبل الوقوف فقد ذكرت له أحكام عديده:

ص: ٣١٩

١- الوسائل ١٣: ١٣٠/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٣ ح ٤

٢- الوسائل ١٣: ١٣٠/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠

منها: ثبوت الكفّاره عليه كالبذنه فى صوره التمكن و اليسار بلا إشكال و لا خلاف، و لعدّه من الروايات.

و منها: إتمام الحجّ الذى بيده، و يدلّ عليه جملة من الروايات كقوله فى صحيح معاوية بن عمار «و يفرّق بينهما حتّى يقضيا المناسك»^(١) بل يظهر من صحيح زراره الدال على أنّ الاولى حجّته و الثانى عقوبه ففيه «سألته عن مُحرمٍ عَشَى امرأته و هى مُحرمَةٌ قال جاهلين أو عالمين قُلْتُ أجنبى فى الوجهين جميعاً قال إن كانا جاهلين استغفرا ربّهما و مضيا على حجّهما و ليس عليهما شيء و إن كانا عالمين فُرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه و عليهما بدنّهو عليهما الحجّ من قابلٍ فإذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فُرّق بينهما حتّى يقضيا نسكهما و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا قلت فأى الحجّتين لهما قال الاولى التى أحدثا فيها ما أحدثا و الأخرى عليهما عقوبه»^(٢) وأنّ الاولى لم تفسد و هى حجّته، فلا يجوز له رفع اليد عن الحجّ و يجب عليه إتمامه فكأنه لم يفسد، و إنّما وجب عليه الحجّ من قابل عقوبه عليه، فلا موجب لعدم الإتمام، لكن الشيخ فى الخلاف عكس الامر فقال: بفوريّه القضاء لكونه حجّه الإسلام^(٣).

و منها: التفريق بينهما و هو المصرّح به فى كثير من النصوص.

ص: ٣٢٠

١- الوسائل ١٣: ١١٠/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٢

٢- الوسائل ١٣: ١١٢/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٩

٣- الخلاف فى ٢٠٥ من مسائل الحج

و منها: وجوب الحجّ عليه من قابل، لجمله من الروايات.

كل ذلك من دون فرق بين كون الحجّ فرضاً أو نفلاً، لأنّ الموضوع فى النصوص المحرم سواء كان إحرامه لحج واجب أو ندب، فمناقشه بعضهم فى النفل ممّا لا وجه له.

و ذهب المفيد و المرتضى فى جملة و الديلمى و الحلبيّ إلى أنّ قبل عرفه لا يكون عليه إلّا بدنه، و لم نقف لهم على دليل.

ثمّ إن صريح صحيح زراره كون الحجّ الثانى عقوبه عليه و الحجّ الأوّل المذى وقع فيه الجماع حجته، و هكذا يدل على ذلك موثقه إسحاق بن عمار الدالّه على أجزاء حج النائب عن الميت إذا أفسده النائب، و على النائب الإعادة من ماله (١).

فالتعبير بفساد الحجّ كما فى صحيح سليمان بن خالد لا- بدّ من حمله على الفساد التنزيلى و رفع اليد عن ظهوره فى الفساد الحقيقى، و إنّما عبّر بالفساد لوجوب حج آخر عليه فى السنه القادمه كما جاء فى صحيح سليمان بن خالد «و الرّفث فساد الحجّ» (٢) كما يرفع اليد عن ظهور الإعادة فى الإرشاد إلى الفساد فيما إذا كانت قرينه على الخلاف.

ص: ٣٢١

-
- ١- الوسائل ١١: ١٨٥/ أبواب نيابه الحجّ ب ١٥ ح ٢
 - ٢- الوسائل ١٣: ١١٢/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٨

و تظهر الثمره فى كون الأوّل حجته أو الثانى، بخروج الثانى من صلب المال أو من ثلثه اذا اوصى به فان الثانى اذا كان عقوبه فلا يجب اخراجه من صلب المال لعدم كونه ديناً فى ذمته لعدم الدليل نعم يخرج من الثلث لو اوصى به.

ثم إنّ المرأة تشترك مع الرجل فى جميع الأحكام المذكوره إذا كانت مطاوعه لصحيح زواره المتقدم، و يكفينا إطلاق قوله: «الرفث جماع النساء» كما فى صحيح ابن جعفر(١) هذا بالنسبه إلى الكفّاره.

و أمّا الفساد بالمعنى المتقدم فلا إطلاق قوله فى صحيح سليمان بن خالد المتقدم: «الرفث فساد الحجّ» هذا كلّه إذا كانت المرأة مطاوعه.

و أمّا إذا كانت مكرهه، فلا شىء عليها كما فى النص(٢) لا الكفّاره و لا الحجّ من قابل، و إنّما على الزوج كفارتان، و لا يجب عليه الحجّ عنها لعدم الدليل، و لا خلاف فى شىء من ذلك.

و لو أكرهت الزوجه زوجها فهل تتحمل عنه، أو أن عليه بدنه أولاً هذا و لا ذاك؟ وجوه.

ص: ٣٢٢

١- الوسائل ١٣: ١١٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٦

٢- الوسائل ١٣: ١١٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٤

الروايات كلها واردة في إكراه الزوج و لم ترد في إكراه الزوجه، و لكن الجواهر لم يفرّق بين الزوجه و الزوج لنفس هذه الروايات(١) و ذكر قدس سره أن ذكر الرجل للغلبه.

قلت: لا- شىء على الرجل لكن لا- لأجل هذه الروايات لعدم شمولها للمرأة، و مجرد الغلبه لا يوجب تعميم الحكم، بل لأجل حديث الرفع المعتبر عن المكره، فلا شىء على الزوج إذا كان مكرهاً.

و هل تتحمّل الزوجه البدنه عنه كما كان الزوج يتحمل عنها أم لا؟ الظاهر هو الثانى لعدم الدليل و الأصل عدمه، و مجرد الإكراه لا يوجب تحمل المكره بالكسر- نظير إكراه الزوج زوجته الصائمه على الجماع، فإنّه يتحمل عنها الكفّاره و لا دليل على التحمل فيما إذا أكرهت الزوجه زوجها الصائم، و من هنا يظهر أنّ المكره بالكسر إذا كان أجنبياً لا يجب عليه شىء و إن كان آثماً.

و بالجملة تحمل الكفّاره حكم تعبدى خاص بمورده و هو إكراه الزوج زوجته، فلا مجال للتعدّى إلى سائر الموارد و إن كان الإكراه متحققاً.

ثمّ كان على المصنّف تقييد البطالين بكون وطيه مع العلم بحرمة، للاخبار المستفيضه بل اتّفاق الأخبار عليه، كما تقدم فى صحيح زواره(٢).

ص: ٣٢٣

١- الجواهر ٢٠: ٣٦٢

٢- الوسائل ١٣: ١١٢ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٩

ومثله النَّاسِي كما هو معلوم من عمومات رفع النسيان.

و يدلّ عليه بالخصوص صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) في المحرم يأتي أهله ناسيا، قال: «لا شيء عليه إنّما هو بمنزله من أكل في شهر رمضان و هو ناس» (١).

حكم الرجل إذا أحل و واقع المحرمه

ثم انه إذا أحل الرجل و واقع المحرمه وجبت الكفّاره على زوجته، و على الرجل أن يغرمها كما في صحيحه أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) رجل أحل من إحرامه و لم تحل امرأته فوقع عليها، قال: عليها بدنه يغرمها زوجها» (٢).

اقول: لكن صاحب الوسائل أخذ عنوان الإكراه في الباب، و ليس في الروايه ما يدل على ذلك، فلا مناص إلّا من الأخذ بإطلاق الصحيحه من حيث كون الزوجه مكروهه أو مطاوعه، و لا مانع من التعيّد بهذه الروايه في خصوص هذا المورد، و نلتزم بوجوب الكفّاره على الزوجه و غرامه الرجل، نظير ما إذا واقع المولى المحل أمته المحرمه، فالزوجه المكروهه عليها البدنه، غايه الأمر غرامتها على الزوج.

ص: ٣٢٤

-
- ١- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢ ح ٧
 - ٢- الوسائل ١٣: ١١٧ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ٥ ح ١

و هل يتعدى إلى كل محل و محرمه و لو كان محلا من أصله، أو يختص بمن أحل من إحرامه؟ الظاهر هو الاختصاص، لأنَّ الحكم على خلاف القاعدة فيقتصر على مورد النص، و لذا لو كانت المرأة محرمه و لم يكن الزوج أحرم بل كان محلا من الأوّل فطاوعت المرأة، فلا دليل على الغرامه، بل القاعدة تقتضى ثبوت الكفّاره عليها، نعم إذا كانت مكرهه ليس عليها شىء لعموم الإكراه.

و ثبوت الكفّاره على الزوج المكره يحتاج إلى دليل خاص، و مجرد الإكراه لا يوجب كون الكفّاره عليه، و إنّما له موارد خاصّه ثبت بأدله خاصّه، منها ما إذا أكره الزوج الصائم زوجته الصائمه.

و الحاصل الحكم فى المقام مختص بالمورد المذكور، و هو ما إذا كان الزوج محرماً أوّلاً ثمّ أحل و جامع زوجته المحرمه، سواء كانت مطاوعه أم مكرهه، و أمّا إذا كان الرجل غير محرم أصلاً فالحكم على القاعدة كما عرفت.

و جوب البدنه بعد المشعر إلى أربعة أشواط من طواف النساء

(و تجب البدنه بعد المشعر إلى أربعة أشواط من طواف النساء و الاولى بعد خمسه)

اقول: و لو جامع أثناء الطّواف فمقتضى القاعدة ثبوت الكفّاره، لعدم الإتيان بطواف النّساء، فإنّ الطّواف اسم لمجموع الطّواف، و لكن معتبره حمران بن أعين

فصلت بين ما لو جامع بعد خمسة أشواط فلا شيء عليه لا الكفارة ولا الإعادة، بل يكملها بشوطين آخرين، و بين ما لو جامع بعد ثلاثة أشواط فعليه بدنه لكن إنما ذكرت الخمسة في كلام الراوى ولا عبره به، وإنما المناط تجاوز النصف، والإفتاء بالأربعة للشيخ وهو المفهوم من الكافي والفقيه حيث افتيا بمعتبره حمران بن أعين، عن الباقر (عليه السلام): «سألت عن رجل كان عليه طواف النساء وحده فطاف منه خمسة أشواط، ثم غمزه بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثم غشى جاريته؟ قال: يغتسل، ثم يرجع فيطوف بالبیت طوافين تمام ما كان قد بقى عليه من طوافه و يستغفر الله، ولا يعود، وإن كان طاف طواف النساء فطاف منه ثلاثه أشواط، ثم خرج فغشى فقد أفسد حجّه و عليه بدنه، و يغتسل ثم يعود فيطوف أسبوعاً» (١) قلت: و لم يقل (عليه السلام) «فطاف منه أربعة» بعد سؤال الراوى عن حكم خمسة، فدلّ ذلك على أنّ المناط تجاوز النصف.

و أمّا الكفّاره فقد تقدم دليلها مضافا الى الإجماع على أنّ من جامع قبل طواف النساء وجبت عليه الكفارة و هذا جامع قبل طواف النساء، و ما ذكره الحلّي هو المفهوم من المفيد و الدّيلمى حيث قالاً: بوجوب الكفّاره على من جامع قبل طواف النساء و أطلقا، و كذا أبو الصلاح و ابن زهره حيث لم يستثنيا الصورة.

ص: ٣٢٦

١- الوسائل ١٣: ١٣٠/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١١ ح ١ هذا وفى سنده بعض اصحاب الاجماع كما وان الاقوى وثاقه حمران فلا اشكال.

(و لو كان قبل طواف الزياره و عجز من البدنه تخير بينها و بين بقره أو شاه)

واما الكفاره إذا لم يتمكّن من البدنه، لعدم وجودها أو لعدم وفاء المال لها فالمعروف بينهم أنّها البقره و الشاه، و وقع الكلام فى أنّه هل هما فى عرض واحد أو أنّهما طوليان؟ ذكر المصنف أنّ الواجب البدنه و إذا عجز عن البدنه تخير بينها و بين بقره أو شاه، و لا يخفى ما فى عبارته من المسامحه إذ لا وجه للتخير بين البدنه و غيرها بعد فرض العجز عن البدنه، وعنه فى الدروس وجوب البدنه مع الإمكان فإن عجز فبقره فان عجز فسبع شياه^(١) و النصوص خاليه عن هذا التفصيل و ليس فيها ما يدل على التخير المذكور بين البقره و الشاه، و لا على الترتيب بين الثلاثه.

واول من ذكر هذا التفصيل الشيخ فى التهذيب فقال: «و إذا جامع الإنسان قبل طواف الزياره فعليه أن ينحر جزورا، ثم يطوف، فإن لم يتمكن فبقره أو شاه»^(٢) ثم استدلل بثلاثه أخبار عن الكافى كلها لا دلالة فيها على مطلوبه.

ص: ٣٢٧

١- الدروس ١: ٣٧٢

٢- التهذيب باب الكفاره ٢٥ من حجّه بعد ١٦ من أخباره

الأول: بصحيح معاوية بن عمّار، عن الصّادق (عليه السلام): سألته عن متمتع وقع على أهله و لم يزور؟ قال: ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجّه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا بأس عليه» (١) وفيه: انه لم يذكر فيه عجز فلا وجه للاستدلال به أصلا.

و الثاني: ما رواه «عن عيص بن القاسم عنه (عليه السلام): سألته عن رجل واقع أهله حين ضحى قبل أن يزور البيت، قال: يهريق دما» وفيه: انه غير معمول به فقد تضمّن بدون ذكر عجز، وجوب إيقاد دم و هو يحصل بالبدنه و البقره و الشاه.

و الثالث: ما رواه «عن أبي خالد القمّاط، عنه (عليه السلام): سألته «عن رجل وقع على أهله يوم النحر قبل أن يزور البيت، قال: إن كان وقع عليها بشهوه فعلية بدنه، و إن كان غير ذلك فبقره، قلت: أو شاه؟ قال: أو شاه» وفيه: انه تضمّن التفصيل بين الجماع بشهوه فبدنه و بغير شهوه فبقره أو شاه لا بين العجز و عدمه و تأويلها بما قاله تكلف كثير.

□
نعم ورد هذا التفصيل في خبر خالد بن يّاع القلانسي قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أتى أهله و عليه طواف النساء، قال: عليه بدنه، ثم جاءه آخر فقال: عليك بقره، ثم جاءه آخر فقال عليك شاه، فقلت: بعد ما قاموا أصلحك الله كيف قلت عليه بدنه؟ فقال: أنت موسر و عليك بدنه، و على الوسط بقره، و على الفقير

ص: ٣٢٨

شاه»(١)ولكنّه ضعيف سنداً بالنضر بن شعيب الواقع في طريق الصدوق إلى خالد القلانسي(٢)، ولو كان صحيح السند لا وجه للتخير، ولو قيل بالتخير لكان تخيراً بين البقره و الشاه، إذ لا معنى للتخير بين الثلاثه بعد العجز عن البدنه.

و ربما يقال باستفاده الترتيب بين الثلاثه ممّا ورد في عمره المتعه، لذهاب المشهور إلى الترتيب في العمره المتمتع بها، فإذا كان الترتيب ثابتاً في العمره ففي الحجّ أولى، وفيه ما لا يخفى.

و الصحيح أن يقال: إنّه لا دليل على كون البقره بدلاً عن البدنه، وفي صحيح علي بن جعفر جعل البدل شاه «فمن رث فعليه بدنه ينحرها فإن لم يجد فشاه»(٣).

ثم إنّ الأصحاب لم يتعرضوا لذكر بدل البدنه قبل الوقوف بالمشعر كما صرح بذلك صاحب الحقائق(٤) مع أن ثبوت الكفّاره قبل الوقوف بالمشعر و بعده على حد سواء، وإنّما يقتزمان في وجوب الحجّ من قابل، فان كان الجماع قبل الموقف يجب عليه الحجّ من قابل، وإذا كان بعد الوقوف بالمشعر فعليه الكفّاره فقط ولا يجب عليه الحجّ في السنه القادمه، وإنّما خصّوا ذكر وجوب الكفّاره

ص: ٣٢٩

١- الوسائل ١٣: ١٢٣/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠ ح ١

٢- الفقيه ج ٤ - المشيخه: ٣٥

٣- الوسائل ١٣: ١١٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٦

٤- الحقائق ١٥: ٣٨٠

بما بعد الوقوف بالمشعر، لوضوح الحكم في قبل الوقوف بالمشعر، إذ لا نحتمل أن قبل المشعر أخف بل هو أشد قطعاً، فإذا ثبتت الكفارة بالجماع بعد المشعر فتثبت بالجماع قبل المشعر قطعاً.

و لو جامع أمته المحرمه بإذنه محلاً فعليه بدنه أو بقره أو شاه

(و لو جامع أمته المحرمه بإذنه محلاً فعليه بدنه أو بقره أو شاه فإن عجز عن البدنه و البقره فشاه)

الأصل فيه صحيحه إسحاق بن عمار، عن الكاظم (عليه السلام): «قلت له: أخبرني عن رجل محلّ وقع على أمه له محرمه، قال: موسى أو معسر، قلت: أجبنى فيهما؟ قال: هو أمرها بالإحرام أو لم يأمرها، و أحرمت من قبل نفسها؟ قلت: أجبنى فيهما، فقال إن كان موسراً، و كان عالماً أنّه لا ينبغي له، و كان هو الذي أمرها بالإحرام، فعليه بدنه و إن شاء بقره و إن شاء شاه، و إن لم يكن أمرها بالإحرام فلا شيء عليه موسراً كان أو معسراً، و إن كان أمرها و هو معسر فعليه دم شاه أو صيام» (١).

و اما صحيح ضريس، عن الصادق (عليه السلام): سألته عن رجل أمر جاريته أن تحرم من الوقت، فأحرمت و لم يكن هو أحرم فغشيها بعد ما أحرمت، قال: يأمرها فتغتسل ثم تحرم و لا شيء عليه» (٢) فمجمل وحمله الشيخ على أنّ الجارية لم تكن لبّت و

ص: ٣٣٠

١- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ٨ ح ٢

٢- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ٨ ح ٣

الإحرام قبل التلبيه لا أثر له. قلت: و يمكن حمله على عدم علمه او امره لها بالاحرام.

و لو نظر الى أجنبيه فأمنى

(و لو نظر الى أجنبيه فأمنى فبدنه للموسر و بقره للمتوسط و شاه للمعسر)

المراد أمتاؤه بدون قصد كما فى معتبره أبى بصير سألت أبا عبد الله (عليه السلام) «عن رجل نظر إلى ساق امرأه فأمنى، قال: إن كان موسرا فعليه بدنه، و إن كان بين ذلك فبقره و إن كان فقيرا فشاه، أما إننى لم أجعل ذلك عليه من أجل الماء، و لكن من أجل أنه نظر إلى ما لا يحلّ له» (١).

و صحيح معاوية بن عمار «فى محرم نظر إلى غير أهله، فأنزل؟ قال: عليه دم لأنه نظر إلى غير ما يحلّ له، و إن لم يكن أنزل فليتنق الله و لا يعد و ليس عليه شيء» (٢).

و صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): سألته عن رجل محرم نظر إلى غير أهله فأنزل؟ قال: عليه جزور أو بقره، فإن لم يجد فشاه» (٣) و به أفتى الفقيه (٤) و هذان مجملان و

ص: ٣٣١

-
- ١- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب كفارات الاستمتاع ح ١
 - ٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب كفارات الاستمتاع ح ٥
 - ٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب كفارات الاستمتاع ح ٢
 - ٤- الفقيه قبل ح ٤ من ٥٦ من الحج

الأول مفصل فالعمل عليه، و به عمل المفيد و زاد «و إن لم يقدر على الشاه يصوم ثلاثه» ويرده صحيح معاويه بن عمار «و من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثه أيام»^(١) ومثله صحيح على بن جعفر^(٢) وغيرهما^(٣).

و لو نظر الى زوجته بشهوه فأمنى فبدنه

(و لو نظر الى زوجته بشهوه فأمنى فبدنه، و بغير شهوه لا شىء)

اقول: النظر إلى الزوجه له صور متعدده.

الاولى: إذا لم يكن عن شهوه و لم يكن موجبا لخروج المنى فلا إشكال فيه أصلاً، و قد دلت عليه النصوص الداله على جواز ضمها و إنزالها من المحمل و نحو ذلك^(٤)، و كذا يدل عليه صحيح الحلبي «سألته عن المحرم يضع يده من غير شهوه على امرأته؟ قال: نعم يصلح عليها خمارها و يصلح عليها ثوبها و محملها،

ص: ٣٣٢

-
- ١- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٣
 - ٢- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ٢ ح ٨
 - ٣- الوسائل ج ١٣ ابواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٢
 - ٤- الوسائل ١٣: ١٣٦ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٣، ٥

قلت: أ فيمسيها و هي محرمه؟ قال: نعم، قلت: المحرم يضع يده بشهوه؟ قال: يهريق دم شاه، قلت: فإن قبل؟ قال: هذا أشد، ينحر بدنه»(١).

و اما خبر علي بن أبي حمزه، عن أبي الحسن (عليه السلام): سألته عن رجل قبّل امرأته و هو محرم؟ قال: عليه بدنه و إن لم ينزل، و ليس له أن يأكل منها»(٢). فضعيف سنداً واطلاقه محمول على التقبيل بالشهوه كما هو الغالب و إن لم يذكر فيه و كما هو مقتضى تقدم المقيد على المطلق.

الثانيه: إذا كان عن شهوه فأمنى فلا ريب في الحرمة و ثبوت الكفّاره عليه، و يدلُّ على الحرمة ما دلَّ من النصوص على حرمة جميع الاستمتاع بالنساء كقوله (عليه السلام): «أحرم لك شعري و بشرى و لحمى و دمي من النساء و الثياب...»(٣). إلى آخر الدّعاء» فإنّ المستفاد من هذه العبارة حرمة مطلق الاستمتاع بالزوجه. و يدلُّ عليها أيضاً ملازمه ثبوت الكفّاره للحرام في خصوص المقام، فإنّه و إن لم نقل بالملازمه بين الأمرين في غير هذا المقام و لكن لا بدّ من الالتزام بها في خصوص المقام، و ذلك لأنّ الكفّاره في المقام ثابتة و هي جزور كما في صحيحه مسمع(٤)و

ص: ٣٣٣

-
- ١- الوسائل ١٢: ٤٣٦/ أبواب تروك الإحرام ب ١٣ ح ١
 - ٢- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٨ ح ٤
 - ٣- الوسائل ١٢: ٤٠٩/ أبواب الإحرام ب ٥٢ ح ٢
 - ٤- الوسائل ١٣: ١٣٦/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٣

بدنه كما في صحيحه معاوية بن عمار(١) و هما شىء واحد، و المستفاد من صحيحه أبى بصير المتقدمه(٢) أنّ الحكم بالكفّاره إنّما جعل لأجل ارتكاب الحرام و هو النظر إلى ما لا يحل له، فيستكشف من ذلك أنّ النظر عن شهوه مع الامناء محرم شرعاً.

الثالثه: إذا نظر إليها بشهوه و لم يمن فمحرم شرعاً أيضاً، لما دلّ على حرمة مطلق الاستمتاع بالنساء، و لكن لا- كفّاره عليه لصحيح على بن يقطين، عن أبى الحسن (عليه السلام): «سألته عن رجل قال لامرأته أو لجاريته بعد ما حلق و لم يطف و لم يسع بين الصفا و المروه: اطحى ثوبك، و نظر إلى فرجها؟ قال: لا شىء عليه إذا لم يكن غير النظر»(٣).

ولمفهوم قوله: فى صحيحه أبى سيار «و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى، عليه جزور»(٤) و مفهومه من نظر إليها بشهوه و لم يمن فليس عليه جزور، و كذلك يدل على ذلك مفهوم ذيل صحيح معاوية بن عمار «فى المحرم ينظر إلى امرأته أو

ص: ٣٣٤

-
- ١- الوسائل ١٣: ١٣٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ١
 - ٢- الوسائل ١٣: ١٣٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٦ ح ٢
 - ٣- الوسائل ١٣: ١٣٨/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٤
 - ٤- الوسائل ١٣: ١٣٦/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٣

ينزلها بشهوة حتّى ينزل، قال: عليه بدنه»^(١) فإنّ المفهوم من ذلك إن لم ينزل ليس عليه شىء.

و أمّا عدم ثبوت الكفّاره فى مورد النظر عن غير شهوة فيدل عليه صدر صحيح معاوية بن عمار «عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى و هو محرم، قال: لا- شىء عليه و لكن ليغتسل و يستغفر ربّه» و قد حمله الشيخ على صورته عدم الشهوة^(٢) و هو الصحيح و إلّا لكان منافياً للذيل «فى المحرم ينظر إلى امرأته أو ينزلها بشهوة حتّى ينزل، قال: عليه بدنه» فمدلول صدر الصحيح أن من نظر إلى امرأته بلا شهوة ليس عليه شىء و إن سبقه المنى بلا اختيار، و مدلول الذيل أن من نظر إليها بشهوة عليه بدنه، فالذيل قرينه قطعيه على أنّ المراد بالصدر النظر إلى الزوجه بلا شهوة، و يستفاد عدم ثبوت الكفّاره للنظر بلا شهوة من مفهوم قوله: «و من نظر إلى امرأته نظر شهوة فأمنى فعليه جزور» كما فى صحيحه أبى سيار المتقدمه.

فتحصل: أنّ النظر إذا كان عن شهوة و استعقب المنى فمحرم شرعاً و عليه الكفّاره، و إن كان النظر عن شهوة بلا أمانة فمحرم شرعاً و لا كفّاره عليه، و إن لم يكن عن شهوة و أمنى بلا اختيار فجائز و لا كفّاره عليه أيضاً.

ص: ٣٣٥

١- الوسائل ١٣: ١٣٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ١

٢- التهذيب ٥: ٣٢٥

و ربّما يقال بأن قوله: «و يستغفر ربّه» كما في صحيح معاوية بن عمار يدل على حرمة النظر و إن لم يكن عن شهوه، لأنّ الاستغفار ظاهر في ارتكاب المعصية و إلّا فلا مورد للاستغفار.

و فيه: ما يظهر من استعمال الاستغفار في القرآن و الروايات و الأدعية المأثورة عن الأئمة عليهم السلام عدم اعتبار ارتكاب الذنب في الاستغفار، بل يصح الاستغفار في كل مورد فيه حزازه و مرجوحيه و إن لم تبلغ مرتبه الذنب و المعصيه و لو بالإضافة إلى صدور ذلك من الأنبياء و الأئمة، فإنّهم ربّما يرون الاشتغال بالمباحات و الأمور الدنيويه منقصه و يعدونه خطيئه، و قد ورد الاستغفار في كثير من الآيات الكريمه في موارد لا يمكن فيها ارتكاب المعصيه، كقوله تعالى مخاطباً لنبيّه صلى الله عليه و آله {فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ اسْتَغْفِرْهُ} (١) و قوله تعالى {وَ ظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَ خَرَّ رَاكِعاً وَ أَنَابَ} و قول نوح «رَبِّ اغْفِرْ لِي» (٢) و كذلك قول سليمان {قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ هَبْ لِي مُلْكاً}.

و بالجملة: المستفاد من الاستغفار الوارد في الكتاب العزيز و الروايات الشريفه و الأدعية المأثورة عدم لزوم ارتكاب الذنب في مورد الاستغفار، بل قد يتعلق

ص: ٣٣٦

١- النصر ١١٠: ٣

٢- نوح ٧١: ٣٨

بالذنب و قد يتعلق بغيره ممّا فيه حزازه و مرجوحيه بل قد ورد الأمر بالاستغفار فى مورد النسيان الذى لا يكون ذنباً كصحيح زراره(١).

والحاصل أن مقتضى صحيح معاويه بن عمار و صحيح أبى سيار ثبوت الكفّاره و هى بدنه أو جزور على من نظر إلى زوجته بشهوه فأمنى كما أفتى الشيخ بذلك، و بإزائهما موثق إسحاق ابن عمار الدال على أنّه ليس عليه شىء «فى محرم نظر إلى امرأته بشهوه فأمنى، قال: ليس عليه شىء»(٢) و قد حمّله الشيخ على السهو و نسيان الإحرام دون العمد(٣) و لكنّه بعيد، لأنّ الظاهر أنّ السؤال عن المحرم بما هو محرم و ملتفت إلى إحرامه لا ذات المحرم و شخصه.

و الصحيح أن يقال: إنّ الموثقه وان نسب العمل بها الى الصدوق و المفيد الا انها متروكه عند الأصحاب، و قد عرضوا عن العمل بها فلا وثوق بها فتسقط عن الحجيه , ويمكن القول بصدور هذه الموثقه تقيه، فإنّه يظهر من ابن قدامه فى المغنى عند تعرّضه لهذه المسأله شهره القول بعدم الكفّاره عند فقهاء العامه، حيث ينسب القول بثبوت الكفّاره إلى ابن عباس فقط و نسب القول بالعدم إلى

ص: ٣٣٧

١- الوسائل ج ١٣ باب ٤ من أبواب بقيه كفارات الإحرام ح ١

٢- الوسائل ١٣: ١٣٨ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٧

٣- التهذيب ٥: ٣٢٧

الأحناف و الشافعية(١)، و لم يتعرض لآراء بقيه الفقهاء فيكشف ذلك شهره القول بعدم عند العامه، فالروايه موافقه لهم فتسقط الروايه عن الحجيه.

(و لو مسها فشاها ان كان بشهوه، و بغير شهوه لا شىء)

كما فى صحيح مسمع قال: «قال لى أبو عبد الله (عليه السلام) يا أبا سيار إنَّ حال المُحرَّم ضيقه إلى أن قال و من مسَّ امرأته بيده و هو محرَّم على شهوه فعليه دمٌ شاهٍ و من نظر إلى امرأته نظر شهوه فأمنى فعليه جزورٌ و من مسَّ امرأته أو لازمها عن غير شهوه فلا شىء عليه»(٢).

هذا وقد يقال ان ما فى صحيح معاويه بن عمار «و إن حملها أو مسها بشهوه فأمنى أو أمدى فعليه دم»(٣) فإنَّه بالمفهوم يدل على عدم ثبوت الكفَّاره فى صورته عدم الامناء، فيقيد إطلاق صحيح مسمع المتقدم.

ففيه: أن تقييد المس بصوره الانزال يستلزم الحمل على الفرد النادر، فان قل ما يتفق الانزال بعد التقييل أو مجرد المس عن شهوه فلا بدَّ من رفع اليد من التقييد.

ص: ٣٣٨

١- المغنى ٣: ٣٢٩، ٣٣٠

٢- الوسائل ١٣: ١٣٦ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٣

٣- الوسائل ١٣: ١٣٦ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ١

و يؤيد ما ذكرنا ذكر الإمضاء في صحيح معاوية بن عمار، مع أنه لا يترتب عليه أى أثر شرعى، فقوله (عليه السلام): «فأمنى أو أمذى» فى حكم ما إذا قال أمنى أو لم يمن، فيكون مطابقاً لمدلول صحيح مسمع.

بل قد صرح بالإطلاق و عدم الفرق بين الامناء و عدمه فى صحيح محمد بن مسلم قال: «إن كان حملها أو مسّها بشىء من الشهوة فأمنى أو لم يمن، أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه»^(١) فقد جعل فيه موضوع الحكم مجرد المس عن شهوة، فالعبرة بالمس عن شهوة سواء أمنى أو لم يمن، فلا كلام فى دلاله الرواية على هذا الحكم. وسند الشيخ صحيح عن موسى بن القاسم لأن عبد الرحمن الواقع فيه أمياً عبد الرحمن بن سيابة أو عبد الرحمن بن أبى نجران، و الظاهر أنه عبد الرحمن بن أبى نجران لرواية موسى بن القاسم عنه و روايه عبد الرحمن عن علاء، و أمّا عبد الرحمن بن سيابة و إن يروى عنه موسى بن القاسم، و لكن هو لا يروى عن علاء.

فتحصل: أن العبرة بالمس عن شهوة أمنى أو لم يمن.

و أمياً إذا كان المس من غير شهوة فلا شىء عليه و إن أمنى، و يدلُّ على ذلك صحيح معاوية بن عمار «و إن حملها من غير شهوة فأمنى أو أمذى و هو محرم

ص: ٣٣٩

فلا شيء عليه» (١) وصحيح محمد بن مسلم «فإن حملها أو مسّها لغير شهوة فأمنى أو أمدى فليس عليه شيء» (٢).

(و في تقبيلها بشهوة جزور، و غيرها شاه)

كما في صحيح مسمع أبي سيار قال: «قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) يا أبا سيار إنَّ حال المحرم ضيقه فمن قبل امرأته على غير شهوة و هو مُحَرَّم فعليه دُمٌّ شاهٍ و من قبل امرأته على شهوة فأمنى فعليه جزورٌ و يستغفرُ ربّه الحديث» (٣).

ثم ان تقبيل غير المحرم المحرمه حرام ويوجب الكفاره كما في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «و سألته عن رجل قبل امرأته و قد طاف طواف النساء و لم تطف هي؟ قال: عليه دم يهريقه من عنده» (٤).

و مثله صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) في خبر قلت: «رجل قبل امرأته و قد طاف طواف النساء و لم تطف هي؟ قال: عليه دم يهريقه من عنده» (٥).

ص: ٣٤٠

-
- ١- الوسائل ١٣: ١٣٥ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ١
 - ٢- الوسائل ١٣: ١٣٧ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٦
 - ٣- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٨ ح ٣
 - ٤- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٨ ح ٢
 - ٥- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٨ ح ٧

وبحملهما على الاكراه استند المفيد و الدّيلمى اليهما فى قولهما: «من قبل امرأته و قد طاف طواف النساء و هى لم تطف و هو مكره لها فعليه دم، فإن كانت تطاوعه فالدم عليها دونه».

اقول: ولا شاهد لهذا القيد فالصحيح اطلاق العمل بهما.

و أمّا خبر خالد الأصم قال: حججت و جماعه من أصحابنا و كانت معنا امرأة فلما قدمنا مكّه جاء رجل من أصحابنا فقال: يا هؤلاء إننى قد بليت، قلنا: بما ذا قال: شكرت بهذه المرأة فاسألوا أبا عبد الله (عليه السلام) فسألناه، فقال عليه بدنه، فقالت المرأة: فاسألوا لى أبا عبد الله (عليه السلام) فإننى قد اشتفيت، فسألناه فقال: عليها بدنه» (١) قلت: معنى شكرت بها لعبت بفرجها، ففى الصّحاح «شكر المرأة فرجها» فهذا الخبر ینافى مما مرّ من أن فى المسّ بالشهوة شاه فقد يقال انه يخصصها كما افتي به الشيخ فى التهذيب ، ألا انه ضعيف سنداً بخالد والحكم بن مسكين فلا عبره به.

و لو أمنى بالاستمناء أو بغيره من الأسباب فبدنه

(و لو أمنى بالاستمناء أو بغيره من الأسباب فبدنه)

ص: ٣٤١

كما فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، عنه (عليه السلام): سألته عن المحرم يعبث بأهله حتى يمنى من غير جماع أو يفعل ذلك فى شهر رمضان ماذا عليهما؟ قال: عليهما جميعا الكفاره مثل ما على الذى يجمع»(١).

اقول: ولو كان ذلك قبل الوقوف بالمشعر فهل عليه الحج من قابل مضافا للكفاره؟ كما فى صحيح إسحاق بن عمار، عن الكاظم (عليه السلام): «قلت له: ما تقول فى محرم عبث بذكره فأمنى؟ قال: أرى عليه مثل ما على من أتى أهله، و هو محرم، بدنه و الحج من قابل»(٢). بحمله على ما إذا كان قبل المشعر.

ام لا يجب عليه ذلك؟ كما فى صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) فى المحرم يقع على أهله؟ قال: إن كان أفضى إليها فعليه بدنه و الحج من قابل، و إن لم يكن أفضى إليه فعليه بدنه و ليس عليه الحج من قابل»(٣) ومثله صحيحه الآخر(٤).

وجمع بينهما البعض بحمل الاول الاستمناء الحرام والثانى على الاستمناء مع الزوجه والذى هو حلال لولا الاحرام. قلت: لكنه جمع تبرعى لاشاهد له. ومقتضى القاعده الاخذ بالمشهور وهو الثانى والّا يتعارضان ويتساقطان والنتيجه عدم وجوب الحج من قابل.

ص: ٣٤٢

١- الوسائل ج ١٣ كفارات الاستمتاع ب ١٤ ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ كفارات الاستمتاع ب ١٥ ح ١

٣- الوسائل ج ١٣ كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ٢

٤- الوسائل ج ١٣ كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ١

(و لو عقد المحرم أو المحلل لمحرّم على امرأه فدخل فعلى كلّ منهما بدنه)

مع علمهما بالتحريم ، وتكون البدنه على المرأة أيضاً، و إن لم تكن محرّمه إذا علمت أنّ الزوج محرّم، و لا يجوز له التزوّج كما فى موثق سماعه بن مهران، عن الصادق (عليه السلام): لا ينبغي للرجل الحلال أن يزوّج محرّماً، و هو يعلم أنّه لا يحلّ له، قلت: فإن فعل فدخل بها المحرم، قال: إن كانا عالمين فإنّ على كلّ واحد منهما بدنه و على المرأة إن كانت محرّمه بدنه، و إن لم تكن محرّمه فلا شىء عليها إلّا أن تكون قد علمت أنّ الذى تزوّجها محرّم فإن كانت علمت، ثمّ تزوّجته فعليها بدنه». (١)

حصيله البحث:

كفّاره باقى المحرّمات: ففي الوطء قبلاً بعد المشعر ام قبله و إن وقف بعرفه بدنه و يتمّ حجّه و يأتي به من قابل و إن كان الحجّ نفلاً، و الكفّاره بدنه فان لم يجد فشاء والاقوى عدم فساد حجه و كذلك تثبت الكفّاره بعد الإتيان بجميع أعمال الحجّ و قبل طواف النساء، واما الجماع قبل الوقوف فقد ذكرت له أحكام منها: ثبوت الكفّاره عليه كالبدنه فى صورته التمكن و اليسار و منها: إتمام الحجّ الذى

ص: ٣٤٣

بيده، و منها: التفريق بينهما و منها: وجوب الحجّ عليه من قابل. و الحجّ الثاني عقوبه عليه و الحجّ الأوّل المذى وقع فيه الجماع حجته و تظهر الثمره فى كون الأوّل حجته أو الثانى، بخروج الثانى من صلب المال أو من ثلثه اذا اوصى به فان الثانى اذا كان عقوبه فلا- يجب اخراجه من صلب المال لعدم كونه ديناً فى ذمته. و المرأة تشترك مع الرجل فى جميع الأحكام المذكوره إذا كانت مطاوعه , و أمّا إذا كانت مكرهه، فلا شىء عليها لا الكفّاره و لا الحجّ من قابل، و إنّما على الزوج كفارتان، و لا يجب عليه الحجّ عنها , و لو أكرهت الزوجه زوجها فلا شىء عليه ولا تتحمل عنه الكفّاره. هذا كله اذا كانا عالمين و إن كانا جاهلين استغفرا ربّهما و مضيا على حجّهما و ليس عليهما شىء و كذلك الناسى لا شىء عليه. و إذا أحل الرجل و واقع زوجته المحرمه وجبت الكفّاره على زوجته، و على الرجل أن يغرمها و إن كان لم يكرها على ذلك. و لو كانت المرأة محرمه و لم يكن الزوج أحرماً بل كان محلاً- من الأوّل فطاوعته المرأة، فلا- غرامه على الزوج بل وجبت الكفّاره عليها، إلّا إذا كانت مكرهه فلا شىء عليها.

و تجب البدنه بعد المشعر إلى أربعة أشواطٍ من طواف النساء، و لكن لو كان قبل طواف الزّياره و عجز عن البدنه فشاء، و لو جامع أمته المحرمه بإذنه محلاً فعليه بدنه أو بقره أو شاء اذا كان عالماً أنّه لا ينبغى له، فإن عجز عن البدنه و البقره فشاء، أو صيام ثلاثه، و لو نظر إلى أجنبيّه فأمنى بدون قصد فبدنه للموسر و بقره للمتوسط و شاء للمعسر، و لو نظر إلى زوجته بشهوّه فأمنى فبدنه، و بغير شهوّه لا شىء عليه و كذلك مع الشهوّه بلا امناء لكنه فعل حراماً. و لو مسّها فشاء إن كان

بشهوه و إن لم يمن , و بغير شهوه لا- شىء و إن أمنى، و فى تقبيلها بشهوه جزور و غيرها شاء و يحرم تقبيل غير المحرم المحرمه بل و يوجب الكفاره وهى دم يهريقه , و لو أمنى بالاستمناء أو بغيره من الأسباب التى تصدر عنه فبدنه.

و لو عقد المحرم أو المحلل لمحرم على امرأه فدخل فعلى كل منهما بدنه مع علمهما بالتحريم , و تكون البدنه على المرأه أيضا، و إن لم تكن محرمه إذا علمت أنّ الزوج محرم.

و العمره المفرده إذا أفسدها بالجماع قضاها

(و العمره المفرده إذا أفسدها بالجماع قضاها فى الشهر الداخل بناء على أنه الزمان بين العمرتين)

و أنه ليس عليه إتمام العمره بل يصير محلا كما سيأتى اثباته.

اقول: قد يقع الجماع فى العمره المفرده قبل السعى و قد يقع بعده:

أما الأول: فلا خلاف فى ثبوت الكفاره و فساد العمره و لزوم الإعاده، و قد دلت على ذلك عدّه من الروايات. و الكفاره بدنه، و يجب عليه أن يقيم بمكه إلى الشهر القادم حتّى يعتمر فيه، لا خلاف فى شىء من ذلك و النصوص متضافره (١)

ص: ٣٤٥

مثل صحيح بريد العجلي: «سألت الباقر (عليه السلام) عن رجل اعتمر عمره مفردة فغشى أهله قبل أن يفرغ من طوافه و سعيه؟ قال: عليه بدنه لفساد عمرته، و عليه أن يقيم إلى الشهر الآخر فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره» (١).

وصحيح مسمع، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يعتمر عمره مفردة فيطوف بالبيت طواف الفريضة ثم يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا والمروة، قال: قد أفسد عمرته و عليه بدنه و يقيم بمكة محلاً حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته النبي صلى الله عليه و آله لأهل بلاده فيحرم منه و يعتمر» (٢).

ألا ان صاحب الوسائل صرح باستحباب البقاء إلى الشهر القابل (٣) و كذا المحقق ذكر أن الأفضل هو البقاء إلى الشهر القادم (٤)، و لا شاهد لهما فإن الظاهر من الروايات وجوب البقاء إلى الشهر القادم، فكأن العمره الفاسده حكمها حكم الصحيحه من لزوم الفصل بين العمرتين بشهر واحد، لأن لكل شهر عمره، فحمل كلمه «عليه» على الاستحباب أو الأفضليه بلا وجه أصلاً.

ص: ٣٤٦

١- الوسائل ١٣: ١٢٨ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ١

٢- الوسائل ١٣: ١٢٨ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ٢

٣- الوسائل ج ١٣ الباب الثاني عشر من كفارات الاستمتاع

٤- الشرائع ١: ٣٤١

و بالجملة: لا- ينبغي الإشكال فى لزوم الإتيان بعمره أخرى فى الشهر القادم، و لا- يجوز تقديمها عليه و لا- تأخيرها عنه عملاً بالروايات.

و هل يجب عليه إتمام العمره الفاسده، أو يرفع اليد عنها؟ فقال البعض بعدم وجوب الإتمام، و ذهب بعضهم إلى الوجوب و مال إليه فى الجواهر و استدلل على ذلك بوجه:

الأول: الاستصحاب، بتقريب أن قبل الإفساد كان الإتمام واجباً و يشك فى ارتفاعه بعد الإفساد فيستصحب. و فيه: أن الإتمام قبل الإفساد إنما وجب باعتبار صحه العمره و شمول الآيه لها، و أما بعد الإفساد تكون العمره فاسده فاختلف الموضوع و تعدد، فلا يمكن استصحاب حكم موضوع لموضوع آخر .

الثانى: أن الرجل صار محرماً بالإحرام و لا يحل إلّا بالإتيان بمحلل، فقبل الإتيان بالمحلل فهو باق على إحرامه.

و الجواب: أن بقاءه على الإحرام من آثار صحه الإحرام، و مع فرض فساد إحرامه و عمرته ينكشف أن الإحرام من الأول كان فاسداً، فلا مجال للإتمام لينحل به، بل ينحل بنفس الجماع.

الثالث: أن فساد العمره كفساد الحجّ و إفساد الحجّ لا- ينافى وجوب الإتمام فكذا إفساد العمره، فما أتى به أولاً هو الفرض و الثانى عقوبه كما فى الحجّ، فإطلاق

اسم الفساد على ضرب من التجوز و التنزيل لا الفساد الحقيقي بالمعنى المصطلح، بل لعل الأمر بالانتظار إلى الشهر القادم للعمرة قرينه على مراعاة تلك العمرة و الحكم بصحتها حقيقه، لأن الانتظار إلى الشهر القادم من آثار العمرة الصحيحة، و من أتى بعمرة صحيحة ليس له أن يأتي بعمرة أخرى إلا بعد شهر(١).

و فيه: أنه لا- دليل و لا- قرينه على حمل الفساد على الفساد التنزيلي، نعم في باب الحج قامت القرينه على ذلك و هي صحيحة زواره المصرحه بأن الأولى حجتة و الثانية عقوبه عليه (٢)، فالفساد في المقام فساد حقيقى كما هو الظاهر من الروايات فلا دليل على وجوب الإتمام، و مع ذلك يعتبر الفصل بين العمرة الصحيحة و العمرة الفاسده بالعرض عملاً بالروايات كالعمرتين الصحيحتين.

و أمّا الثانى: و هو الجماع بعد السعى، فيقع الكلام تاره في الكفّاره و أخرى في فساد العمرة.

أمّا الكفّاره، فلا- إشكال في ثبوتها و لا فرق بين قبل السعى و بعده، كما هو الحال في عمره المتعه قبل التقصير، بل بالتقصير تسقط الكفّاره.

و أمّا التقصير في العمرة المفردة فلا- أثر له على القول بوجوب طواف النساء فيها كما هو الاقوى و لا تحل له النساء قبل طواف النساء و إن قصّر، و بالجملة: قد

ص: ٣٤٨

١- الجواهر ٢٠: ٣٨٤

٢- الوسائل ١٣: ١١٢ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٩

تسالموا على ثبوت الكفّاره و لكن لم يذكروا له دليلًا، و الّذى يمكن أن يستدل له صحيح على بن جعفر الدال على وجوب البدنه قبل طواف النّساء على الرجل إذا واقع امرأته قبل طواف النّساء(١)، و نحوه جميع الروايات الدالّه على ثبوت الكفّاره عليه قبل طواف النّساء فإنّه لم يرد فى هذه الروايات طواف النّساء للحجّ، بل موردها مطلق يشمل كل من عليه طواف النّساء سواء فى العمره المفرده أو فى الحجّ، بل يلتزم بوجوب الكفّاره إذا طاف ثلاثه أشواط ثمّ جامع و بعدمها إذا جامع بعد تجاوز النصف كما فى معتبره حمران بن أعين(٢) فإنّ المأخوذ فى هذا الحكم من كان عليه طواف النّساء، و هو مطلق باعتبار الحجّ و العمره المفرده.

اقول: هذا كله صحيح على القول بوجوب طواف النساء فى العمره المفرده كما هو الاقوى.

و هل تفسد عمرته بالجماع بعد السعى كما كانت تفسد بالجماع قبل السعى أم لا؟ المعروف عدمه. واما الاشكال فى الحكم بالصّحه، بدعوى أنّه لا دليل على الصّحه فى خصوص المقام، و ما دلّ على الصّحه إنّما هو فى عمره المتعه إذا جامع بعد السعى و لم يقصّر و لا يشمل العمره المفرده.

ص: ٣٤٩

١- الوسائل ١٣: ١٢٥/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠ ح ٧

٢- الوسائل ١٣: ١٢٦/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١١ ح ١

وفيه: أن ما ذكرناه من اختصاص الروايات الدالة على الصحّة بعمره التمتّع صحيح، و لكن لا نحتاج في الحكم بالصحّة إلى نص خاص، بل الفساد يحتاج إلى النص، لأنّ الحكم بالصحّة مقتضى الأصل، أى أصالة عدم أخذ ما يحتمل دخله في الصحّة في الواجبات كما هو الحال في سائر الواجبات التي يحتمل مانعيه شىء لها، فالإطلاقات كافية.

و بالجملة: أدله الصحّة وإن كانت مختصّة بعمره التمتّع، و لكن الحكم بالصحّة في العمره المفردة يكفى فيه عدم الدليل، فلا نحتاج إلى دليل خاص.

و في لبس المخيط شاه، و كذا في لبس الخفين، أو الشمشك

(و في لبس المخيط شاه)

إمّا لبس المخيط: ففي كلّ صنف منه شاه و لو اضطرارا، لا ناسيا أو جاهلا كما في صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «من لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه و هو محرم ففعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شىء عليه، و من فعله متعمّدا فعليه دم»^(١).

و صحيح محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام: «سألته عن ضروب من الثياب مختلفه يلبسها المحرم إذا احتاج، ما عليه؟ قال: لكلّ صنف منها فداء»^(٢) وغيره.

ص: ٣٥٠

١- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ باب ٩ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

(و كذا فى لبس الخفين، أو الشمشك)

و أما الخفان و الشمشك: فأفتى بالفديه فيها الشيخ فى الخلاف «من لبس الخفين المقطوعين مع وجود النعلين لزمه الفداء»^(١).
قلت: هما داخلان فى عموم صحيح زراره «أو لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله»^(٢).

(أو الطيب)

أما أكل الطيب فيدل على ذلك صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا، فليس عليه شىء، و من فعله متعمدا فعليه دم شاه»^(٣).

و أمّا الطيب: فالأخبار إنّما تضمّنت الشاه فى أكله كما فى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «من أكل زعفرانا متعمدا أو طعاما فيه طيب فعليه دم- الخبر»^(٤)، و بوجوب الشاه فى الأكل عبّر الصدوق و الشيخان، و زاد أبو الصلاح الشّم.

ص: ٣٥١

١- الخلاف» (ففى ٧٧ من مسائل حجّه)

٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

٤- الوسائل ج ١٣ باب ٤ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

و أما معتبر الحسن بن هارون: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أكلت خبيصا حتى شبعت و أنا محرم؟ فقال: إذا فرغت من مناسكك و أردت الخروج من مكّه فاتبع بدرهم تمرا فتصدّق به فيكون كفّاره لذلك و لما دخل في إحرامك ممّا لا تعلم» (١) فالمراد به في حال الجهل كما يظهر من ذيله والظاهر استحباب الكفاره بقرينه صحيح زراره من انه لا شىء على الناسى و الجاهل.

و أما مسّه: فاصل حرمة فقد تقدم ما يدل عليه كصحيح معاوية ابن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا تمسّ شيئا من الطيب و لا من الدّهن في إحرامك و اتق الطيب في طعامك و أمسك على أنفك من الرّائح الطيّبه، و لا تمسك عنه من الرّيح المنتنه فإنّه لا ينبغى للمحرم أن يتلذذ بريح طيّبه» (٢).

و اما كفارته فيدل عليه صحيح حريز، عمّن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا يمسّ المحرم شيئا من الطيب و لا الرّيحان و لا يتلذذ به و لا بريح طيّبه، فمن ابتلى بشىء من ذلك فليتصدّق بقدر ما صنع قدر سعته» (٣) و رواه التّهذيب صحيحا عن حريز، عنه (عليه السلام) و فيه: «بقدر ما صنع بقدر شبعه يعنى من الطعام» والقاعده فى تعارض النسختين عند فقد المرجح ان يؤخذ بالقدر المتيقن منهما ان لم يكونا

ص: ٣٥٢

١- الوسائل ج ١٣ باب ٣ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

٢- الوسائل ب ١٨ من أبواب تروك الاحرام ح ٨ عن الكافى (أول باب الطيب للمحرم، ٩٢ من حجّه)

٣- الوسائل ج ١٢ ابواب تروك الاحرام ب ١٨ ح ١١-١٠-٣

متباين وتجري البراءه فيما زاد و هي نسخه التهذيب غالبا الا ان المرجح هنا موجود وهو اضبطيه الكليني بالنسبه الى الشيخ
فالصحيح ما فى الكافى.

هذا و فى المقنعه «و قال (عليه السلام): و كفّاره مسّ الطيب للمحرم أن يستغفر الله» و ظاهره عدم وجوب كفّاره فى المسّ.

هذا و لا بأس بمسّه إذا لم يكن بقصد الاستعمال كما فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى حديث
قال: «لا بأس أن يغسل الرجل الخلق عن ثوبه و هو مُحَرَّم»^(١).

وصحيح ابن أبى عمير، عن بعض أصحابنا، عن الصادق (عليه السلام) «فى المحرم يصيب ثوبه الطيب؟ قال: لا بأس بأن يغسله
بيد نفسه»^(٢).

(أو حلق الشعر)

و أما حلق الشعر او نتفه او قصّه فيدل عليه صحيح زراره المتقدم^(٣) و مثله صحيحه الاخر.

ص: ٣٥٣

١- الوسائل ج ١٢ ابواب تروك الاحرام ب ١

٢- الوسائل ج ١٢ ابواب تروك الاحرام ب ٣

٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

كما و ان القرآن ورد بوجوب الصدقه أو الصيام أو شاه فى حلق الرأس للمضطّر فى صحيح حريز، عمن أخبره، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «مرّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ وَ الْقَمَلِ يَتَنَاثَرُ مِنْ رَأْسِهِ وَ هُوَ مُحْرَمٌ؟ فَقَالَ لَهُ: أَوْذِيكَ هَوَامِّكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ} فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَحْلُقَ وَ جَعَلَ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ الصَّدَقَةَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّانٍ وَ النَّسْكَ شَاهٍ - الْخَيْرُ» (١) وَ بِهِ أَفْتَى الْكَلِينِيُّ وَ الصَّدُوقُ فِي الْمَقْنَعِ، وَ عَمِلَ بِهِ الْعَمَانِيُّ وَ الْإِسْكَافِيُّ وَ كَذَا الْمَفِيدُ كَمَا فِي التَّهْذِيبِ عَنْهُ.

هذا وفى الفقيه بلفظ «و مرّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ - إِلَى - وَ الصَّدَقَةَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ» (٢) لكنه مرسل ولا وثوق به بعد معارضته بما تقدم و بصحيح زراره، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا أحصر الرجل فبعث بهديه فأذاه رأسه قبل أن ينحر هديه فإنه يذبح شاه، فى المكان الذى أحصر فيه أو يصوم أو يتصدق، و الصوم ثلاثة أيام و الصدقه على سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ لِكُلِّ مَسْكِينٍ» (٣).

ص: ٣٥٤

١- الكافي (ط - الإسلامية) ج ٤ ص ٣٥٨ و فى التهذيب، ج ٥، ص ٣٣٣؛ ح ١١٤٧؛ و الاستبصار، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٦٥٦ عن حريز عنه (عليه السلام) .

٢- الفقيه فى ٥٥ من باب ما يجوز للمحرّم إتيانه، ٥٨ من حجّه

٣- الوسائل ج ١٣ باب ٥ من ابواب الاحصار والصد ح ٢

و اما خبر عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال الله تعالى في كتابه {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ} فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحا، فالصيام ثلاثه أيام، والصدقه على عشره مساكين يشبعهم من الطعام، و النسك شاه يذبحها فيأكل و يطعم و إنما عليه واحد من ذلك». وقد دل على اشباع المساكين فقد جمع بينه و بين الخبرين بالتخير بين إطعام ستّه لكل نصف صاع، و إطعام عشره قدر إشباعهم، قلت: هذا الجمع صحيح لو كان معتبر سندا مجبورا بعمل الاصحاب ولكن ليس كذلك.

ثم ان التخير بين الثلاثه إنما هو للمعذور كما هو مورد الآيه، و أمّا غيره فعليه الشاه معيّنا، كما في صحيح زراره المتقدم عن الباقر (عليه السلام): «من حلق رأسه أو نتف إبطيه ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شىء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم» (١).

(أو قص الأظفار في مجلس، أو يديه أو رجليه)

فعليه دم، و إن كان فعله متفرقا في مجلسين فعليه دمان.

(و الّا فعن كل ظفر مدّ)

ذهب إليه الصدوق و المفيد و المرتضى و الشيخ و الديلمى و من بعدهم.

ص: ٣٥٥

اقول أمّا قصّ الأظفار: فيدل عليه ما فى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «من قلم أظافيره ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شىء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم»^(١).

وصحيح أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن رجل قلم ظفرا من أظافيره و هو محرم، قال: عليه فى كل ظفر قيمه مدّ من طعام حتّى يبلغ عشره، فإن قلم أصابع يديه كلّها فعليه دم شاه، قلت: فإن قلم أظافر رجله و يديه جميعا فقال: إن كان فعل ذلك فى مجلس واحد فعليه دم، و إن كان فعله متفرقا فى مجلسين فعليه دمان»^(٢) و غيرهما.

و أمّا ما فى صحيح حريز، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «فى المحرم ينسى فيقلم ظفرا من أظافيره؟ فقال: يتصدق بكفّ من الطعام، قلت: فاثنين؟ قال: كفّين، قلت: فثلاثه؟ قال: ثلاثه أكفّ كلّ ظفر كفّ حتّى يصير خمسه، فإذا قلم خمسه فعليه دم واحد خمسه كان أو عشره أو ما كان»^(٣) الدال على وجوب الدم فى الخمسه فالصحيح ردّه بالشذوذ فقد تضمّن الكفّاره مع النسيان، مع ان جميع الأخبار صرحت بعدم الكفّاره فى النسيان، و من جملتها صحيحى زراره وقد تقدم أحدهما، كما و فيه مخالفه اخرى أيضا حيث ان صحيح أبى بصير وغيره تضمّن «مدا من طعام فى كلّ إصبع إلى العشره» و هو تضمّن «كفا فى كلّ إصبع إلى

ص: ٣٥٦

-
- ١- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٥
 - ٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٢ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١
 - ٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٢ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٣

خمسه» ، ولم يفت به سوى الإسكافي وهو إنما عمل بذيله من ان عليه دما في الخمسه، و أمّا في كلّ ظفر فأنّه جعل عليه مدا لا كفّا كما وان الكافي رواه بدون النسيان ومرسلا ففيه «عن حريز، عن أخبره، عن الباقر (عليه السلام) في محرم قلّم ظفرا؟ قال: يتصدّق بكفّ من طعام، قال: ظفرين؟ قال: كفّين، قلت: ثلاثه؟ قال: ثلاثه أكفّ، قلت: أربعة؟ قال: أربعة أكفّ، قلت: خمسّه؟ قال: عليه دم يهريقه، فإن قصّ عشره أو أكثر من ذلك فليس عليه إلّا دم يهريقه» (1) فاختلّفت النسخه فلا وثوق باحدهما.

و أما صحيح معاويه بن عمّار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «سألته عن المحرم تطول أظفاره أو ينكسر بعضها فيؤذيه ذلك، قال: لا يقص منها شيئا إن استطاع فإن كانت تؤذيه فليقصّها و ليطعم مكان كلّ ظفر قبضه من طعام» الدال على قبضه من طعام فمورده الاضطراب فديه لا كفّاره كما في الأول و لا خلاف فيه حتى أنّه أفتى به العماني الذي لم يذكر حكم قصّ الأظفار.

هذا وتجب الكفاره ولو كان ذلك بسبب من افتاه بالجواز ففي صحيح إسحاق بن عمّار: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل نسي أن يقلّم أظفاره عند إحرامه، قال:

ص: ٣٥٧

يدعها، قلت: «فإن رجلا من أصحابنا أفتاه بأن يقلّم أظفاره و يعيد إحرامه ففعل، قال: عليه دم يهريقه» (١).

(أو قلع شجره من الحرم صغيره)

و أما قلع شجره صغيره من الحرم فالأصل فيه المبسوطان و ليس به خبر.

و أما الأخبار الواردة في ذلك فروايتان أحدهما: صحيح سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام): «سأله عن الرجل يقطع من الأراك الذى بمكّه؟ قال: عليه ثمنه يتصدّق به، قال: و لا ينزع من شجر مكّه شيئا إلّا النخل و شجر الفواكه» (٢).

و ثانيها: صحيح منصور بن حازم «انه سأله (عليه السلام) عن الأراك يكون فى الحرم فأقطعه قال: عليك فداؤه» (٣) و به أفتى الإسكافى.

و اما ما رواه التّهذيب «عن كتاب موسى قال: «روى أصحابنا، عن أحدهما عليهما السّلام أنّه قال: إذا كان فى دار الرجل شجره من شجر الحرم لم تنزع، فإن أراد

ص: ٣٥٨

١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٣ ح ٢

٢- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٨ ح ١

٣- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٨ ح ٢

نزعها نزعها و كَفَّرَ بذبح بقره يتصدَّق بلحمها على المساكين» (١) و به أفتى الشيخ فى نهايته فمرسل و لا يصلح للمعارضه مع الصحيحتين المتقدمتين.

(أو اذَّهَنَ بمطيب)

و أمَّا الأدهان بمطيب فقد يستدل له بصحيح معاوية بن عمَّار عن الصادق (عليه السلام) «لا تمسَّ شيئاً من الطيب و أنت محرم و لا- من الدَّهْن و اتَّقِ الطيب و أمسك على أنفك من الرِّيح الطَّيِّبه- إلى- و إنّما يحرم عليك من الطيب أربعة أشياء المسك و العنبر و الورد و الزَّعفران، غير أنّه يكره للمحرم الأدهان الطَّيِّبه إلّا المضطَّرَّ إلى الزَّيت أو شبهه يتداوى به» (٢) و به عمل المقنع (٣).

ثم انه قيل فيه انه لم يعمل به احد غيره، و انه تضمَّن الكفَّاره على الجاهل. و فى أخبار كثيره سقوط الكفَّاره عن الجاهل. قلت: قد تقدم حرمه الادهان مطلقا و ذكرنا عدم معارضه هذا مع ما تقدم و اما تضمَّن الكفَّاره على الجاهل فليس بصحيح فانه تضمَّن «فمن ابتلى بشيء من ذلك فليُعِدْ غسله و ليتصدَّق بصدقه بقدر ما صنع» و لا ظهور لهذه العبارة بالجاهل فلا اشكال فيه , وبذلك تعرف ان كفارته التصدق بقدر ما صنع.

ص: ٣٥٩

١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٨ ح ٣

٢- الوسائل ج ١٢ ابواب تروك الاحرام ب ١٨ ح ٨

٣- المقنع (للصدوق) ص ٢٣١ باب الحج

و اما ما فى صحيحه الآخر «فى محرم كانت به قرحه فداواها بدهن بنفسج قال: إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمّد فعليه دم شاه يهريقه» (١) فلا- علاقه له ببحتنا لان البنفسج ليس من الطيب، نعم هو دال على ان استعمال الدهن يوجب الكفاره.

(أو قلع ضرسه)

و أمّا قلع الضررس فلمرسل محمّد بن أحمد بن يحيى «عن رجل من أهل خراسان أنّ مسأله وقعت فى الموسم و لم يكن عند مواليه فيها شىء: محرم قلع ضرسه فكتب (عليه السلام) يهريق دما» (٢). و هو من مراسيل محمّد بن أحمد بن يحيى لا وثوق به وقيل فيه انه لم يعمل به احد الا الشيخ.

وينافيه خبر الفقيه «و سأل الحسن الصيقل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يؤذيه ضرسه أ يقلعه؟ قال: نعم لا بأس به» (٣) و عمل به الإسكافى أيضا لكنه يختص بما لو كان يؤذيه فهو اخص من سابقه. نعم سياى الكلام فيه من حيث الادماء.

(أو نتف إبطيه و فى أحدهما إطعام ثلاثه مساكين)

ص: ٣٦٠

١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ٤ ح ٥

٢- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٩ ح ١

٣- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١١ ح ٢

الأصل ما قال في «أنّ في نتف أبطيه شاه و في أحدهما إ طعام ثلاثه» أنّ التهذيب روى صحيحا «عن حريز، عن الصادق (عليه السلام): إذا نتف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم» (١)، ثم روى خبر عبد الله بن جبلة، عنه (عليه السلام) «في محرم نتف إبطه؟ قال: يطعم ثلاثه مساكين». وجمع بينهما بحمل الأخير على نتف إبط واحد. أقول: والخبر ضعيف غير قابل للاعتماد ولا يصلح لتقييد صحيح زراره (٢).

و أما صحيح حريز فرواه الفقيه و فيه: بدل إبطيه «إبطه» وبه أفتى و مثله الكليني حيث اعتمد صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «من حلق رأسه أو نتف إبطه ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شيء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم» (٣). فيعلم من صحيح زراره ان في نسخه التهذيب الخطأ مضافا الى تعارض نسخه التهذيب مع نسخه الفقيه وتساقطهما ان لم نقل بتقدم نسخه الفقيه. فيبقى صحيحا زراره بلا معارض، فالصحيح اذن هو وجوب الشاه في الإبط الواحد.

(أو أفتى بتقليم الظفر فأدمى المستفتي)

أقول: لا خصوصيه لما قال وقد تقدم صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل نسي أن يقلّم أظفاره عند إحرامه، قال: يدعها، قلت: فإن رجلا من

ص: ٣٤١

١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١١ ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١-٦

٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

أصحابنا أفتاه بأن يقلّم أظفاره و يعيد إحرامه ففعل، قال: عليه دم يهريقه»^(١)و هو يدل على ثبوت الكفاره ولو كان ذلك بسبب من افتاه بالجواز .

نعم جاء في خبر إسحاق الصيرفي: قلت لأبي إبراهيم (عليه السلام): «إنّ رجلاً أحرم فقلّم أظفاره فكانت إصبع له عليه فترك ظفرها لم يقصّه، فأفتاه رجل بعد ما أحرم فقصّه، فأدماه؟ قال: على الذي أفتى شاه»^(٢) و مورد من كانت له إصبع عليه فتركها مخصوصاً، فأفتاه رجل بأنّه لا ضرر في قصّها ففعل فأدّمى فعلى المفتي دم، و ليس على المستفتي شيء . و هو ضعيف سنداً ومعارض لما تقدم دلالة وهي صحيحه و معمول بها دونه.

أو جادل ثلاثاً صادقاً، أو واحده كاذباً

(أو جادل ثلاثاً صادقاً، أو واحده كاذباً، و في اثنتين كاذباً بقره و في الثلاث فصاعداً بدنه)

لا ريب في حرمة الجدل على المحرم للآيه الشريفه^(٣) و النصوص المعتمده^(٤)، إنّما الكلام في معناه، و عن العامّه حمل الجدل على معناه اللغوي و هو مطلق

ص: ٣٦٢

-
- ١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٣ ح ٢
 - ٢- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٣ ح ١
 - ٣- البقره ٢: ٣١
 - ٤- الوسائل ١٢: ٤٦٣ / أبواب تروك الإحرام ب ٣٢

المخاصمه و النزاع (١)، و لكن الروايات الواردة عن أئمة الهدى عليهم السلام فسرتة بقوله: «لا- و الله، و بلى و الله» (٢)، فيقع الكلام فى جهات:

الاولى: هل المحرّم قول الرجل لا و الله، و بلى و الله على الإطلاق و فى كلّ مورد، أو يحرم فى خصوص مورد المخاصمه؟ و بتعبير آخر: الممنوع المخاصمه التى فيها يمين خاص و هو قول الرجل لا و الله، و بلى و الله، أو أنّ الممنوع مطلق هذا القول و لو فى غير مورد المخاصمه؟ فقد يقال باختصاص الحرمة بمورد المخاصمه، و الظاهر أنّه لا وجه له، لأنّ الروايات فسّرت الجدل بنفس هذا القول لا المخاصمه المشتمله على هذا القول، فهذا القول ممنوع و لو فى غير مورد المخاصمه، و قد وقع التصريح فى صحيح معاويه بن عمار بأنّ الجدل قول الرجل لا و الله و بلى و الله، و أمّا قول الرجل لا لعمري و بلى لعمري فلا بأس به (٣) فمقتضى الإطلاق عدم اختصاص الجدل بالمخاصمه.

ويشهد لذلك ما ورد فى صحيح معاويه بن عمار الاخر «و اعلم أنّ الرجل إذا حلف بثلاثه أيمان ولاء فى مقام واحد و هو محرم فقد جادل فعليه دم يهريقه و

ص: ٣٦٣

-
- ١- المغنى ٣: ٢٧٠، الفقه على المذاهب الأربعة ١: ٦٤٤
 - ٢- الوسائل ١٢: ٤٦٣/ أبواب تروك الإحرام ب ٣٢
 - ٣- الوسائل ١٢: ٤٦٥/ أبواب تروك الإحرام ب ٣٢ ح ٥، ٣، ٥ و أورده أيضاً فى الوسائل ١٣: ١٤٦/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٢٢ ح ٣

يتصدق به، و إذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل و عليه دم يهريقه و يتصدق به» (١) و كذا ما ورد في موثقه أبى بصير «إذا حلف الرجل ثلاثه أيمان و هو صادق و هو محرم فعليه دم يهريقه و إذا حلف يميناً واحده كاذباً فقد جادل فعليه دم يهريقه» (٢) فإنّ المستفاد منهما أن موضوع الحكم نفس الحلف لا الحلف الواقع في المخاصمه، و كذا يستفاد ذلك من معتبره أخرى لأبى بصير قال: «سألته عن المحرم يريد أن يعمل العمل فيقول له صاحبه: و الله لا تعمله، فيقول: و الله لأعملنه، فيحالفه مراراً، يلزمه ما يلزم الجدال؟ قال: لا، إنّما أراد بهذا إكرام أخيه، إنّما كان ذلك ما كان لله عزّ و جلّ فيه معصيه» (٣) لأنّه لو كان موضوع الحكم هو المخاصمه لكان الأنسب و اللائق الجواب بأنّه لا محذور في هذا الحلف أصلاً، لعدم الموضوع للجدال، و لعدم وقوع هذا الحلف في مورد المخاصمه، لا التعليل بأنّه لا معصيه فيه، لأنّه لم يأت بالجمله المعهوده.

□ □
الثانيه: هل يختص الحكم بهاتين الجملتين لا- و الله، و بلى و الله، أو يعم جميع أفراد اليمين كقولنا: لا- و ربّي، لا- و الخالق و نحوهما، بل و من دون اشتمال على حرف (لا) و (بلى) كما إذا قال: و الله، و بالله؟ ظاهر المشهور هو الاختصاص، و

ص: ٣٦٤

-
- ١- الوسائل ١٢: ٤٦٥/ أبواب تروك الإحرام ب ٣٢ ح ٣، ٥
 - ٢- الوسائل ١٣: ١٤٧/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٧
 - ٣- الوسائل ١٢: ٤٦٦/ أبواب تروك الإحرام ب ٢٣ ح ٧

صرّح المحقق في النافع (١) و المصنف في الدروس (٢) بالتعميم، و أن موضوع الحكم مطلق الحلف بالله تعالى.

و الصحيح ما ذهب إليه المشهور، لأنّ الظاهر من صحاح معاوية بن عمار (٣) أنّ الحكم مترتب على نفس هذا القول خاصّه، لا المعنى و لا ما يسمّى يميناً بالله تعالى ليدل على حرمة مطلق الحلف بالله عزّ و جل.

ثمّ إنّّه قد استدلّ للقول بالتعميم بعدّه من الروايات:

منها: صحيحه معاوية بن عمار في حديث «و الجّدال قول الرجل لا و الله و بلى و الله و اعلم أنّ الرجل إذا حلف بثلاثه أيّمان ولاء في مقام واحد و هو محرم فقد جادل فعليه دم يهريقه و يتصدق به، و إذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل و عليه دم» (٤).

ص: ٣٦٥

١- المختصر النافع: ١٠٨

٢- الدروس ١: ٣٨٦

٣- الوسائل ١٢: ٤٦٣/ أبواب تروك الإحرام ب ٣٢ ح ١، ٣، ٥

٤- الوسائل ١٣: ١٤٦/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٣

و منها: موثقه أبى بصير «إذا حلف الرجل ثلاثه أيمان و هو صادق و هو محرم فعليه دم يهريقه، و إذا حلف يميناً واحده كاذباً فعليه دم يهريقه» (١) فإنّ المستفاد منهما أنّ الموضوع للحكم مطلق الحلف.

و الجواب: أمّا عن صحيح معاوية بن عمار، أنّ هذه الجملة «و اعلم أنّ الرجل إذا حلف ...» و إنّ ذكرها مستقلاً و لكن ذكر في الصدر «و الجدال قول الرجل لا و الله، و بلى و الله» فيعلم أنّ الحكم المذكور بعد ذلك مترتب على هذا القول و ليس مترتباً على مطلق الحلف، و بذلك يظهر الجواب عن موثقه أبى بصير فإنّها في مقام بيان التفصيل بين الحلف الكاذب و الصادق و ثبوت الكفّاره في الحلف الكاذب و إنّ كان واحداً، و ثبوتها في الحلف الصادق إذا كان ثلاثه أيمان، و ليست في مقام بيان أنّ مطلق الحلف يوجب الكفّاره، فلا إطلاق لها من هذه الجهة.

على أنّه لو سلمنا الإطلاق و شموله لكل حلف، يقع التعارض بين هذه المطلقات و بين صحيحه معاوية بن عمار الحاصره بالقول المخصوص «إنّما الجدال قول الرجل: لا- و الله، و بلى و الله» (٢) فإنّها بمفهوم الحصر تدل على عدم حرمة غير هذا القول الخاص، و التعارض بالعموم من وجه، لأنّ صحيحه معاوية بن عمار الحاصره تدل على أنّ غير قوله: «لا و الله، و بلى و الله» لا أثر له، سواء كان حلفاً

ص: ٣٦٦

١- الوسائل ١٣: ١٤٦/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٧

٢- الوسائل ١٢: ٤٦٥/ أبواب تروك الإحرام ب ٣٢ ح ٣

باللّٰه بغير هذا القول أو كان حلفاً بغير اللّٰه كقوله: لعمر ك، و تلك الروايات المطلقة تدل على أنّ الممنوع هو الحلف باللّٰه سواء كان بقوله: لا و اللّٰه، و بلى و اللّٰه أو بغير هذا القول، فيقع التعارض في الحلف باللّٰه بغير هذا القول الخاص، و بعد التعارض يرجع إلى أصل البراءة.

الثالثة: هل الحكم مختص بالجمله الخبريه، أو يعم الجمله الإنشائية؟ الّذى يظهر من الروايات الوارده في المقام عدم شمول الحكم للحلف في الجمله الإنشائية، إذ يظهر من صحيحه معاويه بن عمار و نحوها الوارده في التفصيل بين الحلف الصادق و الكاذب، أنّ الحلف الممنوع يجرى في مورد يقبل الصدق و الكذب و ليس ذلك إلّا في الجمله الخبريه، و أمّا الإنشائية فغير قابله للصدق و الكذب، فبقريته التفصيل بين الصادق و الكاذب يعلم أنّ الحكم يختص بالحلف في مورد الجمله الخبريه.

و على ذلك تحمل معتبره أبى بصير قال: «سألته عن المحرم يريد أن يعمل فيقول له صاحبه: و اللّٰه لا- عمله، فيقول: و اللّٰه لأعملته فيحالفه مراراً، يلزمه ما يلزم الجدل؟ قال: لا- إنّما أراد بهذا إكرام أخيه، إنّما كان ذلك ما كان للّه عزّ و جلّ فيه معصيه» (١) فإنّ المستفاد منها أنّ الحلف المحرّم هو الحلف الاخبارى و أمّا الحلف التكريمى الّذى هو مجرد وعد لمؤمن فلا معصيه فيه.

ص: ٣٦٧

و منه يظهر أنّه لا بأس بالحلف فى التعارفات الدارجه بين الناس لعدم كونه إخباراً عن شىء، فاستثناء ذلك من الحلف المحرم من الاستثناء المنقطع لعدم دخوله فى الحلف الممنوع، لأن موضوع المنع هو الحلف فى مورد الجملة الخبرية المحتملة للصدق و الكذب، و أمّا ما لا يحتمل للصدق و الكذب فغير داخل فى موضوع الحكم أصلاً.

□ □
الرابعة: هل الجدل يتحقق بمجموع هذين اللفظين، أعنى: لا و الله، و بلى و الله، أو يتحقق بكل منهما مستقلاً؟ الظاهر هو الثانى، لأن إحدى الجملتين تستعمل فى الإثبات، و الأخرى تستعمل فى النفى، و لا يمكن استعمالهما فى مقام واحد، بل الشائع المتعارف استعمال بلى و الله فى مقام الإثبات، و لا و الله فى مقام النفى، و لا يستعملان فى مورد واحد، فالجدال يتحقق بكل واحد منهما منفرداً عن الآخر.

و يؤكّد ذلك الروايات المفصلة بين الحلف الصادق و الكاذب، فإنّ المستفاد منها أنّ الموضوع للحكم هو الحلف و لو بصيغته خاصّه، و لا ريب فى صدق الحلف على كل من اللفظين و إن لم ينضم إلى الآخر.

الخامسة: هل الحكم يختص بذكر كلمه (لا) و (بلى) أو يعم الحكم لما يؤدى هذين المعنيين، بأن يقول فى مقام النفى: ما فعلت و الله، و فى مقام الإثبات: قد فعلت كذا و الله؟ و هل يقتصر على ذلك بالنسبة إلى التعبير بالقسم باللّغه العربيه، أو يعمه فيما لو ترجم إلى غير العربيه؟

اختار في الجواهر التعميم و أنه لا خصوصيه لذكر كلمه (لا) و (بلى) بل المعتبر أداء هذين المعنيين نظير قوله (عليه السلام) «إنما الطلاق أنت طالق» (١) فإن الطلاق يقع بقولنا: طالق و لا- يعتبر لفظ (أنت) قطعاً، بل يقع بقوله: زوجتي أو هي أو فلانه و نحو ذلك طالق و بالجملة لفظ (بلى) و (لا) لبيان المقسوم عليه، و لا يعتبر خصوص اللفظين في مؤداه، بل يتحقق الجدل بقول: و الله و إن ادى المقسوم عليه بغير لفظ (لا) و (بلى) بل يكفى الفارسيه و نحوها فيه (٢).

و فيه: أن الظاهر من النص اعتبار قول لا- و الله و بلى و الله، بأن يكون النفي و الإثبات يؤديان بكلمه (لا) و (بلى) بلفظ الجلاله بالعربيه، لقوله (عليه السلام) في صحيح معاويه بن عمار «إنما الجدل قول الرجل: لا و الله، و بلى و الله» فإذا أدى القسم أو المقسوم عليه بلفظ آخر غيرهما لا يشمل النص، و كذا إن كان بغير اللفظ العربى، و أمّا ما ذكره (قدس سره) من وقوع الطلاق و لو لم يذكر لفظ (أنت) فالأمر كما ذكر (قدس سره) لعدم اعتبار لفظ (أنت) قطعاً و تتعدى إلى غير ذلك من الألفاظ كزوجتي أو هي أو فلانه أو امرأتى طالق، و ذلك للنصوص الداله على ذلك خصوصاً ما ورد في جواز طلاق الغائب زوجته و أنه لا يعتبر حضورها في

ص: ٣٦٩

١- الوسائل ٢٢: ٥٤/ أبواب مقدمات الطلاق ب ٢٥

٢- الجواهر ١٨: ٣١٣

مجلس الطلاق(١) و من المعلوم أن طلاق الغائب لا يقع بقوله: (أنت) فمن هذه الروايات نستكشف عدم اعتبار ذكر كلمة (أنت).

و بالجملة: مقتضى الجمود على النص و الأخذ بظاهر الدليل اعتبار ذكر كلمة (لا) و (بلى) و عدم تحقق الجدل بغيرهما من الألفاظ و إن كان مؤدياً لهما.

و أما صحيحه أبي بصير: «سألت عن المحرم يريد أن يعمل العمل فيقول له صاحبه: و الله لا تعمله، فيقول: و الله لأعملنه، فيخالفه مراراً يلزمه صاحب الجدل؟ قال: لا، إنما أراد بهذا إكرام أخيه إنما ذلك ما كان فيه معصيه»(٢) الظاهر بتحقيق الجدل بمطلق الحلف بالله إلما إذا كان تكريماً لأخيه فغير ناظره إلى جواز الحلف بأي شيء و لو بغير القول المخصوص و إنما هي ناظره إلى أن هذا النحو من الحلف حيث إنه تكريم لأخيه المؤمن لا يترتب عليه شيء.

ثم انه يستثنى من حرمة الجدل أمران:

الأول: أن يكون ذلك لضروره تفتضيه من إحقاق حق أو إبطال باطل لا لخصوص حديث نفى الضرر، بل يدلنا على جواز ذلك أيضاً صحيحه أبي بصير المتقدمه فإن المستفاد منها ما كان فيه معصيه لله عز و جل محرم، و ما كان فيه إحقاق حق أو إبطال باطل لا معصيه فيه.

ص: ٣٧٠

١- الوسائل ٢٢: ٥٤/ أبواب مقدمات الطلاق ب ٢٥

٢- وسائل الشيعة، ج ١٢، ص: ٤٦٦ باب ٣٢ ح ٧

الثانى: أن لا يقصد بذلك الحلف، بل يقصد به أمراً آخر كإظهار المحبه و التعظيم كقول القائل: لا والله لا تفعل ذلك كما قد عرفت أن الجدل يتحقق بالقسم فى موارد الجملة خبريه و أمّا ما كان من قبيل الإنشاء كالتعظيم و التكريم لأخيه فلا بأس به، كما يدل عليه صحيح أبى بصير أيضاً.

واما كفاره الجدل: فنقل الصدوق فى الفقيه عن أبيه فقال: «قال أبى فى رسالته - إلى - و الجدل قول الرجل: لا والله و بلى و الله فإن جادلت مرّه أو مرّتين و أنت صادق فلا شىء عليك و إن جادلت ثلاثاً و أنت صادق، فعليك دم شاه، فإن جادلت مرّه كاذباً فعليك دم شاه، و إن جادلت مرّتين كاذباً، فعليك دم بقره، و إن جادلت كاذباً ثلاثاً، فعليك بدنه» (١).

اقول: هذا هو المشهور بين الاصحاب حتى قيل انه لا خلاف فيه، و أمّا من حيث الأخبار فغير واضح إلّا فى الجدل ثلاثاً كاذباً و فى واحده كاذباً كما سيأتى.

لكن يمكن أن يقال: إنّ الحلف الصادق لا كفّاره فيه فى المره الأولى و الثانیه، لعدم الدليل أوّلاً، و لمفهوم الصحاح الدالّ على ثبوت الكفّاره فى المره الثالثه ثانياً، فإنّ المستفاد من قوله: «إذا حلف الرجل ثلاثه أيمان و هو صادق و هو محرم فعليه دم» (٢) عدم ثبوت الدم إذا حلف دون الثلاثه. و يدلّ على عدم ثبوت الكفّاره

ص: ٣٧١

١- الفقيه ٢: ٢١٢

٢- الوسائل ١٣: ١٤٧/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٧

فى الأقل من الثلاثه أيضاً ما ورد فى بعض الروايات من أنه لا- كفّاره على الجدل الصادق مطلقاً (١) خرجنا عنه فى الحلف الصادق المتكرر ثلاثاً، و أما وجوب الشاه فى المره الثالثه فبدل عليه عدّه من الصحاح (٢).

و أما الحلف الكاذب، ففى المره الأولى شاه وذلك لصحيح معاويه بن عمار و صحيح أبى بصير «و إذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل و عليه دم يهريقه» (٣).

و أما فى المره الثالثه بقره فذلك لصحيح محمد بن مسلم «من زاد على مرتين فقد وقع عليه الدم، فقليل له: الذى يجادل و هو صادق؟ قال: عليه شاه و الكاذب عليه بقره» (٤) يعنى إذا جادل صادقاً زائداً على مرتين فعليه شاه، و إذا جادل زائداً على مرتين فعليه بقره، و لصحيح الحلبي «إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه، و على المخطئ بقره» (٥) فإنّ المستفاد منه أنّ الحلف الصادق إذا زاد على مرتين فعليه دم، و الكاذب المعبر عنه بالخطأ إذا زاد على مرتين فعليه بقره، هذا حال الكذب الأول و الثالث.

ص: ٣٧٢

-
- ١- الوسائل ١٣: ١٤٧/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٨، ٦، ٧
 - ٢- الوسائل ١٣: ١٤٧/ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٨، ٦، ٧
 - ٣- الوسائل ج ١٣ أبواب بقيه كفارات الاحرام ب ١ ح ٣-٧-٦
 - ٤- الوسائل ج ١٣ أبواب بقيه كفارات الاحرام ب ١ ح ٢
 - ٥- الوسائل ج ١٣ أبواب بقيه كفارات الاحرام ب ١ ح ٢

و أما الكذب الثاني، فلم يذكر في الروايات صريحاً و لكن نلتزم فيه بوجوب الشاه أيضاً، لصحيحه سليمان بن خالد «في الجدل شاه»^(١) فان مدلوله وجوب الشاه في الجدل سواء كان صادقاً أو كاذباً في المرّة الأولى أو الثانية، و لكن نخرج عنه في الحلف الصادق في المرّة الأولى و الثانية، و كذلك نخرج عنه في المرّة الثالثة لليمين الكاذبه، لأن فيها بقره فتبقى المرّة الأولى و الثانية لليمين الكاذبه باقيه تحت إطلاق الصحيح.

فالتنتيجه أنّ الحلف الكاذب في المرّة الأولى يوجب شاه و في المرّة الثانية شاتين و في المرّة الثالثة بقره.

و اما خبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «إذا جادل الرجل و هو محرم فكذب متعمداً فعليه جزور» الدال على ثبوت الجزور مطلقاً فهو ضعيف سنداً ولم يعمل به احد.

و أما مرسلتا العياشي عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن (عليه السلام): «من جادل في الحجّ فعليه إطعام ستّة مساكين لكلّ مسكين نصف صاع إن كان صادقاً أو كاذباً، فإن عاد مرّتين فعلى الصادق شاه و على الكاذب بقره - الخبر»^(٢).

ص: ٣٧٣

١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١ ح ١

٢- تفسير العياشي (في ٢٥٥ من أخبار تفسير البقره)

و عن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) في خبر «إذا جادل قوما مرتين فعلى المصيب دم شاه و على المخطئ دم بقره» فشاذّتان و مثلهما خبر الحميري في قرب الإسناد «عن علي بن جعفر، عنه (عليه السلام) في كفّاره الجدل و الفسوق شيء يتصدّق به إذا فعله و هو محرم» فانه شاذ لم يعمل به أحد.

(و في الشجرة الكبيره بقره)

اقول: لقد تقدم الكلام فيه وانه لا دليل عليه عدا ما رواه التهذيب «عن كتاب موسى قال: «روى أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام أنه قال: إذا كان في دار الرجل شجره من شجر الحرم لم تنزع، فإن أراد نزعها نزعها و كفّر بذبح بقره يتصدّق بلحمها على المساكين» (١) و به أفتى الشيخ في خلافه (٢) و ابن ادريس (٣).

و فيه: انه مرسل و لا يصلح للمعارضه مع صحيحتي سليمان و منصور المتقدمتين في كفاره الشجره الصغيره.

(و لو عجز عن الشاه في كفاره الصيد فعليه إطعام عشره مساكين، فان عجز صام ثلاثه أيام)

ص: ٣٧٤

١- الوسائل ج ١٣ ابواب بقيه كفارات الاحرام ب ١٨ ح ٣

٢- الخلاف: كتاب الحج، مسأله ٢٨١

٣- السرائر ج ١ ص ٥٥٤

كما في صحيح أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): «سألته عن محرم أصاب نعامه قال: عليه بدنه - إلى - قلت فإن أصاب ظييا ما عليه؟ قال: عليه شاه، قلت: فإن لم يجد شاه؟ قال: فعليه إطعام عشرة مساكين، قلت: فإن لم يقدر على ما يتصدق به، قال: فعليه صيام ثلاثة أيام» (١).

و صحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام): «من أصاب شيئا فداؤه بدنه من الإبل - إلى - و من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام» (٢).

(و يتخير بين شاه الحلق لأذى أو غيره، و بين إطعام عشرة لكل واحد مدّ أو صيام ثلاثة أيام)

اقول: تقدم في عنوان «الحلق» ان التخيير بين الثلاثه إنما هو للمعذور كما هو مورد الآيه، و أمّا غيره فعليه الشاه معينا، كما في صحيح زراره المتقدم عن الباقر (عليه السلام): «من حلق رأسه أو نتف إبطيه ناسيا أو ساهيا أو جاهلا فلا شىء عليه، و من فعله متعمدا فعليه دم» (٣).

ص: ٣٧٥

١- الوسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ٣

٢- الوسائل ج ١٣ ب ٢ من ابواب كفارات الصيد ح ١٣

٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

هذا وقد تقدم ان القرآن ورد بوجوب الصدقه أو الصيام أو شاه في حلق الرأس للمضطّر ففي صحيح حريز، عمن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «مرّ النبيّ صلّى الله عليه وآله على كعب بن عجره و القمل يتناثر من رأسه و هو محرم؟ فقال له: أ يؤذيك هو أمّيك، فقال: نعم، فأنزلت هذه الآية ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَتْدِيهِ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسِيٍّ﴾ فأمره النبيّ صلّى الله عليه وآله أن يحلق و جعل الصيام ثلاثه أيام و الصدقه على ستّة مساكين لكلّ مسكين مدّان و النّسك شاه - الخبر (١) وبه افتى الكليني والصدوق في المقنع، و عمل به العمانيّ و الإسكافيّ و كذا المفيد كما في التّهذيب عنه.

هذا وفي الفقيه بلفظ «و مرّ النبيّ صلّى الله عليه وآله على كعب بن عجره - إلى - و الصدقه على ستّة مساكين لكلّ مسكين صاع من تمر» (٢) لكنه مرسل ولا وثوق به بعد معارضته بما تقدم وبصحيح زراره، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا أحصر الرّجل فبعث بهديه فأذاه رأسه قبل أن ينحر هديه فإنّه يذبح شاه، في المكان الذي أحصر فيه أو يصوم أو يتصدّق، و الصوم ثلاثه أيام و الصدقه على ستّة مساكين نصف صاع لكلّ مسكين» (٣).

ص: ٣٧٦

١- الوسائل ج ١٣ باب ١٤ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١ و رواه التّهذيب (في ٦٠ من ٢٥ من حجّه) عن حريز، عنه (عليه السلام).

٢- الفقيه في ٥٥ من باب ما يجوز للمحرم إتيانه، ٥٨ من حجّه

٣- الوسائل ج ١٣ باب ٥ من ابواب الاحصار والصد ح ٢

و اما خبر عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «قال الله تعالى في كتابه {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ} فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى ما لا ينبغي للمحرم إذا كان صحيحا، فالصيام ثلاثة أيام، والصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام، والنسك شاه يذبحها فياكل و يطعم و إنما عليه واحد من ذلك». وقد دل على اشباع المساكين فقد جمع بينه و بين الخبرين بالتخير بين إطعام ستّة لكل نصف صاع، و إطعام عشرة قدر إشباعهم. قلت: هذا الجمع صحيح لو كان معتبر سندا مجبورا بعمل الاصحاب و لكن ليس كذلك.

و فى شعر سقط من لحيته أو رأسه كف من طعام

(و فى شعر سقط من لحيته أو رأسه كف من طعام و لو كان فى الوضوء فلا شىء)

اقول: ذهب المفيد و المرتضى و الديلمى أنّ الكفّ فى ما لو سقط شعر يسير، و أمّا الكثير ففيه شاه، و زاد المفيد فى كفّارات حجّه كون ذلك فى الوضوء فقال: «و من أسبغ وضوءه فسقط شىء من شعره فعليه أيضا كفّ من طعام يتصدّق به، فإن كان الساقط من شعره كثيرا فعليه دم شاه» و لا دليل لهم على كون الشاه فى الكثير. كما أنّ فى جعل المفيد الكفاره فى الوضوء أيضا لا دليل عليه بل على العكس، و المقنع قال فى سقط الشعر بكف أو كفّين من طعام، و لم يفصل بين

الوضوء وغيره، وإنّما ذهب إلى استثناء الوضوء النهايه، و ظاهر أبى الصلاح عدم الوجوب أصلا حيث لم يذكره فى ما يوجبها و يمكن نسبته إلى الكافى حيث روى خبرين مختلفين، فيحمل ما دلّ على الكفّاره على الاستحباب فروى خبر ليث المرادى: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يتناول لحيته و هو محرم فيعبت بها فينتف منها الطّاقات ييقين فى يده خطأ أو عمدا؟ قال: لا يضّرّه» (١) الدال على عدم وجوب الكفّاره فى العمد و الخطأ.

ثم روى صحيح هشام بن سالم، عنه (عليه السلام): «إذا وضع أحدكم يده على رأسه أو لحيته و هو محرم فسقط شىء من الشعر، فليتصدّق بكفّين (بكفّ - خ ل) من كعك أو سويق» (٢). و رواه التّهذيب عن كتاب سعد بن عبد الله بلفظ «بكفّ من طعام أو كفّ من سويق».

اقول: و الاول مع ضعف سنده معارض بالصحيح الذى نقله و صحيح الحلبى، عن الصادق (عليه السلام): «إن نتف المحرم من شعر لحيته و غيرها شيئا فعليه أن يطعم مسكينا فى يده» (٣).

ص: ٣٧٨

-
- ١- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٨
 - ٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٥
 - ٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٩

وقد يستدل للعدم أيضا صحيح جعفر بن بشير، و المفضل بن عمر على نسخه التهذيب والوسائل واما في الاستبصار فعن جعفر بن بشير، عن المفضل وهو الصحيح لان ابن بشير من اصحاب الرضا (عليه السلام) فلا يروى عن الصادق (عليه السلام) فالسند ضعيف بالمفضل قال: «دخل الناجي على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «ما تقول في محرم مس لحيته فسقط منها شعرتان، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): لو مسست لحيتي فسقط منها عشر شعرات ما كان علي شيء» (١) وهو ضعيف بالمفضل بن عمر كما حقق في محله.

و قد يقال بان خبر الحسن بن هارون: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أولع بلحيتي و أنا محرم فتسقط الشعرات؟ قال: إذا فرغت من إحرامك فاشتر بدرهم تمرا و تصدق به، فإنّ تمره خير من شعره» (٢) دال على استحباب الكفاره بقوله (عليه السلام) «فإنّ تمره خير من شعره» قلت: لا دلالة فيها على الاستحباب.

و يدلّ على الوجوب غير صحيح هشام المتقدّم صحيح معاوية بن عمّار، عنه (عليه السلام) قلت له: المحرم يعبث بلحيته فتسقط منها الشّعره و الثنتان؟ قال: يطعم شيئا» (٣) و عليه فالصحيح وجوب الكفاره بكف من طعام كما في المتن.

ص: ٣٧٩

-
- ١- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٧
 - ٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٤
 - ٣- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٩

و أما استثناء الوضوء: فلصحيح الهيثم بن عروه التميمي: «سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فسقط من لحيته الشعر أو الشّعرتان؟ فقال: ليس بشيء ما جعل عليكم في الدين من حرج» (١).

و تتكرّر الكفّاره بتكرّر الصيد عمدا أو سهوا

(و تتكرّر الكفّاره بتكرّر الصيد عمدا أو سهوا)

لا- خلاف في تكرّرها مع السهو كما يدل عليه اطلاق صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) «في المحرم يصيد الطير؟ قال: عليه الكفّاره في كلّ ما أصاب» (٢).

و أمّا مع العمد فالصحيح عدمها كما يشهد لذلك صحيح الحلبي، عنه (عليه السلام) «في محرم أصاب صيدا قال: عليه الكفّاره، قلت: فإن أصاب آخر؟ قال: إذا أصاب آخر فليس عليه كفّاره و هو ممّن قال الله عزّ و جلّ «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ». قال ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه: إذا أصاب المحرم الصيد خطأ فعليه أبدا في كلّ ما أصاب الكفّاره، و إذا أصابه متعمّدا فان عليه الكفّاره، فإن عاد فأصاب ثانيا متعمّدا فليس عليه الكفّاره، و هو ممّن قال الله عزّ و جلّ «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ» (٣).

ص: ٣٨٠

- ١- الوسائل ج ١٣ باب ١٦ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٦
- ٢- الوسائل ج ١٣ باب ٤٧ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١
- ٣- الوسائل ج ١٣ باب ٤٨ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٤

ويؤيده خبر حفص الأعور، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إذا أصاب المحرم الصيد، فقولوا له: هل أصبت صيدا قبل هذا، و أنت محرم، فإن قال: نعم، فقولوا له: إن الله منتقم منك فاحذر النقمه، فإن قال: لا، فاحكموا عليه جزاء ذلك الصيد» (١).

و تبين مما مرَّ أنَّ القائل بالسقوط عن العائد من القدماء في ما وصل إلينا ابن أبي عمير أيضا وقال به أيضا علي بن إبراهيم القمي في تفسيره {لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ} فروى «عن محمد بن عون النصيبي: لما أراد المؤمن أن يزوجه أبا جعفر (عليه السلام) ابنته - إلى - قال (عليه السلام): وكل ما أتى به المحرم بجهالة فلا شيء عليه فيه إلا الصيد فإن عليه الفداء بجهالة كان أو بعلم، بخطا كان أو بعمد - إلى - وإن كان مذنبا عاد فهو مذنبا ينتقم الله منه ليس عليه كفارة، و النقمه في الآخرة» (٢).

و العياشي فروى «عن الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): المحرم إذا قتل الصيد في الحل فعليه جزاؤه، يتصدق بالصيد على مسكين، فإن عاد و قتل صيدا لم يكن عليه جزاؤه فينتقم الله منه». ثم قال: ثم في روايه أخرى «عن الحلبي، عنه (عليه السلام) في المحرم أصاب صيدا؟ قال: عليه الكفاره فإن عاد فهو مذنبا قال الله {فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ} و ليس عليه كفاره» (٣).

ص: ٣٨١

١- الوسائل ج ١٣ باب ٤٨ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ٣

٢- تفسير القمي - المائده ايه ٩٥

٣- تفسير العياشي في ٢٠٧ من أخبار تفسير المائده

و بالسقوط عن العائد أفتى الصدوق فى مقنعه و فقيهه و الشىخ فى نهايته و تهذيبه و خلافه(١).

(و بتكرار اللبس فى مجالس و الحلق فى الأوقات و الألفا)

إنما ورد اتحاد المجلس و تكرره فى أخبارنا فى تقليم الأظفار دون غيره، و إنما ذكره فى غيره الشىخ فى الخلاف و المبسوط «إذا لبس المحرم، ثم صبر ساعه، ثم لبس شيئاً آخر، ثم لبس بعد ساعه، فعليه عن كل لبسه كفاره سواء كفر عن الأولى أو لم يكفر، و كذلك الحكم فى الطيب، و قال الشافعى: إن كان كفر عن الأولى لزمته الكفاره ثانيه، قولاً واحداً»(٢).

وذكر أيضاً فى فصل ذكر ما يلزم المحرم من الكفاره «اللبس و الطيب و الحلق و تقليم الأظفار كل واحد من ذلك جنس مفرد إذا جمع بينها لزمه عن كل جنس فديه، سواء كان ذلك فى وقت واحد أو أوقات متفرقه، و سواء كفر عن ذلك الفعل أو لم يكفر و لا يتداخل إذا ترادفت و كذلك حكم الصيد، فأما جنس واحد فعلى ثلاثه أضرب:

ص: ٣٨٢

١- الخلاف(فى ٢٥٩ من مسائل حجّه)

٢- الخلاف فى ٨٣ من مسائل الحج

أحدها: إتلاف على وجه التعديل مثل قتل الصيد فقط، لأنّه يعدل به، و يجب فيه مثله و يختلف بالصغر و الكبير، فعلى أى وجه فعله دفعه أو دفعتين أو دفعه بعد دفعه ففى كلّ صيد جزاء بلا خلاف .

الثانية: إتلاف مضمون لا على سبيل التعديل، و هو حلق الشعر و تقليم الأظفار فقط، فهما جنسان فإن حلق أو قلم دفعه واحده فعليه فديه واحده، فإن جعل ذلك فى أوقات حلق بعضه بالغداة و بعضه بالظهر و الباقي فى العصر، فعليه لكلّ فعل كفاره.

الثالثة: و هو الاستمتاع باللباس و الطيب و القبله، فإن فعل ذلك دفعه واحده لبس كلّ ما يحتاج إليه، أو تطيب بأنواع الطيب، أو قبّل و أكثر منه لزمه كفّاره واحده، فإن فعل فى أوقات متفرقه لزمته عن كلّ دفعه كفّاره سواء كفّر عن الأوّل أو لم يكفّر»^(١) انتهى.

قلت: و يردّه صحيح محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام: «سألته عن ضروب من الثياب مختلفه يلبسها المحرم إذا احتاج، ما عليه؟ قال لكلّ صنف منها فداء»^(٢) و رواه نفسه، و الفقيه.

ص: ٣٨٣

١- الخلاف (فصل ذكر ما يلزم المحرم من الكفّاره)

٢- الوسائل ج ١٣ باب ٩ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

ثمّ الحلق في الأوقات إن كان يحلق الجميع فلا- إشكال في التعدّد، و إن كان بجزء جزء فغير معلوم، فالشاه وردت في حلق جميعه.

و لا كفاره على الجاهل و الناسى في غير الصيد

(و لا كفاره على الجاهل و الناسى في غير الصيد)

كما في صحيح معاوية بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) - في خبر:- و ليس عليك فداء ما أتيت به بجهاله إلّا الصيد، فإنّ عليك فيه الفداء بجهل كان أو بعمد»(١).

وصحيح زراره بن أعين، عن الباقر (عليه السلام): «من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوبا لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاما لا ينبغي له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسيا أو جاهلا، فليس عليه شيء و من فعله متعمدا فعليه دم شاه»(٢).

ثم انه قيل ان كفاره الصيد تجب مطلقا حتّى على غير المكلف بمعنى اللزوم في ماله أو على الولي.

اقول: اما وجوب كفاره الصبي على الولي فلا دليل عليه و اصاله البراءة تقتضى عدمه و اما وجوبها على نفس الصبي فلا دليل عليه عدا اطلاق الادله و هي ان لم نقل بانصرافها عنه مخصصه بما رواه القمّي في تفسير: «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ

ص: ٣٨٤

١- الوسائل ج ١٣ باب ٣١ من ابواب كفارات الصيد ح ١

٢- الوسائل ج ١٣ باب ١٠ من ابواب بقيه كفارات الاحرام ح ١

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا - إلخ) «عن محمد بن عون النصيبى فى خبر تزويج المأمون الجواد (عليه السلام) بابنته: إن يحيى بن أكثم قال له (عليه السلام): ما تقول فى محرم قتل صيدا، فقال (عليه السلام) له: قتله فى حلّ أو حرم، عالما أو جاهلا، عمدا أو خطأ، عبدا أو حرا، صغيرا أو كبيرا، مبتدئا أو معيدا - إلى - قال (عليه السلام): و كل ما أتى به المحرم بجهاله فلا شىء عليه فيه إلّا الصيد، فإنّ عليه الفداء بجهاله كان أو بعلم، بخطأ كان أو بعمد، و كل ما أتى به الصغير الذى ليس ببالغ فلا شىء عليه فيه الخير» (١). و رواه التحف مرفوعا عنه (عليه السلام) و إثبات المسعودى و إرشاد المفيد «عن الرّيان بن شبيب، عنه (عليه السلام)» و ليس من خبر على خلافه والظاهر موثوقيته و عليه فالصحيح عدم ثبوت الكفاره على الصبى.

و يجوز تخليه الإبل للرعى فى الحرم

(و يجوز تخليه الإبل للرعى فى الحرم)

كما فى صحيح حريز، عن الصّيادق (عليه السلام): قال: «يخلّى عن البعير فى الحرم، يأكل ما شاء» (٢) وبه افتى فى الفقيه (٣) و يدل عليه غيره ايضاً.

ص: ٣٨٥

١- تفسير القمى - المائده ايه ٩٥

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٢٣١ ح ٤ ب ١٩ باب شجر الحرم

٣- الفقيه (٥٠ من ٤ من حجّه)

العمره المفردة إذا أفسدها بالجماع قبل السعى بطلت و وجبت عليه الكفّاره وهى بدنه، و يجب عليه أن يقيم بمكّه إلى الشهر القادم فيخرج إلى بعض المواقيت فيحرم بعمره و يقضيها ولا يجب عليه اتمام العمره بعد فسادها. واما الجماع بعد السعى و قبل التقصير فتجب به الكفاره ولا تبطل عمرته فيجب عليه اتمامها بالتقصير.

و فى لبس المخيط ففى كلّ صنف منه شاه و لو اضطرارا، و لا شىء على الناسى و الجاهل، و كذا لبس الخفين أو الشمشك. و كذلك لو اكل زعفرانا متعمدا او طعاما فيه طيب و لا شىء على الناسى و الجاهل نعم يستحب للجاهل التصديق بدرهم تمرا. و لو مسّ المحرم شيئا من الطيب او الزّيحان او تلذّذ به او بريح طيبه، وجب عليه ان يتصدّق بقدر ما صنع قدر سعته. و لا بأس بمسّ الطيب إذا لم يكن بقصد الاستعمال.

و لو حلق الشّعرو او نتفه او قصّه متعمدا فعليه دم شاه , و اما لو فعل ذلك اضطرارا لأذى أو وجع تخير بين شاه الحلق و بين صيام ثلاثه أيام او الصدقه على ستّه مساكين لكلّ مسكين مدّان.

و لو قلم الأظفار فى مجلس أو يديه أو رجله فعليه دم، و إن كان فعله متفرقا فى مجلسين فعليه دمان. و إلّا ففى كلّ ظفرٍ مدّ، و تجب الكفاره ولو كان ذلك بسبب

من افتاه بالجواز, و لا شىء على الناسى و الجاهل, و من كانت تؤذيه اظفاره لطولها او انكسارها فليقصّها و ليطعم مكان كلّ ظفر قبضه من طعام.

و لا يجوز ان يقطع من الأراك الذى بالحرم فان قطعه كان عليه ثمنه يتصدق به, و لا ينزع من شجر مكّه شيئاً إلّا النخل و شجر الفواكه .

و لو أدهن بمطيب فكفارته التصديق بقدر ما صنع إلّا المضطرّ إلى الزيت أو شبهه يتداوى به. كما ان استعمال الدهن يوجب الكفاره فإن كان فعله بجهالة فعله طعام مسكين, و إن كان تعمّد فعله دم شاه يهريقه. و لو نتف إبطه فعله دم يهريقه و لا شىء عليه ان كان ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً .

و لو جادل ثلاثاً صادقاً أو واحدةً كاذباً فعله دم يهريقه, و فى اثنين كذباً شاه ايضاً و فى الثلاث بقرة.

و لو عجز عن الشّاه فى كفّاره الصّيد فعله إطعام عشره مساكين فإن عجز صام ثلاثه أيام, و الكفاره فى شعر يسقط من لحيته أو رأسه بمسه كفّ طعام, و لو كان فى الوضوء فلا شىء عليه.

و تتكرّر الكفّاره بتكرّر الصّيد سهواً لا عمداً فانه ينتقم الله منه مع العمد, و لا كفّاره على الجاهل و الناسى فى غير الصّيد , و لا كفّاره على الصبى لو فعل موجّبها, و يجوز تخليه الإبل للرعى فى الحرم.

الإحصار بالمرض و الصد بالعدو، كما فى صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام): «المحصور غير المصدود و المحصور المريض، و المصدود الذى يصده المشركون، كما ردّوا النّبىّ صلى الله عليه و آله و أصحابه ليس من مرض، و المصدود تحلّ له النساء - الخیر» (١).

حكم المحصور

(و متى أحصر الحاج بالمرض عن الموقفين أو المعتمر عن مكه بعث ما ساقه هديا أو ثمنه ان لم يكن ساق، فاذا بلغ الهدى محله و هى منى ان كان حاجا و مكه ان كان معتمرا، حلق أو قصر و تحلل بنيته الا من النساء حتى يحج ان كان واجبا، أو يطاف عنه للنساء ان كان ندبا)

كما فى صحيح معاويه بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) فى خبر «و سألته عن رجل أحصر فبعث بالهدى؟ قال: يواعد أصحابه ميعادا، إن كان فى الحج (٢) فمحل الهدى يوم النحر، فإذا كان يوم النحر فليقصّر من رأسه، و لا يجب عليه الحلق حتّى يقضى المناسك، و إن كان فى عمره فلينظر مقدار دخول أصحابه مكّه و الساعه

ص: ٣٨٨

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٣٦٩ ح ٣ من ١٠١ من ابواب الحج
٢- و فى التهذيب بدل: «إن كان فى الحج» «فإن كان فى حج» و هو الصحيح.

الَّتِي يَعْدهم فيها، فإذا كان تلك الساعه قَصْرَ و أَحَلَّ، و إن كان مرض في الطريق بعد ما أحرم فأراد الرّجوع رجع إلى أهله و نحر بدنه أو أقام مكانه حتّى يبرأ إذا كان في عمره و إذا برء فعليه العمره واجبه، و إن كان عليه الحجّ رجع أو أقام ففاته الحجّ فإنّ عليه الحجّ من قابل(١)، فإنّ الحسين بن عليّ عليهما السّلام خرج معتمرا فمرض في الطريق فبلغ عليّا (عليه السّلام) ذلك و هو في المدينه فخرج في طلبه فأدركه بالسّقيه و هو مريض بها، فقال: يا بنيّ ما تشتكي، فقال: أشتكي رأسي فدعا عليّ (عليه السّلام) ببدنه فنحّرها و حلق رأسه و ردّه إلى المدينه، فلمّا برء من وجعه اعتمر، قلت: أ رأيت حين برء من وجعه قبل أن يخرج إلى العمره حلّت له النساء؟ قال: لا تحلّ له النساء حتّى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه، قلت: فما بال النّبيّ صلّى الله عليه و آله رجع من الحديبيه حلّت له النساء و لم يطف بالبيت، قال: ليسا سواء كان النّبيّ صلّى الله عليه و آله مصدودا و الحسين (عليه السّلام) محصورا(٢).

و رواه التّهذيب صحيحا عن معاويه وزاد على نقل الكافي «و إن ردّوا الدّراهم عليه و لم يجدوا هديا ينحرونه و قد أحلّ لم يكن عليه شيء و لكن يبعث من قابل و يمسك أيضا».

ص: ٣٨٩

-
- ١- و في التّهذيب «و إن كان مرض في الطريق بعد ما أحرم فأراد الرّجوع إلى أهله رجع و نحر بدنه إن أقام مكانه، و إن كان في عمره فإذا برء فعليه العمره واجبه و إن كان عليه الحجّ رجع إلى أهله و أقام ففاته الحجّ، و كان عليه الحجّ من قابل».
 - ٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٣٦٩ ح ٣ من ١٠١ من ابواب الحج

وفى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «إذا أحصر الرجل بعث بهديه، فإذا أفاق و وجد من نفسه خفه فليمض إن ظن أنه يدرك الناس، فإن قدم مكة، قبل أن ينحر الهدى فليقم على إحرامه حتى يفرغ من جميع المناسك و ينحر هديه، و لا شيء عليه و إن قدم مكة، و قد نحر هديه فإن عليه الحج من قابل أو العمره (١)، قلت: فإن مات و هو محرم قبل أن ينتهي إلى مكة؟ قال: يحج عنه إن كانت حجه الإسلام؟ و يعتمر إنما هو شيء عليه» (٢) و غيرهما.

هذا وجاء فى موثقه عنه (عليه السلام): «المصدود يذبح حيث صدّ، و يرجع صاحبه فيأتى النساء، و المحصور يبعث بهديه و يعدهم يوما، فإذا بلغ الهدى أحلّ هذا فى مكانه، قلت له: أ رأيت إن ردّوا عليه دراهمه و لم يذبحوا عنه، و قد أحلّ فأتى النساء، قال: فليعد و ليس عليه شيء، و ليمسك الآن عن النساء إذا بعث» (٣) و قد دلّ هذا الخبر على حلّيه النساء للمحصور ببلوغ الهدى محلّه، فيعارض صحيح معاويه المتقدم الدال على العدم إلّا على الحجّ تامّا، اقول: و العمل على ذاك لصحته و فى سنده ابن ابى عمير و صفوان و هما من اصحاب الاجماع دون هذا لكون غير إماميّ فى طريقه فلا وثوق به بعد معارضته لذاك.

(و لا يسقط الهدى بالاشتراط، نعم له تعجيل التحلل)

ص: ٣٩٠

١- و رواه التهذيب و فيه بدل «أو العمره» «و العمره» و هو الصحيح لقوله فى آخره «و يعتمر».

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٣٧٠ ح ٤ من ١٠١ من ابواب الحج

٣- الوسائل ج ١٣ ب ١ من ابواب الاحصار والصدح ٥

كما فى صحيح رفاعه ومحمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قالاً: «القارن يحصر و قد قال: و اشترط «فحلنى حيث حبستنى؟ قال: يبعث بهديه، قلنا: هل يتمتع فى قابل؟ قال: لا، و لكن يدخل بمثل ما خرج منه» (١).

و مثله خبر رفاعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «سألت عن الرجل يشترط و هو ينوى المتعه فيحصر هل يجزيه أن لا يحج من قابل؟ قال: يحج من قابل و الحاج مثل ذلك إذا أحصر، قلت: رجل ساق الهدى ثم أحصر، قال: يبعث بهديه، قلت: هل يتمتع من قابل؟ فقال: لا و لكن يدخل فى مثل ما خرج منه» (٢).

هذا و الخبران استدل بهما على كفايه بعث السوق للقارن كما قال به الشيخ و الديلمى ، اقول: ودلالتهما على كفايه السوق مجمله و بقرينه النصوص المتقدمه يعلم عدم كفايه ذلك كما قاله المفيد فقال فى زيادات حجه «قال (عليه السلام): المحصور بالمرض إن كان ساق هديا أقام على إحرامه حتى يبلغ الهدى محلّه، ثم يحلّ، و لا يقرب النساء حتى يقضى المناسك من قابل». (و لا يسقط الهدى بالاشتراط، نعم له تعجيل التحلل)

فلا- فرق فى وجوب الهدى بين من اشترط و من لم يشترط خلافا للصدوق فقال فى الفقيه: مع الشرط لا يبعث أصلا، و بدونه يبعث هديا مع هديه، فقال: «و إذا

ص: ٣٩١

١- الوسائل ج ١٣ ب ٤ من ابواب الاحصار والصد ح ١

٢- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٣٧١

قرن الرجل الحجّ و العمره فأحصر بعث هديا مع هديه و لا يحلّ حتّى يبلغ الهدى محلّه، فإذا بلغ محلّه أحلّ و انصرف إلى منزله و عليه الحجّ من قابل و لا يقرب النساء»، و نقل مثله عن أبيه (١).

ثم قال بعد ذلك «و المحصور لا تحلّ له النساء حتّى يطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروه، و القارن إذا أحصر و قد اشترط و قال: «فحلّنى حيث حبستنى» فلا يبعث بهديه و لا يستمتع من قابل، و لكن يدخل فى مثل ما خرج منه» (٢).

قلت: و يرد كلامه ما رواه هو بسند صحيح «و سأل حمزه بن حمران أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقول: حلّنى حيث حبستنى» فقال: هو حلّ حيث حبسه الله تعالى، قال: أو لم يقل ، و لا يسقط الاشتراط عنه الحجّ من قابل» (٣).

و فى خبر أبى الصباح الكنانيّ: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يشترط فى الحجّ كيف يشترط؟ فقال: يقول حين يريد أن يحرم: أن حلّنى حيث حبستنى فإن حبستنى فهو عمره، فقلت له: فعليه الحجّ من قابل؟ قال: نعم» (٤) و قال صفوان: «قد روى هذه الروايه عدّه من أصحابنا كلّهم يقول: إنّ عليه الحجّ من قابل» (٥) و صحيح

ص: ٣٩٢

١- الفقيه (فى ١٥٠ من حجّه بعد خبره الأوّل)

٢- الفقيه (فى ١٥٠ من حجّه بعد خبره الرابع)

٣- وسائل الشيعة، ج ١٣ ابواب الصد والاحصار ب ٨ ح ٣

٤- وسائل الشيعة، ج ١٣ ابواب الصد والاحصار ب ٩ ح ١

٥- تهذيب الأحكام (تحقيق خراسان)، ج ٥، ص: ٨١

البزنطی: «سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن محرم انكسرت ساقه أى شىء يكون حاله و أى شىء عليه؟ قال: هو حلال من كل شىء، قلت: من النساء و الثياب و الطيب، فقال: نعم من جميع ما يحرم على المحرم، و قال: أما بلغك قول أبى عبد الله (عليه السلام): حلّنى حيث حبستنى لقدرك الذى قدّرت علىّ، قلت: ما تقول فى الحجّ؟ قال: لا- بدّ أن يحجّ من قابل- الخير»(١) وما تقدم من صحيح رفاعه وابن مسلم وغيرها .

نعم فرق الشارط مع غيره هو ان له تعجيل التحلل كما قال المصنف وهذا المعنى هو ظاهر صحيح رفاعه و محمد بن مسلم ففيه: «و اشترط «فحلّنى حيث حبستنى؟ قال: يبعث بهديه».

و اما صحيح ذريح المحاربى عنه (عليه السلام): «سألته رجل تمتّع بالعمرة إلى الحجّ و أحصر بعد ما أحرم كيف يصنع؟ قال: أو ما اشترط على ربّه قبل أن يحرم أن يحلّه من إحرامه عند عارض عرض له من أمر الله؟ فقلت: بلى قد اشترط ذلك، قال: فليرجع إلى أهله حلالا- إحرام عليه، إنّ الله أحقّ من وفى بما اشترط عليه، فقلت: أفعليه الحجّ من قابل، قال: لا»(٢) فقال الشيخ فيه: ان المراد به من كان حجّه تطوعاً فإنّه متى أحصر لا يلزمه الحج من قابل و الروايات المتقدمه متناوله لمن كانت حجّته حجّه الإسلام فإنّه يلزمه الحجّ من قابل.

ص: ٣٩٣

١- الكافى (فى ٢ من ١٠١ من حجّه، باب المحصور و المصدود)

٢- تهذيب الأحكام (تحقيق خراسان)، ج ٥، ص: ٨١ ح ٧٨

(و لا يبطل تحلله لو ظهر عدم ذبح الهدى , و يبعثه فى القابل لفوات وقته) كما فى صحيح معاويه المتقدم «و إن ردّوا الدّراهم عليه و لم يجدوا هديا ينحرونه و قد أحلّ لم يكن عليه شىء و لكن يبعث من قابل و يمسك أيضا» وجاء فى صدره أيضا، قلت: أ رأيت حين برء من وجعه قبل أن يخرج إلى العمره حلّت له النساء؟ قال: لا تحلّ له النساء حتّى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه، قلت: فما بال النّبى صلّى الله عليه و آله رجع من الحديبيه حلّت له النساء و لم يطف بالبيت، قال: ليسا سواء كان النّبى صلّى الله عليه و آله مصدودا و الحسين (عليه السلام) محصورا^(١) وقد تقدم معارضته مع موثق زرارته و تقدمه عليه , وبذلك يظهر لك ضعف قول المصنف: (و لا يجب الإمساك عند بعثه).

فرع

هذا وفى صحيح معاويه بن عمّار، عن الصادق (عليه السلام) أنّه «قال فى المحصور و لم يسق الهدى قال: ينسك و يرجع فان لم يجد ثمن هدى صام»^(٢) و المراد من النسك ذبح الهدى و فى معتبر زرارته، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا أحصر الرّجل فبعث بهديه فأذاه رأسه قبل أن ينحر هديه فإنّه يذبح شاه فى المكان الذى أحصر فيه أو

ص: ٣٩٤

١- الكافى (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٣٦٩ ح ٣ من ١٠١ من ابواب الحج

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣، ص: ١٨٧ ابواب الصد والاحصار ب ٧ ح ١

يصوم أو يتصدق و الصوم ثلاثه أيام و الصدقه على سته مساكين، نصف صاع لكل مسكين»(١).

و يشهد له قوله تعالى {أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ} دلّ الخبر على عدم كفايه بعثه للحصر إذا أراد حلق رأسه لأذاه.

و فى مرسله الفقيه «و قال الصادق (عليه السلام): المحصور و المضطرّ ينحران بدنتيهما فى المكان الذى يضطّران فيه»(٢).

(و لو زال عذره التحق، فإن أدرك)

كما فى صحيح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا أحصر الرجل بعث بهديه فإذا أفاق و وجد فى نفسه خفّة فليمض إن ظنّ أنّه يدرك الناس فإن قدم مكّه قبل أن ينحر الهدى فليقم على إحرامه حتّى يفرغ من جميع المناسك و لينحر هديه و لا شىء عليه و إن قدم مكّه و قد نحر هديه فإنّ عليه الحجّ من قابلٍ و العمره قلت فإن مات و هو محرّم قبل أن ينتهى إلى مكّه - قال يحجّ عنه إن كانت حجّه الإسلام - و يعتمر إنّما هو شىء عليه»(٣).

ص: ٣٩٥

١- وسائل الشيعه، ج ١٣ ابواب الصد والاحصار ب٥ ح ٢

٢- وسائل الشيعه، ج ١٣، ص: ١٨٧ ابواب الصد والاحصار ب٦ ح ٣

٣- وسائل الشيعه، ج ١٣ ابواب الاحصار والصد ب٣ ح ١

(وَالَا تَحْلُلَ بِعَمْرِهِ)

كما في صحيح معاوية بن عمار في خبر: عنه (عليه السلام) انه قال: «أَيُّمَا قَارَنَ أَوْ مَفْرَدًا أَوْ مَتَمِّعًا قَدَّمَ وَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَلْيَحْلُ بِعَمْرِهِ وَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ - الْخَبَرُ (١) وَغَيْرُهُ وَ لَا اسْتِصْحَابَ حَكْمِ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ حَصُولَ التَّحْلِيلِ وَ كَمَا فِي صَحِيحِ الْفَضْلِ بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ لَهُ سُلْطَانٌ فَأَخَذَهُ ظَالِمًا لَهُ - إِلَى - هَذَا مَصْدُودٌ عَنِ الْحَجِّ إِنْ كَانَ دَخَلَ مَكَّهُ مَتَمِّعًا بِالعَمْرِهِ إِلَى الْحَجِّ فَلْيَطْفِ بِالْبَيْتِ أَسْبُوعًا، ثُمَّ يَسْعَى أَسْبُوعًا، وَ يَحْلِقُ رَأْسَهُ وَ يَذْبَحُ شَاهًا، فَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا لِلْحَجِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَبْحٌ وَ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ» (٢) وَ بِمُضْمُونِهِ عِبَرُ الْفَقِيهِ ، وَ الصَّحِيحُ وَ ان كَانَ فِي الْمَصْدُودِ أَلَّا أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْمَحْصُورِ أَيْضًا .

حكم المصدود

(وَمَنْ صَدَّ بِالْعَدُوِّ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَ لَا طَرِيقَ غَيْرِهِ أَوْ لَا نَفْقَهُ لَهُ ذَبْحَ هَدِيَّةٍ وَ قَصَرَ أَوْ حَلَقَ وَ تَحَلَّلَ حَيْثُ صَدَّ حَتَّى مِنَ النِّسَاءِ)

اقول: وَ لَا يَتَحَلَّلُ الْمَصْدُودُ إِلَّا بَعْدَ ذَبْحِ الْهَدْيِ أَوْ نَحْرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، بَلْ نَسَبَ إِلَى الْمَشْهُورِ لاسْتِصْحَابِ حَكْمِ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ حَصُولَ التَّحْلِيلِ،

ص: ٣٩٦

١- وسائل الشيعة، ج ١٤، ص: ٤٨ باب ٢٧ ح ١

٢- وسائل الشيعة، ج ١٣ ابواب الاحصار والصد ب ٣ ح ٢

وللنصوص المستفيضة كمرسل الفقيه عن الصادق (عليه السلام) «المحصور و المضطر يذبحان بدنّتهما في المكان الذي يضطران فيه»^(١) وموثق زراره، عنه (عليه السلام): «المصدود يذبح حيث صدّ و يرجع صاحبه فيأتي النساء- الخبر»^(٢) والاشكال المتقدم في ذيله من «حلّية النساء للمحصور ببلوغ الهدى محلّه، والذي يتعارض مع صحيح معاوية المتقدم الدال على العدم إلّا على الحجّ تامّا، وقلنا العمل على صحيح معاوية لصحته وفي سنده ابن ابي عمير وصفوان و هما من اصحاب الاجماع دون هذا لكون غير إماميّ في طريقه فلا وثوق به بعد معارضته لذاك» لا يضر بصحة ما في صدره.

وخبر حمران، عن أبي جعفر (عليه السلام): «أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله حين صدّ بالحديبيه قصير و أحلّ و نحر، ثمّ انصرف منها- الخبر»^(٣) و بعد اتّفاق الخبرين على ذبحه أو نحره في محلّه مع عدم معارض لهما و عمل المشهور بهما لا وجه لقول أبي الصلاح بوجوب بعثه كالمحصور، و لا- بقول الإسكافيّ، بوجوبه مع إمكانه و في كشف اللثام عن الأحمدي نحو ما عن أبي الصلاح فيمن ساق هديا و أمكنه البعث، و لم يعين يوم النحر، بل ما يقع فيه الوعد، و نحوه الغنية، لكن

ص: ٣٩٧

١- الوسائل - الباب - ١- من أبواب الإحصار و الصد الحديث ٢

٢- الوسائل ج ١٣ ب ١ من أبواب الإحصار والصد ح ٥

٣- الوسائل ج ١٣ ب ٦ من أبواب الإحصار والصد ح ١

نص فيها على العموم للسائق وغيره، وللحاج والمعتمر، وليس لهم من دليل على ذلك، بل ظاهر النصوص و صريح بعضها خلافه.

نعم قد يستدل لبعضهم بعموم قوله تعالى ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (١) و ظهور اختصاصه بالمحصور الذي هو المريض غير مناف بعد كون المراد به في خصوص الآية الأعم منه و من المصدود.

اقول: و يدفع بأن الآية غير ظاهره في ذلك مضافا الى ان النصوص صرحت باختصاص الحكم المزبور فيها بالمحصور (٢) الذي هو المريض.

نعم قد يقال بالتخير بين البعث و الذبح عنده كما عن الخلاف . قلت: مقتضى إطلاق النص و الفتوى في المصدود خلافه. وبذلك يظهر ايضا ضعف ما عن ابن إدريس و ظاهر المحكى عن علي بن بابويه من سقوط الهدى و حكى ايضا عن الفقه المنسوب الى الرضا (عليه السلام) (٣) الذي لم تثبت حجته عندنا.

ص: ٣٩٨

١- سورة البقرة الآية ١٩٦

٢- الوسائل - الباب - ١ و ٢- من أبواب الإحصار والصد

٣- المستدرک - الباب - ١ - من أبواب الإحصار والصد الحديث ٣

(و لو أحصر عن عمره التمتع فتحلل، فالظاهر حل النساء أيضا)

اقول: الظاهر عدم حل النساء له بعد التحلل كما تقدم في صحيح معاوية بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) في خبر «فإنَّ الحسين بن عليّ عليهما السَّلام خرج معتمرا فمرض في الطريق فبلغ عليّ (عليه السلام) ذلك و هو في المدينة فخرج في طلبه فأدركه بالسَّقيّا و هو مريض بها؟ فقال: يا بنيّ ما تشتكى؟ فقال: أشتكى رأسى فدعا عليّ (عليه السلام) ببدنه فحرها، و حلق رأسه و رده إلى المدينة، فلمّا برىء من وجعه اعتمر، قلت: أ رأيت حين برىء من وجعه قبل أن يخرج إلى عمره حلّت له النساء؟ قال: لا- تحلّ له النساء حتّى يطوف بالبيت و بالصفاء و المروه، قلت: فلما بال النَّبىّ صَلَّى الله عليه و آله حين رجع من الحديبيه حلّت له النساء، و لم يطف بالبيت، قال: ليسا سواء، كان النَّبىّ صَلَّى الله عليه و آله مصدودا و الحسين (عليه السلام) محصورا»^(١) ولا دليل لما قاله المصنف والاستدلال بالاطلاقات يدفعه وجود المقيد وهو صحيح معاوية المتقدم.

حصيله البحث:

ص: ٣٩٩

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٣٦٩ ح ٣ من ١٠١ من ابواب الحج

متى أحصر الحاج بالمرض عن الموقفين أو المعتمر عن مكّه بعث ما ساقه أو هدياً أو ثمنه، فإذا بلغ محلّه و هي منى إن كان حاجاً و مكّه إن كان معتمراً حلق أو قصر و تحلل إلّا من النساء حتّى يحجّ إن كان واجباً أو يطاف عنه للنساء إن كان ندباً.

و لا يسقط الهدى بالاشتراط، نعم له تعجيل التحلل و لا يبطل تحلّله لو ظهر عدم ذبح الهدى و يبعثه فى القابل، و لو زال عذره التحق، فإن أدرك و إلّا تحلل بعمره.

و من صدّ بالعدوّ عمّا ذكرناه و لا طريق غيره أو لا نفقه له ذبح هديه و قصير أو حلق و تحلل حيث صدّ حتّى من النساء من غير تربصٍ ولا يتحلل المصدود إلّا بعد ذبح الهدى أو نحره، و لو أحصر عن عمره التمتع فتحلل فالظاهر عدم حلّ النساء له .

(خاتمه)

تجب العمره بشروط الحج

(تجب العمره بشروط الحج)

كما فى صحيح عمر بن أذينة: «كتبت إلى الصّيادق (عليه السلام) بمسائل بعضها مع ابن بكير و بعضها مع أبى العباس، فجاء الجواب بإملائه: سألت عن قول الله عزّ و جلّ

ص: ٤٠٠

{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} (١) يعنى به الحَجَّ و العمره جميعا لأنهما مفروضان، و سألته عن قول الله عزَّ و جلَّ: {وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ} قال: يعنى بتمامهما أدائهما و اتقاء ما يتقى المحرم فيهما، و سألته عن قوله تعالى «الْحَجَّ الْأَكْبَرُ» (٢) ما يعنى بالحجَّ الأكبر، فقال الحجَّ الأكبر الوقوف بعرفة و رمى الجمار، و الحجَّ الأصغر العمره» (٣).

و صحيح معاويه بن عمار، عنه (عليه السلام): «العمره واجبه على الخلق بمنزله الحجَّ على من استطاع لأنَّ الله تعالى يقول {وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ} و إنما نزلت العمره بالمدينه، قلت له: فمن تمتع بالعمره إلى الحجَّ أيجزى ذلك عنه؟ قال: نعم» (٤) وغيرهما.

و تجب أيضا إذا أفسدها بالوقاع قبل السعى كما فى صحيح مسمع بن عبد الملك، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى الرجل يعتمر عمره مفرده ثمَّ يطوف بالبيت طواف الفريضة، ثمَّ يغشى امرأته قبل أن يسعى بين الصفا و المروه، قال: قد أفسد عمرته و عليه بدنه و يقيم بمكَّه حتى يخرج الشهر الذى اعتمر فيه، ثمَّ يخرج إلى الوقت الذى وقَّته النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِأَهْلِهِ فليحرم منه و يعتمر» (٥).

ص: ٤٠١

١- ال عمران: ٩١

٢- التوبه ٣

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٢٦٤ باب فرض الحج والعمره ح ١

٤- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٢٦٤ باب فرض الحج والعمره ح ٤

٥- الوسائل ١٣: ١٣٦/ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ٢

و كذلك إذا أحصر فيها، كما في صحيح معاوية بن عمار المتقدم عن الصادق (عليه السلام) في خبر: «فإن الحسين بن عليّ عليهما السّلام خرج معتمرا فمرض في الطريق فبلغ عليّا (عليه السلام) ذلك و هو في المدينة فخرج في طلبه فأدركه بالسّقيا و هو مريض بها، فقال: يا بنيّ ما تشتكي؟ فقال: أشتكي رأسي، فدعا عليّ (عليه السلام) ببدنه فنحرها و حلق رأسه، و ردّه إلى المدينة، فلمّا برىء من وجعه اعتمر - الخبر» (١).

و يؤخّرها القارن و المفرد

(و يؤخّرها القارن و المفرد)

إنّما الثابت جواز تأخير القارن والمفرد العمره عن الحجّ، بخلاف المتمتّع، و أمّا وجوب التأخير فلا دليل عليه، بل من كان وظيفته القران و الأفراد لو استطاع أوّلا للعمره ثمّ للحجّ، وجب على حسب تكليفه أوّلا إتيانه بالعمره، ثمّ بالحجّ كالتمتّع، فالنبيّ صلّى الله عليه و آله الذي حجّ قرانا أتى بعمرته أوّلا كأصحابه إلّا أنّ أصحابه عدلوا إلى التمتع لما شرّعه تعالى في ذاك الوقت و هو صلّى الله عليه و آله و سلّم بقى على حجّه لقرانه و القارن لا يعدل، و إنّما يجب تأخيرها لو لم يكن له وقت إلّا للحجّ، فمن أحرم يوم الترويه و كان قارنا أو مفردا يجب عليه

ص: ٤٠٢

تقديم الحج لاختصاص الوقت به، و العمره المفردة ليس لها وقت، و يصح الإتيان بها في كل وقت (١).

و التقديم، هو المفهوم من الفقيه فقال: «و على القارن و المفرد طوافان بالبيت و سعيان بين الصفا و المروه و لا يحلّان بعد العمره و يمضيان على إحرامهما الأوّل، و لا- يقطعان التلبيه إذا نظر إلى بيوت مكّه كما يفعل المتمتع بالعمره، و لكنّهما يقطعان التلبيه يوم عرفه عند زوال الشمس، و القارن و المفرد صفتها واحده، إلّا أنّ القارن يفصل على المفرد بسياق الهدى» (٢).

و بالجملة الفرق بينهما و بين التمتع أنّ المتمتع لا بدّ من الإتيان بحجّه بعده بخلافهما، كما تشهد له النصوص الآتيه:

ففى معتبر معاويه بن عمّار، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): «من أين افترق المتمتع و المعتمر، فقال: إنّ المتمتع مرتبط بالحجّ، و المعتمر إذا فرغ منها ذهب حيث شاء، و قد اعتمر الحسين (عليه السلام) فى ذى الحجه ثمّ راح يوم الترويه إلى العراق و الناس يروحون إلى منى، و لا بأس بالعمره فى ذى الحجه لمن لا يريد الحجّ» (٣).

ص: ٤٠٣

١- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٢٤٥ ح ٥ و ٦ ب ٢٧ باب حجّ النبى (ص) .

٢- الفقيه (بعد ١٠ من أخبار وجوه حاجّه، ٥٠ من حجّه)

٣- الكافى (ط - الإسلاميه)، ج ٤، ص: ٥٣٥ ح ٤ ب ٢٠٧ من حجّه، باب العمره المبتوله فى أشهر الحج

وفى صحيح حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني «سئل الصادق (عليه السلام) عن رجل خرج فى أشهر الحجّ معتمرا ثمّ رجع إلى بلاده، قال: لا بأس، وإن حجّ فى عامه ذلك و أفرد الحجّ فليس عليه دم، فإنّ الحسين بن عليّ عليهما السّلام خرج قبل الترويه بيوم إلى العراق، وقد كان دخل معتمرا»(١).

وفى موثق سماعة بن مهران، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنّه قال: «من حجّ معتمرا فى شوال و فى نيّته أن يعتمر و يرجع إلى بلاده، فلا بأس بذلك، وإن هو أقام إلى الحجّ فهو متمّع لأنّ أشهر الحجّ شوال و ذو القعدة و ذو الحجّة، فمن اعتمر فيهنّ و أقام إلى الحجّ فهي متعه و من رجع إلى بلاده و لم يقم إلى الحجّ فهي عمره، فإن اعتمر فى شهر رمضان أو قبله، فأقام إلى الحجّ فليس بمتمّع و إنّما هو مجاور أفرد العمره - الخبر»(٢).

وفى صحيح عمر بن يزيد، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «من اعتمر عمره مفردة فله أن يخرج إلى أهله متى شاء إلّا أن يدركه خروج النّاس يوم الترويه»(٣).

ص: ٤٠٤

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٥٣٥ ح ٣ ب ٢٠٧ من حجّه، باب العمره المبتوله فى أشهر الحج

٢- الفقيه (فى أوّل ١١١ من حجّه)

٣- الفقيه (ح ٢ من ١١١ من حجّه)

(و لا يتعين) وجوبا (بزمان مخصوص)

فيجوز الإتيان بها في جميع شهور السنه و حتى في الشهر الأول من ذى الحجه لاطلاق الادله.

و أمّا ما في الفقيه «و في روايه عبد الرحمن ابن أبي عبد الله، عن الصادق (عليه السلام): «العمره في العشر المتعه»(١) فلم يعمل به بل نسبته الى الروايه و يمكن حملها على أنه ينبغي أن يجعلها التمتع بالعدول إليه فهي مجمله قابله للحمل على ذلك كما يقتضيه الجمع بينها وبين النصوص المتقدمه مثل موثق سماعه(٢) و صحيح عمر بن يزيد(٣) و غيرهما و بمثل هذا الجمع يحمل ما ورد في الفقيه صحيحا «و سأله عبد الله بن سنان عن المملوك يكون في الظهر يرعى و هو يرضى أن يعتمر، ثم يخرج، فقال: «إن كان اعتمر في ذى القعدة فحسن و إن كان في ذى الحجه فلا يصلح إلّا الحج»(٤) فانه يحمل على شدّه تأكيد إتيانه بالتمتع دون العمرة المفردة.

ص: ٤٠٥

١- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ٤٤٩ ح ٣ من ١١١ من الحج

٢- الفقيه (في أول ١١١ من حجه)

٣- الفقيه (ح ٢ من ١١١ من حجه)

٤- من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص: ٤٥٠ ح ٦ من ١١١ من الحج

(و هي مستحبه مع قضاء الفريضة في كل شهر)

كما في صحيح مسمع المتقدم عن الصادق (عليه السلام) «في من أفسد عمرته بالجماع قبل السعي؟ و يقيم بمكه حتى يخرج الشهر الذي اعتمر فيه ثم يخرج إلى الوقت الذي وقته النبي صلى الله عليه و آله لأهله، فليحرم منه و يعتمر»^(١).

وصحيح إسحاق بن عمار، عن الصادق (عليه السلام) «السنه اثنا عشر شهرا يعتمر لكل شهر عمره»^(٢).

و موثق يونس بن يعقوب، عنه (عليه السلام): «أنّ عليّا (عليه السلام) يقول: في كلّ شهر عمره»^(٣).

و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام) قال: «في كتاب عليّ (عليه السلام) في كلّ شهر عمره»^(٤).

ص: ٤٠٦

١- الوسائل ١٣: ١٣٦ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ٢

٢- الفقيه (في أول ١١٦ من حجه)

٣- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٥٣٤ ح ١ ب ٢٠٦ باب العمره المبتوله

٤- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٥٣٤ ح ٢ ب ٢٠٦ باب العمره المبتوله

و اما صحيح الحلبى، عنه (عليه السلام): «والعمره فى كلِّ سنه مرّه»^(١)، و صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «لا- يكون عمرتان فى سنه»^(٢) فحملهما الشيخ على عمره التمتع كالحج وهو كذلك حيث ان المقصود من العمره فى الحديثين مجمل و مردد بين المفردة و عمره التمتع فلا يمكن ان تعارض ما سبق من النصوص المستفيضة الداله على استحباب العمره المفردة فى كل شهر و...فبقرينتها يحمل هذين الصحيحين على عمره التمتع.

(و قيل لا حدّ و هو حسن)

اقول: لم يثبت هذا القيل و الثابت من بعض الاخبار هو لكلِّ عشره ايام عمره كما سيأتى، و أمّا أخبار الشهر فمحموله على أنّه ينبغي أن يعتمر فى كلّ شهر عمره كما هو المفهوم من صحيح إسحاق بن عمار^(٣) و غيره مما تقدم، لا أنّه لا يجوز فى أقلّ، و يدلّ على ذلك أنّ بعض أخبار الشهر تضمّن العشر أيضا، ففى معتبر يونس عن على بن أبى حمزه: «سألت الكاظم (عليه السلام) عن رجل يدخل مكّه فى السنّه، المرّه أو المرّتين أو الأربعة كيف يصنع؟ قال: إذا دخل فليدخل مليّا، و إذا خرج فليخرج محلا، و لكلّ شهر عمره، فقلت: يكون أقلّ؟ قال: لكلّ عشره ايام

ص: ٤٠٧

١- الوسائل ابواب العمره ب٦٦ ح٦

٢- الوسائل ابواب العمره ب٦٦ ح٧

٣- الفقيه (فى أوّل ١١٦ من حجّه)

عمره، ثم قال: وحقك لقد كان في عامي هذه السنه ستّ عمر قلت: لم ذاك؟ فقال: كنت مع محمد بن إبراهيم بالطائف و كان كلّما دخل دخلت معه»(١).

و في صحيح معاوية بن عمّار الذي رواه الثلاثة عن الصادق (عليه السلام) «سئل عن رجل أفرد الحج هل له أن يعتصر بعد الحج، فقال: نعم إذا أمكن موسى من رأسه فحسن له»(٢) و حمل التهذيب له على من فاتته عمره التمتع، بلا شاهد.

و أمّا صحيح مسمع فيحمل على أنّه نوع تشديد له، كما أنّ عليه بدنه أيضا غير إعادته فقد جاء فيه «قد أفسد عمرته و عليه بدنه، و يقيم بمكّه حتّى يخرج الشهر الذي اعتصر فيه - الخبر»(٣).

حصيله البحث:

تجب العمره بشروط الحجّ و تجب أيضا إذا أفسدها بالوقاع قبل السعى و كذلك إذا أحصر فيها . ويجوز تأخير القارن والمفرد العمره عن الحجّ، بخلاف المتمتع فانه لا يجوز له تأخيرها، و لا يجب عليهما التأخير فمن كان وظيفته القران و الأفراد لو استطاع أولا للعمره ثم للحجّ، وجب على حسب تكليفه أولا إتيانه

ص: ٤٠٨

١- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٥٣٤ ح ٣ ب ٢٠٦ باب العمره المبتوله

٢- الكافي (ط - الإسلامية)، ج ٤، ص: ٥٣٦ ح ٧ و الفقيه، ج ٢، ص: ٤٥٠ ح ٤ والتهذيب..

٣- الوسائل ١٣: ١٣٦ / أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ٢

بالعمره، ثم بالحج كالتمتع، ولا تتعين وجوبا بزمانٍ مخصوصٍ و هي مستحبّه مع قضاء الفريضه في كلّ شهر. و لكلّ عشره أيام
عمره .

ص: ٤٠٩

(القول فى السعى و التقصير) ٣

مقدمات السعى. ٣

واجبات السعى. ٨

و ترك الزياده على السبعه. ٩

السعى ركن يبطل النسك بتعمد تركه. ١٥

جواز قطع السعى لحاجه و غيرها ١٨

عدم جواز تأخير السعى الى الغد ٢٠

وجوب التقصير بعد السعى. ٢٣

و لو جامع قبل التقصير عمدا فبدنه. ٢٥

و يستحب التشبه بالمحرمين بعده ٢٦

(الفصل الخامس) ٢٨

فى أفعال الحج. ٢٨

(القول فى الإحرام و الوقوفين) ٢٨

و يستحب يوم الترويه. ٢٩

الوقوف بعرفه. ٣٠

كراهه الوقوف على الجبل. ٤١

و لا يقطع محسرا حتى تطلع الشمس.. ٤٤

الوقوف بمنى. ٤٦

الامام يخرج إلى منى قبل الصلاتين. ٤٦

الافاضه الى المشعر الحرام. ٥٤

استحباب احياء ليله العاشر من ذى الحجه للحاج. ٦١

(مسائل) ٦٨

ركنيه كل من الموقفين. ٦٨

حكم من أفاض قبل الفجر عامدا ٧٦

ص: ٤١٠

حدود المشعر ٧٩

(القول فى مناسك منى) ٨٤

فى الرمى. ٨٧

استحباب البرش المنقطه بقدر الأنمله. ٩٤

مناسك منى يوم النحر ١٠٣

فى الذبح والنحر ١٠٤

وجوب النيه. ١١٥

احكام الهدى من حيث القسمه. ١٢٠

استحباب نحر الإبل قائمه. ١٢٨

حكم العجز عن الثقه أو عن الثمن. ١٣٦

الذبح والحلق. ١٥٢

حكم ما لو ضاع الهدى ثم وجده ١٦٠

حكم الهدى اذا نتج. ١٦٢

عدم اجزاء ذبح هدى التمتع. ١٦٣

مكه محل هدى القران ان قرنه بالعمره ١٦٤

اجزاء الهدى الواجب عن الأضحيه. ١٦٥

و أيامها بمنى أربعه. ١٦٧

التخير بين الحلق و بين التقصير ١٧٥

تعيّن التقصير على المرأه ١٨٠

وجوب كون الحلق والتقصير فى منى. ١٨١

حكم ما لو تعذر الحلق والتقصير في منى. ١٨١

امرار فاقد الشعر موسى على رأسه. ١٨٣

طواف الحج و صلاته و السعى و طواف النساء. ١٨٤

بماذا يحصل التحلل من النساء و الطيب و الصيد؟ ١٨٨

كراهه لبس المخيط قبل طواف الزيارة ١٩٩

(القول في العود إلى مكة للطوافين و السعى) ٢٠١

استحباب تعجيل العود من يوم النحر إلى مكة. ٢٠٢

ص: ٤١١

(القول فى العود إلى منى) ٢٠٥

رمى الجمرات الثلاث نهارا ٢٠٧

حكم من لو بات بغير منى. ٢٠٩

وجوب الترتيب فى الرمي. ٢١٤

حصول الترتيب بأربع حصيات. ٢١٥

استحباب رمى الاولى عن يمينه. ٢١٧

جواز النفر فى الثانى عشر إذا بات ليلتين بمنى. ٢٢٠

و يقضى الرمي لو فات. ٢٣٤

ما يستحب بعد الرجوع من منى. ٢٣٦

استحباب الإكثار من الصلاه بمسجد الخيف. ٢٥١

و يحرم إخراج من التجأ إلى الحرم بعد الجنايه. ٢٥٢

و فى بقره الوحش و حماره بقره أهليه. ٢٦٦

و فى الطّبي و الثعلب و الأرنب شاه ٢٦٩

و فى كسر بيض النعام لكل يبيضه بكره من الإبل. ٢٧١

و فى الحمامه شاه ٢٧٨

و فى الجراده تمره ٢٨٩

و فى القمله كف طعام. ٢٩٢

و لو نفر حمام الحرم فشاه ٢٩٦

و فى كسر قرنى الغزال نصف قيمته. ٣٠٢

و لا يدخل الصيد فى ملك المحرم. ٣٠٥

(البحث الثاني في كفاره باقى المحرمات) ٣١٧

فى الوطى قبل المشعر و ان وقف بعرفه بدنه. ٣١٧

حكم الرجل إذا أحل و واقع المحرمه. ٣٢٦

حكم ما لو عجز عن البدنه. ٣٢٨

و لو نظر الى أجنبيه فأمنى. ٣٣٣

و لو نظر الى زوجته بشهوه فأمنى فبدنه. ٣٣٤

و لو عقد المحرم أو المحلل لمحرّم على امرأه ٣٤٥

ص: ٤١٢

و العمره المفردة إذا أفسدها بالجماع قضاها ٣٤٧

أو جادل ثلاثا صادقا، أو واحده كاذبا ٣٤٤

و تتكرر الكفارة بتكرر الصيد عمدا أو سهوا ٣٨٢

و يجوز تخليه الإبل للرعى فى الحرم. ٣٨٧

(الفصل السابع فى الإحصار و الصد) ٣٩٠

حكم المحصور ٣٩٠

فرع. ٣٩٦

حكم المصدود ٣٩٨

و لو أحصر عن عمره التمتع فتحلل. ٤٠١

(خاتمه) ٤٠٢

تجب العمره بشروط الحج. ٤٠٢

و يؤخرها القارن و المفرد ٤٠٤

و لا يتعين وجوبا بزمان مخصوص.. ٤٠٧

و هى مستحبه مع قضاء الفريضة فى كل شهر ٤٠٨

الفهرس.. ٤١١

ص: ٤١٣

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ. ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت عليهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه ، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری

۴. صرفاً ارائه محتوای علمی

۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه

۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی

۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...

۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...

۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com

۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...

۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی

۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...

۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)

۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)

۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

۱. JAVA

۲. ANDROID

۳. EPUB

۴. CHM

۵. PDF

۶. HTML

۷. CHM

۸. GHB

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

۱. ANDROID

۲. IOS

۳. WINDOWS PHONE

۴. WINDOWS

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه

بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتاهای خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می
نماییم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه
اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

